
هموم مثقف فى وطن مرتبك
عبد الخالق فاروق

هموم مثقف ..
فى وطن مرتبك

بقلم / عبد الخالق فاروق

إهداء ..

إلى المناضلات الفلسطينيات

عائشة عودة ..

وتريزا سلمان ..

وخولة الأزرق ..

وليلى خالد ..

أسيرات تعرضن لتعذيب

فوق طاقة البشر .. فى سجون إسرائيل

فإستحققن الإحترام والتقدير .

المؤلف

مقدمة لابد منها ..

بين " هموم ثقافية " و" هموم مثقف " فى وطن مرتبك ، احتار القلم ، وتاه الفؤاد لفترة من الزمن ليست بقصيرة ، حتى استقر على عنوان لذلك الكتاب ، الذى ضم بين ضفتيه ، دراسات ومقالات وتأملات شغلتنى لسنوات ، كما شغلت المثقفين الوطنيين المصريين والعرب المهتمين بالشأن العام وبقضايا هذه الأمة التى أوصلها حكامها ومحكوموها – دون استثناء واحد تقريباً – بسياساتهم وتناحراتهم وصراعاتهم وصغائرهم الى حافة الكارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

وسوف يلاحظ القارىء ، أنه على الرغم مما قد يبدو من تنوع فى موضوع الكتاب ، والتباين فى درجة الإحساس بموضوعاته وأبعادها ، وفى مستوى النظر والتحليل الى تفاعلاتها وتداعياتها ، فإنها تكاد تكون مربوطة بخيط واحد غير مرئى كامن فى خلفية المشهد كله ، والمتمثل فى تلك النظرة النقدية لواقعنا وممارستنا كشعوب وجماعات وحكومات ، دون أن نستثنى أحدا من المسئولية لما آلت اليه أمور أوطاننا ومنطقتنا والتى انحدرت الى حد الغزو العسكرى الأمريكى والبريطانى لبعض بلداننا والتلويح بغزو الآخرين ، إذا لم ينصاعوا الى المطالب والأوامر الأمريكية والبريطانية ، بل وحتى الصهيونية .

والحقيقة ان جوهر التساؤل الذى ظل يراودنى لسنوات ، وحاولت عبر هذه المقالات والدراسات التى نشر الكثير منها فى صحف مصرية وعربية مرموقة ، هو .. أين جوهر الخلل فى أدائنا المجتمعى ؟ وأين مساحة ونسب المسئولية بين الحكام والشعوب ؟ وأين دور المثقفين ؟ والى أى مدى خان الكثيرون منهم مسئولية الدور والمكانة بحثاً عن مكان فى سباق الزحام بين الراغبين والطامعين والطامحين الى موقع فى سلم الحكم ، وسلالم الحكام ؟

وبقدر ما رضى الكثيرون منهم بأن يكونوا مجرد " عصافير الكناريا " فى أقفاص الحكم وأنظمة الحكم العربية ، ذات الطبيعة العائلية والعشائرية والقبلية ، وبصرف النظر عن الشكل الواهى والوهمى لهذه الأنظمة جمهورية كانت أو ملكية ، فإن النتيجة كانت كارثية على أوطاننا بحيث أسلمتها الروح الى ألد أعدائها .

وبرغم ذلك فقد حاولت فى بعض هذه المقالات والدراسات المنشورة ، أن أتجاوز مشاعر المحنة الشخصية ، والإحساس السائد بالإحباط واليأس من فاعلية وكفاءة – وربما وطنية – هذه الأنظمة العربية ، وقدمت خطوط سياسات تنفيذية بديلة ، يمكن فى حال تطبيقها أن تعيد بعض الاعتبار وبعض معايير الكفاءة الى الأداء العام ، مع علمى المسبق باستحالة التواصل مع القائمين على أمور السياسات التنفيذية فى بلادنا ، وصعوبة اعتمادهم لهذه المقترحات البديلة ، لأنها باختصار

تتناقض مع مصالح مستقرة لقوى اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات نفوذ " مؤثر " على عمليات صنع القرار فى جل المستويات التنفيذية ، بدءاً من قمة الهرم السياسى والتنفيذى وانتهاء بالمستويات الدنيا فى آلة العمل التنفيذى والحكومى اليومى ،بل وحتى النظام التشريعى والرقابى .

نعم .. هناك تناقض مصالح حاد وعنيف ، ولا نبالغ اذا قلنا انه قد بات مكشوفاً وظاهراً للعيان أمام كل صاحب بصر وكل مالك بصيرة .

ومن هنا تأتى المفارقة والصراع الدائر فى ضمائرنا ككتاب ومثقفين وطنيين ومستقلين ، فنحن من جهة مطالبون بنقد تلك السياسات والمواقف الحكومية والرسمية التى أودت بنا الى ما نحن فيه ، ونحن من جهة أخرى ملتزمون بتقديم رؤية بديلة أو سياسات مختلفة أو أفكار موحية ، لهؤلاء الساسة ، سواء كان لها نصيب من التنفيذ والتطبيق من هؤلاء الساسة المسئولين عن تلك الأخطاء الجسام ،أو انتظرت لسنوات وربما عقود لتجد لها يوماً مجالاً للتحقق والتجسد على أيدى غيرهم .

وقد شملت هذه الكتابات والدراسات – كما سيلاحظ القارىء – مجالاً واسعاً من الموضوعات، بدءاً من أزمة الثقافة السائدة بين المصريين ، مروراً الى موقفنا المتناقض والمحير تجاه الغرب ومن أنفسنا ، وكذلك أزمة خطاباتنا السياسية والثقافية ، ومدى الحالة الشعورية السائدة بين الجمهور المصرى بكافة شرائحه والتى هى أقرب الى " انتظار البطل المخلص " التى عبرت عن نفسها وجسدتها تلك الحالة الشجية لدى المشاهدين المصريين طوال عدة سنوات لبعض الأعمال الدرامية المتميزة القليلة التى قدمها التليفزيون المصرى ، والتى تعكس بدورها ما آلت اليه الحالة الشعورية والنفسية للمواطنين فى مصر .

كما شملت المقالات الواردة هنا ، نماذج واضحة وفاضحة من ظلم المصريين لبعضهم البعض، خاصة بين قطاعات النخبة ، سواء العاملون فى حقل الصحافة أو الناشرون للكتاب والانتاج الثقافى ، والذين تحول الكثيرون منهم – ان لم يكن غالبيتهم دون مبالغة أو تهويل – الى قطاع طرق بالمعنى الثقافى للكلمة ومستغلين بالمعنى الرأسمالى البشع للمصطلح . وبالمثل فقد تناولت فى بعضها علاقة الدولة بالثقافة والاعلام ، من حيث التوجه والتمويل ، بما كشف عن عوار يحتاج الى اعادة نظر مسئولة عن نمط الأولويات السائدة لدى الحكم والقائمين عليه .

ولأن التعليم هو قضية وأزمة كل بيت فى مصر وكل أسرة فيها ، فقد خصصت بعضا من جوانبها للتحليل ، وحاولت أن أقدم بعض الأفكار والتصورات لحل جوانب من المشكلة وتوفير نظم أكثر كفاءة فى ادارة العملية التعليمية وتوفير شروط أفضل للاستفادة من طاقة الشباب والأطفال المنخرطين فى سلك التعليم فى أثناء فترات الإجازة الصيفية .

ولأن للفن دوراً لا غنى عنه فى تشكيل الوعى والوجدان ، فقد توقفنا عند نموذجين من نماذج الأعمال الدرامية التى تناولت الحركة الصهيونية على الشاشة الفضية (التليفزيون) أحدهما تاجر بالقضية دون أن يقدم محتوى فنيا أو فكريا متماسكا ، والآخر برغم كونه أكثر تماسكاً فقد شابته بعض الأخطاء التاريخية وبعض الخطابة السياسية .

وأخيراً .. كانت أوراق سكندرية هى ختام هذا العمل ، وفى واحتها وعلى شواطئها حاولنا أن نستريح قليلاً ، وسعينا إلى أن نغسل بعضا من هموم القلب بين أمواجها ، علنى أنجح .. وإن كنت أشك فى ذلك .

واذا جاز لى أن أقدم شكرى وتقديرى ، فإلى الباحث الشاب محمد غانم على مابذله من جهد فى مراجعة بروفات هذا الكتاب وإلى صديقى الأديب الكبير جمال الغيطانى والصديق المفكر محمد السيد سعيد ، وإلى صديقى وزميل الدراسة والشباب الدكتور رفعت سيد أحمد صاحب ومدير دار يافا للدراسات الذى تحمل عبء قبول هذا العمل ونشره برغم ما فيه من جرعة نقد للسياسات الراهنة ، وبرغم ما يحمله من آمال جيل جديد من الكتاب والمثقفين المصريين ، علنى أرد لهم بعض جميلهم ، وأذود عنهم سهاما جارحة ، وغربانا جائعة تحوم فى سماء أرض لم يعد فيها من ملامح سوى أطلال أمنيات .

عبد الخالق فاروق
حدائق المعادى
أغسطس ٢٠٠٤

الفصل الأول
أزمة ثقافة ..أم أزمة ضمير ؟

(١)
نحن والغرب وأنفسنا ..!!

كيف نحن من أنفسنا ؟

هذا هو السؤال الثقافى والنفسى الحائر الآن فى أعماقنا ، ومنه تتفرع عشرات الأسئلة والتساؤلات ، ومنه تأتى المشكلات والتحديات .

هل مازلنا غارقين ومستغرقين فى شوفينيتنا المفرطة ؟ نقتات على حفائر الأجداد ، ومنجزات حضارتهم القديمة الممتدة من عصر الفراعنة فى أحضان مصر ، الى الفينيقيين على سواحل الشام ، انتهاء بالآشوريين والبابليين فى بلاد الرافدين ؟ أم مازال لبعضنا الجرأة على التباهى بإنجازات عصر التدوين والتفلسف وعلم الكلام فى القرون الأربعة الأولى من الدعوة المحمدية ؟

أو علنا ، وتحت تأثير الضربات والهزائم المتلاحقة للعرب والمسلمين ، قد انتقلنا الى الحالة العقلية النقيضة .. أى جلد الذات وصب جام غضبنا على مؤامرات الغير ، والغرب تحديداً ؟ ما بين هذا وذاك ، تكمن أزمة العقل العربى ، ولا نجازف بالمبالغة والقول " العقل الإسلامى " فربما كانت هذه هى أحد ملامح أزمة العقل فى بنية سياسية وثقافية واجتماعية دون مستوى العطاء الحضارى فى اللحظة الراهنة .. ودون طاقة للتجدد ، انها سمات العقل المتخلف والبنية المتخلفة قبل ان تكون سمة خاصة لعقول أصحاب عقيدة دينية أو مذهبية معينة .

ما بين هذا وذاك ، يحتاج الأمر منا إلى وقفة للتأمل صادقة وأمينة ، إزاء أنفسنا أولاً : أنماط تفكيرنا ، مصادر ضعفنا الذاتى ، مكامن قوتنا المهدرة والمبعثرة ، نحن قبل كل شىء ، وبعد كل شىء ، نعيش على أرض ملأها الجور والظلم والصراع ، وأحياناً كان الصراع دائماً ومتصلاً ، وكان الموت فيها نصيب الأضعف ، حتى لو كان الحق فى جانبه ، والصواب فى منطقه !!

كيف نفكر .. مصادر بنائنا العقلى والثقافى

لاشك فى أن التطور الانسانى قد عرف أشكالاً من التغير والتبدل فى أنماط التعاطى والتناول للعقل الواعى بين الكتل العريضة أو التيار الرئيسى MAINSTREAM فى كل مجتمع لأشكال وعيه الذاتى ومجال نظرته للآخر ، ومرامى أهدافه وطموحاته ، وكذا منابع تراثه ٠ وقد صاغ هذا العقل – بالمعنى الواسع للكلمة – اجتهادات مفكريه وفلاسفته ، فطوروا أحياناً هذا العقل وحدثوا مخزون خطابه الدينى ، وهو أقدم الخطابات الانسانية على وجه الاطلاق ، أو نحوه جانباً وتجاوزوه بعيداً عن المسار الرئيسى لعقل المجتمع وتياره الغالب ، أو فى القليل من الحالات نجحوا فى إحداث المزج الضرورى بين هذا

الموروث الدينى وبين مقتضيات العلم والحداثة بصورة خلاقة ومبدعة ، فلم يصبح هذا معطلاً لذاك .. ولعل أوروبا هى النموذج الأكثر وضوحاً فى هذا الاتجاه .

صحيح انه مازالت هناك ظل من صراع وتناقض ، وصحيح أن هناك بقايا من تجاذب بين بعض مفاهيم الماضى التراثى الكهنوتى واللاهوتى وقيم الحداثة والعلمانية والمستقبل، وصحيح أنه مازال هناك مناطق ملتبسة ومسكونة بالشك المتبادل بين أطرافها ، بيد أن هذا التناقض قد بات جزءا من ظلال الماضى البعيد ، فالتطور التقنى الهائل ، والابتكارات العلمية المذهلة المتصاعدة دوماً (منذ اختراع المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر وحتى اختراع الآلة البخارية والمصباح الكهربائى صعودا الى القمر والكواكب وبدء اكتشاف ملامح الكون) قد حفز العقل المستنير على التمرد والخروج من أسر مقولات الماضى ومنطوقات ومطلقات العقل الدينى الجامد والمتجمد .

ومن أسف .. لم يحدث لدينا لا هذا ولا ذاك ، فلا الصراع الثقافى الذى جرى فى القرون الأربعة الأولى للبعثة المحمدية وما سمى " عصر التدوين " قد أسفر عن انتصار قيم العقل المتمرد أو المتفلسف ، حيث لم يكن هناك تمرد حقيقى ، وانما تحرك الجميع فى أفق الخطاب الدينى وتأويلاته السائدة ، ولا جرى بالمقابل تطور حقيقى فى تقنية العلم وتطبيقاته فى مجالات الانتاج .

هكذا ، ظل العقل الاسلامى عموماً – والعربى خصوصاً – أسيرا لحالة من الجمود والتخلف، بل والتراجع النسبى ، مقارنة بما كان يجرى على الضفة الشمالية للبحر الأعظم (البحر المتوسط) ، وزاد الطين بلة ، ما حدث من حالات استعمار متعدد الأشكال والأجناس لهذه المنطقة وشعوبها ، سواء من جماعات أقل تحضراً ، وأقل إسهاماً فى مسيرة الحضارة الانسانية كالتتار والمغول والعثمانيين ، أو حتى من جانب القادم بصحبة الغازى الأوروبى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى عصر الاحتلال الأمريكى فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

لقد كان – ومازال – خطاب هذا الاستعمار الأوروبى للمنطقة وشعوبها (فرنسا – انجلترا – إيطاليا .. الخ) وحتى فى بقية ربوع أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية (البلجيك والهولنديين والبرتغاليين والأسبان) خطابا عنصريا بالمعنى الحرفى للكلمة ، فهو– انطلاقا من فرضية كونه الأكثر تمدنا وتحضرا – قد تعامل مع القشرة الخارجية للمجتمعات والشعوب المحتلة أو الُمستعمَرة (بفتح الميم) وكان إسهامه متواضعا فى تحديث بنية هذه الشعوب الغارقة والمستغرقة فى خطابها التراثى والدينى ، وبالمقابل كان مسلك هذا الاستعمار الأوروبى وحشيا واجرامياً تجاه حركات المقاومة الوطنية لهذه الشعوب ، برغم كل تراثه الليبرالى ونزوعه الفلسفى نحو الحرية والتحرر .. وهنا أولى المفارقات التاريخية الكبرى فى حركات الاستعمار الحديث !!

إذن بقدر ما كنا حقلاً لتجارب هذه القوى الاستعمارية " الديمقراطية " و" الليبرالية " و"العلمانية" وذات النزعة التحررية فلسفيا ، بقدر ما كنا نهبا لأطماعها ، مما أسس لعداء تاريخى مع الغرب ، بقى منزويا ، وحاضراً فى العقل والوجدان العربى والاسلامى ، وكان من السهل بالتالى استحضاره عند الضرورة ، أو عند بوادر الصدام .

وفى الوقت نفسه فإن قوانا الذاتية ظلت أسيرة لغلبة خطاب متخلف ، إن على الصعيد الثقافى أو السياسى ، ومحكومة بمنظور دينى مغلق فلسفيا ، وحتى تلك المحاولات الخجوله للتملص الثقافى من هذا الموروث الدينى الحاكم والمتحكم والمسيطر على العقل فى المنطقة العربية والمحيط الاسلامى فى عقدى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضى لم يكتب لها النجاح،لقد ظلت مجرد موجات تنوير قصيرة ومترددة وخجوله ، ما تكاد تنير بصيص نور حتى تخفت وسط لهيب نار ، يشعله عقل ثأرى مجروح من الغرب وحضارته ، فاختلط الأمر بين متطلبات التواصل الانسانى والحضارى المطلوب والمرغوب و الغزو الاستعمارى المرفوض ، فشكل بهذا حائطاً للصد ومانعاً من التلاقى والتواصل والحوار بين الضفتين . وأظن ، أن ها هنا أهم مشكلاتنا الثقافية التى تحول دون التعامل المرن والمنفتح والمنتج مع حضارة عالمنا الانسانى بمضامينها الجديدة ذات المنحى الإيجابى بصورة عامة مثل ثورة المعلومات والاتصالات وتقنيات الانتاج ، وحريات النشر والتعبير وحرية العقيدة .. الخ . لقد جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، لتزيد النار اشتعالاً ، وتدفع بالروح العنصرية على كلا الجانبين ، فهؤلاء نظروا الى الغرب كمعقل مسيحى صليبى يستحق أصحابه العقاب والقتل هكذا دون تمييز ، وأولئك المسيحيون الصهيونيون المتعصبون المسيطرون على دفة الحكم وصنع القرار فى أمريكا – برغم أقليتهم المجتمعية – أججوا نار "صراع الحضارات" نزولا الى حالة " صراع بين الأديان " فبات الإسلام كله والمسلمون جميعاً فى قفص الاتهام وميدانا لضرب النار والحمم الأمريكية .

نظم حكم استبدادية.. وعقل شعبى استبدادى

يكثر صياح كتابنا ومواطنينا العرب والمسلمين ضد ما يسمى " المعايير المزدوجة " فى السياسة الدولية عموماً ، وفى وصف السياسة الأمريكية على وجه الخصوص ، ويؤلمنا كثيراً هذا السلوك الأمريكى الذى يضر بمصالحنا وحقوقنا التى لا مراء فيها ، سواء فى فلسطين أو العراق أو فى غيرهما من القضايا .

بيد أننا لا نتوقف بعض الوقت أمام معاييرنا نحن المزدوجة والظالمة إزاء بعضنا البعض، وإزاء حقوق بعضنا لدى البعض الآخر ، فهذا الكاتب الذى يملأ الدنيا صياحا حول العدالة فى الاسلام

و"الحرية فى الاسلام" وعن ظلم أمريكا والغرب ، لا يتردد لحظة واحدة ، ولا يرمش له جفن وهو يذبح – بالمعنى الحقيقى للكلمة لا المجازى – زميلا له اختلف معه فى الرأى والاجتهاد ، فيوصى بمصادرة مؤلفاته ، ويستعدى عليه الدهماء وغوغاء تياره الإسلامى للتفريق بينه وبين زوجته ، أو حتى لتصفيته جسدياً ، هكذا فعل محمد عمارة وعبد الصبور شاهين وأحمد هيكل وغيرهم كثيرون .

والمدهش ..والمثير للحزن والمفارقة ، إن لم يكن السخرية ، أن رموزاً مستنيرة وواعية من بين هذا التيار من أمثال د. محمد سليم العوا ود.كمال أبو المجد وغيرهما يظل محكوماً عليه أن يكون تيارا ثانويا وغير مسيطر وسط تيار كاسح من الفكر الدينى الاستبدادى ، يتبناه القطاع الغالب والأكبر من الجماهير بدءا بأبو الأعلى المودودى فى باكستان مرورا بمتولى الشعراوى والغزالى وعبد الصبور شاهين وانتهاء بأسامة بن لادن والشيخ عمر عبد الرحمن.

والحقيقة ان هذه الازدواجية الثقافية والفكرية لا تتوقف عند هذا التيار الدينى – وان كان خطورته أكبر من جراء انتشاره بين قطاع أكبر من الناس – بل تنتشر هذه الحالة الانفصامية المرضية لدى بقية التيارات خاصة بين هؤلاء الجدد رافعى شعارات حقوق الانسان ، حيث تنتشر بينهم حالات خرق هذه الحقوق ، ولعل أبرزهم ذلك الأستاذ الجامعى والعميد السابق لإحدى كليات الحقوق ، الذى لا يتردد وهو الحاضر المحاضر فى كل ندوات حقوق الانسان المحلية أو الدولية عن التوصية لشقيقته صاحبة إحدى دور النشر الخاصة بعدم توقيع عقود مع المؤلفين والمبدعين تحفظ لهم حقوق الملكية الفكرية فى المستقبل .

وهنا جوهر الأزمة فى العقل العربى والاسلامى فى طول الجغرافيا العربية والاسلامية وعرضها ، إذن أين نحن بمسلكنا المزدوج ومعاييرنا المزدوجة ، من الحق والعدل اللذين نطالب بهما ونعانى غيابهما فى الغابة الدولية الراهنة. إنها شيزوفرانيا مجتمعية .. فهل نصدق أحد ممن يطالب بالعدل فى عالمنا العربى والاسلامى وهم أكثر الناس ظلماً وقسوة ؟

سلوكنا الفردى وسلوكنا الجماعى

عن سلوكنا الفردى أو الجماعى حدث ولا حرج ، ومن قدر له السفر والترحال فى أكثر من مدينة عربية أو غربية ، يكتشف مدى الخلل فى سلوكنا المجتمعى ، ليست المسألة كلها ذات علاقة بضعف الأداء الحكومى ، أو بضعف فاعلية مؤسساتنا الرسمية ، بل إن الكثير من سلوكنا المعوج والأنانى وليد فهم الأفراد وعاداتهم ، مولود مشوه لحدود تجاربهم ورغباتهم وجشعهم ، سواء فى تعاملهم مع البيئة المحيطة بهم بالمعنى الفيزيقى للكلمة ، أو البيئة بالمعنى الانسانى المجرد ، كالجيران وزملاء العمل ورفاق الطريق أو منطقة السكن أو حتى العمارة السكنية .

صحيح ان انضباط السلوك الحكومى وفاعلية سريان القواعد القانونية على الجميع – دون استثناء من أى نوع – من شأنه تعزيز صور الالتزام الفردى والجماعى ، وتقليص مظاهر الفوضى والأنانية السائدة ، بل والطاغية فى حياتنا المصرية – وربما العربية – لكن الموضوعية تلزم القول بأن كثير من مظاهر سلوكنا الشاذ ليست وليدة كلها للفوضى الحكومية، أو حتى انعكاسا لها ، إنها حالة من اللامبالاة ، والأنانية ،والكسل ، تسود فى مجتمعاتنا فتصيبها بالشيخوخة والبوار .

نظمنا التعليمية والتربوية والاعلامية ودورها السلبى

تغذى النظم التعليمية والاعلامية والتربوية العربية والاسلامية هذه الازدواجية الثقافية من ناحية ، ودرجة الاستبداد الفكرى والسياسى من ناحية اخرى .

فإذا تأملنا النظم التعليمية ، نجد لدينا عدة أنظمة وأنساق تغذى كلا منها مفاهيم وقيم مختلفة وأحياناً متناقضة ومتعارضة ، ففى مصر على سبيل المثال ، نجد نظاماً تعليمياً دينياً (الأزهرى) بكل ما يمثله من مناهج يغلب عليها التلقين الدينى والموروث السلفى الطاغى والخطاب الدينى المغلق ، ونجد مثيلاً له فى الباكستان والسعودية ومعظم الدول الاسلامية، وهو مفرخة حقيقية وبصراحة للتيار الدينى الأصولى السلفى ، ورصيدً سياسي واجتماعي له، بكل ما يتميز به من معاداة للآخر سواء كان هذا الآخر علمانياً أو مسيحياً أو غيرهما من العقائد والمذاهب ، وسواء كان هذا الآخر محلياً أو أجنبياً .

كما لدينا نظم تعليمية حكومية ، بكل سماتها الفقيرة سواء فى محتواها التعليمى والتربوى، من حيث المناهج وأنماط التلقين وأساليب الحفظ ، وتضاؤل قيم القدوة والأستاذية ، تحت معاول الحاجة وتواضع وتدنى الأجور والمرتبات للمعلمين ، مما أدى لاستفحال رذيلة الدروس الخصوصية ، ومعاداة النشاط الفنى داخل المدارس الحكومية كالفنون المسرحية والغنائية والتشكيلية والأدبية وغيرها ، والنظر الى هذه الأنشطة باعتبارها مضيعة للوقت والجهد ، فكانت المحصلة ان تخرجت أجيال وراء أجيال خاوية الروح ، وخالية الموهبة أو الرغبة حتى فى تذوق الفنون والآداب والقيم الجمالية عموماً .

ولدينا كذلك نظم تعليمية خاصة للقادرين مالياً والأغنياء ، تتفاوت وتتباين رسومها ونفقاتها بين عدة مئات الى عدة آلاف من الجنيهات ، فأصبحت تشكل نظاماً تعليمياً طبقياً جديداً ، وإذا أضفنا الى ذلك المدارس الأجنبية المختلفة فى مناهجها وأساليبها ولغتها ، امتدادا الى الجامعات الخاصة والأجنبية الجديدة (الفرنسية والأمريكية والألمانية) فإننا نكون بصدد نظام – أو نظم – تعليمية وأنساق تربوية مختلفة ومتناقضة ، ومن ثم أجيال جديدة تختلف معاييرها للأشياء وتتباين مفاهيمها

للأحداث ، وتتناقض ذاكرتها الوطنية الجمعية والمجتمعية ، ومن ثم طموحاتها الذاتية، ونظرتها للكون والعلاقات الدولية ولقضية القضايا العربية والإسلامية فى فلسطين . واذا أضفنا الى كل ذلك النظام الاعلامى الراهن ، الذى تتجلى فيه ملامح وقيم الشيزوفرانيا الثقافية والسياسية ، حيث تتراوح بين البث الدينى النمطى المحافظ (من ٧% الى ١٢% من البث التليفزيونى المصرى الراهن البالغ أكثر من ٣٠٠ ساعة يومياً) الى تمجيد نموذج السوبرمان الأمريكى ، ونمط الحياة الغربية والأمريكية تحديداً ، انتهاء بمسلسلات درامية مبتذلة وركيكة ، تحفل بالكثير من المغالطات التاريخية بقدر ما تحمل من العرى والإسفاف الثقافى .

حتى البرامج الإخبارية والسياسية يتضاءل منها الحوارى والجاد ، وتزداد مساحة التبرير لسياسات النظام والحكم التى أصبحت بلا مصداقية،علاوة بالطبع على غياب المشروعية الدستورية والقانونية .

واذا كان سقف أى حوار مجتمعى فى الوسائل الاعلامية لا يجوز له أن يتجاوز قدس الأقداس– رئيس الدولة وتصرفات أفراد عائلته المالية والسياسية وأشكال تداول السلطة – فإن أى حديث حول الديمقراطية والحرية يصبح – والأمر كذلك – مجرد لغو فارغ وديكورات خادعة. وجوهر الأزمة أن الجمهور المصرى والعربى ذاته ليس ديمقراطياً حقيقياً .. فكيف يقاتل وينتصر من أجل قيم الديمقراطية والتسامح ؟!

بين النزعة المازوكية .. والنزعة السادية نعيش

حالتان مرضيتان ونفسيتان يعرفهما علم النفس الشخصى والتحليل النفسى ، وهما اللذة فى تعذيب الآخرين (السادية) ولذة تعذيب النفس أو الذات (المازوكية) .

وقد حفلت دراسات علم النفس ، بوصف وتحليل هاتين الحالتين المرضيتين والشاذتين فى سلوك البشر ، فكيف هو الحال عندما تتحول هاتان الحالتان المرضيتان الى سلوك اجتماعى جارف وغالب – وإن بدرجات متفاوتة الحدة – بين الأفراد والجماعات فى بلادنا العربية والإسلامية .

هذه الظاهرة ، بدءا من عسكرى المرور الفقير فى شوارع العاصمة المصرية (القاهرة) أو جندى الأمن المركزى ، القادم كليهما من أقاصى القرى الفقيرة المترامية فى صعيد مصر أو الوجه البحرى ، وامنح أيهما إحساسا – حتى لو كان إحساساً وهمياً – بأنه صاحب سلطة أو قرار ، وانظر كيف يتصرف ؟

لقد شاءت المقادير أن أعايش هذه الحالة فى أسوأ تجلياتها ، ورأيت كيف كان الكثيرون منهم يتلذذون بتعذيب السجناء ، سياسيين كانوا أو جنائيين ، ولم يكن الأمر مجرد تنفيذ وانصياع للأوامر التى يصدرها الضباط ، بل كان الكثيرون منهم يؤدون المهمة القبيحة وكأنها تنفيس لغضبه أو تفريغ لكبته وحرمانه .. إنها حالة مرضية جماعية .

وخذ مثالاً آخر ، المثقف أو الشخص المحروم من سلطة وانظر إليه حينما يتقلد منصبا ويصبح صاحب قرار كيف يتصرف ؟

إنها حالات واسعة الانتشار ، وهى انعكاس لحالة خلل اجتماعى وثقافى بقدر ما هى تعبيرً عن خلل نفسى .

وعلى النقيض فإننا نشهد حالة عكسية تتمثل فى جلد الذات ، الى حد مرضى ، ويذهب كثير من الكتاب والمثقفين – خاصة فى أوقات المحن والهزائم والانكسارات – الى حد نفى تآمر الآخرين ، ومعاداة بعض القوى الدولية لمصالحنا وأهدافنا ، وإرجاع كل المصائب الى تقصيرنا نحن وحدنا وعجزنا عن بناء قدراتنا الذاتية وتحديث مجتمعاتنا ، وكأن بناء هذه القوة الذاتية سوف يجرى بمعزل عن الصراعات الدولية والمصالح الكامنة والظاهرة لبعض أهم هذه القوى العالمية النافذة ، ويعزف على هذه النغمة بعض ذوى النيات الحسنة ، كما يؤجج فيها بعض صائدين فى الماء العكر من أنصار المعونة الأمريكية والثقافة الامريكية .

<u>عنصر التآمر الخارجي موجود .. ولكن ينبغى فهمه فى حدوده</u>

حاول بعض أنصار المدرسة الأمريكية فى السياسة والذين نهلوا فى معاهدها العلمية أو التعليمية ، خلال العقدين الماضيين ، مغالطة الوقائع ، وتشويه فهمنا للأمور ، حينما استخفوا بكل قول يذهب الى وجود " مؤامرات " من بعض القوى الأجنبية ، وتحديداً الولايات المتحدة وعلى العكس روجوا لفكرة أن كل مصائبنا وهزائمنا ترجع الى تقاعسنا وحدنا وفشل النخب السياسية العربية الحاكمة فى إدارة شئون التنمية والتحديث .

والحقيقة ان مفهوم التآمر ينبغى أن يتأسس على فهم عميق لطبيعة السياسة الدولية والمصالح التى تحركها، والتى تحدد وسائل وأساليب كل طرف من أجل تحقيق أهدافه والوصول الى مصالحه ، وهو ما يرتب قدرتنا على فهم وفرز الصفوف من حيث : من هم الأصدقاء وأين هم الأعداء ؟ فالعداوة أو الصداقة فى السياسة الدولية ليست مفاهيم أخلاقية مجردة بقدر ما هى مساحة تلاقى المصالح والأهداف أو تنافرها بين الدول المختلفة .

وبرغم الطابع النسبى لهذا التناقض فى المصالح سواء من حيث الزمان أو المكان ، فإن فهمه وإدراكه ضرورى للتعرف على مواقعنا السياسية ومصالحنا الاستراتيجية ، ومدى تصادم هذه المصالح مع هذا الطرف أو ذاك ، ومن ثم وضع تصورات أو سياسات لتحركنا المستقبلى . ومزاعم هذا الفريق الأمريكى فى صفوفنا ، والعاملين فى بعض المراكز البحثية المشبوهة أو المنابر الاعلامية والصحفية الهامة ، يمررون وهماً وأكذوبة كبرى من شأنها تضليل وتشويش رؤيتنا

السياسية ، فإذا اتفقنا حول عناصر ومحددات مصالحنا التى تكاد تكون مستقرة – بدلا من استخدام تعبير ثوابت الذى يثير حساسية هذا الفريق الأمريكى حيث ليس هناك ثوابت قومية أو وطنية وإنما كل شىء متغيرات ! – فى أهدافنا الاستراتيجية وهى :

١ – إن القضية الفلسطينية لابد أن تجد لها حلاً مقبولاً وعادلاً يرد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى البطل ، ليس من باب التعاطف الأخوى – وهو ضرورى على أية حال – وإنما من باب الأمن القومى المصرى والعربى على الأقل للدول المحيطة بفلسطين ومن يقع خلفها، لسبب بسيط وواضح وهو أن المشروع الصهيونى هناك هو مشروع استعمارى توسعى برغم أن أصحابنا من أنصار أمريكا باتوا يرددون مقولة أن شعب إسرائيل يريد أن يعيش أيضاً فى سلام!!

٢ – ولأن جوارنا المباشر هو مشروع عنصرى توسعى قائم على منظور ومقولات أسطورية توراتية لقيطة ، ورغبته فى الهيمنة أصبحت جلية تفقأ عين غير البصير ، وتسلحه حتى النخاع بجميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والنووية ، بات معلنا وسافرا ، فإن مخاطر جدية على أمننا القومى موجودة وليست مجرد أوهام لدى " قومجيين " .

٣ – وبالتالى فإن أحد أسس – ولا داعى لاستخدام كلمة "ثوابت" حتى لا نثير حفيظتهم – الدراسات الاستراتيجية ونظرياتها وسياساتها تقول بأن وجود جار قوى ومسلح وله أطماع يشكل خطراً دائماً وجدياً على الأمن القومى لجيرانه ، خاصة إذا كان هذا الجار قد جاء نتيجة اغتصاب أرض غيره بمزاعم كاذبة أو على الأقل مشكوك فى صحتها ، فإن الأمر يصبح واضحاً بأن تناقضاً عدائياً فى المصالح والأهداف بات قائماً وموجوداً فى الإقليم .

٤ – ولأن هذا المشروع العنصرى الاستيطانى الإحلالى فى فلسطين المحتلة ، كان – ومازال– مدعوماً بصورة سافرة وغير أخلاقية من المراكز الاستعمارية الدولية القديمة والجديدة ، واستقر حالياً على دعم أمريكى غير مسبوق فإن تصادماً وتناقضاً فى المصالح والأهداف قد صار قائماً وموجوداً ، وليس متخيلاً، بين الشعوب العربية – ولا نقول الأنظمة العربية المشكوك فيها – وهذا المشروع والمساندين له .

٥ – ولأن هذا المشروع الصهيونى يتأسس على فهم مطلق يقوم على أن قوته تكمن فى إضعاف دول الجوار وتفتيت الكيانات الجيو–سياسية الكبرى فى الاقليم – محاولات تفتيت لبنان وأخرى بدعم الانفصال الكردى فى شمال العراق وتحركات مشبوهة فى جنوب السودان وأعالى النيل – والحرص على عدم امتلاكها قدرات علمية قد تهدد نفوذه وتوسعه فى الأراضى العربية – ضرب المفاعل النووى العراقى واغتيال العلماء المصريين والعرب – وتهديد الآخرين – بما فى ذلك الباكستان – وذلك دون أن نهمل بالقطع عدم كفاءة الأنظمة العربية فى إدارة تناقضاتها الداخلية .

٦ – وبالمثل فإن أى شكل من أشكال التكامل أو التعاون الاقتصادى والسياسى العربى يمثل تهديداً لهذا الكيان العنصرى ، سواء بفرض العزلة عليه أو بتقوية دول الجوار العربى فإن طرح مشروعات من قبيل الشرق أوسطية المدعومة من الولايات المتحدة أو الأورو–متوسطية المدعومة من دول الاتحاد الأوروبى ، هى فى المحصلة النهائية تقوية لإسرائيل على حساب التجمعات العربية الإقليمية مثل سوق عربية مشتركة أو اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة عربية أو وحدة نقدية أو اقتصادية عربية جادة .

٧ – لهذا كله فإن استخدام هذا الكيان العنصرى وحلفائه ، لكل وسائل العمل المباشر وغير المباشر مثل زرع الفتن والشكوك بين الحكومات والحكام العرب المتخاذلين أصلاً ، انتهاء بالعمل المباشر مثل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أو عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ أو غزو لبنان عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢ أو المشاركة غير المباشرة فى غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، يضع مفهوم المؤامرة أو التآمر فى صلب العمل السياسى المباشر سواء على المسرح الإقليمى العربى أو على النطاق الدولى .

ومن هنا فإن مفهوم المؤامرة فى السياسة الدولية وضد مصالحنا العربية المباشرة حقيقة قائمة ودائمة ، وهو عنصر هام ومؤثر فى كل نكباتنا ومصائبنا ، ودون أن نغفل لحظة واحدة عن فشل الأنظمة العربية التى تحكمنا منذ عشرات السنين فى إدارة صراع بهذا العمق والامتداد.

(٢)

هل كنا مستقلين حقاً .. من وحى الغزو الأمريكى للعراق ضرورة فى مراجعة البديهيات والأصول

الاحتلال .. والاستقلال .

الحرية ..والعبودية_.

كلمات حُفرت فى الوعى العربى العام ، واستقرت فى الضمير والوجدان ، على مدى مائة عام أو يزيد ، وراح من أجلها وتحت راياتها وشعاراتها مئات الألوف من الضحايا على امتداد الجغرافيا العربية ، بدءاً من مراكش والجزائر ، وحتى سواحل الخليج العربى والعراق . والآن .. وبعد هذه التجربة الانسانية العريضة ، ماذا بقى من معنى ، وماذا استقر فى الممارسة العربية ، سياسة كانت أو اقتصاداً ، ثقافة هى أو اجتماعً ؟ هذه الكلمات .. التى بدت لفترة طويلة فى الماضى ، واضحة المعانى ، ملهمة لأصحابها والمناضلين لأجلها ، تبدو الآن وكأنها معان ضبابية ، ومفاهيم معتمة ومتناقضة فى ذاتها وفى علاقتها بالحقائق العربية .

هل كنا يوماً محتلين ؟

وهل صرنا يوماً مستقلين ؟ ومتى ؟ وكيف ؟

هل نبدو فى زمن مراجعة حتى البديهيات ! ومن أوصلنا الى هذا الحال الثقافى والفكرى ؟

هل هم الحكام العرب وحدهم ؟ أم شاركت فيه الشعوب ذاتها ولو بقسط من المسئولية ؟ وهل خان المثقفون العرب أدوارهم ؟

كلها أسئلة وتساؤلات ، مسكونة فى قاع الضمير ، وملبوسة بحيرة وقلق فى الوجدان العربى.

مفاهيم .. مفاهيم

اذا كان مفهوم الاحتلال كمصطلح سياسى وقانونى ، قد بات مفهوماً واضحاً ومستقراً فى الأدبيات السياسية والقانونية ، بل وحتى الثقافية من حيث كونه حالة قد تنشأ من جراء احتلال قوات عسكرية من دولة لأراضى وأقاليم دولة أخرى بهدف تحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية أو غيرها للدولة الأولى ، وهى الحالة النمطية والتقليدية للاستعمار ، التى برزت طوال القرون الخمسة الأخيرة ، والتى صاحبت عصر الكشوفات الجغرافية والسعى لتوسيع الأسواق ، وتصريف المنتجات ، فإن اللافت للنظر أن هذه الموجة الاستعمارية الكبرى ، كانت برغم وضوح أهدافها ، تحتاج بدورها الى غطاء أخلاقى أو تبرير ثقافى مقبول أمام شعوبها ، وربما إزاء نفسها ، فرفعت شعارات تكاد تتشابه – إن لم تكن تتطابق – مع الموجة الاستعمارية الجديدة للغرب التى تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا فى الوقت الراهن . واذا كان الشعار الحالى للموجة الإمبريالية الجديدة هو " نشر

الديمقراطية ومحاربة الارهاب" فإن شعارات الموجات الاستعمارية القديمة كانت تتمثل فى "نشر المدنية "و"تحضر الشعوب البدائية" وغيرهما .

صحيح أن الشعارات القديمة قد استقطبت قطاعاً محدوداً من النخب القديمة فتحولوا الى أبواق للاستعمار ، مثلما هو الحال لدينا الآن ، حيث يردد فرقاء الكتائب الفكرية الأمريكية بين صفوفنا الشعارات الجديدة ، واهمين أو متوهمين أن ذاكرة الشعوب سيالة ، وأن حفظها للتاريخ محدود بطلب السكينة ، والبحث عن لقمة خبز.

يبدو المشكل الحقيقى الآن ، هو تحليل مفهوم أو مصطلح " الاستقلال " الذى شغل العقل السياسى والثقافى لشعوب عالمنا العربى وبقية شعوب المستعمرات القديمة لسنوات طويلة ماضية، فتلبس فى مرحلة من المراحل هدف إخراج وجلاء قوات المستعمر الأجنبى وإعلان الاستقلال، وبناء دولة ترفع رايات وأعلاماً ، وتصوغ دساتير وقوانين ، وتقيم أجهزة جيش وبوليس ، وتدير برلمانا وحكومة ، وسكن فى مرحلة أخرى فكرة التحرر الاقتصادى ووقف النهب الاستعمارى الجديد للثروات الوطنية عبر نظم غير متكافئة للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية .

والحق فإن جواهر لآل نهرو وقليلا من مثقفى وسياسيى العالم الثالث قد تنبهوا مبكراً ، ومن واقع آلام عذابات تجاربهم السياسية ، لزيف شعارات الاستقلال والتحرر المنتشرة بين نخبة ورجال السياسة فى دول العالم الثالث ، فالمهمة أكثر مشقة وأعمق غوراً مما يبدو على السطح من شعارات براقة .

لقد استبدلت نخبة الاستقلال الأثمال القديمة والعلاقات الفجة للاستعمار التقليدى بأشكال جديدة ومتنوعة فيما سمى "الاستعمار الجديد" الذى سكن صوراً للعلاقات الاقتصادية الجديدة وأنماطاً جديدة من القواعد العسكرية تحت لافتات اتفاقيات الدفاع المشترك أو الأحلاف العسكرية متعددة الأطراف أو اتفاقيات التسليح وغيرها وساهم فى تعزيز هذه الأشكال الجديدة وجود نخب سياسية محلية ، ربطت مصالحها منذ البداية بمصالح الاستعمار الجديد .

والآن .. وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً على ما سمى " الاستقلال " و" التحرر " لمعظم دول المستعمرات القديمة ، كيف هى الصورة ؟ وهل عودة الاستعمار بشكله القديم والتقليدى عبر الاحتلال العسكرى المباشر بقواته لأراضينا مقطوعة الصلة بمقدمات سبقت وسياسات نفذت أودت بنا الى ما نحن فيه الآن والتى بلغت حد طلب دول عربية واستجدائها لهذا الاستعمار الانجلو- أمريكى لكى يأتى من جديد ، وتبرير مجموعات من المثقفين – بالمعنى المبتذل للكلمة – لهذه الموجهة الاستعمارية الجديدة ؟ كيف وصلنا الى ما نحن فيه الآن ؟

من الاحتلال الأجنبى .. إلى الاحتلال المحلى العصبوى .. والعكس

كيف ننقل النتائج العامة لتحليلنا الى الواقع الملموس ؟ ربما تعطينا الحالة المصرية ، وهى كثيرة الشبه بالحالة العربية العامة ، صورة واضحة وكاملة عما يجرى وما سيؤول اليه الحال. فالسياسات التى نُفذت ، والاستراتيجيات التى حددت ، طوال العقود الخمسة الماضية قد أوصلتنا الى طريق مسدود وإلى حافة الحالة الاستعمارية التقليدية من جديد ، أو كما قال المفكر الجزائرى المرموق " ابن مالك " بالقابلية للاستعمار ، فسوء الادارة الاقتصادية ، وتفشى الفساد والمحسوبية والوساطة وغياب المشاركة السياسية ، كلها عوامل وأعراض لحالة "القابلية للاستعمار" بين شعوبنا فلنتوقف عند ملامح النتائج التى وصلنا اليها فى المجالات الآتية :

١ – الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وسوء الادارة .

٢ – أحوال التعليم والثقافة .

٣ – الأحوال الصحية والاجتماعية .

٤ – غياب المشاركة السياسية وانعدام فرص التداول السلمى للسلطة .

فإذا بدأنا بالسياسات الاقتصادية وسوء إدارة الموارد والثروات الوطنية ، تواجهنا مفارقة من نوع غريب فى الحالة المصرية ، خاصة بين مرحلتين تاريخيتين متمايزتين ومختلفتين هما المرحلة الناصرية (٥٢ – ١٩٦٧) وما بعدها .

فى المرحلة الأولى ، تحققت كفاءة اقتصادية أكبر فى إدارة الموارد ، وفرص التنمية، فشيدت مئات المصانع وزاد معدل النمو السنوى عن ٦% سنوياً ، وتغيرت الخريطة الاجتماعية وهيكل توزيع الدخول والثروات ، وبدا ان هناك حراكاً اجتماعياً جديداً يقوم على معايير تختلف عن تلك التى سادت لقرون طويلة ماضية والتى اعتمدت فى السابق على معيار الثروة والدخل ، وبقدر ما تعززت مساحة الطبقة الوسطى المصرية ، على حساب الطبقات الاقطاعية والبرجوازية بقدر ما ظل مستوى الطبقات الدنيا عند مستوى الحراك المتواضع والمحدود .. بيد أن هذه النجاحات الاقتصادية كانت كلها على حساب الحريات العامة وحقوق الانسان ، وترسيخ نظام استبدادى شمولى حرم المواطنين – وحتى يومنا– من حقهم المشروع فى إبداء الرأى وتداول سلمى للسلطة السياسية .

والحق فإن التآمر الأمريكى الاسرائيلى الذى تم فى عدوان الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ قد أدى فعلياً الى انهاء هذه التجربة الوطنية – واللاديمقراطية – فى التنمية والاستقلال بما مهد لما جرى من تغيرات واسعة ودراماتيكية فى طول المنطقة العربية وعرضها . فإذا كانت المفارقة فى التجربة الناصرية قد وقعت عبر خلق تناقض مصطنع بين التخطيط والتنمية الاقتصادية من جهة والحريات العامة والحريات الفردية من جهة أخرى ، فإن ما جرى بعد عام ١٩٧٣ كان من أكبر المفارقات وأعظمها شأناً فى تاريخ مصر الحديث وفى تاريخ المنطقة العربية كلها .

فبرغم الفرص الهائلة التى أتيحت للاقتصاد والمجتمع المصرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ من موارد ومصادر للدخل ، فقد جرى تبديد معظمها فى صور ومظاهر للبذخ والإنفاق الاستثمارى غير المسئول .

خذ مثلاً الموارد التى تحققت للاقتصاد المصرى خلال السنوات السبع الأولى من الانفتاح الاقتصادى (٧٤ – ١٩٨١) لقد تحقق ما يزيد على ٥٠ مليار جنيه من مصادر لم تكن من قبل للمصريين : تحويلات المصريين العاملين بالخارج (٧٠٩٨ مليون جنيه) وصادرات للبترول (تجاوزت ٥٦٥٣ مليون جنيه) وايرادات لقناة السويس المعاد افتتاحها (تجاوزت ٢٢٨٠ مليون جنيه) وعوائد وايرادات رسمية من قطاع السياحة (٢٢٢٩ مليون جنيه) علاوة على أكثر من ٢١ مليار دولار أخرى مساعدات عربية لمصر فى صورة منح أو هبات (حتى عام ١٩٧٧ فقط) ناهيك عن التدفقات الأخرى غير المسجلة فى الاحصاءات والمصادر الرسمية (مثل إيرادات السياحة وتحويلات المصريين التى تتسرب الى السوق السوداء وتضاف الى اقتصاد الأفراد) وإذا أضفنا الى كل ذلك مصادر الدخل الاخرى مثل حصيلة صادرات السلع والخدمات وتدفقات الاستثمار المباشر (والتى تجاوزت ١٢ مليار جنيه اخرى) هذا ناهيك عن مدخرات المصريين العاملين بالخارج والتى قدرتها مصادر عدة عام ١٩٨٨ بنحو ٨٢.٩ مليار دولار يجد جزء منها طريقه إلى السوق العقارية والمضاربة فى هذا المجال.

واذا استكملنا الصورة حتى أواخر عام ١٩٩٨ نجد ان تحويلات العمالة المصرية بالخارج وحدها كمصدر للدخل والثروة بأشكالها الخمسة المعروفة (وهى مبالغ متنازل عنها للبنوك فى مصر تغير رصيد ودائع الأفراد بالعملات الأجنبية وكذا قيمة الواردات دون تحويل عملة مضافة اليها قيمة السلع التى وردت بصحبة الركاب العائدين أو قيمة السلع التى تم استيرادها باسم المناطق الحرة التى لا يعاد تصديرها) قد تجاوزت وحدها ١٤٩.٧ مليار جنيه بأسعار الصرف المتغيرة طوال هذه الفترة ، أما إيرادات قناة السويس منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٨ فقد زادت وحدها عن ٦٠ مليار جنيه وكذلك السياحة زادت عن ٥٠ مليار جنيه . وصادرات البترول ٥٠ مليار جنيه ، وإذا أضفنا اليها المعونات والقروض الأمريكية والأمريكية والأوروبية والدولية والتى تجاوزت بدورها ٥٠ مليار دولار أخرى ، إذن نحن إزاء تدفقات مالية ونقدية وسلعية تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه (بما يقابلها من النقد الأجنبى) فماذا كانت النتيجة ؟

١ – كان من نتيجة هذه السياسات التى انتهجت خلال ربع القرن الماضى أن الديون المحلية والأجنبية زادت من ١٦٩٥.٧ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ وفقاً للحساب الختامى لذلك العام فإذا بنا إزاء ديون محلية وأجنبية عام ٢٠٠٢ تزيد على ٤٢٥ ألف مليون جنيه (منها ٢٤١ مليار جنيه ديون محلية و ٢٨.١ مليار دولار ديون أجنبية) .

٢ – برغم خديعة الأرقام الرسمية التى قدمت للرأى العام فى مصر حول معدل النمو السنوى خاصة خلال الفترة الأولى من الانفتاح الاقتصادى (٧٥ – ١٩٨١) حيث أشارت الى معدل نمو يزيد سنوياً

علـى ٦% ليصـل أحيانـاً الـى ٩% الا ان الكتابـات الاقتصـادية الحصـيفة ومنهـا أنصـار لسياسـة الانفتاح – كالدكتور حازم الببلاوى – قد أكدت أن هذه الأرقام لا تعكس نمواً حقيقياً فـى الانتاج المحلـى ولا تعكس حقيقـة القدرات الاقتصـادية للدولـة نظـراً لغلبـة التقدير الكمـى من ناحيـة وكذا لاشتمالها علـى عناصـر دخل بـالعملات الأجنبيـة ، وهـو مـا ظهـر بوضـوح عندما شـهد الاقتصـاد المصرى ركوداً عميقاً بدأ منذ عام ١٩٨٦ وانخفض فيه معدل النمو الى أقل من ٢% ثم أخذ فى الانحدار الى ما دون ذلك منذ عام ١٩٩٧ وحتى يومنا .

٣ – وكان من نتيجة هذه السياسات أن زاد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى عموماً والميزان التجارى على وجه الخصوص بصورة غير محتملة حتى بلغ هذا العجز المتراكم فى الميزان التجارى خلال ربع القرن الماضى (٧٥–٢٠٠٠) ما يزيد قليلاً علـى ٥٦ مليار دولار. وبالمقابل انخفضت نسبة تغطية الصادرات المصرية لوارداتها من ٤١% خلال الفترة الأولى (٧٦ – ١٩٨٢) الى ٣٢% خلال الفترة الثانية (٨٢ – ١٩٨٦) ثم الى ٢١% فى الفترة (٨٧ – ١٩٩٠) والى أقل من ١٥% خلال الفترة الأخيرة (٩١ – ٢٠٠١) ، مما أدى فى المحصلة النهائية الى تزايد الديون الخارجية من ناحية والى انهيار قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وخلال العامين الماضيين فحسب (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤) خسرت العملة الوطنية ما يزيد على ٦٠% من قيمتها أمام الدولار الأمريكى (من ٤١٥ قرشاً للدولار الى ٦٥٠ قرشاً للدولار) بما يؤكد انهياراً حقيقياً فى سعر صرفه أمام الدولار ومما يؤدى واقعياً الـى زيادة أعباء الديون الأجنبية والقدرة علـى خدمتها بكل ما يشكله ذلك من سقوط القرار السياسى والاقتصادى المصرى فى أيدى الولايات المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية وهو ما حدث فعلاً منذ عام ١٩٧٤ .

٤ – ويزيد الأمر سوءاً التقلب الشديد الحادث فى مصادر النقد الأجنبى للاقتصاد المصرى التى هى مصـادر غير مستقرة بطبيعتها حيث تشكل القروض والمنح وصـادرات البترول وتحويلات العاملين المصريين بالخارج وإيرادات قناة السويس والسياحة نحو ٤٥% من الناتج المحلى الاجمالى للبلاد GDP ونحو ٨٢% من مصادر العملات الأجنبية المتاحة للاقتصاد المصرى .

وفى الوقت الذى كانت فيه مصادر النقد الأجنبى لمصر تتضاءل وتختنق لأسباب دولية وإقليمية من طبيعة سياسية واقتصادية كانت تدفقات النقد الأجنبى الهاربة والمهربة خارج مصر تتزايد بصورة مزعجة سواء بصورة قانونية (تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة فى مصر بنظام الاستثمار أو BOT) أو من خلال التحويلات المصرفية عبر نظام المراسلين أو أخيراً بصورة غير قانونية من خلال هروب المقترضين الكبار أو تلاعب المستوردين بفواتير التحصيل أو احتفاظ المصدرين

بحصيلة صادراتهم فى بنوك الخارج أو غيرها من الأساليب، وتقدر دراستنا هذه الأموال المهربة الى الخارج خلال ربع القرن الماضى بأكثر من ١٠٠ مليار دولار منها ٨ مليارات دولار خلال العامين الماضيين (٢٠٠٢-٢٠٠٤) فحسب .

٥ – وخلال هذه الفترة ، جرت أكبر عملية " إخصاء اقتصادى " فى تاريخ مصر الحديث ، تمثلت فى عمليتين متكاملتين:

أولهما :عملية " إخصاء زراعى " بالتجريف الواسع للأراضى الزراعية ، سواء عبر قمائن الطوب الأحمر أو عبر الزحف والتوسع العمرانى ، بما أدى فى النهاية الى تآكل أكثر من مليون فدان من أجود الأراضى الزراعية فى مصر مما أدى فى المحصلة النهائية الى انخفاض القدرة الذاتية على انتاج الغذاء ، من المحاصيل الرئيسية كالقمح (من ٧٠% الى ٢٣% فى منتصف الثمانينات ثم الى ٥٠% حالياً) والذرة (من ١١٠% الى ٦٥% حالياً) وغيرهما هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد جرى اتباع سياسة زراعية ومحصولية جديدة منذ عام ١٩٨٢ تقوم على استبدال زراعة المحاصيل ما سمى المحاصيل النقدية (كالفراولة والكانتلوب ونباتات الزينة والنباتات العطرية بالمحاصيل التقليدية الاستراتيجية كالقمح والذرة تحت زعم تصديرها والحصول على عملات أجنبية تمكننا من استيراد احتياجاتنا الغذائية ؟

والحاصل أن هذه السياسة قد أدت فى النهاية الى تضاؤل فرص تصدير هذه الحاصلات النقدية وفى نفس الوقت تآكل قدرتنا على انتاج احتياجاتنا الغذائية الرئيسية وكأن المقصود ان تظل هذه البلاد وشعبها وقرارها السياسى فى أيدى قوى أجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

وثانيتهما : عملية " إخصاء صناعى" تمثلت فى بيع الشركات الإنتاجية المملوكة للدولة بأسعار يشوبها الكثير من الشكوك ، ناهيك عن ضعف قدرة القطاع الخاص المصرى على القيام بدور صناعى جاد ، مما أدى إلى تفاقم الواردات الصناعية وغير الصناعية من جهة وتفاقم حدة البطالة فى المجتمع المصرى والتى تجاوزت وفقاً لدراسة سابقة لنا نحو ٦.٥ مليون عاطل بنهاية عام ٢٠٠٢ من الشباب والفتيات .

٦ – وإذا كانت هناك بعض مؤشرات عن تحسن مستوى معيشة عدد من المصريين خلال هذه الفترة (٧٤ – ١٩٩٠) فقد كان ذلك بأثر الهجرة والعمل بالأقطار العربية النفطية ، من حيث زيادة استخدام الأجهزة الكهربائية المعمرة بأنواعها والسيارات وأجهزة التكييف وغيرها ، كما اتسعت أنشطة اقتصادية صغيرة ومتوسطة مثل مزارع الدواجن وأعمال السمسرة والمقاولات وسيارات الأجرة والنقل والمناحل ومعالف تسمين العجول.. الخ ، فإن هذه المؤشرات ، كانت نتيجة الوضع الإقليمى ولم تكن وليداً طبيعياً للقوى والقدرات الاقتصادية الداخلية ، لذا فقد كان من السهل أن تتدهور هذه المؤشرات مرة اخرى بعد انحسار الفورة النفطية تدريجياً منذ عام ١٩٨٢ وصولاً الى لحظة الذروة والانهيار المتسارع بعد أحداث غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ .

واللافت للنظر أنه بينما استغرق المصريون – وبفعل إلحاح الإعلان – فى نهم استهلاكى مكبوت ، فإن هذه الفترة قد شهدت نمواً فى الاسكان العشوائى المحروم من أبسط المقومات الانسانية كمصادر المياه النقية وشبكات الصرف الصحى وغيرها .

وتشير الاحصاءات الى أنه خلال الفترة الأولى (٧١ – ١٩٨١) قد تم بناء نحو ٨٤% من إجمالى الوحدات السكنية التى شيدت بالعاصمة المصرية (القاهرة) بنظام العشوائيات وأن معدل زيادة المساكن الجوازية – أى العشش والأكواخ والبيوت الصفيح والخيام – قد بلغ خلال الفترة (٧٦ – ١٩٨٦) نحو ٢١٠% فى القاهرة ، و٢٥٧% فى المدن المصرية عموماً، وأن عدد سكان المقابر بمحافظة القاهرة وحدها عام ١٩٨٤ قد تجاوز بقليل ٣٥٠ ألف إنسان .

وأشار تقرير لمجلس الشورى المصرى إلى أن عدد المناطق العشوائية فى عشر محافظات فقط قد بلغ عام ١٩٨٦ نحو ٤٠٦ منطقة يسكن فيها ١٧.٧ مليون إنسان وهم يشكلون ما يعادل ٤٠% من إجمالى سكان الحضر فى مصر .

وقدرت وزارة التنمية المحلية تكاليف توفير الخدمات الرئيسية لهذه المناطق من تعليم وصرف صحى ومياه وخدمات صحية وغيرها بنحو ٣.٥ مليار جنيه وذلك عام ١٩٩١ لم يتوافر منها حتى يومنا سوى أقل من ٥٠٠ مليون جنيه .

ويكفى للدلالة على سوء الادارة الاقتصادية والسياسية وتفشى حالات الفساد والوساطة والمحسوبية أن نشير الى أن الناتج المحلى لمصر عام ١٩٦٠ كان يعادل تقريباً الناتج المحلى لكوريا الجنوبية ، وبعد عشرين عاماً – أى عام ١٩٨١ – أصبح الناتج المحلى المصرى لا يشكل سوى ٣/١ الناتج المحلى لكوريا الجنوبية ثم لم يعد يشكل سوى ١٤% عام ١٩٩٠ وفى عام ٢٠٠١ بات لا يشكل سوى ٨% من الناتج المحلى لكوريا ؟

وبينما قفزت صادرات كوريا الجنوبية عام ١٩٩١ لتبلغ ٧٢ مليار دولار كانت صادرات مصر الصناعية لا تتجاوز ٢ مليار دولار أمريكى .

والحقيقة أن أحوال بقية الدول العربية لم تكن أحسن كثيراً ، حتى دول النفط التى هبط عليها فجأة وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كنز علاء الدين النفطى ، تولت آليات التوزيع غير العادل للثروة والدخل – حيث تستحوذ العائلات الحاكمة على نسب تتراوح بين ٢٠% الى ٣٥% من حصيلة صادرات النفط سنوياً – بناء حداثة قشرية وعلى سطح الحياة الاقتصادية والثقافية فيها.

يكفى أن نشير الى أنه وحتى منتصف الثمانينات كان ٥٠% من سكان البلاد العربية يعانون سوء التغذية ، هذا بينما كانت الأرض القابلة للاستزراع تزيد مساحتها على ٣٠١ مليون هكتار ، لم يكن يزرع منها سوى ٤٧.٤ مليون هكتار أى أقل من ١٦% من المساحة القابلة للاستزراع .

وفضل الأغنياء والفقراء العرب معاً ، الاعتماد على الاستيراد لتغطية الفجوة الغذائية فزادت وارداتهم من الغذاء من ٨٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٢٣٩٨٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ ثم الى ضعف ذلك بحلول عام ١٩٩٥ ٠ فأى استقلال يستطيع المسئولون العرب الحديث عنه

****

وإذا انتقلنا بعد ذلك الى الحالة التعليمية فى بلادنا العربية بعد مرور أكثر من خمسين عاماً على ما يسمى الاستقلال والحصول على كل هذه الأموال والثروات فتكشف دراسة حديثة لمنظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة والعاملة فى حقل الطفولة والأمومة أن عدد الأميين العرب عام ٢٠٠٢ قد بلغ ٧٠ مليون إنسان – أى حوالى ٤/١ السكان العرب – منهم حوالى ٤٥ مليون طفل وامرأة ، وفى مصر وحدها بلغ عدد الأميين عام ١٩٩٦ أكثر من ٢٥ مليون إنسان – أى أكثر قليلاً من ٤٠% من السكان – منهم حوالى ١٥ مليون فتاة وامرأة و ١٠ ملايين من الذكور .

وتزداد نسبة الأمية فى الريف الى ٦١.٣% من إجمالى سكان الريف مقابل ٣٥.١% فى الحضر وتعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية للمصريين هى المسئولة عن تفاقم مشكلة الأمية والتسرب من التعليم ، فبينما تشير دراسة لمجلس الشورى المصريعام ١٩٩٤ إلى أن أعباء الدروس الخصوصية قد باتت تلتهم حوالى ١٠ مليارات جنيه سنوياً من الأسر المصرية تشير دراسة أخرى للمجلس نفسه إلى أن نسبة الأسر المصرية والتى تعولها امرأة تتراوح بين ١٨% و ٢٢% من إجمالى الأسر المصرية وأن أغلب هذه الأسر من الشرائح الفقيرة، مما يؤدى بها الى دفع أبنائها وبناتها مبكراً الى سوق العمل وترك التعليم .

وفى ظل هذه الحقائق يطالب بعض قادة الطبقة الحاكمة الجديدة فى مصر " بترشيد أو إلغاء " مجانية التعليم وأن يكون تعليم أبناء الفقراء بالكوبونات ؟

صحيح أن أعداد الملتحقين بالتعليم فى مصر قد تزايد عاماً بعد آخر حتى تجاوز ١٨ مليون انسان عام ٢٠٠٣ ، بيد أن هذه الزيادة كانت تعكس حقيقتين متناقضتين أولاهما: هو ازدياد وعى المجتمع وأفراده بأهمية التعليم ، وثانيتهما: عدم قدرة الدولة على مواجهة الطلب على التعليم والبحث عن وسائل فجة للتخلص من هذا العبء عبر صيغ شديدة الخرق للدستور والقانون كمدارس المتميزين أو المدارس الأجنبية أو التحايل للحصول على تبرعات (إجبارية) أو إنشاء أقسام للتعليم باللغات

الأجنبية داخل الجامعات والكليات الحكومية مما أشعرأفراد المجتمع كلهم بأنهم قد صاروا عبئاً على الدولة ، فصارت الدولة والوطن كله عبئاً على المواطنين فأخذوا يبحثون عن وسائل للخروج منه والرحيل عنه عبر الهجرة المؤقتة أو الدائمة وهو ما سنعود لتناوله بعد قليل .

****

أما الأحوال الصحية ، فبرغم الزيادة فى المخصصات المالية سنة بعد أخرى ، فقد ظلت دون مستوى المأمول ، بحيث بدت الخدمة الصحية فى مصر (الوقائية والعلاجية) وفى بقية الدول العربية دون المستوى المطلوب .

فمقابل انخفاض متواضع فى أعداد المصابين ببعض الأمراض المتوطنة – كالبلهارسيا – تزايدت أمراض تكاد تصل إلى حد الوباء كأمراض السكر (٣ ملايين مريض فى مصر وحدها) والفشل الكلوى (أكثر من مليون مريض آخر) والفشل الكبدى وأمراض السرطان وغيرها .

والمؤكد أن وجود أكثر من ٤٤% من منازل الريف المصرى الذى يقطنه ٣٢ مليون إنسان (أى ٥٦% من إجمالى سكان البلاد) محرومة من مصدر للمياه النقية سيؤدى الى أمراض متعددة ، فإذا أضفنا إلى ذلك إلقاء حوالى ٣ مليارات متر مكعب سنوياً من المخلفات العضوية والزيتية والشحوم والمعادن الثقيلة والمواد السامة الى مجرى نهر النيل ، علاوة على المخلفات التى تلقى بها يومياً السفن السياحية ومراكب نقل الركاب وغيرها فلنا أن نتصور مدى الضرر والمخاطر الصحية على المواطنين فى الريف المصرى وكذا المدن المصرية. ومن الحقائق المثيرة للدهشة والريبة أن من بين ٣١٧ مدينة فى مصر فإنه حتى منتصف الثمانينات لم تكن شبكات الصرف الصحى قد دخلت إلا الى ٢٩ مدينة فحسب أما القرى (٤٦٥٢ قرية) والعزب والكفور (٢٣٨٨٣ عزبة وكفرا) فلم تكن قد دخلتها نظم الصرف الصحى الحديثة ، وقس على ذلك المدارس والمساجد والكنائس بهذه المناطق .

وتظهر الدراسات الاحصائية أن القاهرة والاسكندرية وحدهما تستهلكان ما يعادل ٦٠% من مياه الشرب النقية المتاحة فى البلاد منذ عام ١٩٨٢/٨١ وحتى عام ١٩٩٦ برغم أن سكانهما لا يشكلون سوى ١٧% من إجمالى سكان البلاد !! والأمرنفسه يمكن ملاحظته بالنسبة لتركز المستشفيات والخدمات العلاجية ، التى تحولت رويداً رويداً من إطارها المجانى أو بأجر متواضع الى نمط جديد يقوم على ما نسميه " الإزاحة الاجتماعية " حيث لا مكان للفقراء المرضى ، أو على الأقل مكان لا يليق بالبشر من حيث العلاج والمعاملة ، فأى معنى للاستقلال والحرية لبشر يموتون لمجرد عدم قدرتهم على دفع أثمان باهظة لعلاجهم !!

****

وأخيرا.. وليس آخراً ، فقد انعكست كل هذه الحقائق والتفاعلات – التى أشرنا الى بعضها –فى مرمى البصر السياسى والوعى للمواطنين ، وعززت من جوانبها السلبية بنية النظام السياسى المصرى وبقية الأنظمة العربية من حيث تركز السلطة وعملية صنع القرار فى يد الرئيس أو الملك أو الشيخ دون غيره .

ف " الحرمان الاجتماعى " هو المدخل الطبيعى ل " الحرمان السياسى " وغياب الحريات العامة والحقوق الفردية بدءاً من حق التعبير والنشر وانتهاء بحق المشاركة فى عملية صنع القرار والتداول السلمى للسلطة .

وفى الحالة المصرية – والعربية – ترعى الدولة وأجهزتها نماذج للتنظيم ترسخ قيم الاستبداد والطاعة مثلما كان الحال فى تولى المشير عبد الحكيم عامر رئاسة الطرق الصوفية فى عز الحديث عن التحول الى الاشتراكية ، وهى حالة مستمرة إلى يومنا بأشكال مختلفة وبينما تشير دراسة جادة حول الثقافة السياسية لشباب أكبر التنظيمات الإسلامية فى مصر إلى أن هؤلاء ومؤسسى جماعتهم يستبعدون تماماً مشاركة الآخرين فى عملية إتخاذ القرارات وهو ما يؤدى الى ترسيخ جوانب عدة لتهميش بقية الفئات الاجتماعية والعمرية ، حيث تبين فى دراسة أخرى تواضع المشاركة السياسية لدى النخبة التى تشغل مواقع هامة فى المجالس المحلية بالمحافظات ، أما طلاب المرحلة الثانوية العامة والصناعية (١٧ عاماً) فقد تبين أن الوعى السياسى المصاحب للمواد والمناهج التعليمية يكاد يكون متواضعاً ، وكذلك فإن دور المدرس يكاد يكون معدوماً إلى حد كبير .

أما الشباب ، فقد تبين من دراسة أخرى أن نسبة من يشاركون منهم فى الأحزاب السياسية الرسمية لا يتجاوز ٢٠% وأن معظمهم لا يشارك فى التصويت فى الانتخابات العامة ، وتسود بينهم حالة من اللامبالاة والاغتراب وانعدام الثقة فى النظام السياسى برمته ، وفقدان الثقة فى أى شىء وعدم الرغبة فى الترشيح على الإطلاق .

وتكاد تكون هذه هى النتيجة نفسها التى توصلت إليها دراسة أخرى قام بها باحثان حول الأحزاب السياسية ودورها فى التنشئة السياسية فى مصر بينما تذهب دراسة مغاورى عبد الحميد الى أبعد من ذلك حيث اتخذ عينة من طلبة كلية التربية بجامعة قناة السويس وعددهم ٣٠٠ طالب وطالبة حقلاً لدراسة الانتماء والحاجة للإنجاز فتبين أن غالبيتهم لا تشعر بالحاجة الى الانتماء أو الحاجة للإنجاز وتنتشر بينهم كذلك حالة من اللامبالاة .

وإذا كانت التنشئة السياسية وفقاً لهربرت هايمان H. Hyman الذى كان أول من صاغ هذا المصطلح عام ١٩٥٩ هى (تعلم الفرد لأنماط اجتماعية من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة مما يساعده على أن يتعايش

معه سلوكياً) أو هى (جملة المعايير والقيم السياسية التى يتلقاها الفرد فى مراحل حياته المختلفة من أنساق اجتماعية مختلفة تحدد اكتسابه لاستعدادات سلوكية تجاه المجتمع واستعداده للقيام – أو عدم القيام – بدور اجتماعى ما تجاه هذا المجتمع) فإن هذه المعايير والقيم من حيث هى (حكم عقلى أو انفعالى على أشياء مادية أو معنوية يوجه اختيارات الأفراد بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة) وهى بالتالى تصبح بمثابة جزء رئيسى فى التكوين النفسى الاجتماعى للأفراد والجماعات ، فإن هذه القيم والمعايير تتشكل بدورها من عدة روافد متفاعلة لعل أبرزها طبيعة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع وأفراده من ناحية ودرجة تأثير وسائل التلقين أو التثقيف الجماعى .

ويجد الخطاب الثقافى السائد فى مصر ، ومعظم الأقطار العربية ، نفسه محاصراً بين تيارين كلاهما استبدادى وقمعى وإقصائى فإما خطاب سلفى عنيد وجهول وإما خطاب حكومى استبدادى وسلطوى .

فالأول عبر المسجد والكنيسة يضخ مفاهيمه والثانى عبر وسائل الإعلام المختلفة وفى مقدمتها التليفزيون يفح سمومه ، ووفقاً لدراسات عدة فقد تبين أن وسيلة التثقيف السياسى للأبناء هى التليفزيون (٩٠.١%) يليها الوالدان (٨٨.٣%) ثم الراديو (٧٥.٩%) ثم الصحف والمجلات (٤٨.٥%) وبالنظر لغياب ثقافة سياسية حوارية وديمقراطية لدى الآباء غالباً ، فإن المصدر الرئيسى يتحول لصالح وسائل الاعلام الحكومية فى معظمها .

والمتابع عن كثب خلال السنوات الأخيرة لجهاز الهدم المنظم (التليفزيون) سواء فى مصر أو جل الدول العربية الأخرى ، يجد تفشى ممارسات وقيم " ضربة الحظ " عبر مسابقات "مليونية" تداعب خيالات الناس وحرماناتهم الاجتماعية ، فلم تعد المسألة مقصورة على " فوازير رمضان " بل باتت ممارسة كل يوم وعلى مدار العام كله ؟!

وقد أدت هذه السياسات طوال خمسين عاماً الى تراجع ملحوظ فى أشكال التضامن الاجتماعى والمشاركة الجماعية وكانت هذه السياسات قد خلقت آلياتها ومساراتها الخاصة ، ففى مصر – على سبيل المثال – جرى إصدار قانون جديد للجنسية عام ١٩٧٥ (القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥) يتيح للمصريين الحصول على جنسية دولة ثانية مع احتفاظهم بجنسيتهم المصرية ، وهو ما كان محظوراً قبل ذلك ، وهكذا تشجعت حركة الهجرة الدائمة للمصريين إلى الخارج ، وبينما كان عدد المهاجرين المصريين هجرة دائمة خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٦ لا يزيد على ٣٠٩٥٣ مهاجراً يصحبهم نحو ١٤٤٠٩ مرافقين (أى بمجموع ٤٥.٣ ألفاً) وفقاً لبيانات جهاز التعبئة والاحصاء ، نجد أن هذا العدد قد قفز منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ثلاثة ملايين مصرى حصل ٧٥٠ ألفا منهم على الجنسية الأمريكية وحدها وإذا أضفنا اليهم من حصل على جنسيات دول أخرى مثل كندا واستراليا ودول الاتحاد الأوروبى ونيوزيلندا وغيرها فإن الرقم يتضاعف ويكفينا أن نعرف أن مصلحة الجوازات والجنسية التابعة لوزارة الداخلية المصرية قد أشارت فى تقاريرها السنوية إلىأن عدد جوازات السفر التى استخرجت لمصريين خلال الفترة الأولى من الانفتاح (٧٤ –

١٩٨١) قد بلغت ٢١ مليون جواز سفر ، فإذا قدرنا أن ٣/١ هذه الوثائق كانت للتجديد فمعنى ذلك أن لدينا خلال هذه الفترة ١٥ مليون مصرى يحلمون بالسفر والمغادرة سواء للعمل فى الأقطار العربية النفطية أو بالهجرة الدائمة خارج البلاد .

بل وتكشف الاحصاءات – وهى عادة لا تقدم الصورة بكاملها – أن عام ١٩٨٥ قد سجل سفر ٦٥٠ ألف مصرى للعمل فى البلاد العربية كان معظمهم (٣٣٦ ألفاً) يسافر لأول مرة وكان الآخرون مجددين لعقود شخصية أو إعارات حكومية أو من العاملين بالقطاع الخاص .

إذن نحن إزاء شعب يحلم نصفه بالهجرة والسفر خارج مصر ، وقارن ذلك بالشعوب العربية الأخرى كالسودان وسوريا ولبنان واليمن وغيرها .

وتقدر مصادر دولية عديدة عدد العرب – والمسلمين – الذين هاجروا من بلدانهم هجرة دائمة الى دول أوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها خلال الثلاثين عاماً الأخيرة بأكثر من ١٥ مليون إنسان منهم نحو ٧ ملايين عربى بينما كان عدد العرب حتى قبل عام ١٩٧٥ لا يزيدون على ٢ مليون معظمهم من دول المغرب العربى ، كان منهم نحو ١٠٠ ألف كادر فنى عالٍ وفى مصر لم يزد عدد المهاجرين إلى الخارج (هجرة مؤقتة ودائمة) حتى عام ١٩٦٢ على ١٠٠ ألف مصرى قفزوا عام ١٩٨٢ إلى أكثر من ٣.٢ مليون مصرى .

وبعيداً عن الحالة الاجتماعية والنفسية الناتجة عن هجرة رب الأسرة للعمل فى البلاد النفطية العربية والتفكك الأسرى ، وهو الموضوع الذى أفاضت فيه دراسات علم الاجتماع وعلم النفس ، بل وأحياناً علم الجريمة ، فإن الأهم والأخطر هو تفكك وتفتت فكرة وممارسة العمل السياسى والاجتماعى والجماعى ، بل ونقل أفكار محافظة وسلفية من نلك البيئات المحافظة والتقليدية .

وإذا كان " ماكلوسكى " قد عّرف المشاركة السياسية بأنها (تلك الأنشطة الإرادية التى يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة فى صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) وسواء أكانت هذه الأنشطة الإرادية وفقاً لليستر ميلبرات L.Milbrath فعالة – كعضوية الأحزاب السياسية أو الترشيح للانتخابات أو المشاركة بالتصويت – أو أنشطة انتقالية كحضور المؤتمرات والندوات وغيرها أو أنشطة المشاركة عن بُعد ، فإن الجوهر هو أن المصريين خصوصاً والعرب عموماً ، قد حرموا تماماً من جوهر حقهم فى المشاركة السياسية وعملية صنع القرار وعندما تتعطل هذه الإرادة نصبح بصدد احتلال قسرى حقيقى لاختيارات البشر وحريتهم ، بل وإنسانيتهم ، وهذا هو جوهر أى احتلال سواء كان أجنبياً وبقوات عسكرية أو من جانب نخبة محلية .

(٣)
أزمة الخطاب السياسى والثقافى فى مصر

مرت مصر طوال تاريخها الطويل بفترات عصيبة ، شكلت فى لحظات معينة ما يشبه مفترقات طرق صعبة وحاسمة ، تاهت فيها لدى البعض الحدود والمسافات وتوزعت لدى آخرين الولاءات والانتماءات وتضاربت فى أحيان كثيرة الاجتهادات وتناقضت فيها المصالح إلى حد المشاجرات.

وبرغم كل ذلك ظلت هناك " كتلة حيوية ورئيسية " مثلت التيار الغالب فى نهر الحياة السياسية والفكرية فى البلاد ، وجسدت طوق النجاة حينما تلاطمت أمواج عاتية تحاول أن تقتلع المسلمات الوطنية والقومية والثوابت الثقافية والحضارية .

شهدت مصر هذه الحالة الفارقة عند الغزو النابليونى فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر حينما اصطدمت ثقافة الغازى الأوروبى المتقدم بتراث ثقافى ودينى محافظ وعتيق ؛ وتكررت الظاهرة لحظة الصدام السياسى والثقافى بين ثورة شعبية متنامية بزعامة أحمد عرابى ورفاقه والغزو البريطانى فى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وها نحن فى صدام ممتد منذ اعلان الرئيس السادات لانتهاج سياسة جديدة سميت الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ثم بزيارته الشهيرة للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ – وبداية المسيرة السياسية لتسوية الصراع العربى – الإسرائيلى .

والجديد فى الأمر أن التحديات السابقة واجهت باستجابة من التيار الأساسى الحيوى فى المجتمع المصرى جسدته ثورتا القاهرة الأولى والثانية ضد الحملة الفرنسية كما مثلته قيادة مصطفى كامل للحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى والذى توجته الثورة الوطنية الكبرى عام ١٩١٩ ، فهل مازالت طاقة التحدى والاستجابة فى مصر الآن قادرة على صياغة مشروع سياسى وثقافى شامل يجمع بين أساليب التفاعل مع متغيرات العصر من جهة وثوابتنا الوطنية وطموحاتنا القومية من جهة أخرى ؟

والحقيقة ان المدقق فى خطابنا السياسى والثقافى – ناهيك عن سلوكنا الاجتماعى – خلال العشرين عاماً الأخيرة يشعر بالقلق مما وصل اليه هذا الخطاب سواء فى صياغاته أو طموحاته وأغراضه بل وأحياناً اندفاعاته وما يحمله ذلك من مخاطر حقيقية على الكيان الاجتماعى والثقافى للبلاد .

فما هى هذه المظاهر المثيرة للقلق ؟ وكيف يمكن ادارة حوار وطنى وثقافى مسئول بين مختلف التيارات السياسية والثقافية بصرف النظر عن اجتهاداتها وتوجهاتها للبحث عن الحد الأدنى المقبول فى ظل أطروحات دولية ومشروعات استراتيجية لا يخفى أصحابها أهدافهم الحقيقية التى أقل ما توصف بها أنها تخاصم وجودنا ومشروعنا وطموحنا القومى ؟

مفهوم الخطاب السياسى والثقافى :

استقر الفقه السياسى والاعلامى على تعريف الخطاب السياسى والثقافى فى لحظة تاريخية معينة بأنه مجموعة الأفكار والمفاهيم والقيم التى يعبر عنها شخص أو جماعة أو طائفة أو طبقة اجتماعية أو سياسية تجاه موقف أو قضية أو قضايا معينة من خلال استخدام وسائل وأدوات الاتصال المختلفة ، بدءاً من الأحاديث المباشرة أو الخطب السياسية أو استخدام أجهزة الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بهدف التأثير على جماعات المتلقين واكتسابهم لهذه الأفكار أو الآراء أو القيم .

فعلى الصعيد الثقافى يوصف الخطاب بأنه خطاب تراثى أو سلفى أو تنويرى أوعلمانى .. الخ وعلى المستوى السياسى يقال ان الخطاب محافظ أو ثورى أو مهادن أو صدامى أو استسلامى .. الخ .

وهى كلها صفات ونعوت تعكس منظور الآخر لهذا الخطاب وإلى أنصاره ومؤيديه ، والحقيقة أن الخطاب الثقافى والسياسى المصرى ، يعانى منذ سنوات بعيدة حالة قطيعة مع الآخر الوطنى ، بل وأحياناً يصل خطاب البعض إلى حد البحث عن حليف خارجى لدعم موقفه ومركزه فى مواجهة مخالفيه ومعارضيه المحليين ؟!

ويعكس هذه الحالة نمط المفردات المستخدمة وحالة الشجار والاحتدام بين مختلف التيارات الثقافية والسياسية فى البلاد والتى وصلت الى حد التخوين الوطنى للبعض والتهوين الوطنى للبعض الآخر، ناهيك عما تخلقه خطابات من هذا النوع من إضافة لعوامل التوتر النفسى فى المجتمع بين مختلف الجماعات نخبوية كانت أو عادية .

مستويات ودوائر الخطاب السياسى والثقافى فى مصر :

تتعدد دوائر ومستويات الخطاب السياسى والثقافى فى البلاد ، وكان من الممكن اعتبار هذه الظاهرة تعبيراً عن تنوع صحى وتعددية ثقافية فى المجتمع، بيد أن نظرة فاحصة للتحزب القاسى لهذا الخطاب ولغته المستخدمة وتوجهاته والمصالح الكامنة خلف بعضها تثير القلق والشك ، فإذا تأملنا ما يجرى نجد أنفسنا حيال ثلاثة مستويات ودوائر للخطاب السياسى والثقافى فى مصر الآن وهى :

المستوى الأول : الخطاب السياسى والثقافى الحكومى أو الرسمى :

وهذا الخطاب يحمل مضامين ومواقف واتجاهات ووجهات نظر دوائر صنع القرار على كافة المستويات السياسية والتنفيذية والتشريعية والاعلامية ويدور حول مجموعة من الدوائر أبرزها:

١ – الخطاب التنموى الداخلى .

٢ – الخطاب التفاوضى المصرى – الإسرائيلى .

٣ – الخطاب التصالحى المصرى – العربى .

٤ – الخطاب التعاملى المصرى – الأمريكى أو الأوروبى .

٥ – الخطاب الصراعى المصرى – الاقليمى " اسرائيل – تركيا – ايران " .

٦ – الخطاب التنافسى الحكومى – المعارضة .

وداخل هذه الدوائر تقدم الحكومة بأجهزتها المختلفة رؤية تكاد تكون موحدة تبدأ من الشركات العامة وأصول الانتاج الى الرأسمالية الفردية المحلية أو الأجنبية مروراً بالاتجاه نحو خصخصة التعليم بمختلف مراحله وانتهاء بخصخصة النظام الصحى تدريجياً وينتهى عند رفض أى دعوة للتغيير السياسى وتحريك صيغة الحكم لتجديد الدماء وإضافة بعض الحيوية بزعم تهديد ذلك للاستقرار السياسى ؟!

المستوى الثانى : الخطاب السياسى والثقافى بين جماعات النخبة الثقافية والسياسية :

شكل انقسام النخبة الثقافية والسياسة المصرية حول مجموعة من القضايا جوهر الأزمة التى تحياها البلاد منذ عشرين عاماً أو يزيد ، فلم تشهد البلاد طوال تاريخها المعاصر –على حد علمنا – خلافاً بين جماعات المثقفين فى كل القضايا مثلما تشهده مصر حالياً، تبدأ هذه الخلافات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجارية منذ انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ وتمر بالخلافات حول الصلح مع إسرائيل وطبيعة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة وحول السوق الشرق أوسطية والسوق المتوسطية وحول تقييم عملية السلام والتسوية وانتهاء بما يسمى " التطبيع مع إسرائيل" ، ولا يخلو الأمر بالطبع من خلافات واختلافات حول كثير من القضايا الفرعية الأقل شأناً حتى تدنى مستوى الجدل والحوار بين المثقفين والنقاد العاملين فى حقل الأدب !!

واذا انتقلنا من هذا المستوى من الخلاف والاختلاف فإن هناك دوائر أخرى للجدل والتشابك بل وحتى الشجار بين تيارات ثقافية وسياسية حول :

* خطاب مثقفى ورموز التيار الدينى الاسلامى ودعاة الدولة الدينية فى مواجهة خطاب مثقفى التيار اليسارى والعلمانى وأنصار المجتمع المدنى .

* خطاب وشجار بين مثقفى المعارضة من كافة التيارات ومثقفى الحكومة أو المرتبطين برؤيتها ونظرتها لشئون المجتمع والدولة .

* خطاب وشجار تيار كوبنهاجن فى مواجهة التيار المعارض لهذا التوجه .

* الخطاب الدينى الاسلامى يقابله وبصورة أقل حدة خطاب التيار الدينى المسيحى .

* الخطاب الثقافى للرأسمالية المصرية ورجال الأعمال فى مواجهة خطاب الداعين الى التخطيط ودور أكبر للدولة .

* خطاب ولغة تيار الحداثة فى الأدب والنقد الأدبى من بنيوية وتفكيكية وغيرهما من ناحية وبقية المدارس والإتجاهات الأدبية والنقدية من واقعية وورومانسية من ناحية أخرى ، وهو ما سيكون نموذجنا للدراسة التحليلية ، لتبيان مدى عمق أزمة لغة الحوار والجدال فى المجتمع عموما وجماعاته الثقافية على وجه الخصوص .

واللافت للنظر أن كثرة القضايا محل الخلاف والاختلاف بفعل التغيرات واسعة النطاق التى شهدتها مصر خلال العقدين الماضيين قد ساهمت فى تفجير كل القضايا مرة واحدة بحيث لم يسمح الوقت بالتقاط الأطراف المشتبكة لأنفاسها ومراجعة أفكارها ونتائج ما يجرى فى الواقع، وأدى كل ذلك الى تكون طبقات رسوبية على أفكار كل تيار شكلت " حائط صوت " أو حائط فهم " تجاه الأطراف الأخرى ، فتحول الحوار الى شجار وتحول الأخير الى اتهامات متبادلة بعضها ظالم وأغلبها تحمل شبهة الدعوة لاغتيال مادى أو معنوى للآخر .

المستوى الثالث :

وينحصر هذا المستوى فى ذلك الجدل القائم بين جماعات المثقفين عموماً والكادر السياسى المتنفذ فى عملية صنع واتخاذ القرار فهناك أزمة كامنة بين جماعة المثقفين المرتبطين بالنظام والحكم من جهة ودوائر صنع القرار من جهة أخرى بسبب غياب الجسور بين رؤى المثقفين وبين ما يمارس عملياً فى دهاليز ودوائر الحكم إنها باختصار أزمة تنافس على مركز صنع القرار .

وكما يبدو فنحن إزاء دوائر متقاطعة ومتنافسة ومتصارعة تعكس كل جدلها الحامى على بيئة انسانية تعانى توترا معيشيا وجدبا ثقافيا وجمودا فى الخريطة السياسية أصاب ملايين الشباب من القوى النشطة بالإحباط نزولاً إلى حالة يائسة من اللامبالاة .

مخاطر الخطاب الراهن على النسيج الاجتماعى والمكون الثقافى للبلاد :

اذا كان الخطاب – أو بمعنى أدق الخطابات – السياسية والثقافية فى مصر قد انتقلت من مستوى التعددية والتنوع المطلوبين الى مستوى التعنت والتشرذم وغياب " الحد الأدنى الوطنى" فإن المسألة تستدعى وقفة وطنية جادة من جانب كل المخلصين لهذا الوطن والمنتمين لدوره التاريخى والحضارى .

لقد تعدى الأمر حدود المقبول والمسموح الى حد تساؤل البعض بخفة : هل مازالت هناك ثوابت وطنية أو قومية فى ظل عالم يتغير فى اتجاه الكونية أو العولمة أو ما شابه ؟!

وبعيداً عن الاتهامات أو افتراض سوء النية أو سوء القصد ، فإننا ندعو قبل أن نجوب بأنظارنا آفاق المستقبل البعيد إلى أن نحدد مواقع أقدامنا وطبيعة التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهنا ، وبكلمة أن نحدد " الحد الأدنى الوطنى والقومى " الذى نقبله جميعاً ونختلف بعده فى التفاصيل ونجتهد بعدها فى الرؤى والتصورات .

دراسة حالة

تحفل الحياة المصرية بالكثير من التعقيدات ومصادر وبؤر التوتر والقلق ، بحيث لم يعد هناك فئة أو جماعة خارج اطار هذا المناخ المحتقن والملغم بالخلاف والاختلاف بل وحتى بالشجار والعراك .

وعندما تسجل المصادر القضائية المصرية أن عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم والتحقيقات القضائية التى تناقشها جهات التحقيق المختلفة قد بلغ عام ١٩٩٧ نحو ٣٣ مليون قضية أى بمتوسط ٩٢ ألف قضية كل يوم ونحو ٣٧٥٠ قضية كل ساعة وما يعادل ٦٢ قضية كل دقيقة إذن المسألة جد لا هزل فيها ، وخطر لا مجال للاستخفاف به .

نحن إزاء عراك الكل ضد الكل ، والفرد ضد الكل والفرد ضد الفرد ، وهكذا أضحى الجميع مصدراً لتوتر وقلق الجميع .

وطال هذا المناخ المسموم ضمن من طال ، نخبة النخبة فى المجتمع ، فامتدت من الأطباء بجرائم الكثيرين منهم ضد الانسانية ونبل المهنة قبل امتهانهم لجسد مرضاهم وجيوبهم (١) وانتقلت فى عدوى جارحة الى أساتذة الجامعات من ممارسة السرقات العلمية المكشوفة وانتهاء الى محاولات اغتصاب طالباتهم (٢) وابتزاز طلابهم ، ومن قبل هؤلاء وأولئك كان المدرسون قد انغمسوا فى ممارسة جريمة الدروس الخصوصية فى مدارسنا ونظامنا التعليمى بما تكفل بإسقاط قيمة القدوة والأستاذية لدى الأطفال النشء فأوحل بها وبنا فى مستنقع آسن لا قرار له .

قد يبدو هذا مفهوماً – وان لم يكن مبرراً – فى ظل صراع ضار بين الأفراد على المغانم المالية والمصالح المادية والمزايا النقدية أو العينية .

بيد أنه ما لم يكن مفهوماً ولا مبرراً أن يجرف هذا المناخ فى طوفان الأنانية والفساد والانفصامية ضمير الأمة ووجدانها .. إنهم جماعات المثقفين بمختلف تياراتهم ومدارسهم واتجاهاتهم الفكرية والأيديولوجية .

قد يختلف البعض فى الاجتهادات والرؤى والسياسات ، أما أن ينزلق هؤلاء وأولئك إلى لغة فى الخطاب أقل ما توصف بها أنها يائسة وتفتقر إلى الحد الأدنى الأخلاقى ، فإنها مأساة أشبه ما تكون بالملهاة فى التراجيديات اليونانية والاغريقية القديمة .

وحتى لا نتهم بالمبالغة أو التهويل ، فقد فضلنا أن نتوقف عند " حالة " فى الجدال والنقاش والخلاف بين ممثلى تيارين فى النقد الأدبى ، وحاولنا أن نبتعد قليلاً عن نقاش السياسة وجدلها الحامى (تيار مثقفى التطبيع وكوبنهاجن مقابل الرافضين لهذا السلوك والاتجاه) لندلل على حقيقة واحدة وهى أن هذه اللغة فى الخطاب والحوار قد أصبحت هى السائدة والغالبة بين جماعات المثقفين فى مصر وربما فى غيرها من الأقطار العربية.

فالحوار الأدبى بطبيعته يدور حول قضايا هادئة نوعاً ما ، ولا يرتبط كثيراً بمصائر الشعوب والاستراتيجيات القومية ولا بالطموحات السياسية والمناصب الوزارية.. إلخ ومن هنا فالمفترض أنه حوار يتميز بالعقلانية ويتسم بالأدب والرقى .

بيد أن ما شهدته المنتديات والصحافة الأدبية فى مصر على مدار خمسة عشر أسبوعاً متواصلة بين أمين عام المجلس الأعلى للثقافة وأستاذ الأدب واللغة العربية بجامعة القاهرة وأحد أبرز نقاد ما يسمى الحداثة فى مصر وهو "الدكتور جابر عصفور" من جهة ، ومؤلف كتاب " المرايا المحدبة " وأستاذ الأدب الانجليزى بنفس الجامعة "الدكتور عبد العزيز حمودة" من جهة أخرى يستدعى وقفة تحليلية من جانب كل المخلصين لهذا الوطن وقضاياه فى حرية الرأى والتعبير .

هذه الحالة تتضمن كل أمراض وسوءات المجتمع المصريالتى طالت وأطاحت بقمم ورموز الثقافة أو بعض رموزها البارزة على الأقل .

إنها تكشف انفصامية ثقافية وقيمية ومعاداة حقيقية لجوهر الحرية والحوار وافتقارا لتقاليد الخلاف والاختلاف وطمسا للموضوعية لحساب الذاتية والشخصية .

ففى حوار مطول مع د. جابر عصفور رئيس المجلس الأعلى للثقافة بكل ما يرمز إليه هذا المنصب وأستاذ الأدب واللغة العربية بجامعة القاهرة بكل ما يعنيه هذا الكرسى الأكاديمى وأحد رموز ما يسمى تيار الحداثة فى النقد الأدبى فى مصر والعالم العربى ، استهل الرجل حديثه بالتأكيد على معان جيدة منها (ضرورة اشاعة قيم الديمقراطية والتسامح وحق الاختلاف والأساس المدنى فى المجتمع كمدخل لمشروع نهضوى عربى) (٣) ثم استتبعه بالتنبيه الى (ضرورة ألا يستغرق المثقفون فى مشاكلهم ويغرقوا فى خناقات بسيطة) ثم عاد وأكد (أن النقد والاختلاف – أى بين المثقفين – يرتبط بحوار راق بين أكفاء ويسهم فى تعميق وعى المجتمع) (٤) .

لعلنا نحتاج الى التشديد على ما ذكره د. جابر عصفور بشأن " حوار راق " فما هى إلا ثوان معدودة وعندما سئل د. جابر عصفور – عن رأيه فى كتاب " المرايا المحدبة " الذى أعده زميله "الدكتورعبد العزيز حمودة" وصدر فى شهر أبريل عام ١٩٩٨ عن سلسلة عالم المعرفة بدولة الكويت حتى وجدنا أنفسنا إزاء شخص آخر وقيم أخرى حيث بدأ اجابته بالقول "أرى أن كتاب د. حمودة لا يراد به البحث العلمى بقدر ما يراد به الفرقعة الاعلامية .. وبمعايير البحث العلمى الخالص فالكتاب متهافت " (٥) الى هنا ويبدو أننا إزاء رأى – برغم قسوته– فإنه يحتمل الصواب والخطأ ، لكن ما حملته السطور اللاحقة انتقل برأى الأستاذ الجامعى وأمين عام المجلس الأعلى للثقافة المصرية إلى دائرة السباب والتجريح المخجل بدأها بالقول (إنه – أى د. حمودة – لم يقرأ كتب هؤلاء الذين يشير إليهم) (وإنه لم يسمع عنهم أو يعرف أسماءها) (٦) ثم يوجه كلامه الى مؤلف المرايا المحدبة قائلاً (من جهل شيئاً

عابه) . (وأنا لما قرأت كتاب حمودة ضحكت) واستطرد (أنا أشك أن الدكتور حموده قرأ دريدا أو كلود ليفيي شتراوس) .. (وانه – أى حمودة – لم يسلك سلوك العلماء) ويوجه كلامه الى د. حمودة (الى ان تتعلم وتعرف) ثم(لم تكن لديه معرفة كافية بمن يتحدث عنهم) واستطرد الأستاذ الجامعى أمين عام المجلس الأعلى للثقافة المصرية والناقد الأدبى اتهاماته لزميله مؤلف المرايا المحدبة (وأستطيع أن أحصى لك كما من الأخطاء فى الترجمة وعدم فهم المصطلح الأجنبى) (٧) .

ولم يتأخر كثيراً رد مؤلف المرايا المحدبة د. عبد العزيز حمودة – فأخذ فى الكيل لمنتقده وبالأسلوب نفسه تقريباً بدأها بوصف ما طرحه جابر عصفور بأنه (فاشيستية وانفصامية) (٨) وأنه يعبر عن (دونية ثقافية) وانه ممارسة لنوع من (الصلف) وأن (جابر عصفور هو الذى لم يقرأ ولم يتعب نفسه) واتهمه بـ (تشوش الفكر وتداخل الخطوط وركاكة النقل عن الأصول الأجنبية) (٩) .

وبدلاً من أن يرتفع الكاتبان البارزان الى حجم القضايا المثارة سواء الوارد منها فى كتاب "المرايا المحدبة" أو فى طبيعة ومضمون الانتقادات الموجهة إليه من حيث المنهج والتناول انحدرا إلى مستوى السباب المتبادل ، واستكمله د. جابر عصفور على مدى ثلاثة أسابيع متتالية فى جريدة

" أخبار الأدب " المصرية وبمساحة تتجاوز الثمانى صفحات اشتملت على قائمة جديدة من السباب المقذع والمفزع منها (ان رد عبد العزيز حمودة لا يخلو من تكرار سوء الكيل لبضاعة مضروبة) (١٠) كذا .. وانه (يفتى بغير علم) وان معالجته تتميز (بعدم الأمانة) و(عدم التمثل العميق لموضوعه) (١١) وانه (يمثل سقطة علمية فادحة) وبرغم أن جابر عصفور يشير الى انه يكن (الود والإعزاز لحمودة) (١٢) .. هكذا .. الا انه لا يتورع عن وصفه فى السطر التالى مباشرة بأن عمله (فهلوه تخلو من الأمانة العلمية) وانه – أى حمودة – (يتعلق بحبال واهية) وانه (لا يتعمق فى دلالات المصطلح) وان (كتاب حموده يخطىء فى البديهيات ويكشف عن عدم معرفته حتى بالسياق التاريخى للتجليات البنيوية العربية التى يتحدث عنها) وان فعلته هى (الفعلة التى لا توصف الا بالغفلة) (١٣) وان (ما وجدنا فى صفحات كتاب حمودة ما ينتسب للعلم الرصين) وان عمله (لهوجة الهازل وتخيله) (١٤) .

ويستكمل د. جابر عصفور فى الأسبوع الذى يليه مسلسل هجومه وسبابه على زميله (١٥) مؤلف المرايا المحدبه بالقول ان (الوجه الفضائحى من المرايا المحدبه) و(مهاترات حموده) (بأن ما فى الكتاب من أوجه تقصير وأخطاء فاضحة يأباها الخلق الجامعى) (١٦) وهاكم (نماذج عدم الأمانة) و(لهوجه عدم الأمانة) وأن هناك (الفرق بين البحث العلمى والتدليس) (١٧) .

وبالرغم أن د. جابر عصفور قد أورد مجموعة من الانتقادات الموضوعية والملاحظات المتعلقة ببعض أخطاء مؤلف " المرايا المحدبة " فإن غلبة الطابع الشخصى على الحوار الذى نزل الى مستوى غير لائق برموز ثقافية مصرية قد أفقد ملاحظات وانتقادات د.جابر عصفور الكثير من قيمتها ووجاهتها.

وجاء رد د. عبد العزيز حمودة على انتقادات واتهامات وسباب د. جابر عصفور على المستوى نفسه تقريباً وبالأسلوب الذى بدأه (بالتشكيك فى مصداقية جابر عصفور) .. و(التوقف عند مهاتراته) (١٨) و(سقطاته وفضائحه العلمية) وينبه د. حمودة الى ان (أخطاء عصفور لو ارتكبها مبتدىء فى السلم الأكاديمى لكان جزاؤه العقاب الرادع) وانها (تلقى ظلالا من الشك كثيفة على كل ما تعلمه عصفور ومصداقيته منذ بدأ الاهتمام بالبنيوية) (١٩) وأكد حمودة على ان اهتمامه هو كشف (عواره وعدم موضوعيته) وانه يتميز (بغطرسة لم يشهدها النقد الأدبى الطويل) وأكد حمودة أن (قاعدة عصفور المعرفية مضروبة) (٢٠) .

واستكمل حمودة سبابه بالإشارة الى ان عصفور (مولع بتلك الأشياء التافهة) (٢١) وان (ما يحدث من رد فعل جابر عصفور هو الارهاب الفكرى بشحمه ولحمه) وانه (يغالط) وانه (يقدم بضاعة مغشوشة) (٢٢) وانه – أى عصفور – (يمارس تزويراً) وان حمودة يقصد من هذا الحوار (كشف عوار قاعدة عصفور المعرفية) (٢٣) .. و(عجرفته غير المسبوقة) و(ادعاء معرفة لا أساس له) .

وبالقطع لم يكن من المتصور ان تمر انتقادات د. حمودة ضد جابر عصفور.. هكذا دون ان يستكمل عصفور " صراع الحياة والموت " أو هكذا تخيل أحد أبرز المثقفين المصريين ودون ان يجهز على بقايا حموده ، فافترش الأستاذ الجامعي وأمين عام المجلس الأعلى للثقافة المصرية الرسمية سور الرصيف بالجملة فى بداية العام الجديد وبدأها بوصف ردود حمودة بأنها نوع من (الهياج العقلى والانفجار الانفعالى) (٢٤) وان حمودة على حد وصفه قد (خرج عن حدود السلامة النفسية) وانه مارس (التدنى والردح) وأنه – أى حمودة – (ارتكب ما يندى له جبين أى عالم) وانه (قد خلع ورقة التوت الأخيرة التى كانت تستر ما بقى له) (٢٥) وانه (انحدر الى الدرك الأسفل من القباحة) وانه (لا يخجل من سوءته البحثية) وانه (أساء الى القراء وأساء الى سمعته الأكاديمية) وانه (لجأ الى حيل من التدليس وألوان من المغالطة) (٢٦) وان رد فعله (رد الفعل العصابى) وهو (أشبه برد فعل بائع يحترف التدليس والغش) وانه مارس (مغالطة خداعية) وانه (يتجاهل تدليسا) وعلينا (أن نأخذ حمودة على قدر عقله) وانه (قد تملظ وتملط وتملع وتملغ) وانه (هزل فى كلامه) وأنه (تلميذ كسول) (٢٧) .

هل يمكن بعد هذا ان نصف هذا بأنه حوار .. وأنه بين مثقفين .. بل أبرز المثقفين فى ساحة العمل الثقافى المصرى والنقد الأدبى ؟!

ويهمنا هنا ان نتوقف عند الدلالات التالية :

أولاً : القيم الكامنة وراء الحوار .

ثانياً : لغة الحوار والمفردات المستخدمة .

ثالثاً : قضايا الحوار والجدل .

لعل أول ما يلاحظه المدقق والمحلل لهذا (الحوار) هو ما يتميز به أصحابه من شيزوفرانيا ثقافية واستبداد فكرى واستخدام لكافة صور نفى والاستخفاف بالآخر .

ففى الوقت الذى يستهل فيه أحدهما حديثه بالتبشير بقيم الديمقراطية والحوار الراقى والتسامح لم يتورع بعدد لحظات قليلة عن استخدام أشد أشكال الاستبداد والاستخفاف والقسوة وعدم التسامح فى إبداء رأيه إزاء عمل علمى جاد ، وإن كان لا يخلو من بعض الأخطاء كشأن أى عمل بحثى أو انسانى ، وبذات الأسلوب والطريقة جاء رد زميله على الانتقادات الموجهة الى عمله ، وهو ما يجعلنا نستخلص عدم مصداقية حديث كثير من المثقفين عن الديمقراطية وقيم الحوار الجاد الراقى وحرية الاختلاف فى الرأى وحرية التعبير والاعتقاد .

إن القيم الحقيقية تطفو على السطح فى لحظة اشتباك جاد مع الآراء والأفكار وتغرق فى حمى الدفاع عن الذات والمصالح الفردية أو الشخصية القيم التبشيرية التى غالبا ما تكون براقة وخادعة .

وفى هذا السياق المتناقض ، تُستخدم لغة للجدل ومفردات للحوار شديدة التدنى والإسفاف كتلك التى تبادلها كل من د. جابر عصفور ود. عبد العزيز حمودة .

ولا نبالغ فى القول حين نؤكد أن الساحة الثقافية والأدبية – بل وحتى السياسية – المصرية والعربية لم تشهد هجاء بمثل هذا التدنى منذ أزمة الغزو العراقى للكويت فى أغسطس من عام ١٩٩٠ .

وتخفى هذه اللغة جوهر ومناط القيم الثقافية والأخلاقية الحقيقية لأصحابها بعيداً عن قناع التبشير بالقيم الديمقراطية واحترام الآخر .

كما تظهر هذه الأنماط من الجدل و(الحوار) عندما تغيب قضايا مصيرية أو حيوية فى حياتنا الثقافية أو السياسية أو الأدبية ، قضايا تمس المصالح الأساسية للناس والمجتمع والدولة ، فطبيعة القضايا ومدى أهميتها تفرز أنماطاً على قدر مستواها من الحوار والنقاش .

وهكذا فإن هذه الحالة أو النموذج – برغم فجاجته – يكشف الطابع المفارق والمتناقض للقيم السائدة فى أوساط قطاعات ليست قليلة أو محدودة الأثر من المثقفين المصريين والعرب (٢٨) وهو ما يحتاج إلى مزيد من تسليط الضوء على حرية الرأى والتعبير والاعتقاد وإعلاء قيم التسامح والديمقراطية .

هوامش

١ – تحفل الصحف المصرية بالكثير من هذه الحالات وبعضها أدين أصحابها قضائياً والكثير منهم يجرى التغاضى –أو التواطؤ– من جانب نقابة الأطباء عن اخطائهم الفادحة تحت زعم الأخطاء المهنية انظر مثلاً :

** ماذا يجرى فى طب سوهاج – أهرام ١٩٩٨/١/٢٦ .

** دروس فى القهر عن استغلال أساتذة كليات الطب لطلابهم – أهرام ١٩٩٨/١٠/٢٦ .

** واقعة اعتداء أستاذ طب طنطا على زميلة – أهرام ١٩٩٨/١٠/١ .

** من يحاسب الأطباء – أهرام ١٩٩٨/٨/١٥ .

** ماذا يجرى فى طب المنصورة – أهرام ١٩٩٨/٥/١٨ .

** مصرع سيدة بطنطا أثناء استئصال اللوزتين – أهرام ١٩٩٨/١٠/٢٨ .

٢ – انتشرت هذه العادة المذمومة فى محافلنا الأكاديمية وتولتها الصحافة بالنشر انظر :

** ٥ سنوات أشغال شاقة للمدرس الجامعى المتهم باختطاف الطالبة المعاقة – أهرام ١٩٩٨/٩/٢٣ .

** شهادة إدانة جامعية ٠٠ صراع البقاء فى سوق الكتاب الجامعى – ١٩٩٨/٥/٤ .

** وعن السرقات العلمية نشرت جريدة أخبار الأدب اتهامات متبادلة بين أستاذين ، انظر أخبار الأدب ١٩٩٨/١٢/٦ و١٩٩٨/١٢/٢٠ و١٩٩٨/٦/٣ .

** موسم الغش فى الامتحانات – أهرام ١٩٩٨/٥/١٨ .

** وعن تسرب امتحانات الجامعة فى القاهرة – أهرام ١٩٩٨/٢/١٦ .

٣ – الجمل بين الأقواس لصاحب الحديث انظر : مجلة أخبار الأدب ، العدد ٢٢٧ بتاريخ أول نوفمبر ١٩٩٨ .

٤ – المرجع السابق .

٥ – د٠ جابر عصفور ، المرجع السابق .

٦ – المرجع السابق .

٧ – المرجع السابق.

٨ – رد د. عبد العزيز حمودة ، مجلة أخبار الأدب ، العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٨

٩ – المرجع السابق .

١٠ – رد . جابر عصفور ، مجلة أخبار الأدب العدد ٢٨٠ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٨ .

١١ – المرجع السابق .

١٢ – المرجع السابق.

١٣ – المرجع السابق.

١٤ – المرجع السابق .

١٥ – رد جابر عصفور ، مجلة أخبار الأدب ، العدد ٢٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨

١٦ – رد جابر عصفور ، مجلة أخبار الأدب ، العدد ٢٨٢ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٦ .

١٧ – المرجع السابق .

١٨ – رد د. عبد العزيز حمودة ، أخبار الأدب ،العدد ٢٨٣ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٣ .

١٩ – المرجع السابق .

٢٠ – المرجع السابق.

٢١ – رد د. عبد العزيز حمودة ، أخبار الأدب العدد ٢٨٤ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٠ .

٢٢ – المرجع السابق .

٢٣ – حمودة ، أخبار الأدب ، العدد ٢٨٥ بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٧ .

٢٤ – جابر عصفور ، أخبار الأدب العدد ٢٨٦ بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٩ .

٢٥ – المرجع السابق .

٢٦ – المرجع السابق.

٢٧ – المرجع السابق .

٢٨ – هكذا كان موقف جريدة الأهرام ورئيس تحريرها ضد كاتبة أردنية وسياسية وعضوة سابقة بمجلس الأمة الأردنى (توجان الفيصل) حينما انتقدت الكاتبة فى مقال لها نشر بجريدة البيان الاماراتية فى ١٩٩٨/١٠/٦ تصريحاً للرئيس المصرى ، وقد ردت جريدة البيان بوقف التعامل مع الكاتبة تلبية لطلب من رئيس تحرير الأهرام وهو نقيب سابق للصحفيين المصريين والعرب انظر فى هذه الفضيحة أهرام ١٠/١٣ و١٩٩٨/١٠/١٥ .

(٤)
تكفير وهجرة مسيحية !

سلطت وسائل الاعلام الرسمية واهتمت دوائر البحث العلمى والأكاديمى ؛ وتابعت أجهزة الأمن المصرية بمختلف مستوياتها ظاهرة انتشرت فى الأوساط الاسلامية وبين الشباب المسلم منذ منتصف عقد السبعينات وهى ظاهرة " التكفير والهجرة " ، صحيح ان هذا الاهتمام قد أخذ أبعاده الواسعة بعد قيام تنظيم " المسلمين " – والذى اشتهر إعلامياً باسم " التكفير والهجرة " – فى يوليو من عام ١٩٧٧ باختطاف واغتيال أحد أبرز مخالفيهم فى الرأى والاجتهاد وهو وزير الأوقاف الأسبق الشيخ " حسين الذهبى " مما استنفر كامل أجهزة الأمن والاعلام والفكر للتصدى لهذا التيار الفكرى المنحرف والسعى لاجتثاث جذوره التنظيمية والفكرية والعقائدية. بيد ان أحكام الإعدام والسجن لأعضاء هذا التنظيم والندوات العديدة التى نظمتها الجامعات وأساتذتها لمقاومة هذه الظاهرة الشاذة فى تاريخنا الحديث ؛ لم تنه وجودها تماماً وإن نجحت جزئياً فى تقليص بعض مظاهر انتشارها .

فهذه الظاهرة وفقاً لتعريفها العلمى هى " حالة نفسية وفكرية قد تتمكن من شخص أو جماعة بشرية بعضها يتعلق بنظرة الشخص أو الجماعة لذاتها ووجودها وبعضها الآخر يرتبط بنظرتها للآخر أو للآخرين " ، وتقوم هذه الحالة / أو الظاهرة على ركيزتين أساسيتين :

الأولى : هى تكفير المخالفين لهم فى الرأى أو الاجتهاد اذا كانوا من نفس العقيدة وتكفير المخالفين لهم فى العقيدة من باب أولى .

الثانية : العزلة أو الانعزال أو الابتعاد ؛ سواء اتخذ هذا الانعزال شكلاً فردياً فى المحيط البيئى أو الأسرى كاعتزال الأصدقاء غير المتشابهين معهم أو اعتزال الصلاة مع غير المتوحدين معهم فى الفكر والرأى أو اعتزال الأسرة.. إلخ وقد يتخذ هذا الانعزال شكلاً جماعياً يتمثل – بالإضافة الى السلوك المشار اليه من قبل – فى الانتقال الجماعى من الإقامة مع الأسر والأهل الى الابتعاد عن مدن الشر والبحث عن المدينة الفاضلة فى الصحراء أو المناطق النائية .

ولم ينتبه المجتمع والدولة الى مخاطر هذا السلوك الا بعد استفحاله ووصوله الى حد تشكيل تنظيمات مسلحة والالتجاء الى تصفيات جسدية لبعض المخالفين طوال عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ والحقيقة ان هذه الحالة / الظاهرة لم تكن يوماً مقصورة على الأوساط الاسلامية بل انها تواجدت أيضاً وبدرجات متفاوتة فى الأوساط المسيحية المصرية ؛ أخذت مبرراتها لدى بعضهم فى القول بأنها كانت رد فعل لتنامى التطرف والتكفير فى أوساط الشباب المسلم . فماذا الآن عندما نكتشف حالات يتولى فيها بعض الأقباط تكفير رموز هامة من قسس ومفكرين أقباط لمجرد اختلافهم معهم فى الرأى والاجتهاد ؟!

لقد جاءت عريضة الدعوى أو الانذار الذى رفعه أحد المحامين الأقباط المغمورين ضد أحد أهم الرموز القبطية الاصلاحية – وهو القس ابراهيم عبد السيد بتكفيره ودعوة بطريرك الأقباط الأرثوذكس (البابا شنودة) لحرمان القس ابراهيم عبد السيد – لتشكل جرس انذار اجتماعى وفكرى لكل المهتمين بمصير هذا البلد ومستقبله .

والغريب فى الأمر ؛ واللافت للنظر هو ان هذا المحامى المغمور الذى يطالب فى عريضة دعواه بإجراء محاكمة كنسية للقس الاصلاحى وحرمانه من الكنيسة هو نفسه الذى يقتات من إحد مراكز حقوق الانسان الممولة من دوائر أمريكية وغربية مشبوهة .

فإما إننا إزاء حالة من حالات " الشيزوفرانيا الثقافية " أو أننا بصدد بوادر طفح تكفيرى جديد فى المجتمع المصرى ؛ والشأن هنا ليس شأناً عقيدياً خاصاً بالأقباط الأرثوذكس بل هو شأن وطنى عام يستنفر كل طاقة تحد فى مواجهة شرور هذه الأفعى السامة ، وباختصار أنها ليست معركة حرمان قس مرموق فى ساحة العمل الوطنى والفكر المستنير بل إزاء تحد ثقافى وفكرى ومحاولات هدم منظمة تقوم بها قوى التخلف والظلام لكل من يقدم لهذا الوطن شمعة تنير لأبنائنا من مسلمين وأقباط طريق المستقبل .

(٥)
أفكار خطرة.. !!

انشغل العقل السياسى والثقافى المصرى خلال العشرين عاما الماضية بمواجهة عاتية ضد الأفكار الدينية المتطرفة التى تبناها نفر من الشباب المصرى فى الوسط الإسلامى ، فأحالت حياة الأمة إلى شقاق وأعادت طرح مفاهيم لم تعد تناسب روح العصر ولاقيمه السياسية والثقافية الديموقراطية ومن أبرز هذه المفاهيم التى استحضرها هؤلاء من ذمة التاريخ مفهوم أهل الذمة ومفهوم الخلافة والإمارة ومفهوم دار الحرب ودار السلام ، والدعوة الممجوجة لعودة المرآة إلى البيت .. إلخ .

علاوة بالطبع على تحول هذه الأفكار إلى أداة من أدوات الصراع السياسى الذى اتخذ من العمل العسكرى والإرهابى وسيلة للوصول إلى السلطة ، فسقط من جرائها مئات الأبرياء من المصريين وغير المصريين قتلى وجرحى ، وهددت البلاد فى اقتصادها ومواردها ناهيك عما أشاعته من مناخ قاتم مظلل بشبح قيام حرب أهلية لا تبقى ولا تذر .

وكان من آثار وتداعيات هذه المرحلة العصيبة من تاريخنا السياسى ، جمود أية تعبئة سياسية جماهيرية فى اتجاه الضغط على الحكم لتوسيع هامش الممارسة الديموقراطية وضمان الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان ، كما توحشت بالمقابل أجهزة القمع البوليسى فى البلاد واستندت إلى ما يوفره قانون الطوارئ مبررة كل تجاوزاتها وانحرافاتها بطبيعة الأزمة وعنف النشاط الإرهابى للجماعات الدينية الإسلامية . وفى ظل هذا الانشغال الدامى ، نمت على ضفاف ودياننا الفكرية طحالب ضارة تحمل أفكارا مسمومة فى الوسط المسيحى لاتقل خطورة عما حملته موجة الإرهاب الدينى للجماعات الإسلامية فى العقدين الماضيين .

وهذه الطحالب الضارة تذهب إلى حد الدعوة إلى انتصار الدولة اليهودية باعتباره مؤشرا للمجىء الثانى للمسيح وبداية العصر الألفى السعيد ؟!

وبرغم أن هذه الأفكار فى أصولها وجذورها تأتى من الكنائس البروتستانتية الأصولية الأمريكية إلى حد كبير وبعض الكنائس الإنجليزية إلى حد أقل فإن هذه الكنائس الصهيونية الأمريكية والتى نمت واستفحل تأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية والتى قدر بعض الدارسين المصريين لها عدد المنضوين تحت راياتها بنحو ٧٤ مليون أمريكى (رفيق حبيب ، رضا هلال ، روجينا الشريف) ، وكانت عنصرا أساسيا فى أقامة التحالف اللاأخلاقى بين إسرائيل بكل ممارساتها الوحشية والإجرامية ضد الفلسطينيين والعرب وبين السياسة الأمريكية يبدو أن هذه الكنائس الأمريكية قد نجحت فى إيجاد موطئ قدم لها بيننا ، فالخطورة كلها أن تنتقل هذه البذورالمسمومة الى بعض انشقاقات الكنائس المصرية كانشقاقات مشبوهة عن الكنيسة الإنجيلية تحديدا وإن كان لا يستبعد اختراق كنائس أخرى .

ومن أبرز هذه الجماعات الآن ما يسمى " جماعة الخمسينيين " و" جماعة السبتيين الأدفنست " .ونحن هنا لا نمارس ضيقا بعقائد دينية بل إننا أمام انحراف عقيدى سافر أدين من قيادات ورموز الكنائس الوطنية فى مصر وتحت أيدينا ما يؤكد هذه الحقيقة .

لقد كتب أحد قساوستهم وهو " القس صبرى واسيلى بطرس" كتابا قام ببيعه وتوزيعه فى معرض القاهرة للكتاب الماضى وعنوانه "***العد التنازلى ..نحو المجيء الثانى للمسيح ونهاية العالم واقتراب ساعة الصفر***" كتب القس المذكور يمجد فى إسرائيل وأكاذيبها وقد اعتبر القس المصرى " أن عودة – لاحظ اللفظ – يهود الفلاشا إلى إسرائيل وبناء الهيكل اليهودى تحت المسجد الأقصى وبناء صهيون .. الخ كلها علامات على قرب المجيء الثانى للمسيح ".

واستخدام القس المذكور لألفاظ مثل (عودة اليهود الفلاشا ، وبناء الهيكل .. الخ) يعكس تأثيرا يهوديا وصهيونيا لاشك فيه ، والمدهش أن هذه المجموعة المحدودة الانتشار حتى الآن تضم قساوسة آخرين مثل وديع ميخائيل وصموئيل مشرقى ومنصور سيمور وزكريا بطرس (وهو أرثوذكسى أبعده البابا شنودة إلى الخدمة بالكنائس الخارجية بسبب أفكاره عام ١٩٧٩) .

وكتب "حنا عبد المسيح" – وهو شخص مسلم أعتنق المسيحية فى الأردن ويدير حاليا شبكة من التنصرين المصريين ولهم موقع على الأنترنيت يسمى المتنصرون – كتابا بعنوان

"***منطق الإيمان فى المسيحية***" عام ٢٠٠١ يصف فيه المجيء الثانى للمسيح بأنه (كمنقذ للأمة اليهودية) ص١٠٩

ومن العلامات التى يوردها الكاتب الأخير لقرب المجيء الثانى للمسيح (اضطهاد المسيحيين واليهود) ص١٢٤ ويستطرد قائلا (فمع أن هذا الاضطهاد لم يبلغ أشده بعد إلا أننا نشهد بوادره تتم الآن وثانيا يشير الأنبياء أيضا الى رجوع اليهود إلى فلسطين فترجع فى الأول بقية فقط فى الكفر والفجور ثم يجمع الرب الأمة – أى اليهودية – كلها بعد مجيئه أما البقية فقد ابتدأت ترجع الآن وهى مازالت فى محاولة لامتداد رجوعها) ص١٢٦ .

هذه الأفكار الخطيرة والمدمرة والتى سبق أن كشفها رموز الكنيسة الإنجيلية أنفسهم وفى مقدمتهم القس إكرام لمعى والدكتور رفيق حبيب ونصر الله زكريا قد استعادت نشاطها بين أبناء الطوائف المسيحية فى مصر مدعومة هذه المرة بملايين الدولارات الأمريكية المحولة من الكنائس الإيفأنجيلية فى الولايات المتحدة ، والمصيبة ان أصحابها لا يخجلون من أنفسهم وهم يرددون هذه الأباطيل فى وقت تجرى أمام أعيننا وأعينهم أفظع مذبحة يقوم بها اليهود الصهاينة بلا رحمة ضد الفلسطينيين من أطفال وشباب ونساء وشيوخ .. والجيوش الأمريكية فى العراق وأفغانستان ، ولكن ماذا يبقى لقوله إذا ما عمى البصر وغابت البصيرة ؟!

(٦)
الوعى والأسطورة فى الضمير المصرى المأزوم

لماذا تحلق المصريون على مدى أسابيع وعلى مدار عامين كاملين حول أجهزة التليفزيون يتابعون بشغف ويرصدون باهتمام أحداث مسلسل رأفت الهجان ؟

ولماذا تجمع الناس فى المقاهى وفى المنازل يراقبون عن كثب نتائج معارك رجل المخابرات المصرى " جمعة الشوان " فى مسلسل " دموع فى عيون وقحة" ؟

ولماذا ذرف المصريون دموع الحزن المكبوت تعاطفاً وإشفاقاً على ذلك النموذج البطولى النادر والمثالى الذى جسدته سيدة الشاشة العربية فاتن حمامة فى مسلسل " ضمير أبلة حكمت" ولماذا تركزت أفئدة الملايين من المصريين على مدار أربع سنوات متواصلة بأحداث وأبطال المسلسل التاريخى الدرامى " ليالى الحلمية " ؟

ولماذا تضامنت أفكار وعقول المصريين مع ذلك الرجل المكافح " أبو العلا البشرى " ؟ ولماذا تدفقت مشاعر التعاطف والتأييد لذلك الجندى المصرى البسيط " سليمان خاطر " فى خريف عام ١٩٨٥ عندما انتشر نبأ اغتياله فى السجن الحربى وهو الذى عز عليه ضرب الطائرات الاسرائيلية لمقر منظمة التحرير فى تونس واختطاف الطائرات الحربية الأمريكية لطائرة مدنية مصرية فوق البحر المتوسط ، فأطلق النار على مجموعة من السائحين الاسرائيليين العرايا الذين استباحوا لأنفسهم دخول الأراضى المصرية فى رأس بركة دون إذن أو استئذان.

ثم أخيراً وليس آخر: لماذا تعاطف قطاع كبير من الجمهور المصرى – والعربى – رغم كاريكاتورية الموقف ومأساويته مع ذلك الحاكم الديكتاتور صدام حسين لمجرد انه ارتدى ثياب الأسد ومارس لعبة التحدى العلنى فى مواجهة صلف وغطرسة وغرور القوة الامريكية فى أزمة أغسطس ١٩٩٠ ؟ وتكررالموقف نفسه فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى وتصدى أسامة بن لادن لغطرسة وجبروت القوة الامريكية .

هل هذه الظواهر الاجتماعية – النفسية التى يحكمها اتجاه واحد للمشاعر مجرد مصادفة تاريخية؟ هل تقتصر هذه المشاعر على حالات فردية أم تمثل اتجاها اجتماعيا وإحساسا شبه جماعى من جانب فئات وطبقات اجتماعية عريضة فى المجتمع المصرى ؟

ثم هل يمكن إخضاع هذه الظاهرة الى البحث العلمى الموضوعى استناداً إلى ما تقدمه مناهج علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسى الحديث لتفسيرها واستخلاص النتائج المترتبة عليها والمحددة لمسارها ؟

لقد تعددت مناهج البحث العلمى فى مجال علم النفس الاجتماعى وتبلورت فى أتون نار البحث العلمى والتطبيقى فى هذا الاطار الكثير من الأساليب والوسائل وتأثر الكثير منها بوسائل وأدوات علوم اجتماعية عديدة ومن أبرزها علم السلالات البشرية أو ما يسمى "الانثروبولوجيا" .

وتعد وسائل أو مناهج تحليل المضمون للمأثورات الشعبية والفلكلور الشعبى أو الأعمال الأدبية والفنية من أهم مناهج البحث الاجتماعى لتحليل اتجاهات القيم السائدة فى مجتمع ما خلال مرحلة معينة وقد اعتمد الكثير من الباحثين وخبراء علم الاجتماع المصرى والعربى (وفى طليعتهم الدكتور سيد عويس ، وحسن الساعاتى) على هذا الأسلوب فى الكثير من دراساتهم وأبحاثهم .

كما شهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة تزايداً ملحوظاً لاستخدام الدارسين المصريين لمنهج السؤال المباشر وغير المباشر والاختبارات الإسقاطية واستمارات الاستقصاء لتحديد اتجاهات القيم والسلوك لدى فئات اجتماعية عديدة .

كما تأثرت وسائل وأدوات البحث الاجتماعى بما قدمه علماء الانثروبولوجيا الغربيون (ردفيلد، مورجان .. إلخ) بمنهج الملاحظة سواء كانت الملاحظة المشاركة أو الملاحظة غير المشاركة.

وتستند دراساتنا هذه إلى المنهج الوصفى التحليلى المقارن حيث نحاول هنا وصف وتحليل وتفسير ظاهرة للسلوك الاجتماعى شبه الجماعى المصرى ومدى تأثرها بحالة من الاحساس بالقهر والوهن فى الكيان والدور السياسى التاريخى لمصر منذ عام ١٩٦٧ .

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض نظرى يستند الى مقولة ان فترات القهر والضعف القومى وتهميش الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً فى المجتمع والتى تشكل الأغلبية الكاسحة فى النسيج الوطنى تتزايد فيها مشاعر واحساس هذه الفئات بالحاجة الى بطل قومى يجسد حالة البطولة الجماعية وأمل النهوض الوطنى من جديد ، ولا يتأتى هذا الافتراض من مجرد اسقاطات للباحث بقدر ما يتأسس على قراءة تاريخية لعلاقة أساطير شعبية مؤثرة مثل أبوزيد الهلالى سلامة ، والزناتى خليفة ، وسيف بن ذى يزل ، فى العصور الوسطى أو ما أضفاه واقع القهر للمصريين القدماء على قصة إيزيس وأوزوريس فى العصور الفرعونية أو غيرها من القصص الشعبية التى انتشرت وذاع صيتها وأضاف الناس اليها بحجم تمنياتهم وطموحهم الانسانى للقوة وانتصار المظلوم.

١ – تعريف الأسطورة :

بـادىء ذى بـدء مـا هـو التعريـف العلمـى للأسـطورة ؟ ومـا علاقتهـا بمسـتوى التطـور الاقتصـادى والاجتمـاعى والثقافى الذى بلغـه هذا المجتمع أو ذاك ؟ ولمـاذا تضـاءل دور الأسطورة فـى عصـرنا الراهن حيث غزو الفضـاء وتفتيت الذرة وأجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصـال عن بعد وأجهزة نقل الصور والمعلومات ؟ وما هى الأشكال الجديدة التى تتخذها مشاعر ملايين البسطاء من المحرومين والمقهـورين والمضـطهدين للبحـث عـن منقذ أو بطـل مُخلـص يواجـه نـوازع الشـر وأسـباب الضـعف والقهر ؟

الحقيقـة ان البـاحثين وعلمـاء الانثروبولوجيـا يكـاد يكونـوا شـبه متفقـين علـى مجموعـة مـن المعـايير لتعريف الأسطورة والتـى ظلت لعهود طويلـة وقبل تبلور العقائد والدعوات الدينيـة إحدى أهم أدوات التواصل الثقافى بين الجماعات البشرية .

فالأسـطورة قصـة أو حكايـة تحمـل فـى الكثيـر مـن الأحيـان بعضـاً مـن الحقيقـة مـن حيـث وقائعهـا وأشخاصـها بيد أن تناقل الأفراد لهـا جيلا بعـد جيل وجماعـة إثـر جماعـة غالبـا مـا يضـيف اليهـا بـالتحوير والتحويـل وحيـث تبـدو الأسـطورة مرتجلـة ظاهريـاً فإنـه يعـاد انتاجهـا مـع نفس المزايـا وغالبـاً بذات التفاصيل فى شتى مناطق العالم .

خذ مثلاً ما رصده المؤرخ البريطـانى الشـهير أرنولـد تـونبى – فـى موسوعته التاريخيـة العظيمـة "تـاريخ الحضـارة الهيلينيـة " حيـث يشـير الـى الكثيـر مـن تناقـل الأسـاطير وتـداولها بـين المجتمعـات البشـرية فالآلهـة السومرية " أنيانـا " التـى اشـتهرت باسمها الأكـادى " إيشـار " ورفيقهـا " تمـوز " تعـود للظهـور فـى مصـر باسم آخـر وبنفس المضـمون تقريبـا فـى أسطورة ايزيس وأوزوريس ثم ظهرت فـى كنعـان تحـت اسم " عشـتروت " وأدونـيس " وفـى العـالم الحيثـى تحـت اسم "كوبيلا واتـيس " وفـى اسكندنافيا تحت مسمى " نانا وكالدر " .

وغالباً ما نجد استنساخاً لها فى قصص معجزات بشرية أو قدرات ادعى البعض استنادها الى قدرات إلهيـة مثل صـعود البطـل " هيراكليس " فـى الأسطورة اليونانيـة من فوق جبل أوتيـا الـى السماء وفـى التـاريخ العبرى القديم صـعود " اليشـع النبـى " الـى السماء وهو مـا كانـت تألفه مخيلات المسيحيين الأوائل .

ويلحـظ ول ديورانـت فـى كتابـه الموسـوعى " قصـة الفلسـفة " حـالات مشـابهة لاستنسـاخ الأسـاطير القديمـة .

وتتميز الأسطورة – انطلاقاً من ذلك – بأنها ذات قدرة على تحويل الشىء إلى شىء للصالحين أى مـا يعـرف بالظـاهرة التحويليـة والقـدرة الإعجازيـة " كـالنبى الغائـب الخضـر أو لـدى اليونـانيين " جورجيوس " أو لدى المسيحيين الشرقيين " مارجرجس " .

أى أن الأسطورة ذات بنية مزدوجة تاريخية وغير تاريخية فى آن واحد ، فالأسطورة كالفلسفة – وليدة التصور الفكرى للبشر وهى بالتالى على اتصال وثيق ودائم ومباشر بأحوال الانتاج وبنى المجتمع وتغيراته .

ونستخلص من ذلك ان الأسطورة تتميز بالخصائص التالية :

١ – الأسطورة تحمل جزءا من الحقيقة الواقعة .

٢ – الناقلون لها قد حوروا فيها وجعلوها أقرب الى ما يرغبون أو يطلبون أو يحلمون .

٣ – وليدة الاحساس بالقهر ومحاولة البحث عن بطل يوازن بين ضعف الحاكى لها والمتلقى لها وبين ضعفهما فى مواجهة المظالم .

٢ – موقع الأسطورة فى الضمير المصرى :

لم يخل التراث الثقافى الشعبى لجماعة بشرية من وجود للأسطورة الشعبية بالمواصفات والخصائص التى سبق أن أشرنا اليها وينطبق هذا الحكم المطلق على الشعب المصرى بل ان الحالة المصرية تتميز بسمات ساهمت بدورها فى اتخاذ الأسطورة أبعادا اكثر عمقا وأكثر ذيوعا وانتشاراً لعدة أسباب هى :

الأول : الطبيعة الزراعية والنهرية للمجتمع المصرى مما جعل انتشار الأسطورة أمراً ممكناً وسريعاً .

الثانى : طول فترات القهر البدنى والاقتصادى الذى عانى منه المصريون سواء تحت حكم الفراعنة والطبقة البيروقراطية والحاشية الملكية أو الكهنوت الدينى .

الثالث : ارتباط العقائد الدينية لقدماء المصريين بالملك الإله الذى تتجمع فى شخصه الصفات الدينية والدنيوية مما استدعى اضافة حالة من المعجزات المصطنعة والمحكومة حول هذا الملك الإله لضمان ولاء الرعية من الفلاحين والبسطاء .

فالتكوين النفسى والاجتماعى لشعب من الشعوب – ومنها الشعب المصرى – يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الوجود الاجتماعى لهذا الشعب ، بمعنى آخر كيف يتوزع سكان الشعب بين الأنشطة الانتاجية المختلفة (زراعة – رعى – حرفة – صناعة .. إلخ) وكذلك على المستوى الاجتماعى الذى يتوزع سكانه (رجال الحكم والاستقراطيون – كهانه – ورجال دين – تجار – فلاحون .. إلخ)

ويمارس هذا الوجود الاجتماعى تأثيره على طبيعة المفاهيم والقيم السائدة بين أفراد هذه التجمعات المختلفة وعلى النسيج الشعبى فى مجموعة .

وهكذا يتحدد المزاج النفسى للجماهير وفقاً لمستويات ثلاثة تتداخل فى تأثيرها وهى :

* مستوى الوعى الذاتى للأفراد .

* مستوى الشعور أو الوجدان .

* سلم القيم الجماعية والفردية.

وبقدر ما يرى البعض القيم كضرورة اجتماعية من حيث كونها عناصر وجدانية وعقلية غامضة تعتمد على الشعور الداخلى للشخص وعلى تأملاته الباطنية ومزاجه وذوقه وهواه مما يجعل القيم غير خاضعة للقياس ، يراها آخرون حكما عقليا أو انفعاليا على أشياء مادية أو معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة .

وبهذا تصبح القيم جزءاً من التكوين النفسى – الاجتماعى للأفراد وتتداخل بدورها مع الأيديولوجيا السائدة والعقائد الدينية فى طليعتها ليشكلا معاً الوعى الاجتماعى للأفراد والجماعات .

وبصرف النظر عن الأسس التى تستند اليها فكرة " المخلص " لدى العقائد الدينية الشرقية فإن داخل البنية العقائدية واللاهوتية للديانتين الأساسيتين (المسيحية والإسلام) نجد هذه الفكرة الايمانية راسخة فى الضمير الايمانى لدى معتنقى هاتين الديانتين ، حيث نجدها فى المسيحية تتمثل فى قيامة المسيح " وعودته " وفى الاسلام فى فكرة " المهدى المنتظر " بل ان العقائد الدينية المصرية القديمة (العصور الفرعونية) – باستثناء عقيدة التوحيد لاخناتون – قد اعتمدت بصورة كبيرة على فكرة القدرات الخارقة للآلهة المختارة حيث ارتبطت عبادة البقرة " حاتور " بالخصوبة فى الحضارة المصرية القديمة كما استمدت أسطورة " ايزيس وأوزوريس " سطوتها على ما ادعى به من قدرات خاصة فى مجال الانتاجية الزراعية خاصة محصول القمح .

إذن فإن الضمير المصرى مثقل تاريخياً بفكرة البطل "_المُخلص " أو بلغة توفيق الحكيم "المستبد العادل" .

وقد نجح المصريون طوال تاريخهم الطويل فى خلق مجريين عميقين لإحداث التوازن النفسى وتحقيق درجة من التوازن الاجتماعى فى تيار المشاعر الجماعية ، فعن طريق " النكتة " ذات الطبيعة السياسية وجد المصريون شكلاً مميزاً للتنفيس الاجتماعى والسياسى وتصريف مخزون المكبوت من الاحساس بالظلم والقهر السياسى وعن طريق الأسطورة ذات البطولة الفردية صاغوا حلمهم بالعدل وطموحهم للخلاص الجماعى .

ويمكن للمرء أن يلاحظ هذه الازدواجية النفسية فى الكثير من سلوكياتنا الراهنة فمقابل انتشار السلوك التعصبى فى الحياة اليومية ورفض الحوار مع الآخر (التعصب الرياضى – التعصب الدينى – التحيز السياسى المبالغ فيه .. إلخ) نجد انتشاراً مقابلاً لحالة من اللامبالاة والسلبية لدى قطاع واسع آخر من المصريين أو ما يطلق عليهم فى حياتنا السياسية الأغلبية الصامتة .

٣ – المنظور الحديث لمفهوم البطولة :

صاغت نظريات علم الاجتماع السياسى مفهوم البطولة فى صياغتين هامتين :

الأولى: تمثلت فيما أسمته نظريات العلوم السياسية بالظاهرة " الكاريزمية "

والثانية : تجسدت فى مفهوم كارل ماركس للظاهرة " البونابرتية " .

ووفقاً لمفهوم " البطل الكاريزمى " فإن هذا الشخص الذى تدفع به الضرورات السياسية أو المصادفات التاريخية ينجح فى ان يجسد فى مرحلة تاريخية روح الأمة أو الشعب وطموحاته الوطنية فتتجمع من حوله قطاعات واسعة من مواطنيه فيصبح بذلك بمثابة " البطل المخلص" والنماذج البشرية والتاريخية لهذه الحالة لا تعد ولا تحصى ومن أمثلتها الزعيم سعد زغلول وجمال عبد الناصر فى مصر ، وبيرون فى الأرجنتين ، وديجول فى فرنسا ، وماوتسى تونج فى الصين .. إلخ .

أما الظاهرة البونابرتية فى التحليل الماركسى فهى وإن كانت الأكثر تعقيداً فى تناولها فهى الأكثر عمقاً فى شرحها وتحليلها ، ذلك ان وجود صراع اجتماعى بين قوى اجتماعية عديدة ودخول المجتمع فى دوامات الحرب الطبقية والأهلية يؤدى الى احدى نتيجتين فإما ان تنجح إحدى هذه القوى الاجتماعية (الطبقة العمالية أو الطبقة الرأسمالية) فى حسم الصراع والسيطرة على السلطة السياسية وإدارة دفة الحكم والدولة بما يتناسب مع مصالحها ويحقق طموحاتها وإما ان تعجز إحداهما فى تحقيق ذلك بما يستدعى ظهور قيادة بونابرتية (نسبة الى لويس بونابرت أو ما أطلق عليه فيما بعد بونابرت الثالث) يستند الى قوى اجتماعية مختلفة (غالبا البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة) فيستولى على جهاز السلطة السياسية ويدير دفة الحكم فى اطار ما يسمى " اللعبة التوازنية " بمراعاة مصالح هذه الطبقة الرأسمالية وبعض مصالح الطبقة العمالية .

ومن أبرز الأمثلة على هذه الحالة نموذج نابليون الثالث فى فرنسا بعد الحرب الأهلية عام ١٨٤٨ ونموذج جمال عبد الناصر فى مصرعام ١٩٥٢ .. إلخ .

هذا التزاوج بين ضرورات الصراع الاجتماعى وما وصل اليه بعنصر المصادفة الشخصية وما يعنيه يعد من أفضل ما قدمته مناهج التحليل الماركسى للأدب السياسى وفى تفسير ظاهرة البطل القومى أو البطل المخلص .

وعلينا هنا ان نتساءل : أين ظاهرة اهتمام الناس فى مصر بحكاية رأفت الهجان من هذا كله ؟ وأين نجد فى التحليل الاجتماعى تفسيراً لشجن الناس فى مصر لضمير أبلة حكمت ؟ ذكرنا ان الضمير المصرى مثقل تاريخياً بفكرة البطل المخلص سواء كان مصدرها العقائد الدينية أو الأساطير الشعبية أو الفلكلور الشعبى .

وهكذا جاء تلاقى شوق ووجدان ملايين المصريين للبطولة بأحداث المسلسل التليفزيونى "رأفت الهجان" وبالشجن المفعم فى مسلسل " ضمير أبلة حكمت " ليعبر بصدق عن مكنون المشاعر المصرية فى فترة من أدق وأصعب فترات التاريخ المصرى الحديث ٠ ولكن لماذا هذه الفترة التاريخية بالذات ؟

٤ – أسباب تفشى حلم البطولة :

حفلت السنوات التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ بالكثير من المتغيرات والمستجدات وبقدر ما كان لتلك المتغيرات الحزينة فى جوهرها من تأثير على ملامح الخريطة السياسية وشكل توزيع القوى الاقليمى فى المنطقة بقدر ما كان لها من تأثير عميق فى وجدان الناس وسلوكهم الفردى والجماعى ، ولعل ما فتحته هذه الهزيمة من تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية كان أشد غوراً من نتائجها السياسية والعسكرية المجردة .

ويمكن أن نشير الى هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والنفسية والتى شكلت ووجهت الضمير الفردى والجماعى ، كما حفرت مجرى عميقا فى الوجدان والشعور المصرى على النحو التالى :

أولاً : فعلى عكس حالة الاعتزاز الوطنى والقومى التى شعر بها المصريون ومعظم الشعوب العربية نتيجة انكسار العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وانكسار رايات أكبر امبراطوريتين استعماريتين خلال القرون الثلاثة السابقة ومن هنا نشأت أسطورة البطل الحديث التى جسدتها شخصية الضابط الشاب جمال عبد الناصر الذى نجح فى المنظور الشعبى المصرى والعربى فى الخروج من هجوم امبراطوريتين استعماريتين منتصراً وفائزاً فإن ظل الهزيمة العسكرية القاسية التى عانت منها جيوش مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧ كان كئيباً ومحزناً خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار حجم وكثافة الحملة الاعلامية والدعائية المصرية التى استمرت منذ بداية أزمة مايو ١٩٦٧ حول حجم القدرات العسكرية المصرية وتفوقها وما صاحبها من طرح أمنيات عريضة بشأن سحق إسرائيل وقرب تحرير فلسطين٠

وهكذا فبقدر ما استنفرت الهزيمة فى المصريين والعرب روح التحدى والصمود لمواجهة الهزيمة ونتائجها بقدر ما انكسرت أسطورة البطل القومى التى جسدتها قيادة " عبد الناصر " طوال السنوات العشر الممتدة من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧ .

وبوفاة " ناصر " انشرخ فى الجدار الشعبى والكيان النفسى للمصريين والعرب أخر ما بقى من رموز وأبطال عظام إمتد بهم التاريخ المصرى الحديث منذ أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس حتى جمال عبد الناصر .

ثانياً : وبرغم أن سنوات الانتظار والترقب (٦٧ – ١٩٧٣) كان يمكن أن تعيد حلم البطولة وصورة البطل الأسطورى فى صيغة شبه جماعية تجسدت فى الأداء البطولى للمؤسسة العسكرية المصرية أثناء حرب الاستنزاف ثم فى حرب أكتوبر وبعض رموزها (الفريق سعد الشاذلى وحسن أبو سعده واللواء أحمد بدوى .. إلخ) فإن الادارة السياسية للجهد العسكرى ثم النتائج السياسية الاجمالية للحرب كانت أقل كثيراً مما كان متوقعاً وأسفرت فى المحصلة النهائية عن إجهاض حلم البطولة الأسطورى ، ولم يفلح جبروت الآلة الاعلامية المصرية وضجيجها وصخبها العالى فى إظهار التراجع السياسى لمركز مصر الاقليمى بعد عام ١٩٧٧ على انه بمثابة انتصار سياسى وبراعة استراتيجية كما لم تفلح هذه الآلة الدعائية الضخمة بكل خبراتها فى تحويل السادات من مجرد رئيس للدولة الى مركز لزعامة الأمة .

ثالثاً : وزاد الأمر سوءا ان حلاوة الانتصار العسكرى المحدود فى معارك أكتوبر ١٩٧٣ قد طغت عليها مرارة الأزمة الاقتصادية وموجات التضخم وارتفاع الأسعار غير المشهود فى تاريخ البلاد الحديث الذى أخذ فى التصاعد مع تباشير عام ١٩٧٥ وانتهاج الدولة لما سمى "سياسة الانفتاح الاقتصادى" مما أخل بالتوازنات الاجتماعية الهشة التى أقامها وحافظ عليها لفترة طويلة نسبيا النظام الناصرى وهو ما انعكس بالتبعية فى حدوث اختلال فى التوازنات النفسية والسلوكية لفئات اجتماعية محدودة الدخل تمثل الشريحة العظمى فى النسيج الوطنى العام ، وهو ما أسفر فى النهاية عن انفجار الشارع الواسع يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة غير معهودة فى تاريخ البلاد ووضع علامات استفهام عديدة حول مستقبل النظام الاجتماعى والسياسى فى مصر .

رابعاً : ووسط هذه التغيرات الداخلية التى أخذت تجرى بسرعة غير مسبوقة كانت هناك تغيرات اقليمية على درجة عالية من الأهمية ، فقد تفجرت على ضفاف نهر الدم المصرى والسورى فى معارك أكتوبر ١٩٧٣ انهار من التدفقات المالية للأقطار العربية النفطية خلال عامين فحسب (٧٣ – ١٩٧٥) لأكثر من سبعة أضعاف فتحركت كتل بشرية مصرية فى معظمها للبحث عن الرزق فى

تلك الأقطار فى وقت تزامن فيه ذلك مع تدهور مركز مصر السياسى بعد إقدام السادات على زيارة القدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ مما عرض مئات الآلاف من المصريين فى الغربة الى الانكشاف السياسى والمضايقات الاستفزازية المتنوعة فى بعض هذه الأقطار دون قدرة من الدولة المصرية على حماية مواطنيها فى الخارج فحفر بذلك مجرى عميق من الامتهان الشخصى والوطنى لدى الكثيرين .

خامساً : وفى الوقت الذى كثر فيه الحديث حول السلام واعلان السادات أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب شهدت المنطقة العربية أكثر الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية وحشية على لبنان وجنوبه والعراق ومفاعله الذرى وسوريا ومواقع صواريخها وتونس وقصف مقر منظمة التحرير فيها ، هذا علاوة على عشرات العمليات السرية لفرق اغتيالات مدربة لتصفية علماء عرب وقادة فلسطينيين وخبراء أجانب تعاونوا مع بعض الدول العربية فى تطوير صناعاتها العسكرية .

مسلسل طويل من توحش آلة الحرب العدوانية الإسرائيلية وزاد الأمر مهانة ما جرى من الولايات المتحدة حين أقدمت طائراتها الحربية فى أكتوبر ١٩٨٥ على اختطاف طائرة مدنية مصرية فى الأجواء الدولية وأجبرتها على الهبوط فى أحد المطارات الايطالية للقبض على بعض من فيها .

وبرغم أن الاحساس بالمهانة الوطنية قد فجر مظاهرات عارمة فى الجامعات المصرية فإن عمق الجرح كان قد رسب فى الوجدان المصرى مشاعر من العجز والغضب وخلق حالة من الأمنيات الهائمة والحائرة للبحث عن بطل وطنى وقومى يحفظ للوطن عزته ويصون للشعب المصرى كرامته

سادساً : وصاحب حالة السيولة الاجتماعية فى البلاد بفعل موجات الهجرة والتدفقات المالية للمصريين العاملين بالخارج فوضى اقتصادية ومالية هائلة فتحت أبواب جحيم الفساد على مصارعيها فأصبح لمفردات الفساد وضبط حالات الانحراف بين كبار رجال المال والأعمال وكبار رجال الحكم والادارة واقربائهم مكان يومي فى أحاديث الناس فى المقاهى والمنازل وانتشرت منها الى قمة ورأس الدولة فأصابت الناس بأزمة ثقة أخذت دوائرها فى الاتساع لترسم معالم قطيعة مع نظام الحكم وكل القيم الإيجابية المتوارثة والمتعارف عليها فى المجتمع المصرى .

وزاد الأمر سوءاً فضائح محاكمة انحراف بعض القيادات المصرفية والبنكية عام ١٩٨٣ ثم كارثة انهيار شركات توظيف الأموال ثم فضائح هروب عشرات من رجال المال والأعمال المصريين بقروضهم فى مطلع عام ٢٠٠٠ ، والتى زادت على ٤٠ مليار جنية ، بقدر ما كشفت عن عمق الأزمة الأخلاقية فى المجتمع والتى أهدرت مئات الملايين من الدولارات كان يمكن أن تساهم فى بناء الاقتصاد المصرى متحرراً من قبضة مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)

وبعيداً عن الاذلال الأمريكى السنوى عند اعتماد ميزانية المعونات والقروض الأمريكية لدول العالم المختلفة .

سابعاً : وساهمت وسائل الاعلام المصرية وخاصة جهاز التليفزيون الذى بات مهيمناً على عقل ووجدان وسلوك ملايين المصريين من جميع الأعمار فى زرع أسوأ نماذج للقيم المستمدة من النموذج الحياتى الأمريكى المتسم بالتحلل الأخلاقى (مسلسلات فلكون كريست ، نوتس لاندنج ، عائلة كولبى ، دالاس ، الجرىء والجميلات) والمستند الى مفهوم فلسفى نفعى ومصلحى يعلى من شأن القوة والمال بصرف النظر عن وسائل استحواذهما وأخلاقية استخدامهما فانتشرت بين الشباب خاصة نفس منظومة القيم ، ونزع سلوكهم الى العنف والقسوة فازدادت جرائم بين الشباب المصرى لم تكن موجودة من قبل وتفاعل كل ذلك مع مناخ ثقافى " باروكى " وهجين وفى ظل غياب لمشروع وهدف قومى للمجتمع ككل .

وقد عكس الالتفاف الجماهيرى الواسع – فى لحظة نادرة وصافية – حول بعض الأعمال الدرامية الوطنية بالتليفزيون المصرى (رأفت الهجان – دموع فى عيون وقحة – ليالى الحلمية– ضمير أبلة حكمت – فى المشمش – أبو العلا البشرى) مدى شوق المصريين الدفين لكل ما من شأنه استنهاض روح الكبرياء القومى والوطنى وعبر بوضوح عن مدى غثاثة ما يعرضه التليفزيون المصرى يومياً وعلى مدار سنوات طويلة .

ثامناً : وبرغم أن رياح السبعينات السياسية فى مصر كانت آتية فى معظمها من اتجاه الغرب مستلهمة نموذجه فى الحياة ومبشرة بقيمه الديمقراطية فى الممارسة ومدعية بقرب انتهاء العصر الشمولى فى مصر وانتهاج التعددية السياسية والثقافية فإن النتيجة فى الواقع العملى كانت على عكس ذلك تماماً ، فمقابل التخلى عن دور الدولة فى حفظ التوازن الاقتصادى والاجتماعى والاعتماد المتزايد على آليات السوق (العرض والطلب) فى تخصيص وتوجيه الموارد كانت قبضة الدولة تزداد عنفاً على المعارضين وتتوحش آلة القمع البوليسى بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث .

ومقابل تراخى أجهزة الدولة عن تحصيل حق المجتمع من أصحاب الملايين الجدد والقدامى (الضرائب) وانتشار ظاهرة التهرب الضريبى وزيادة تحميل الفقراء بأعباء السياسات الاقتصادية الجديدة كانت المنابر الثقافية والفكرية الوليدة تغلق واحدة بعد الاخرى (الكاتب– الطليعة – الدعوة – الأهالى – صوت العرب .. إلخ) فلم يعد النظام قادراً على تحمل نغمات المعارضة المتزايدة هنا أو

هنـاك فمـا بالنـا بأصـوات الـرفض وصـراخ المتضـررين مـن أزمـات الاسـكان والمواصـلات وارتفـاع الأسعار .

وباختصـار فـإن " شيزوفرانيا النظـام " مـا بـين محاولـة انتهـاج الـنهج الليبرالـى فـى مجـال الاقتصـاد والنهج الاستبدادى والشمولى فى مجال السياسة كانت تغلق أى أمل حقيقى أمام الملايين والقوى الشبابية الجديدة فى إجراء تغيير سلمى ديمقراطى فى قمة أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية مما أضـاف الـى اليـأس حالـة مـن اللامبـالاة وانتظـار ان يـأتى الخـلاص فجـأة علـى يـد بطـل تـدفع بـه الظروف الى مقدمة الصفوف .

تاسعاً : وكان من نتائج هزيمة يونيو ١٩٦٧ ان اتسعت دائرة المتبنين للتفسير الغيبى للهزيمة، فإذا كان النظام الناصرى من وجهة نظر هؤلاء نظاماً شيوعياً أو أقرب الى الشيوعية فإن الهزيمة تكون ضرورة إلهية وناموساً طبيعياً ، وبهذا تهيأ المناخ الفكرى والثقافى لكى تتمدد الجماعات السياسية الدينية (الاسلامية) فى ظل دعم مباشر هذه المرة من أجهزة الدولة منذ عام ١٩٧١ فى اطار سياسة جديـدة اتبعهـا الـرئيس الجديـد (أنـور السـادات) لضـرب نفـوذ التيـارات الناصـرية والماركسـية فـى الجامعات والتجمعات الجماهيرية المختلفة .

بيد أن تصاعد موجات المد الدينى (فكرياً وسياسياً) وانتشار أفكارها بتأثير متزايد من التدفقات المالية من الخليج والجزيرة مرة ثم زخم انتصار الثورة الايرانية ذات الطبيعة الدينية مرة أخرى كان يدفع بفكرة البطل " المخلص " الى الظهور والانتشار متخذة هذه المرة رداء دينياً يتمثل فى فكرة " المهدى المنتظر " مثل شكرى مصطفى أو عبد السلام فرج أو عمر عبد الرحمن أو عبود الزمر .. إلخ ، وهى فى مجملها تؤكد عمق الأزمة الوجدانية المصرية التى تلح على الأفراد والجماعات بالحاجة الى بطل بصرف النظر عن المسوغ الفكرى أو العقائدى لهذه البطولة .

عاشراً : والأخطر من كل هذا ان مكثفات الفساد الاجتماعى وانهيار الهدف القومى العام والمشروع الوطنى المصرى قد استقرت على ضفاف النظام التعليمى المصرى فأوغلت سكين الفساد فى صدر جيل وراء جيل .

والمؤشرات كثيرة والظواهر مفزعة والنتائج على مستقبل الوطن تعد كارثية ، فزحف قيمة المال مقابل التعليم المناسب (القطاع الخاص والمدارس الأجنبية والاستثمارية) صار بفعل التكرار والإلحاح عليه منذ مطلع الانفتاح الاقتصادى وكأنه حقيقة مسلمة وبديهية لا تنبغى مناقشتها ناهيك عن مراجعتها .

وانهيـار النظـام التعليمـى الحكـومى قـد أصـبح هـدفاً ثابتـاً لفئـات اجتماعيـة عديـدة تتكسـب ملايـين الجنيهات من وراء هذ الانهيار (الدروس الخصوصية – الكتب الخارجية .. إلخ) وتشكلت مافيات

شديدة القوى والتأثير على عملية صناعة القرار فى وزارة التعليم دخلت فى حروب شرسة من أجل ترسيخ وجودها والدفاع عن مصالحها بصرف النظر عن مصالح الوطن وأجياله .

واستثمر تلك الحالة كل من يمتلك مخططاً لتدمير مستقبل هذا الوطن ودوره الاقليمى فاستهدفت عصابات المخدرات هذه الشريحة العمرية ونجحت فى نشر تعاطى المخدرات بأنواعها المختلفة بين عشرات الآلاف من طلاب المدارس والجامعات المصرية .

كما تاه فى زحمة الحرمان من أى أمل فى مستقبل مناسب (وظيفة – زواج – سكن .. إلخ) عشرات الآلاف من المراهقين وصغار السن فى صالات الديسكو وأندية اللهو المختلفة ، فقد باتت اللذة الحسية الآنية هى البديل المقبول لمستقبل غير مضمون .

وعلى الجانب الآخر نشطت الجماعات الدينية السلفية بمختلف تياراتها ومذاهبها وفصائلها وتنظيماتها مستهدفة اختراق النظام التعليمى برمته والسيطرة على عقول النشء والشباب وتوجيهها لصالح أهدافها فى بناء دولة دينية .

وكان من الممكن فهم مشروعية ومبررات هذا المسعى الدينى السياسى ولكن ما لم يكن مفهوماً ان يكون ثمن هذا المسعى هو الذاكرة الوطنية والقومية لأجيال من الشباب والنشء فقد كان المعبر والجسر الذى تصورته هذه الجماعات الدينية السياسية للوصول لأهدافها هو إهالة التراب على تاريخ مصر وانجازاتها التاريخية القريب منها والبعيد ولم يسلم حتى رموز الحضارة الفرعونية وانجازاتها المعمارية .

وهكذا اختلط كل شىء فى أذهان الأجيال الجديدة ما بين جهاز اعلامى ينشر العرى ويمارس النفاق الفج لكل صاحب سلطة إلى ظروف حياتية تدفع الى المجون والمخدرات إلى جماعات دينية تقدم نفسها كبديل لكل هذا فى الوقت نفسه الذى لا تتورع فيه عن ممارسة أسوأ أنواع التجهيل التاريخى وطمس الهوية والذاكرة الوطنية للنشء والشباب .

وأخيرا.. لم يبق من الحصون الأخلاقية فى المجتمع سوى القلاع العلاجية والطبية ، وبرغم الإقرار بسوء حالة التجهيزات الطبية والعلاجية فى مصر منذ فترة بعيدة خاصة بعد عام ١٩٦٧ إلا أن الجديد فى الأمر ان تحول هذا النوع من الخدمات الانسانية الى مجال التوظيفات الاستثمارية قد جرف فى طوفان الربح المنتظر كل المسلمات والأعراف والتقاليد التى حافظت عليها هذه المهنة الانسانية طوال التاريخ البشرى وكان من المفهوم أن يكون الربح والكسب هو هدف الرأسماليين الجدد الذين اختاروا هذا المجال لنشاطهم الاستثمارى إما ان يتحول هذا الهدف وذلك السلوك الى القطاع الحكومى وأن تتحول الخدمات الطبية والعلاجية للفقراء من المرضى الى وسيلة من وسائل

تعظيم الموارد المالية للدولة فهذا ما أصاب الملايين بالاحباط ودفع الكثيرين منهم الى تمنى الموت حماية من المرض ووقاية من فضيحة النفس والأهل .

وإذا أضفنا الى كل ذلك ما وصل اليه حال النظافة بالأحياء الشعبية والقرى من تردى وتدهور مستوى الخدمات الوقائية بها والتى يقطنها ما يزيد على ٨٠% من سكان البلاد أمكننا ان نحدد بدقة الحالة النفسية والعصبية التى وصل اليها المصريون والتى تضيف لحالة الاحباط واليأس حلما هائما بالخلاص ولكن كيف ؟ وبمن ؟

وسط كل هذه المتغيرات السلبية ، ومن بين هذا المناخ المحبط جاء مسلسلا " رأفت الهجان " و" ضمير أبلة حكمت " ليعزفا على أوتار حساسة فى الضمير الفردى والجماعى المصرى .

فها هى إحدى البطولات التى طواها النسيان وتراكم عليها من غبار معاهدة الصلح مع إسرائيل ونغمة السلام الدائم معها منذ عام ١٩٧٧ فى وقت كان حصاد رياح الصلح مهانة قومية فى طول الخريطة الجغرافية العربية وعرضها .

وها هى أبلة حكمت تتصدى ببطولة منقطعة النظير وبمثالية تفوق التصور لفساد نظام تعليمى واجتماعى كامل كان بقدر ما هو فاسد بقدر ما ساهم فى إفساد عقل جيل وراء جيل .

وها هى شخوص " ليالى الحلمية " تعيد لهذا الشعب ذاكرته الجماعية وبعضا من رصيد كبريائه الذى بناه أجيال من الشباب والرجال الذين سطروا بالدم ملاحم الكفاح ضد الاستعمار البريطانى قبل عام ١٩٥٢ ومحاولات بناء مصر الحديثة بعدها .

إذن .. وبرغم كل تلك الجهود التى بذلت من جانب أطراف معادية منذ عام ١٩٧٤ لطمس الذاكرة الجماعية للشعب المصرى ومحو سجل انجازاته البارزة خلال العقدين الماضيين على الانفتاح والصلح فإن لحظة صدق – عبر عنها الالتفاف الواسع للجماهير المصرية حول هذه الأعمال الدرامية فى التليفزيون المصرى – قد أسفرت بوضوح عن مخزون الغضب الكامن لشعب مجروح فى كبريائه الوطنى والقومى

فكيف ينظر علم النفس الاجتماعى لهذه الظاهرة ؟

وكيف يتعامل علم الاجتماع السياسى مع هذه التيارات الوجدانية لتوظيفها لصالح سلوك سياسى ايجابى وبناء ؟

على المستوى الفردى يفسر علم النفس حالة " توحد المشاهد " أو الفرد بنموذج للبطولة بأنه محاولة من جانب الانسان الذى يعانى من الاحباط والعجز لإحداث توازن نفسى داخله يعوض به احساسه القائم بالعجز عن مواجهة التحديات التى يواجهها فى حياته اليومية .

هذه الثنائية النفسية (العجز والتوحد) بقدر ما تحافظ على درجة من التوازن النفسى والعصبى لدى هؤلاء الأفراد بقدر ما تمثل طاقة مختزنة للفعل الانسانى تبحث عن نماذج للتحقق ومجال للوجود .

ويستطيع المحلل والمراقب غير المتخصص أن يلاحظ ذلك السلوك الفردى والجماعى فى كثير من مفردات حياتنا اليومية ، فظاهرة التعصب الكروى والاندفاع المبالغ فيه لدى كثير من المشجعين لهذا الفريق أو ذاك ، وإن كانت تشكل أحد مظاهر الانتماء لجماعة حتى وإن بدت متدنية فى الوعى محدودة العطاء المجتمعى فهى تعبر من زاوية أخرى عن شحنة مشاعر مخزونة لا تجد فى الوعى المتاح لهذا الفرد ما يدفعها أو يوجهها فى مسارها المفيد والايجابى .

وعندما يغيب دور العقل الذاتى للفرد ويغيب دور الوعى الذى تقدمه مؤسسات الدولة والمجتمع كالمدرسة وأجهزة الاعلام المختلفة (وبخاصة جهاز التليفزيون) فى مواجهة هذه السلوكيات وأشكال الانتماء المعكوسة ، يظل حلم الناس بالبطولة نقيضاً لعجزهم واحباطهم هائما فى سماء الأفراد بين اليقظة والمنام .

وبرغم ما قد يبدو على الأفراد فى مصر من انفضاض عن الحياة السياسية والحزبية منذ سنوات بعيدة ، فإن ذلك لا ينفى ولا يعنى غياب التعاطى الشعبى لأحاديث السياسة وهموم الوطن فمازالت أحاديث المقاهى قائمة ومازال اهتمام الناس بما تتداوله الإذاعات المحلية والأجنبية موجوداً ، ومازال شوق المصريين لزعامة كلية القدرة والحضور يلح بين لحظة وأخرى كلما ألمت بالوطن مصيبة أو تعرض المصريون للامتهان (حادث خطف الطائرات الأمريكية لطائرة مدنية مصرية مثلاً) .

إذن .. لماذا ينفض الناس عن المعترك السياسى فى مصر ليشاركوا فى خلق البطل القومى المنتظر ؟

الحقيقة ان تاريخ المصريين يقدم إجابة معقولة لهذه الظاهرة المحيرة فعلى عكس كثير من المجتمعات الأوروبية التى جاء فيها ظهور البطل القومى تتويجاً لثورات ونضالات شعبية طويلة نسبياً كانت ظاهرة البطولة فى مصر هى المحرك فى الكثير من الوقائع الكبرى لغضب شعبى اتخذ أبعاد الثورة واحتضن فى كرم نماذج البطولة فيه .

فسعد زغلول ورفاقه على سبيل المثال – بقدر ما كانوا محصلة جهد وكفاح ممتد منذ احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ وحالة التعبئة التى حمل لواءها مصطفى كامل ومحمد فريد وحزبهما الوطنى – فإن تقدم سعد زغلول ورفاقه فى لحظة سكون وترقب تاريخى فى مصر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، الى دار المندوب السامى البريطانى لطلب استقلال مصر كان كفيلاً بأن يفجر لدى المصريين مشاعر مشحونة ومطالب للاستقلال مكبوتة وروحا للتحدى مخزونة منتظرة للحظة التحدى والمواجهة .

وبرغم أن سعد زغلول لم يكن قبل نوفمبر ١٩٨١ سوى واحد من أفراد الطبقة الارستقراطية المصرية ووزيراً للمعارف فى عهد وتحت هيمنة الاحتلال فإنه قد أصبح بعد هذا التاريخ قائداً للطبقات المصرية بمجموعها ورمزاً لكفاحها من أجل الاستقلال .

ويتكرر نفس المثال تقريباً فى حالة الضابط الشاب (جمال عبد الناصر) الذى ظلت مشاعر المصريين إزاءه مضطربة بل وحتى كارهة منذ ظهوره على المسرح السياسى فى مصر عام ١٩٥٢ حتى خطبته الشهيرة على منبر الأزهر فى أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فمنذ تلك اللحظة التى أبدى فيها قدراً عالياً من الجسارة

بإعلان تحديه لأكبر امبرطوريتين استعماريتين، تحول الضابط الشاب لدى بسطاء المصريين الى رمز للبطولة وتحلقت من حوله المشاعر والتفت حول قيادته أمانى المصريين وتعززت مكانته بانتصاره فى تحدى ١٩٥٦ ثم فى قيادته لأول تجربة عملية حديثة للوحدة العربية بعدها بعامين فحسب (الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨) .

وقد نجح " عبد الناصر " لسنوات طويلة فى توجيه هذه المشاعر المعززة بنجاح معقول على الصعيدين السياسى والاقتصادى المصرى ووسط صياغة اعلامية ودعائية ذكية لخدمة أهدافه السياسية وتعزيزاً لمكانته التاريخية بين العرب ودول العالم الثالث .

وبرغم ما بدا خلال هذه الفترة الناصرية من حجم مشاركة سياسية واسعة للمواطنين فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى (٦ ملايين عضو) فإن الواقع يؤكد ان المصريين كانوا قد تركوا ل"لبطل" أن يحقق لهم ويلبى مطالبهم دون أن يدفعوا ثمناً كبيراً لمكاسبهم .

هكذا يقدم التاريخ المصرى القديم والحديث إجابة لتساؤلنا السابق .. لماذا ينفض الناس عن المعترك السياسى والحزبى فى مصر الآن ؟

فالمصريون قد اعتادوا على الالتفاف حول البطل ولم يعتادوا أن يأتوا به من أتون معاركهم لقد اعتادوا أن يسيروا خلف الرمز التاريخى لنضالهم لا أن يصنعوا من نضالاتهم رمزهم للبطولة .

صحيح ان البطل القومى هو فى النهاية محصلة لمخاض وكفاح طويل ولكنه يظل كفاحا يحدد الملامح العامة للبطل المطلوب دون أن يحدد تاريخ بزوغه وأشكال وتفاصيل بطولته .

ومع تزايد الضغط المعيشى والاستبدادى الذى تمارسه أجهزة الحكم الراهنة وغياب أى بارقة أمل لإصلاح دستورى وتغيير سياسى سلمى ، ينفتح مجال واسع للعنف الشعبى المضاد الذى قد يتخذ أشكالا من الإرهاب الفردى فى مواجهة الارهاب المنظم الذى تمارسه أجهزة الدولة والأمن ، ليتحول المجتمع الى عصابات منظمة فى مواجهة عصابة أكبر تغطى وجودها باسم القانون والنظام والدولة وان كان ذلك كله لا يخفى الحقيقة المجردة باعتبارها عصابة أخرى . ومن ناحية أخرى يمكن للمرء أن يتوقف لتفسير ذلك الاستقبال المتلهف للمشاهد العربى عموما لعمل مثل " رأفت الهجان " وترحيبهم به باعتباره تعبيراً شعورياً عاماً عن الحاجة الى رموز للبطولة تخرج العرب من إحساس بالمهانة يتعاظم وشعور بالانكسار يتزايد ورغبة للخلاص تلح بإصرار .

إذن .. نحن الآن إزاء حلم شعب كامل بالبطولة يدرك فى العقل الباطن ان البطل الذى يبزغ نجمه فى مصر سيمتد بظله حتى حدود فارس شرقاً وسواحل موريتانيا والمغرب غرباً ، فهذا هو قانون عبقرية المكان المصرى وهذا هو قدر شعبها .

(٧)
الصحافة .. مهنة المتاعب أم مهنة المغانم ؟

منذ أن تفجرت فى الوسط الصحفى والثقافى فى مصر ، قنبلة الزميل الأستاذ فهمى هويدى بمقاله التاريخى " صحفيون للبيع " المنشوره فى جريدة الوفد فى شهر إبريل من العام الماضى (٢٠٠٢) ، والحوار لم ينقطع والجدال لم يتوقف فى أوساط الصحفيين بشكل خاص وبين النخبة الثقافية بشكل عام حول ما آلت إليه " مهنة المتاعب " كما كانت ، وسوف تظل .

وثار تساؤل كبير بين الجميع ، هل ما زالت مهنة الصحافة فى مصر هى مهنة المتاعب بحق أم أن تحولا خطيرا قد طرأ على المهنة – مثلما طرأ الكثير على حياتنا منذ عام ١٩٧٤ – فتحولت بنتيجتها هذه المهنة المقدسة التى شكل أصحابها لعقود طويلة من الزمن ضمير هذه الأمة ووجدانها الى مجرد " مهنة لأصحاب المغانم " ؟

فالحقيقة أن الظواهر التى أشار إليها الأستاذ " فهمى هويدى" فى مقاله ، سواء كان مصدرها تقرير رقابى مجهول النسب ، أم لا ، هى ظواهر حقيقية ومشاهد متكررة ومعلومة للجميع ، نراها فى أوساطنا الصحفية ، سواء فى أروقة المؤسسات الصحفية الحكومية ، أو فى أزقة بعض الصحف الحزبية والقبرصية ولا أقول المستقلة .

المهم فى الموضوع ، ليس مجرد حدوثه ، فالوسط الصحفى مثله مثل غيره من المهن يحفل بالغالبية من الشرفاء والمهمومين بحق بقضايا الرأى والضمير ، كما تتسلق بين ضفافه طحالب المهنة الذين لا يحملون هما لرأى ولا يشغلون ضميرهم بقضية ، سوى منافعهم الشخصية وحساباتهم فى البنوك .

ولا شك أن رياح السبعينات السامة وانفتاح "السداح مداح " – على حد تعبير أستاذنا الراحل أحمد بهاء الدين – قد جرفت فى عنفوانها ثوابت ظلت مستقرة فى الضمير الجمعى للأمة والجماعات المهنية والثقافية ، ومن ثم ليس غريبا أن تنحرف مجموعة هنا أو مجموعة هناك ، زاد عددها أو قل ، والأخطر فى رأيى هو تجاهل الأسباب والبحث عن الآليات المسئولة عن تفشى هذا السلوك فى الماضى وفى الحاضر حتى نقطع عليه الطريق فى المستقبل ، خاصة وأن القوى الراغبة فى وأد هذا الموضوع والتعتيم عليه قوى فاعلة ومؤثرة فى الوسط الصحفى الآن .

وفى الحديث عن الأسباب ، أفاض الكثير من الزملاء ، فذكر البعض ضعف المرتبات والمكافآت الممنوحة للصحفيين ، خاصة مع استمرار غلاء المعيشة ، وتحدث البعض عن وسائل الإغراء والإغواء التى يتعرض لها الصحفيون وهى ما شاهدت بأم عينى ، وهذه كلها أسباب مفهومة ومعروفة ، وإن كانت لا تصلح مبررا للانحراف فى مهنة هى بطبيعتها منذ النشأة وحتى الصيرورة أداة لكشف الانحراف وتصحيح المسار .

فماذا إذن عن الآليات المسئولة عن استمرار هذه الظاهرة وتفشى هذا الفساد بين صغار وكبار الصحفيين فى مصر؟

يجدر بى هنا أن أشير الى آليتين أساسيتين مسئولتين عن هذا الانحراف :

الأولى : نظام التغطية الصحفية الراهنة أو ما يسمى المندوبين شبه الدائمين .

الثانية : السماح بالمزج بين العمل التحريرى للصحفى والعمل الإعلانى .

فالنظام السائد حاليا فى التغطية الصحفية فى كل الصحف الحكومية أو الحزبية أو القبرصية يقوم على تقسيم حديدى للعمل ، يعتمد على تخصص زميل صحفى محدد لتغطية أخبار عدد محدد من الوزارات أو المصالح الحكومية أو قطاع من قطاعات الأعمال الخاصة أو العامة

(البنوك ، السياحة ، الاتصالات ، الصناعة ، السينما أو الفن .. إلخ) وترتب على ذلك بروز ثلاث ظواهر خطيرة فى العمل الصحفى هى :

١- الصراع الضارى وغير الأخلاقى – أحيانا كثيرة – بين الزملاء الصحفيين للاستئثار بمجالات معينة وقطاعات بعينها فى التغطية الصحفية مثل السياحة والسينما والبنوك وغيرها التى يراها الصحفى مفيدة له ماديا قبل أن تكون مفيدة له معنويا ومهنيا ، ويجرى هذا الصراع بين الزملاء فى ظل فرض شروط الأقوى على الأضعف ، ومفهوم القوة هنا مفهوم بدوره غير أخلاقى فى الكثير من الحالات فقد يكون بسبب صلات القربى أو المحسوبية سواء بين رؤساء الأقسام وبين بعض المحررين أو الصحفيين ، أو حتى من رؤساء التحرير أنفسهم لبعض المحظوظين من شباب الصحفيين لأسباب بعضها أيضا بعيد عن اعتبارات الكفاءة المهنية ، والنتيجة فى كل الحالات واحدة ، هى انتشار الإحساس بالإقطاعية والشللية فى الوسط الصحفى ، وتميز بعض الصحفيين دون البعض الآخر بالحظوة والكسب المادى . يكفينا أن نشير الى أن بعض الصحفيات والصحفيين ، يصل دخلهم الشهرى الذى يتقاضونه من خزينة بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى عدة آلاف من الجنيهات ، هذا بخلاف نسبتهم من الإعلانات التى يحصلون عليها من بعض هذه الجهات.

٢- ويؤدى هذا الوضع الى انعدام فرص المنافسة المهنية الصحفية الجادة بين الزملاء ، ذلك أن خلق مناطق محظورة للتغطية الصحفية ، وعدم اقتراب بقية الزملاء من تغطية هذا القطاع أو ذاك يعنى انعدام فرص التجويد والمنافسة المشروعة بين الزملاء ، وبالتالى كشف أية بوادر للفساد فى الوسط الصحفى مبكرا ، نتيجة تداخل خطوط العمل بين الصحفيين والسعى للابتكار وتنويع مصادر الخبر الصحفى .

٣- إن اتباع أسلوب المناطق المغلقة فى التغطية الصحفية قد سهل على كثير من المسئولين أو رجال المال والأعمال والبنوك – بما لهم من سطوة للمنح أوالمنع – مهمة إفساد بعض الصحفيين عبر إغداق الهدايا والمزايا العينية وغير العينية ، أو على العكس التلويح بتجفيف الينابيع ، فى حال التزام المندوب الصحفى بشرف الكلمة وجرأته فى كشف الأخطاء أو الانحرافات أو السياسات الضارة بالمصلحة العامة التى قد يتبعها هذا المسئول أو الوزير .

وقد شهدت الكواليس الصحفية فى بعض المؤسسات الصحفية الكبرى – خاصة فى أقسام الفن والبنوك والاقتصاد والسياح.. إلخ – مشاجرات ومشاحنات دامية يندى لها الجبين بين الصحفيين والصحفيات بسبب محاولة هذا الزميل أو ذاك الدخول على خط أو مصدر أو قطاع زميل آخر ..!!

أما الآلية الثانية أو الخطيئة الأكبر المسئولة عن إفساد بعض الذمم الصحفية فهى السماح للمحررين الصحفيين بل وحتى لكبار المحررين ورؤساء الأقسام ورؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارات صحفية بالدخول فى شبكة الإعلانات بالصحف الكبرى أو الحزبية أو حتى القبرصية ، ويؤدى ذلك الى تحول الصحفى الى مجرد مندوب إعلانات يهتم أكثر فأكثر بإرضاء صاحب الإعلان (الزبون) ، الذى عادة ما يكون مسئولا كبيرا فى وزارة أو شركة أو بنك أو منتجع سياحى .. إلخ ، وهؤلاء هم أيضا مادة أساسية للخبر والتحقيق الصحفى سواء كشف لأخطائهم أو إبرازا لإنجازاتهم ، ومن هنا يختلط العمل التحريرى والصحفى بالعمل الإعلانى ، ويعتاد الصحفى على الإرضاء والنفاق وتزيين الأوضاع – بالحق أو بالباطل – مقابل عمولات تتجاوز فى بعض الحالات فى مؤسسات صحفية كبرى عدة آلاف من الجنيهات شهريا ، تضاف الى رصيد مرتباته وحوافزه وتصل لدى كبار الصحفيين إلى مئات الآلاف من الجنيهات من عمولات الإعلانات .

وهكذا يتحول الخطأ الى خطيئة ، ترعاها نظم مرعية فى هذه المؤسسات الصحفية، وتباركها سياسات حكومية عليا ، عبر إغداق الإعلانات أو حجبها عن بعض الصحف طبقا لموقف الجريدة وسياسات النشر فيها ، ولا نزيد أو نزايد إذا قلنا أنها وسيلة متبعة منذ أكثر من ربع قرن لإفساد منظم للضمير الصحفى ، فنظروا الى الصفحات الخضراء والسياحية لدى بعض الصحف الكبرى وراجعوا مواقف هذه الصحيفة من سياسات الوزير المسئول عن هذه الإعلانات لتتأكدوا من غياب أية كلمة نقد وجهت الى سياساته طوال السنوات الطوال التى قضاها فى الحكم برغم النقد الموجه الى سياساته فى كثير من الصحف الحزبية والمستقلة .

فإذا كانت هذه الوسائل ناجحة فى المجالس النيابية لإفساد عدد كبير من أعضاء المجالس الرقابية فلماذا لا يمارس نفس الأسلوب على الصحافة المصرية ، عصب الضمير والوجدان الجماعى للأمة ، ولتذهب الأمة الى الجحيم ؟؟.

(٨)
الناشرون .. وفائض القيمة الفكرى.. !!

ماذا جرى لمصر .. والمصريين ؟

ماذا جرى للثقافة .. والمثقفين ؟

طوال عشرين عاماً مضت ، وأنا أحاول أن أقدم إجابة علمية عن هذا السؤال الصعب، وذلك عبر عشرات الدراسات المنشورة فى بعض أهم الدوريات العلمية ، ومن خلال عدة كتب عكفت عليها ظناً منى أننى أقدم تفسيراً وتحليلاً لتلك العلاقة الغامضة والملتبسة بين ما جرى فى مصر والمنطقة العربية من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية منذ عام ١٩٧٤ تحديداً، وبين التغيرات التى لحقت بنظام القيم وأطر السلوك ، وأنساق المفاهيم الثقافية والاجتماعية للمواطنين فى البلاد .

والحق ٠٠ لقد كان التغير عنيفا ، فى الاقتصاد كما هو فى السياسة ، وكان أيضاً سريعاً وجارفاً ، وبهذا القدر شهد سلوك المصريين انقلاباً جوهرياً ، كان فى الكثير من جوانبه سلبياً ٠٠ وأنانياً ، ولا نبالغ إذا قلنا مأساوياً .

غابت عن الناس فى زحمة الصراع من أجل " لقمة العيش " مفاهيم التعاون والإيثار ، وبقدر ما اتسع مفهوم " لقمة العيش " ليشمل معانى جديدة تدخل كلها فى نطاق التملك ، بدءاً بالمسكن الآمن ، مروراً بالسيارة الخاصة والأجهزة المعمرة ووسائل التسلية والتسرية ، وانتهاء بزيادة الرصيد بالبنك ، بقدر ما ديست معانى جميلة ، وقيما نبيلة ميزت جانبا من تاريخ المصريين وكل الشعوب ذات الجذور الحضارية القديمة .

كان هذا مفهوماً .. وإن كان غير مبرر أخلاقياً أو قيمياً .

كان هذا زحام الناس .. وصراع الناس .. وهزيمة الناس أمام الأشياء والأموال ، وكان أيضا بداية منحدر وصل بنا وأوصلنا الى ما نحن فيه الآن .

ولكن يبقى أن نتساءل .. أين كان المثقفون المصريون من هذه العملية التاريخية التى تجرى أمام أعينهم ، وتحت أقدامهم ؟

قد تأتى الإجابة من البعض ، أليس المثقفون جزءاً من تيار الحياة ، وهل يمكن أن يكونوا خارج نطاق هذه الحركة الاجتماعية الكلية الجارفة طوال ثلاثين عاماً مضت يجرى عليهم ما يسرى على الناس ، سلباً كان أو إيجاباً ؟

قد يكون هذا صحيحاً فى بعض جوانبه ، ولكنه بالقطع حينما يصبح هو حال الواقع وحال المثقفين .. فنحن إزاء كارثة دون زيادة أو نقصان .

وإذا كان المثقفون ، بالمعنى الحقيقى للثقافة ، هم ضمير الأمة ، ومركز وجدانها ، ونبض مشاعرها ، فإنهم بلاشك ينبغى أن يكونوا عاصماً من عواصم الجنوح ، وقيدا على الإنفلات الاجتماعى الشامل .

والمؤسف .. والمحزن ، أن المثقفين فى مصر قد جرفهم التيار الكاسح ، ولم يصمد منهم أمام الطوفان سوى قلة قليلة ، ربما هم أقرب الى قوم نوح ، فمنهم من سقط فى خدمة هذا النظام أو ذاك ، تحت شعار كاذب أطلق فى فترة من الفترات سمى " تجسير العلاقة بين المثقف والسلطة " ، ومنهم من تعلق بحبل طموحاته ، وخيوط أوهامه ، فتاه فى البرية ، دون أن يضيف لأمته وقت المحن سوى ذكريات سقوط ، وظلال لمعارك ثقافية هى أقرب إلى بطولات " دون كيشوت " ، ومن بقوا متمترسين فى خنادق الضمير ، فعارضوا سياسات وكشفوا زيف ادعاءات ، وتنبأوا برياح عاتية قادمة من أحشاء المحيط البعيد ، تعرضوا لما نعرف ويعرفون ، ولا مجال للخوض فيه أو التذكير به ، فزنازين أنظمة الحكم هنا وهناك، تحفظ بشجن آلامهم وأحزانهم وذكرياتهم .

وأنا هنا ، لا أستحضر هذه الوقائع والحكايات من أجل التباهى ، بقدر ما أقدمه كمدخل طبيعى للحديث عن شكل آخر من السقوط لدى بعض المثقفين ، وعرض ما يتعرض له المثقف العضوى- على حد تعبير جرامشى – حينما يتعامل مع ثمرة جهده ، وفى مواجهة مثقفين آخرين ، يملأون الدنيا ضجيجاً حول أدوارهم الثقافية من خلال مؤسسات للنشر والطباعة، وآخرون يهدرون حقوق المؤلفين والكتاب ، بينما هم نجوم لامعة فى ندوات ومحافل حقوق الانسان المحلية والدولية ..!!

وأنا هنا لا أتعرض لحالة شخصية ، بقدر ما أعرض نموذج لعشرات ومئات الحالات من المبدعين والمثقفين والكتاب ، التى باتت فوق طاقة الاحتمال وتستدعى التكاتف من أجل التصدى لها ، ولحالات الاستغلال البشع التى تجرى للمبدعين والمؤلفين الذين شاءت أقدارهم أن يتعاملوا مع هؤلاء ظناً منهم أنهم " ناشرون " بحق ، وجادون بصدق ومثقفون يؤدون دوراً ثقافياً بجدارة .

وفى كل تجربة مع هؤلاء المثقفين الناشرين ، كان الحصاد مراً ، وكانت التجربة داعية للحزن والاحباط ، والحقيقة أن المشكلة لا تكمن فى حقوق مالية يجرى السطو عليها جهاراً نهاراً ، فهى أقل الأمور شأناً ، وأدنى المسائل قيمة ، بل أتوقف عند سلوكيات هؤلاء مقارناً إياها بإدعاءتهم الكاذبة ودفاعهم المزيف عن حقوق الانسان والديمقراطية والحريات السياسية والمدنية .

وعبر مشوارى الفكرى المتواضع ، الممتد منذ عام ١٩٨١ ، وحتى يومنا ، نشرت فيها ما يقارب الآن العشرين كتاباً فى مجالات السياسة والاقتصاد والقانون ، وتعاملت مع ما يزيد على عشرة ناشرين ، كان أكثرهم سوءا هم هؤلاء المثقفين .

ويعلم المتابعون لبعض هذه الأعمال والكتب المنشورة مقدار المعاناة والجهد الذى بذل فيها ، أمضيتها من وقتى ومن عمرى ومن صحتى وكفاف بصرى .. فعلام حصلت ؟ وبماذا قوبلت من الناشرين المثقفين ؟

ولعل أغرب ما سمعت ، وشكل صدمة لضميرى ووجدانى ، ليس أكاذيب المسئولين اليومية، فتلك قد اعتدنا عليها ، بل تناقضات المثقفين والمدافعين عن حقوق الانسان ، وآخرهم ، ذلك الأستاذ الجامعى الذى نصح شقيقته – صاحبة إحدى دور النشر الثقافية – بعدم توقيع عقود نشر مع المؤلفين تحفظ لهم حقوق الملكية

الفكرية على الأقل ، إذا كانت لا تدر مالاً ولا تأتى بطحين.. بينما لا يتردد هذا الأستاذ الجامعى المرموق ، الحاضر فى كل ندوة ، والمحاضر فى كل محفل من محافل حقوق الانسان فى الداخل والخارج ، فى الدفاع عن حقوق الناس ومعارضة انتهاك السلطات لهذه الحقوق .

أما الحقوق المالية للمؤلف أو المبدع ، فحدث ولا حرج ، ولا يخجل هؤلاء الناشرون "المثقفون" من رفض أداء هذه الحقوق ، بل ووصل الأمر ببعضهم إلى ابتزاز الأدباء والباحثين الشباب ،والحصول منهم على مبالغ مالية كبيرة لكى يتولوا نشر أعمالهم وإبداعاتهم.

قد يظن البعض أن صناعة الكتاب ونشرها لا تحقق أرباحاً للناشرين – كما روجوا بين الناس– بيد ان الحقيقة تؤكد عكس ذلك تماماً ، وإلا ما بقى هؤلاء يديرون مشروعاتهم الثقافية لسنوات طويلة ، حيث يتقاضى بعضهم دعماً ومعونات ومنحا من بعض الجهات تحت يافطة هذا المشروع " الثقافى " وهو ما حدث فعلاً فى إحدى دور النشر التى حصلت على دعم ومنح من مؤسسات صهيونية وكنسية فى الولايات المتحدة وهولندا ، كما حصل آخر على منحة مالية من مؤسسة " فورد فونديشن " بزعم أنه يتولى نشر كتب الشباب !! ومن لم يحصل على تمويل مباشرحصل على طلبيات وتعاقدات شراء لمطبوعاتها بالنقد الأجنبى من هذا النظام العربى أو ذاك .

نحن إزاء حالة " فائض قيمة فكرى " واضح لا غموض فيها ، وهى حجر الزاوية فى أية عملية استغلال اجتماعى واقتصادى ، فى ظل علاقات نشر وعلاقات ثقافية تتدنى بأكثر الأشكال وحشية وقسوة ، ولم يعد يصلح مع هؤلاء مناقشات المنطق ولا الحوار الثقافى ، ولا استجداء التعاطف والاحساس بالمسئولية تجاه متاعب ومشاق المؤلف أو المبدع ، كما لم يعد ينفع دور باهت أشبه ب " خيال المآتة " لاتحاد كتاب مصر ، الذى يعانى مشكلات التنازع الشخصى بين أعضائه ، بل المسألة قد زادت عن كل حد وجسدت حالة من الانفصام الثقافى والنفسى ، وهو ما يتطلب وقفة جادة من تنظيماتنا النقابية ومنها نقابة الصحفيين للدفاع عن حقوق أعضائها من الكتاب والمبدعين ضد سطو هؤلاء الناشرين ، سواء عبر مقاضاتهم ودعم موقف الصحفى صاحب حقوق الملكية الفكرية ، أو من خلال تشكيل لجان تحكيم داخل النقابة ذاتها تتولى تسوية هذه المشكلات خاصة إذا كان الناشر والمؤلف أعضاء أيضاً فى نقابة الصحفيين .

إنها دعوة لنقابة الصحفيين للتدخل دفاعاً عن أحد حقوق أعضائها من ناحية ودعوة لكشف هؤلاء الناشرين وأدوارهم الثقافية المزيفة .

(٩)
إتحاد الناشرين .. والديمقراطية !!

عندما اكتويت – كغيرى – بنار بعض الناشرين ، وأصحاب الفاترينات " الثقافية " ومدعى الأدوار الثقافية من كل نوع بعد تجارب مع الكثيرين منهم طوال الأربعة عشر عاماً الماضية – منذ نشرت كتابى الأول عام ١٩٩١ وكان عنوانه " مصر وعصر المعلومات " وحتى كتابى العشرون وموضوعه عن المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى ، عام ٢٠٠٤ – وصرخت كما يصرخ مئات المؤلفين والمبدعين والكتاب – الذين رمت بهم السياسات الثقافية الراهنة إلى أرصفة هذه الحوانيت الخاصة للنشر ، فأعتصرتهم دون رحمة ، وابتزتهم دون مقتضى، فاكتفوا بالصراخ المكتوم ، وقمت بنشر مقالتى فى جريدة "أخبار الأدب " بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦ بعنوان " الناشرون والابتزاز الفكرى " .

فوجئت بردود الفعل المتباينة على هذا المقال ، وكأننى نكأت جرحاً غائراً فى وجدان الكثيرين من الكتاب والمؤلفين ، الذين اتصل بى بعضهم طالباً منى أن أستكمل هذه المعركة الثقافية، مشاركين إياى كل حرف وكل كلمة مما ذكرت ، بل وتبرع هؤلاء بذكر وقائع إضافية مذهلة عن نماذج الاستغلال والابتزاز الذى يتعرضون له من بعض الناشرين مستغلين بذلك حاجة الكتاب والمبدعين الى نشر أعمالهم التى لم تجد لها فرصة للنشر فى هيئة الكتاب الحكومية التى طغت عليها علاقات المصالح ومنطق الشللية ، فتوقفت – ككل شىء فى مصر – عن البحث عن الدماء الجديدة والكتابات الجديدة ، فاكتفت بالتقليدى والقديم وتجميع مقالات رؤساء تحرير الصحف الحكومية أو غير الحكومية مجاملة لهذا أو مداهنة لذاك .وعلى الجانب الآخر جاءت ردود فعل بعض المسئولين عما يسمى " اتحاد الناشرين المصريين " غاضبة ،ركيكة ، وغير مسئولة،ولا تتسم بكل ما ينبغى أن يتحلى به العقل الجمعى المصرى،أو القائمون على الفكر المصرى ؟

فبدلاً من الإسراع بتشكيل " لجنة تحقيق " عاجلة للتعرف منى على أسباب ما كتبت ، وأسانيدى فى ذلك ، خاصة أننى قد ذكرت وقائع خطيرة تتعلق بوسائل تمويل خارجية تحصل عليها بعض دور النشر ، وبعضها مصادر مشبوهة ، والتثبت من صحة هذه الوقائع أو أسانيدها على الأقل من أجل تطهير صفوفه ، والحفاظ على علاقة محترمة بين الناشرين المصريين من جهة والكتاب والمؤلفين والمبدعين من جهة أخرى ، قوامها رد الحقوق المالية المنهوبة من المؤلفين ، وصياغة نموذج حد أدنى للعقود المطلوبة بين الناشرين والمؤلفين ، ضماناً لحقوق الملكية الفكرية التى هى أحد أهم حقوق الانسان المثقف والكاتب ، والتى هى كل ما يملكه من مدخرات لأولاده بعد وفاته، حيث لا يملك الكتاب والمفكرون والمبدعون عموماً مدخرات فى البنوك ولا عمارات ولا أطيان ، بل كل ما يقدمونه لأولادهم هو اسمهم وتاريخهم وبعض مؤلفاتهم وعقود هذه المؤلفات .فماذا فعل اتحاد الناشرين المصريين الديمقراطى وناصر الحقوق ؟!

لقد أعلن الاتحاد الحرب الضروس على شخصى ، وأول ما هداه تفكيره هو رفع دعوى قضائية ضدى !! ثم عندما أتعبته الحيل وضعفت أسانيده التى تقوم عليها دعوته القضائية ، فكر العباقرة فى فرض " حصار " وفرض " حظر " نشر على مؤلفاتى ، وعلى شخصى .. نعم والله وتأملوا معى هذه الدلالات الثقافية والسياسية :

١ – فكاتب مثلى نشر نحو عشرين كتاباً ولم أتجاوز من عمرى السبعة والأربعين عاماً ، مطلوب الآن اغتياله معنوياً وفكرياً .

٢ – وهذا الكاتب الذى شارك فى العمل العام منذ كان فى المدرسة الثانوية عام ١٩٧٤ ، وناضل ضد سياسات الرئيس السابق أنور السادات وأعد له ملف فى مباحث أمن الدولة فى ذلك التاريخ ، وجرى اعتقاله بعد ذلك فى قضية ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧ ثم عام ١٩٨٥ لمحاولته المشاركة فى قيادة الاعتراض على مشاركة إسرائيل فى معرض الكتاب فى ذلك الحين ، ثم عام ١٩٨٩ فى قضية عمال الحديد والصلب وتعرض للتعذيب ، ونشر كتاباً صغيراً حول هذا ، وقضت له المحكمة المصرية بالتعويض عن هذا التعذيب عام ٢٠٠٣ . هل يخشى بعد هذا التاريخ أن يحاصره ويعاقبه مثل هؤلاء الذين لا يجيدون سوى التلاعب بالحق والحقيقة .

٣ – ثم الأهم والأخطر هو الدلالات الثقافية لذلك، فنحن الشعوب التى تعانى ذل أساليب الحصار الأمريكى ووسائل المقاطعة ، الظالمة ، نأتى عند الخلاف – ويا ليتهم أصحاب حق أو فى جانبهم الصواب – لنمارس الأساليب الأمريكية نفسها دون خجل أو وجل !!

٤ – وبعد كل صراخنا ضد المعايير المزدوجة فى الساحة الدولية التى توشك أن تهدد العالم بنسف أسس التنظيم الدولى والأمم المتحدة والقانون الدولى ، نأتى ببساطة لنمارسه دون تردد ودون ضمير .

٥ – وأخيراً فإن الدلالة الأكبر هى غياب المفهوم الديمقراطى فى إدارة الحوار بين بعض الأطراف الهامة والمستنيرة فى المجتمع المصرى ، ألا وهما المؤلف واتحاد الناشرين ، وبدلاً من لجوء الاتحاد وقيادته الى البحث عن وسائل حقيقية وجادة لكشف هؤلاء الناشرين الذين يسيئون الى هذه المهنة الهامة والجديرة بالاحترام ،وبالتالى تطهير صفوفهم من هؤلاء النصابين، وإصلاح أحوالهم،جرى تفكيرهم مباشرة الى كيفية عقاب من جرؤ على كشف الأخطاء ونشر الحقائق .

هل بعد ذلك يحق لنا الحديث عن الديموقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان ؟ هل نحن نستحقها فعلاً كشعوب ؟ هل يحق لنا نقد حكامنا الذين أذلونا ونهبونا وفرطوا فى كرامتنا ، وجلسوا فوق عروشهم مصممين على ألا يتركوها حتى يقدر الله أمراً كان معلوماً ؟

إننى ادعو كل الزملاء الكتاب والمؤلفين والمبدعين الذين تعرضوا الى مثل هذه الأساليب الكريهة وغير القانونية وغير المنصفة من جانب بعض الناشرين هنا وهناك ، أن يسارعوا بالكتابة والتضامن معاً وإنشاء رابطة فعالة للدفاع عن حقوقنا وصد هجمة المغول الجدد .

الفصل الثانى
الثقافة والإعلام .. ماذا جرى ؟

(١)
تحولات الاقتصاد .. وتغيرات الثقافة

شغلت قضية العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحولاتها فى مجتمع ما والثقافة وتجلياتها كثيرا من المفكرين والدارسين على مدار عقود طويلة ، وشكلت هذه الاجتهادات الفكرية والتأملات الثقافية – والفلسفية أحياناً – اتجاهات محددة ومذاهب معينة ، بل ومدارس فكرية وفلسفية متباينة أحياناً ومتصارعة أحياناً أخرى .

وهكذا شهد الفكر الانسانى اجتهادات "جورج هيجل" والمدرسة الهيجلية و"كارل ماركس" والمدرسة الماركسية ، و"كارل بوبر" و"ماكس فيبر" والمدرسة الوظيفية وسيكنر والمدرسة السلوكية ، كل منها بأدوات تحليلية ومنطوق مختلف ، فى محاولة لفهم حدود العلاقة ومداها بين البنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والنسق الثقافى السائد والمعبر عنها من جهة أخرى .

ومن هذه الاجتهادات ما طرحه كارل ماركس ومدرسته بكل تراثها حول ما أطلق عليه " البنية التحتية " التى تشتمل على طبيعة ونمط علاقات الانتاج السائدة وبين " البناء الفوقى " المعبر عنها والمجسد لها من نظم سياسية وأنساق ثقافية ومعرفية وقيم وعادات وتقاليد تشكل البلازما الحية لكل هذا .

وعلى العكس فإن المدرسة الوظيفية نظرت الى كل منها فى اطار أدوارها ووظائفها فى المجتمع فى اللحظة التاريخية دون ان تجعل من إحداها الدور الحاكم والموجهة الى ما عداها.

والحقيقة ان الاهتمام بهذا الحقل المعرفى ، أخذ زخمه بعد انهيار أنماط الانتاج الما قبل رأسمالية ، وبروز الطبقة البرجوازية الجديدة على مسرح الفعل التاريخى منذ أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر ، سواء فى حقل الاقتصاد والتجارة والتوزيع أو فى حقل الثقافة والسياسة والفكر .

والمتأمل للشعار التاريخى لهذه الطبقة فى بواكير الثورة الصناعية " دعه يعمل .. دعه يمر" يكتشف ان هذا الشعار بقدر ما كان تعبيراً عن رغبة اقتصادية وتجارية ترمى الى توسيع أطر التبادل داخل الأسواق القومية المحاطة بأسوار وقلاع النبلاء الإقطاعيين ، وكذا خارج الأسواق القومية على نطاق المعمورة كلها ، بقدر ما كان أيضاً تعبيراً عن حالة ثقافية جديدة تحمل لواءها هذه الطبقة الفتية ، فعززت من مفاهيم الحريات الفردية والحريات العامة . واستكملت منظورها الثقافى الشامل بالتعبير البسيط الذى طرحه الفيلسوف الفرنسى البارز ديكارت بالقول " أنا أفكر .. إذن أنا موجود " والذى فتح أبواب الشك والنقد الثقافى الشامل لمعطيات البنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة وقتئذ التى جاءت فى كتابات جان جاك روسو ومونتسكيو وجون لوك وفولتير وغيرهم .

هذا التزاوج المركب والمعقد بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية فى عصر النهضة الرأسمالية الأوروبية وأنماط جديدة من التفكير والتعبير والثقافة ، بقدر ما أخذ زخم حظيت به الثقافة الجديدة طوال أكثر من أربعة قرون فى أوروبا فرسخت قيم الفردية والخصوصية والتعددية الثقافية والتسامح تجاه آراء ومعتقدات الآخرين ، ومنها انتقلت بهذا القدر أو ذاك إلى هذا البلد أو ذاك ، فإن

تناقضاً مسكوناً ظل كامناً فى البنية السيسيو – ثقافية فى أوروبا وأمريكا فسلبها عمق الروح وجلال الرونق والريادة .

جوهر هذا التناقض يتجلى تاريخياً وبوضوح فى " حركة الاستعمار " الأوروبية والأمريكية لشعوب المناطق الأقل تقدماً فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحت زعم " تمدين الشعوب المتأخرة " أو تحت دعوى " رسالة الرجل الأبيض " فتمت أكبر وأقسى عملية استغلال واستنزاف ، وإبادة ملايين البشر فى هذه المجتمعات المتأخرة .

هذا التناقض بين قيم الحرية والإخاء والمساواة الأوروبية المنشأ وبين الممارسة الاستعمارية لهذه المجتمعات تجاه الآخر ، كانت تنخر كالسوس فى مصداقية هذه الشعارات ، بل والأكثر كانت تضرب فى عمق الممارسة اليومية داخل هذه المجتمعات الأوروبية ، وهو ما يفسر – ولو جزئياً – تنامى الدعوات النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا وأسبانيا والبرتغال كدعوات عنصرية قائمة على إدعاء بالتميز والتفوق عبر خلق نظريات فى علم " اليوجينيا " – أى الانتخاب الاصطناعى للصفات الوراثية بديلاً عن الانتخاب الطبيعى – وبهذا يتحول البقاء للأصلح إلى البقاء للأقوى ، وهى الدعوات التى عادت بعنف فى الثقافة الأمريكية الراهنة على يد عدد من خبراء السياسة والعلوم الوراثية مثل ريتشارد لين R.lyn فى كتابه " اليوجينيا .. إعادة تقييم " الصادر عام ٢٠٠١ وغيره من الكتابات المنتشرة فى الساحة الأمريكية فى الوقت الراهن .

ويعكس التقديس المبالغ فيه لمفهوم السوق وآليات العرض والطلب ، وجهاز الثمن ، وجهاً آخر من وجوه التناقض السيسيو – ثقافى فى النموذج الرأسمالى الحديث .

فليس صحيحاً على الإطلاق الزعم بقدرة آليات السوق على الاستجابة لأذواق ورغبات المستهلكين أو كفاءة أعلى فى تخصيص وتوجيه الموارد ، فقد أثبتت دراسات عميقة المضمون الأثر العكسى المتمثل فى قدرة الشركات الكبرى المتعدية الجنسيات على تشكيل هذه الأذواق بل وخلقها أو فرضها " الطوعى " بما يتناسب مع خطوط الانتاج المصممة لهذه الشركات ، بل ويزيد الأمر قدرة أعلى لهذه الشركات على تبديد الموارد واستنزاف الفائض الاقتصادى طالما ان ذلك يضمن لها تحقيق الأرباح على المديين المتوسط والطويل .

ويزداد عمق هذه العملية فى ظل مفاهيم سيسيو – ثقافية جديدة ، كالعولمة GLOBLIZATION والاندماج القسرى المتزايد للأسواق الوطنية فى سوق عولمية واحدة

خذ مثلاً ما يسمى ثقافة الهامبرجر وماكدونالدز وهوليوود والموبيل كأمثلة شديدة الوضوح حول وجود نمط مادى وعلاقات إنتاج عولمية وتأثيره فى خلق ثقافة ما وأذواق لم تكن بالقطع نبتاً طبيعياً لأوضاعها وظروفها المحلية أو الوطنية .

وبهذا فإن التحول أو التغير الثقافى فى بعض روافده ومكوناته (أذواق ، عادات جديدة ، قدوة ومثل جديدة ، نظم جديده للفهم والاتصال ٠٠ الخ) هو نتاج علاقة ديناميكية حميمة وإن كانت بطيئة التأثير مع التحولات فى البنية الاقتصادية المحلية والعالمية .

ويتجلى مظهر آخر من مظاهر التناقض فى العلاقة بين البنية الاقتصادية الليبرالية – ذات المنحى الاحتكارى أحياناً – للغرب والقيم الثقافية السائدة المتعلقة بالحريات الفردية والعامة فى الحالة الأمريكية تحديداً ، التى تبدو الأكثر طغياناً واكتساحاً ، بحيث يبدو هذا التناقض السيسيو– ثقافى امتداداً للحالة الاستعمارية الأوروبية القديمة ، وقد عبر هذا التناقض عن نفسه فى التاريخ الأمريكى الحديث فى حالتين بارزتين ومؤلمتين ، ليس بالنسبة للولايات المتحدة وحدها ، وإنما للحضارة والتاريخ الإنسانى المعاصر برمته وهما :

الأولى : حالة التفرقة العنصرية اللاإنسانية والإجرامية التى مورست بعمر الدولة الأمريكية ضد الزنوج أو الأمريكيين من أصول إفريقية ، بل وحتى قبل نشأة الدولة الأمريكية فى الرابع من يوليو عام ١٧٧٦ ، بدءاً من اصطياد المواطنين الأفارقة وترحيلهم فى أقفاص منذ أواسط القرن السابع عشرة الى أمريكا للعمل كعبيد فى المزارع والمصانع وقد استمرت هذه الحالة حتى وقت قريب ، برغم اندلاع نيران الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ – ١٨٦٥) تحت زعم تحريرالعبيد حينما أعلن الرئيس الأمريكى الشمالى ابراهام لينكلن جملته الشهيرة :

" As I WOULD NOT BE A SLAVE , SO I WOULD NOT BE A MASTER 00 THIS EXPRESS MY IDEA OF A DEMOCRCY , WHATEVER DIFFER FROM THIS , TO BE EXTENT OF THE DIFFERS , IS NO DEMOCRACY "

إذن فإن الخلاف حول هذا المعنى البسيط – بتعبير لينكولن – يؤكد انه ليس هناك ديمقراطية، وبهذه الجملة البليغة والبسيطة خاضت الولايات الشمالية حرباً ضروساً لمدة أربعة أعوام كاملة من أجل إلغاء العبودية ، وسواء كان وراء هذه الرغبة الشمالية أهدافاً اقتصادية رأسمالية أم لا ، فإن المظلة الأخلاقية كانت مقبولة إنسانياً وسياسياً وتاريخياً من يومها وحتى يومنا الراهن .

بيد أنه علينا أن نتساءل : ماذا كانت النتيجة بعد أكثر من مائة عام على هذا الشعار وهذه الحرب " التحريرية " ؟

ببساطة ووضوح ، ظلت التفرقة العنصرية – وهى حالة أقل من العبودية – سائدة ضد السود فمنعوا من الدخول الى أندية الرجل الأبيض ، أو الاختلاط فى الجامعات أو المدارس ، أو حتى شغل مقعد مخصص للرجل الأبيض فى الباصات والحافلات العامة منذ حرب التحرير هذه وحتى أواخر العقد السابق من القرن الماضى ، أى استمرت لأكثر من مائة عام إضافية.

ويسجل التاريخ الأمريكى للسيدة الزنجية البسيطة "روزا باركس" ROSSA BARX فى الأول من ديسمبر عام ١٩٥٥ تصديها لكل التراث الأمريكى العنصرى حينما رفضت التخلى عن مقعدها فى الباص والرجوع إلى المقاعد الخلفية المخصصة للسود ، فافتتحت بذلك حركة الحقوق المدنية للسود التى استمرت أكثر من عشرين عاماً حتى انتهت بطى صفحة من الممارسة البغيضة والعنصرية فى الولايات المتحدة التى لم تستطع أن تحرر نفسها من استعباد الزنوج إلا بعد مائة عام من إعلانها تحريرهم ؟؟

الثانية : ما عرف فى التاريخ الأمريكى بالحالة "المكارثية " التى استمرت زهاء ثلاثين عاماً فى التاريخ الأمريكى من المطاردة الفكرية والعقائدية والقانونية لكل من يشتم منه انتماءه أو حتى تحبيذه للاشتراكية كفكرة سياسية أو مذهب اجتماعى ، وهى المأساة التى أوصلت كبار الكتاب والمثقفين والفنانين فى الولايات المتحدة الى حالة يرثى لها من ممارسة الوشاية والاغتياب بل وحتى الانتحار والعزلة والنفى الطوعى أو القسرى خارج دولة الحلم (شارلى شابلن ، جون شتينبيك ، أرنست همينجواى ، أرثر ميللر .. إلخ) .

والحقيقة أن هذه الحالة الذهنية الاستبدادية لم تنته من العقل المؤسسى الأمريكى – برغم إدانة هذه المرحلة الماكارثية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى – فهى تطفو على السطح كلما تعرض المجتمع الأمريكى أو المؤسسة الحاكمة إلى أزمة معينة ، وهو ما نشاهده أمام أعيننا الآن بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، حيث امتدت الفوبيا تجاه كل ما هو عربى وإسلامى ، ووصل الى حد حجب مؤسسة نشر كبرى (هاربر كولينز) لكتب ومؤلفات لكتاب أمريكيين كبار لمجرد الشك فى وجود نبرة نقدية فى كتاباتهم للمؤسسة الحاكمة الأمريكية ، مثلما حدث مع كتاب المخرج "مايكل مور" M.MOOR"المعنون " رجال بيض أغبياء " .

هذا العقل الاستبدادى العنصرى تبدى فى حالات كثيرة من الحادى عشر من سبتمبر وهو ما يتناقض مع بنية اقتصادية ليبرالية وتراث من ضمان الحريات الفردية والعامة .

التحولات فى البنية الاقتصادية المصرية .. وثقافة الزحام

شهد المجتمع المصرى تغيرات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وخلال أقل من ربع قرن كان الاقتصاد والمجتمع المصرى قد تحول تحولاً جذرياً ، بحيث انعكس فى أنساق القيم والمفاهيم كما سوف نرى ، ولعل من أهم هذه التحولات والتغيرات :

١ – التغيير فى الأوزان النسبية للهيكل الاقتصادى ، سواء من حيث تقلص وتآكل دور الدولة وملكيتها لبعض وسائل الانتاج (القطاع العام) بما عزز من هيمنة وسيطرة القطاع الرأسمالى الخاص على النشاط الاقتصادى انتاجاً واستثماراً وتوزيعاً ، وهو ما أدى الى نتيجتين هامتين ومؤثرتين على واقع الحياة المصرية :

أولاهما : التضاؤل النسبى فى قطاعات الانتاج السلعى (الزراعة ، الصناعة ، البناء والتشييد ، والكهرباء والطاقة والنفط) وباستثناء قطاع البناء والتشييد الذى حظى برعاية خاصة طوال ربع القرن الماضى ، مما أدى لتبديد جانب هام من الموارد المتاحة فى بناء المنتجعات السياحية ومدن الأشباح والمضاربة فى العقارات والأراضى .. الخ وبالمقابل لم تحظ بقية القطاعات السلعية بنمو ملحوظ خاصة الصناعات التحويلية والتكنولوجية الحديثة وهما مناط أى تنمية جادة وحقيقية ، وبالمقابل اتسع نطاق قطاعات الخدمات والتوزيع والتجارة والتمويل *فى توليد الناتج المحلى الاجمالى* .

وثانيتهما : تآكل دور الدولة فى توفير فرص العمل والتوظف ، وترك هذه المهمة الى القطاع الخاص والاستثمارى ، الذى لم ينجح فى تلبية الطموحات المرجوة منه ، حيث قدرت دراسة حديثة عدد الشباب والفتيات النازلين الى سوق العمل المصرية منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠١ بنحو ١٤ مليون شاب وفتاة معظمهم من خريجى النظام التعليمى (١.٧ مليون جامعى ، ٥.٥ تعليم متوسط وفنى ونحو ٦٠٠ ألف من التعليم الفنى فوق المتوسط ونحو ٤ ملايين متسرب من التعليم الإلزامى خلال نفس الفترة) بينما ما تم توفيره من فرص عمل بالقطاع الخاص والاستثمارى والأجنبى والقطاع الخاص غير المنظم والقطاع الحكومى لا يزيد على ٧ ملايين خلال نفس الفترة ، مما أوجد فى مطلع الألفية الجديدة نحو ٦ ملايين شاب وفتاة فى سن العمل وراغبين فيه وقادرين عليه ولا يجدونه هذا ناهيك عن البطالة الموسمية فى قطاعات السياحة والتى يزيد عددها على ٧٥٠ آلفا آخرين ، هذا بخلاف البطالة المقنعة بالمصالح الحكومية التى قدرتها إحدى الدراسات الجادة الحديثة بنحو ١.٢ مليون موظف .

٢ – وبالمقابل فإن توسع قطاعات التجارة والتمويل قد ارتكز فى أنشطة الاستيراد وبالتالى زاد عدد العاملين فى هذا النشاط ، فزاد تأثيرهم الاجتماعى والسياسى ، مع ما يعنيه ذلك من تشابك

مصالحهم بالسوق المفتوحة عموماً والغربية خصوصا على حساب أى دعوة للتخطيط أو تقليص الواردات أو تنظيمها ، وتكشف الاحصاءات مدى الثقل الاجتماعى لهذه الطبقة الجديدة حيث زاد عدد الوكالات التجارية التى يغلب على نشاطها الاستيراد من ٢٠ ألف وكالة تجارية فى منتصف الثمانينات الى أكثر من ٣٦ ألف وكالة تجارية ، وهو ما من شأنه خلق انعكاس قيمى حول طبيعة علاقاتنا الاقتصادية وغير الاقتصادية مع العالم الخارجى ودرجة اندماجنا فيه .

٣ – وبالمثل فإن هذه الفترة قد شهدت تعاظم دور القطاع المصرفى فى الاقتصاد المصرى سواء بوصفه وعاء ادخارى للأفراد والقطاع العائلى عموماً (حيث تضاعف حجم ودائع القطاع العائلى بأكثر من خمسة عشر ضعفا خلال نفس الفترة حيث زاد من ١٢ مليار جنيه عام ١٩٨٥ إلى ١٨٥.٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ أو كمصدر لتمويل المشروعات بمختلف أنواعها، ومن ثم ساهم فى خلق طبقتين اجتماعيتين على ضفتى النهر الاجتماعى والاقتصادى المصرى، إحداهما تقف مكتسبة من ريوع إيداعاتها المصرفية (الفوائد) ، والأخرى تقف مقترضة لهذه الأموال توجه معظمها الى أنشطة التجارة والخدمات والتوزيع والاستيراد ذات الربح السريع على حساب الاستثمار فى الصناعة .

٤ – تغير نمط وبوصلة علاقات مصر الاقتصادية الدولية ، بحيث استقرت على ضفاف المحيط الأطلسى شرقاً وغرباً منذ عام ١٩٧٥ ، وهو ما تعزز عاماً بعد آخر حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية عام ١٩٩١ ، وقد جاء شعار العولمة GLOBLIZATION واتفاقية الجات عام ١٩٩٤ بمثابة الغطاء الأيديولوجى المناسب لحالة الاندماج الكامل فى السوق الرأسمالية الدولية والمشروعات الجيو – سياسية المطروحة على المنطقة العربية كالشراكة الأوروبية أو الشرق أوسطية ، وتآكلت معها عملياً وفكرياً أية دعاوى أو مرتكزات فعلية لإقامة تكتل إقليمى عربى على المستوى الاقتصادى ولو فى حدوده الدنيا (منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركى ، سوق مشتركة .. إلخ) .

٥ – ولعل من أبرز هذه التحولات فى الاقتصاد والمجتمع المصرى ، والتى انعكست بأكبر الأثر وأعمقه على النسق الثقافى والقيمى السائد فى البلاد ، هو ما نسميه مصاحبات الحقبة النفطية وهجرة ملايين المصريين الى البلاد العربية النفطية ذات البنية الثقافية الدينية المحافظة، حيث يقدر عدد المصريين الذين هاجروا هجرة مرتدة الى هذه البلاد والعمل فيها لسنوات بأكثر من ١٢ مليون مصرى من جميع الأعمار والمهن خلال الربع قرن الماضى ، فإذا نحينا جانباً نمط الاستهلاك الجديد المصاحب لهؤلاء المغتربين ، فإن الأهم هو النظر الى الدخل الوظيفى SALARIES ليس

باعتباره مساوياً لإنتاجية هذا العمل بقدر ما ننظر اليه باعتباره ريعا للعمل ، ومن هنا تعزز مفهوم " الرزق " وليس الانتاجية ، فتكرست لدى الكثيرين النزعة القدرية للعمل أو مستحقاته ، حيث لا يهم أن يتناسب العمل ويتكافأ مع الأجر بل بمدى تناسبه مع الاحتياجات ، وما بين هذا وذاك تشكلت مفاهيم ثقافية جديدة تماماً فى الوسط الاجتماعى المصرى ، خاصة لدى الطبقتين المتوسطة والصغرى ، مما سيكون له تأثير ساحق على البنية الثقافية ذات الطابع الأصولى والتواكلى فى العقل العربى عموماً والعقل المصرى خلال هذه المرحلة .

ومن جانب آخر فقد خلقت هذه الدخول ما أطلق عليه أستاذ علم الاجتماع المصرى البارز د. حسن الساعاتى طبقة " الألفارديرات " أى أصحاب الثروات الألفية الذين لم يجدوا وسيلة لاستثمارها أفضل من إيداعها فى أوعية ادخارية ريعية بطبيعتها سواء فى شركات توظيف الأموال (إسلامية) أو لدى البنوك وصناديق التوفير الحكومية أو فى استثمارات عقارية (الأراضى والعقارات) أو فى صور الاكتناز الذهبية .

كما اتجه الكثيرون منهم الى إقامة مشروعات صغيرة جاءت أقرب إلى أنماط التجارة والتوزيع – حيث تسعة أعشار الرزق فى التجارة – مثل محلات الذهب والسوبر ماركت وغيرها فتمدد الوجود الاجتماعى لهذه الفئة الاجتماعية فى النسيج الاجتماعى والثقافى المصرى .

ومن جانب ثالث فإن هذه المعطيات الجديدة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية خلال الربع قرن الماضى قد انعكست على السلوك العام والمنظور العام لقطاعات واسعة من الشباب والمواطنين ، وهى كلها روافد للثقافة وانساقها بالمعنى الشامل للكلمة وتمثلت فى الآتى :

أولاً : ان غياب الآباء لسنوات طويلة قد فتح أبواب جهنم على الأسرة المصرية ككل (الزوجة–الأولاد) فقد أسقط هذا الغياب الطويل عاصما من عواصم الجنوح ، فتخلقت مفاهيم وقيم وعادات جديدة ، ربما كانت غير إيجابية فى الكثير من جوانبها .

ثانياً : ثم إنها وقد طالت ملايين المصريين (١٢ مليون على أقل تقدير) قد غرست ما نسميه لدى هؤلاء " ثقافة الغربة أو الغريب " وهى ليست ثقافة الهجرة أو المهاجر ، فالأخير فى دول المهجر – وهى عادة دول أكثر تقدماً علمياً واجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً – يتحصن بعد فترة من الزمن بحقوق قانونية ومزايا اجتماعية ووظيفية تدفع به دفعاً الى الاندماج فى المجتمع الجديد ، وعلى النقيض فإن حال المصريين فى دول الغربة النفطية كانت بقدر مكاسبها المالية الأعلى بقدر استلابها الانسانى والحقوقى ، وذكريات غالبية المصريين فى هذا الصدد مختزنة بالكثير من المرارات برغم تأثرهم

وتحصـنهم بالأيديولوجيـة الدينيـة والإسـلامية والاقتبـاس مـن ممارسـات هـذه المجتمعـات النفطيـة المحافظة .

ويكفى لإنعاش الذاكرة ان نشير الى ان السنوات العشر الأولى من هذه التجربة (١٩٧٤- ١٩٨٦) قد شهدت بناء أكثر من ١٣٦ ألف مسجد أهلى فى مصر جاءت معظمها من تبرعات المصريين فى الداخل والخارج ومن مؤسسات وجمعيات إسلامية فى الداخل والخارج أيضاً، كما شهدت هذه الفترة توريد أكثر من ٥٠ مليون مصحف على سبيل الهدايا من دول الخليج والسعودية وزعت جميعها على المواطنين فى مصر ، وهى بلاشك عناصر تغذية إضافية لبنية ثقافية محددة .

ثالثاً : ولم يكن من المتصور ان تنمو طبقة رجال المال والأعمال من جديد فى مصر ويتسع نطاق تأثيرها الاقتصادى والسياسى دون أن يصاحبه نمو وتنامى منظور ثقافى يتواءم مع هذا المعطى الاجتماعى والاقتصادى الجديد ، يكفى أن نشير الى ان الديناميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة التـى سادت فى عقدى الخمسينات والستينات فى مصر كانت قد ولدت منظوراً ثقافياً ينظر بعين الشك والريبة الى الطبقة الرأسمالية فى البلاد ، وعلى العكس ينظر الى قوى التحالف الخماسى المعتمدة ناصرياً (عمال ، فلاحين ، مثقفين ، جنود ، ورأسمالية غير مستغلة) نظرة إجلال وتقدير مقابل انعدام الثقة تجاه طبقة الملاك الزراعيين الإقطاعيين والرأسمالية الكبيرة ، كما كانت النظرة الى الغرب والولايات المتحدة يعتريها الشك بل والمعاداة فى الكثير من الأحيان باعتبارها قوى استعمارية معادية للمصالح العربية ومساندة لإسرائيل .

هذه القيم والمعايير الثقافية – ذات الأبعاد والدلالات السياسية – قد أخذت فى التغير التدريجى منذ عام ١٩٧٤ ، معززة بطاقة أجهزة إعلامية جبارة سواء من الدولة المصرية أو بدعم مباشر من الأصدقاء الجدد فى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

بيد أن الأكثر دلالة هو البنية المؤسسية الاقتصادية والثقافية التى أخذت فى إقامتها رموز وكبار رجال المال والأعمال فى مصر ، سواء بإنشاء جمعيات أهلية (تزيد حالياً على ١٤ جمعية أهلية كبرى) تمارس أدواراً مؤثرة فى عمليات صنع القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد ، أو عبر الغرف التجارية المشتركة (المصرية – الأمريكية والمصرية – البريطانية .. إلخ) والتى يتزايد دورها كذلك على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، وكذا إقامة عدد من مراكز الأبحاث الاقتصادية المتخصصة (أبرزها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية) ثم أخيراً تتويج كل هذا بإنشاء محطات فضائية تليفزيونية (أبرزها حتى الآن محطتا دريم والمحور) بخلاف تمويل بعض الصحف والمجلات بأشكال

شتى بعضها للتعبير صراحة عن خط ورؤية هذه الطبقة الجديدة أو بعض رموزها ، أو بالتمويل غير المباشر لبعض الصحف لاستخدامها كمنابر إعلامية وإعلانية وترويجية لهؤلاء .

وعلى النقيض ، شهدت هذه الفترة تهميشاً وتآكلاً مطرداً فى الهيئات التمثيلية للقوى الاجتماعية الأخرى ، مثل نقابات العمال أو النقابات المهنية أو بعض جمعيات المجتمع المدنى الحقوقية، وباتت المفارقة أن هذا التغير الاقتصادى الهام وانعكاساته فى خريطة القوى الاجتماعية لم يمس كثيراً جوهر مرتكزات القوة فى الدولة المصرية ، بقدر ما خلق أشكالاً جديدة من القيم الثقافية تكاد تكون متنافرة ومتناقضة ومتصارعة فى آن معاً .

فمن ناحية ، جاء الانسحاب التدريجى للدولة من النشاط الاقتصادى ، مقابل تعزيز دور الرأسمالية الخاصة والأجنبية بمفهوم جديد فى الوعى العام يقوم على تأكيد فكرة " المبادرة الفردية " واحترام آليات السوق ، والاعتماد عليها كأساس لتوفير الخدمات الضرورية وخلق فرص عمل جديدة ، وبهذا استقر لدى جيلين على الأقل أن الرأسمالية هى الخلاص من "اشتراكية الفقر" ، ثم انه وباستمرار التجربة وارتفاع دور رجال المال والأعمال الى سدة الصدارة الاجتماعية والاعلامية فى المجتمع جاءت النتائج مخيبة للآمال ، فاصطدمت القيم الثقافية المستزرعة طوال أكثر من ربع قرن بالنتائج الواقعية فخلقت اضطراباً ثقافياً وتشوشاً ذهنياً لدى النشء والشباب .

ومن ناحية آخرى ، فإن القيم الثقافية – ذات المنحى الأصولى الدينى – التى صاحبت طوفان الهجرة والعمل بالدول النفطية كانت بدورها قد رسخت مفهوماً ومنظوراً لإدارة المجتمع والدولة – وإن كان لا يتعارض مع المفهوم الرأسمالى الخاص – فإنه يتشبع بأيديولوجيا الدين من حيث أن " الإسلام هو الحل " وان " الشريعة هى الخلاص " وان " القرآن هو الدستور " مما أوجد حالة قطيعة معرفية وتناحر ثقافى غير مسبوق يهدد أى مشروع لبناء دولة مدنية عصرية ٠ ووسط كل هذا دلف تيار ثالث من الأفكار والقيم الثقافية ، استزرعته سلطة جبارة حديثة الوجود ، طاغية التأثير مواكبة لثورة المعلومات والاتصالات والإعلام وفى الصدارة منها جهاز التليفزيون ، والغالب فيه نموذج السوبرمان الأمريكى ، ونمط الحياة الغربى (نوتس لاندنج – الجرىء والجميلات – فالكون كريست ..إلخ) وهو نمط مرغوب ومطلوب تتعطش إليه فئات عمرية معينة غاب عنها الآباء وتاهت فى زمانها قضية وطنية تشغلها وتستقطب اهتمامها .

ومع غياب مشاركة سياسية حقيقية وتداول سلمى للسلطة ، وتآكل دور الأحزاب السياسية وتوحش أجهزة الأمن آثر الكثيرون منهم السلامة وفضلوا الابتعاد والهروب الى حيث تستطيع الروح أن تتوارى وإلى حيث يتمكن الجسد من النجاة .

وبتعقد الأوضاع الاقتصادية ودخول البلاد أزمة ركود وبطالة عميقة ، سادت ما نسميه "ثقافة الزحام" حيث تتنامى مشاعر الأنا الفردية أو الأنومية ، خاصة ان هذه الفترة قد شهدت تراجعاً كبيراً فى دور الدولة الثقافى التى جاهدت فى العقود السابقة من أجل إحداث قدر من التوازن الثقافى فى المجتمع .

كيف هى الصورة الآن ؟ وما هو حجم الدور الحكومى المصرى فى حقل الثقافة ؟ وما هو تأثير الأوضاع الاقتصادية عموماً والإنفاق الحكومى خصوصاً على مساحة الحريات العامة والتنمية الثقافية فى مجتمعنا ؟

انسحاب اقتصادى .. وانسحاب ثقافى

ولأن التغير فى المنظور الثقافى للأفراد أو الجماعات المكونة لهذا المجتمع أو ذاك يتسم بالبطء الشديد وعبر فترات زمنية طويلة نسبياً ، وفقاً لتغير أنماط الانتاج ونماذج الحياة، فقد شرعت كثير من الدول والحكومات – وبصرف النظر عن طبيعتها ديمقراطية كانت أو شمولية رأسمالية هى أو اشتراكية – الى استحداث أجهزة ومؤسسات ومنظمات حكومية أو شبه حكومية تتولى القيام بدور محدد فى ترجيح كفة نمط ثقافى ما ، أو تحبيذ نمط ثقافى آخر، أو السعى لاستبعاد نمط ثقافى ثالث .. إلخ .

وبرغم ما يخلقه ذلك عادة من " صراع ثقافى " بين مختلف التيارات السياسية والثقافية فى المجتمع ، فإن هناك قيما ثقافية عامة تكاد تكون محل اتفاق وقبول غالبية هذه التيارات الفكرية مثل العمل على خلق قيم التسامح وتنمية الشعور بالواجب الوطنى ، وتشجيع الفنون والآداب، وتعزيز لغة الحوار والتداول الحر للآراء والمعلومات ، وبناء الحس والتذوق الفنى بمختلف تجلياته وأشكاله ، والحقيقة انه – وباستثناء التيارات السلفية والفاشية – فإن هذه القيم الثقافية المشار اليها تكاد تكون محل القبول العام .

وتحرص الدول عبر أجهزتها ومؤسساتها الثقافية على تعزيز هذه القيم ونشرها على نطاق واسع ، خاصة فى المناطق المحرومة من الخدمات والبعيدة عن الاهتمام والأولويات الاقتصادية والاجتماعية ، مثلما هو الحال فى المحافظات المختلفة بالوجه البحرى والصعيد المصرى ، ومن هنا أنشأت الدولة فى مطلع الستينات هيئة قصور الثقافة وغيرها من المؤسسات الثقافية .

بيد أن تآكل دور الدولة والاتجاه المتزايد نحو خصخصة الدولة لأصولها الانتاجية من شركات وغيرها ، قد صاحبه تزايد الاتجاه نحو خصخصة الفضاء العام والنشاط العام فى الحقل الثقافى لصالح تعاظم الدور الإعلامى والإعلانى لها ، وهكذا شاهدنا انخفاضا نسبيا فى الاعتمادات المالية

الموجهة الى الأنشطة الثقافية فى الريف والمناطق المحرومة ، وتركزت بالمقابل الاعتمادات الموجهة الى المدن الكبرى وبين النخبة البيروقراطية فى الحقل الثقافى العام ، مع ظاهرة جديدة وجديرة بالتأمل زادت فى السنوات العشر الأخيرة ، وهى ما يمكن أن نطلق عليه " المقاولات الثقافية " أو التركز المقاولاتى فى المؤسسات الثقافية المصرية .

والآن .. ماذا عن الدور الحكومى تحديداً فى مجال العمل الثقافى خلال العقد الماضى ؟

لقد انعكست الأزمة الاقتصادية والمالية التى عصفت بمصر منذ عام ١٩٧٤ ، وانتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى – التى وصفها كاتبنا الراحل أحمد بهاء الدين – انفتاح سداح مداح – على الأداء الثقافى الحكومى ، والمفارقة أنه مقابل تضاؤل القيمة الحقيقية للمخصصات المالية لأجهزة الثقافة سنة بعد أخرى ، فإن المخصصات المالية لقطاع الإعلام قد قفزت بصورة هائلة بما يكشف عن جوهر الأولويات الحكومية وأجندة اهتماماتها .

فإذا أخذنا السنوات الإحدى عشرة الماضية فحسب (٩١/٩٢ – ٢٠٠١/٢٠٠٢) نجد أن الخدمات الثقافية الحكومية لم تحظ سوى بنحو ٠.٥% الى ٠.٦% من اجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة ، بينما حصلت وزارة الاعلام وهيئة الاستعلامات على ما يعادل ٠.٢% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة خلال الفترة نفسها ، وإذا أضفنا إليهما مخصصات اتحاد الإذاعة والتليفزيون – التى لا تدرج عادة فى الموازنة العامة للدولة – فإن المفارقة تتحول الى تناقض كبير يكشف بحد ذاته عن خلل جوهرى فى بنية المجتمع المصرى وقدرته على الفاعلية الثقافية .

عند تناول وفحص الآليات الثقافية الاخرى ، نكتشف مساحة الأدوار التى تلعبها كل أداة من هذه الأدوات ، والتغيرات التى تلحق بكل منها عبر الزمن ، فإذا كانت الجمعيات والمنتديات الثقافية الأهلية هى أولى هذه الآليات والأدوات ، فإن الأرقام المتاحة عن عددها – ناهيك عن فاعليتها – تبين بجلاء مقدار التواضع والتدهور الذى لحق بدور هذه الآلية الثقافية حيث انخفض عددها من ٣٩ جمعية أدبية عام ١٩٨٧ الى أقل من ٣٠ جمعية أدبية عام ١٩٩٩ ، وهى لا تشكل سوى ٠.٢% من إجمالى الجمعيات الأهلية فى مصر التى تجاوز عددها ١٤ ألف جمعية فى ذلك التاريخ (١) .

أما الجمعيات التى تعمل تحت لافتة الجمعيات " الثقافية والعلمية والدينية " والبالغ عددها عام ١٩٩٥ نحو ٢٣٣٩ جمعية فإن معظمها يعمل فى مجال الحقل الدينى الاسلامى منها أو القبطى بحيث شكلت الجمعيات الدينية ما يربو على ٦٥% من هذه الجمعيات فى ذلك التاريخ ، وشكلت الجمعيات العلمية نحو ٥% أخرى ، وظل أداء الجمعيات الثقافية التى لا يزيد عددها على ٥٦٠

جمعية متواضعاً ، حتى أن مجلس الشورى المصرى قد أكد فى أحد تقاريره عن مستقبل العمل الثقافى فى مصر أن الجمعيات الثقافية النشطة لا تزيد على بضع عشرات من هذه الجمعيات الثقافية (٢) .

وإذا انتقلنا من الجمعيات الأهلية العاملة فى الحقل الثقافى والأدبى الى دور النشر الخاصة ، التى يربو عددها فى مطلع التسعينات على ٤٢٥ دار نشر خاصة و ٨٦ دار نشر حكومية وشبه حكومية (٣) يتركز معظمها فى القاهرة (بنسبة ٧١.١%) وإذا أضفنا إليها محافظتى الجيزة والاسكندرية فإن نسبة التركز ترتفع الى ٩٣% من إجمالى دور النشر فى مصر كلها(٤) .

ومع ذلك فقد ظل الانتاج المصرى من الكتب والمجلات متواضعاً للغاية حيث لم تزد عدد العناوين الجديدة فى المتوسط سنوياً على ثلاثة آلاف عنوان جديد ، يغلب عليها المؤلفات الدينية والسلفية ، ولم تحظ إصدارات الكتب بدفعة جادة إلا بعد تبنى السيدة سوزان مبارك – حرم رئيس الجمهورية – مشروعاً ثقافياً جاداً تمثل فيما سمى مكتبة الأسرة ومهرجان القراءة للجميع ، الذى أعاد للذاكرة الثقافية المصرية والعربية أهم إبداعات كبار كتابها ومثقفيها ، عبر سلسلة من الإصدارات التى تجاوز عددها عدة مئات من العناوين وأكثر من ثمانية عشر مليون نسخة منذ عام ١٩٩٢ وحتى يومنا (٥) .

وإذا انتقلنا الى آلية ثقافية أخرى وهى دور التعليم فى المدارس والجامعات ، والتى من المفترض أن تشكل أحد روافد الجهد الثقافى فى البلاد ، فنجد أن هذا الدور قد تآكل خلال الربع قرن الماضى ، بل إن الدور التعليمى ذاته لهذه المؤسسات قد تعرض لضربة قاصمة ، حيث تفشت فيها مظاهر سلبية عديدة ، ليس أقلها تفشى الدروس الخصوصية ، وممارسة الابتزاز والجرائم الخلقية ، بحيث أصبح النظام التعليمى الرسمى يقوم على خدمة نظام تعليمى موازى وغير رسمى (٦) وهو ما عبر عنه واعترف به بشجاعة وزير التعليم الجديد – وقتئذ– الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى مطلع تحمله للمسئولية الوزارية لهذا القطاع حينما قال بالحرف " لقد تظاهر المجتمع بأنه يوفى هؤلاء المعلمين أجورهم ، وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم ، والتظاهر المتبادل حقق كارثة " (٧) .

ويبقى من الأدوار الثقافية – غير الحكومية أو المختلطة – الإصدارات الصحفية ، والحقيقة أنه منذ أن تبنت الدولة ونظامها السياسى مفهوما جديدا للإدارة والحكم منذ عام ١٩٧٦ يقوم على مبدأ " التعددية الشكلية المقيدة " وقد حظت الإصدارات من الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة بدور أكبر عن ذى قبل .

لقد بلغ عدد التراخيص الممنوحة لإصدار صحف حكومية وحزبية ومستقلة منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠١ ما يزيد قليلا عن ٩٧ ترخيصا ، توزعت بين إصدارات قومية وإقليمية ، هذا بخلاف تراخيص

الإصدارات من الدوريات العلمية والمتخصصة فى المجالات المختلفة التى تزيد عن عدة مئات أخرى (الرياضية والطبية والهندسية .. إلخ) .

بيد أن التحولات والتغيرات التى طرأت على النسق السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد خلال الربع قرن الماضى ، وتفشى حالات الفساد واستغلال النفوذ فى أعلى القمم السياسية والتنفيذية ، وبين رجالات المال والأعمال والبنوك ، قد أنعكس بدوره فى حقل الصحافة والتعبير ، حيث تصدى كثير من الكتاب والصحفيين لهذه المظاهر المدمرة ، مما أوجد حالة غير مسبوقة من الصراع الحاد بين أجهزة الدولة والتشريع من جهة وبين الصحافة والصحفيين من جهة أخرى وهو ما عبر عنه صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى قصد منه الاغتيال المادى والمعنوى لحرية الرأى والتعبير ، وبالأجمال حرية الصحافة ، وقد استنفر هذا القانون قوى ديموقراطية ومهنية عديدة فتراصت لإسقاط القانون الجديد ، وبرزت فى هذا المجال نقابة الصحفيين المعنية جوهريا بهذا الهجوم المعادى للحريات العامة حيث شهدت الفترة التى أعقبت القانون فى مايو ١٩٩٥ وحتى إسقاطه فى نهاية عام ١٩٩٨ ، استدعاء ٢٣٠ صحفيا للتحقيق أمام النيابة العامة بتهم متعلقة بقضايا النشر شملتهم ١٩٥ قضية توزعت بين كافة الصحف الحكومية منها أو المعارضة ، مما خلق حالة من الفزع فى الأوساط الصحفية والقائمين على النشر بشكل عام (٨) ، أما الصفحات الثقافية داخل الإصدارات الصحفية المختلفة فقد تقلصت وتضاءلت بصورة ملحوظة خلال العشرين عاما الماضية .

وهكذا سيطرت قيم المظهرية ، وتآكل النشاط الثقافى والفنى والرياضى فى مؤسساتنا التعليمية، وأخلى مكانه الى نظام قاسى وغير إنسانى وغير تربوى ، للتحصيل الدراسى والتلقين التعليمى ، فتشكل جيل وربما أكثر من جيل خالى الوفاض من القيم الثقافية والجمالية بمعناها الإنسانى ، وتربى جيل وربما أكثر من جيل على قيم معاداة الثقافة بروافدها المتنوعة، خاصة فى حقول الفن من غناء وموسيقى ورقص ورسم وغيرها .

وبالمقابل تمددت قيم السوبرمان ، والاغتراب والتغريب الثقافى عبر هيمنة وسيادة آلة إعلامية جبارة تخترق كل الحواجز وتتجاوز كل الصعاب لتستقر فى غرف نوم ومعيشة المواطنين فى مصر عموماً ولدى الأجيال الشابة على وجه الخصوص ألا وهى جهاز التليفزيون .

تطور المخصصات المالية لقطاعى الثقافة والأعلام خلال الفترة

١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١

" **بالمليون جنية** "

السنوات	قطاع الثقافة (١)	قطاع الأعلام الوزارة +هيئة الاستعلامات (٢)	% لقطاع الثقافة الى إجمالى استخدامات	% الأعلام الى استخدامات الموازنة	اتحاد الإذاعة والتليفزيون

			الموازنة		
٩٢/٩١	٢٨٦	٩٣	٠.٥ %	٠.٢ %	٥٠٠
٩٣/٩٢	٣٥٧	١٠٤	%٠.٦	%٠.٢	٦٩٤
٩٤/٩٣	٣٧٩	١٢٦	%٠.٥	%٠.٢	٨٧٢
٩٥/٩٤	٤٠١	١٤٠	%٠.٦	%٠.٢	٩٩٨
٩٦/٩٥	٥٠٠	١٧٨	%٠.٦	%٠.٢	١٤٣٠
٩٧/٩٦	٧٤٩	٢٥١	%٠.٦	%٠.٢	١٣٩٣
٩٨/٩٧	٥٠٣	١٨٨	%٠.٦	%٠.٢	١٢٢١
٩٩/٩٨	٥٤٠	١٩١	%٠.٦	%٠.٢	١٤٢٨
٢٠٠٠/٩٩	٥٨٧	١٩٥	%٠.٦	%٠.٢	١٧١٩
/٢٠٠٠ ٢٠٠١	٦٧٢	٢٠١	%٠.٦	%٠.٢	١٤٧٦
/٢٠٠١ ٢٠٠٢	٧٧٣	٢٠٢	%٠.٦	%٠.٢	١٦٧٤

المصدر : عبد الخالق فاروق " الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان" القاهرة ، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٣ ٠

فإذا كانت بيروقراطية الإعلام الحكومى ممثلة فى ديوان عام وزارة الإعلام وهيئة الاستعلامات اللتين تتوليان الترويج لسياسات الحكومة والحكم فى الداخل والخارج تحصلان وحدهما على ثلث ما تحصل عليه أجهزة الثقافة المصرية ممثلة فى أكثر من اثنى عشر جهازا وهيئة حكومية ، بما يعكس خللا واضحا فى الأداء والأولويات الحكومية ، فان الصورة تبدو أكثر تشويها إذا تعرضنا تفصيلا للمخصصات المالية لهذه الأجهزة والهيئات الثقافية الحكومية حيث نجد أن هيئة الآثار المصرية تكاد تحصل وحدها على أكثر من نصف مخصصات أجهزة الثقافة فى مصر ، سواء فى صورة أجور ومرتبات للعاملين فيها أو كنفقات جارية أو استخدامات استثمارية .

وبالمثل فان ما خصص لهيئة قصور الثقافة – التى تتولى الدور الأعظم فى النشاط الثقافى الحكومى فى المحافظات والقرى التى تزيد عدد سكانها على ٥٦% من إجمالى سكان مصر – لم يزد على ١٢.٩% من إجمالى مخصصات قطاع الثقافة عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٣.٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . بما يعنى أن نصيب المواطن المصرى من الخدمة الثقافية الحكومية فى ريف مصر لم يكن يزيد على جنية واحد إلى جنيهين سنويا ؟؟ وهو ما انعكس فى انخفاض عدد قصور الثقافة وبيوت الثقافة من ٥٢٧ بيتا وقصرا ثقافيا عام ١٩٩٥ الى ٢٩٣ بيتا وقصرا ثقافيا عام ١٩٩٩ (٩) .

أما إذا أضفنا مخصصات اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى هيئة الاستعلامات وديوان عام وزارة الإعلام فإن نصيب المواطن المصرى من مخصصات الإعلام يزيد فى المتوسط على ١٢.٥جنية / سنويا عام ١٩٩٢/٩١ الى ٢٨.٩ جنيها للفرد/ سنويا عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

والمفارقة نفسها عند فحص مخصصات الهيئة العامة للكتاب التى تتولى وحدها النشاط الأكبر لنشر المؤلفات والأعمال الإبداعية لكبار الكتاب والبراعم الأدبية وصغار المبدعين فى مصر ، حيث لم تزد هذه المخصصات على ٧% من إجمالى مخصصات قطاع الثقافة عام ١٩٩٢/٩١ وعن ٥.٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، أى أنها تتجه إلى التقلص والانخفاض النسبى عاما بعد آخر ، وهو ما ينطبق على فنون المسرح والفنون الشعبية وغيرها ، وهوما يكشف عنه الجدول رقم التالى :

مخصصات واعتمادات أجهزة وزارة الثقافة وهيئاتها فى مصر خلال الفترة

٩٢/٩١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ " بالمليون جنية "

الجهة	/٩١ ٩٢	/٩٢ ٩٣	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	/٩٩ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	/٢٠٠١ ٢٠٠٢
ديوان عام وزارة الثقافة	٠.٤	٠.٥	٠.٧	٠.٩	١.٠	١.١	١.٢	١.٤	١.٥	١.٦	١.٧
المجلس الأعلى للثقافة	١٦.٢	٤٣.٠	٢٧.٨	٢٥.٨	٣٠.٧	٣٢.٨	٣١.٦	٣٣.٦	٣٦.٩	٣٩.٧	٤١.٨
البيت الفنى للمسرح	٨.٤	١٢.٢	٣١.٩	٣٣.٣	٤١.٨	٤٦.٨	١٨.٢	١٩.٦	٢١.١	٢٢.٥	٢٣.٧
البيت الفنى للفنون الشعبية	٧.٩	٨.٠	تم دمجها	فى البيت	الفنى	للمسرح	١٣.٩	١٤.٥	١٥.٣	١٦.٥	١٧.٥
الهيئة العامة للكتاب	٢٠.٦	٢٤.٥	٢٨.١	٢٨.٤	٤١.٠	٣٦.١	٣٢.٨	٣٥.٧	٣٧.٧	٣٩.٠	٤٠.٢
هيئة الآثار المصرية	١٦١.٦	١٨٥.١	١٧٦.٨	١٦٩.٤	٢٠٤.٢	٣٩٤.١	٢٠٨.٣	٢١٨.٣	٢٣٨.٢	٢٢٩.٧	٣٦٦.٤
أكاديمية الفنون	١٣.٠	٢٣.٧	٢٦.٣	٢٣.٠	٢٥.٢	٣٠.٤	٢٧.٣	٣٢.٨	٣٥.٤	٣٧.٣	٣٩.٩
هيئة قصور الثقافة	٣٦.٨	٣٦.٠	٥٠.١	٥٣.٨	٧٧.٠	٩٨.٨	٧٤.٦	٧٦.٨	٨٢.٣	٩٢.٧	١٠٠.٩
صندوق التنمية الثقافية	٨.٩	١٣.٢	١١.١	٩.٩	١٥.٩	٢٨.٨	٢٥.١	٢٦.٢	٣٠.٦	٣٠.٦	٤٧.٨
(الأوبرا)	١٢.٣	١٠.٨	١٨.٥	٣٤.٦	٣٦.٣	٥٢.٦	٣٥.٧	٣٧.٥	٣٩.٩	٤٢.٤	٣٨.٨
هيئة دار الكتب	-	-	-	٩.٢	١٢.٢	١١.٧	١٣.٣	١٥.٥	١٦.٥	١٧.٨	٢٠.٠
قطاع الإنتاج الثقافى	-	-	٨.٢	١٣.١	١٥.٢	١٥.٥	غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين
مجموع أجهزة وزارة الثقافة	٢٨٦.١	٣٥٧.٠	٣٧٩.٥	٤٠١.٤	٥٠٠.٥	٧٤٨.٧	٤٩٥.١	٥٢٦.٢	٥٧٢.٠	٦٥٨.٦	٧٥٨.٨
% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة	٠.٥ %	٠.٦ %	%٠.٥	%٠.٦	%٠.٦	%٠.٨	%٠.٦	%٠.٦	٠.٦ %	٠.٦ %	%٠.٦

المصدر : من واقع مجلدات الحساب الختامى للدولة للسنوات ١٩٩٢/٩١ وكذا مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات اللاحقة ، ولمزيد من التحليل والتفاصيل راجع كتابنا " الموازنة العامة للدولة ٠٠وحقوق الإنسان " ، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٣ ٠

فإذا أدركنا أن هذه المبالغ تتوزع بين ثلاثة أبواب للإنفاق هى الأجور والمرتبات (باب أول) للعاملين داخل هذه الأجهزة الثقافية ، والباب الثانى (نفقات جارية) والمخصصة لتكاليف الأعمال ومواد التشغيل ثم أخيرا الباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) التى تتعرض بدورها للتآكل عاما بعد آخر – باستثناء هيئة الآثار المصرية – التى حظيت بأعلى معدل للإنفاق الحكومى فى عهد وزير الثقافة

الحالى السيد فاروق حسنى ، بما يجعلنا نؤكد على التآكل الفعلى للبنية المؤسسية الثقافية المصرية من بيوت وقصور للثقافة الى غياب خطة لإقامة ودعم العمل المسرحى وغياب دور للعرض السينمائى – بل حتى انتهاء الدور السينمائى المصرى الذى هبط عدد أفلامه المنتجة من ٦٠ فيلما سنويا طوال العقود الأربعة السابقة الى أقل من عشرة أفلام سنويا طوال عقد التسعينات – ولولا الدور الشخصى المباشر الذى تقوم به السيدة حرم رئيس الجمهورية فى إطار مشروع مكتبة الأسرة والقراءة للجميع لتآكل وأنتهى أى دور ثقافى للدولة فى مجال الكتاب خلال العقدين الماضيين..

ومن الأمور الجديرة بالتأمل ، تزايد نصيب " البيروقراطية الثقافية " من المخصصات المالية لقطاع الثقافة والمتمثلة فى بند الأجور والمكافآت مثلما هو الحال فى المجلس الأعلى للثقافة الذى زاد نصيبه من ١٦.٢ مليون جنية عام ١٩٩٢/٩١ الى ٤١.٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بما يقارب الثلاثة أضعاف خلال أحد عشر عاما ، وكذلك يتبين أن معظم استثمارات الأجهزة الثقافية قد اتجهت إلى ما يمكن أن نسميه " النشاط المقاولاتى " من أبنية إدارية وترميم وصيانة بعضها الآخر دون أن تذهب إلى حد توسيع البنية المؤسسية الثقافية بما أدى إلى ارتفاع نسبة كثافة الخدمة الثقافية ، بحيث انخفض معدل خدمة قصر أو بيت الثقافة من ١٠٥ مواطنين عام ١٩٩٥ إلى ١٨٥ مواطنا عام ١٩٩٩ على مستوى الجمهورية ويزداد الأمر سوءا إذا أخذنا هذا المتوسط فى المحافظات والمناطق النائية التى هى أشد ما تكون الحاجة الى نشاط ثقافى يحميها من التطرف وهيمنة الفكر السلفى المعادى للحرية الثقافية وللثقافة عموما من حيث هى حصاد الجهد والإبداع الإنسانى .

لقد تحول الدور الحكومى الثقافى الى مجرد دور إعلامى و " ثقافة تليفزيونية " – إذا جاز اللفظ – اعتمادا على ما تقدمه الدراما التليفزيونية والبرامج الأخرى من منوعات وغيرها من قيم وتقاليد ومفاهيم جديدة ، ناهيك عن المعلومات المبتسرة والجزئية عن حقائق الأوضاع المحلية او الإقليمية او الدولية .

هذا التحليل المالى لا يتوقف كثيرا عند مضامين " الثقافة " التى يقدمها التليفزيون وأجهزة الأعلام المرئية والمسموعة ، ومدى ارتباطها بقضايانا الوطنية والقومية ، والنمط الغالب الراهن من قيم وأفكار ومعتقدات تفترق كثيرا عن هويتنا الثقافية وأسس ومرتكزات حضارتنا العربية .

٢- ***حرية الحصول على المعلومات .. والفضائيات المفتوحة***

بقدر ما أوغلت أجهزة الإعلام والثقافة الحكومية فى رسميتها وانغلاقها عن تيارات الأفكار السابحة فى نهر الحياة السياسية والثقافية المصرية ، بقدر ما ابتعدت كذلك عن طبيعة تغيرات العصر وسماته المعرفية العالمية .

لقد أفرزت ثورة المعلومات والاتصالات ، حالة كوكبية جديدة كل الجدة ، تميزت بالتداول الحر للمعلومات والنقل الفورى للأحداث ، والتعاطى المباشر والديمقراطى – نسبيا – للآراء والأفكار عبر ظاهرة جديدة ألا وهى الفضائيات المرئية الغربية والعربية (١٠) .

ومن هنا يمكن تفسير حالة الانتشار الواسع لاقتناء الأطباق القمرية التليفزيونية بين المواطنين فى كافة الأقطار العربية ، وفى طليعتها مصر خلال العقد الماضى ، بحيث زادت هذه الأطباق فى مصر حاليا على ثلاثمائة ألف أسرة ، تحرص على التقاط مصادر أخبارها ومعلوماتها من فضائيات وقنوات الدول الأجنبية .

بيد أن هذه الظاهرة ، بقدر ما تحمل من إيجابيات أهمها تحطيم " الطوطم " الحكومى كمصدر وحيد للأخبار والمعلومات ، بقدر ما تتضمن من مخاطر مستقبلية ، عبر خلق نسق ثقافى ومعرفى غربى ، لدى جمهور المتلقين – – وجلهم من الشباب – قد يتصادم فى بعض جوانبه وإطاره الأخلاقى والقيمى مع المطلوب أو المرغوب عربيا بكافة جوانبه الحضارية .

وفى حالتنا لم تكن استجابة " البيروقراطية الإعلامية والثقافية " المصرية والعربية لهذه المعطيات الجديدة ، على نفس مستوى التحدى ، فارتبك أداؤها وتعثر خطابها ، وتاهت منها القضايا فى التناول ، ما بين الرغبة فى مجاراة الحداثة ومتغيراتها ، وبين الخوف من إغضاب أو حتى إحراج ذوى السلطة والنفوذ ، وبالنتيجة لم تقنع بأدائها جمهور المتلقين ، ولم تغير كثيرا من نظرة الآخرين والغرب للمتربعين على قمة السلطة السياسية والتنفيذية فى بلادنا وطابعهم الاستبدادى .

وعبر " عراك الديكة " تحول المشهد العربى كله إلى ما يشبه الملهاة ، الأقرب الى المأساة ، ما بين صراخ وعراك المثقفين بكافة تلاوينهم وأفكارهم ، سواء بينهم وبين ممثلى الدولة والناطقين باسمها أحيانا ، أو بينهم وبين بعضهم البعض أحيانا أخرى ، بينما خلفية المشهد تقطرا دما ، بين حصار أطفال العراق والموت جوعا ومرضا وإذلالا ، وأطفال وشعب فلسطين الجارى ذبحهم بدم بارد فردا فرد ، ويوما بعد يوم ، فى ظل صمت دولى مريب ، وتأمر لا تخطئه العين بين الأنظمة العربية الرسمية – –كلهم ودون استثناء واحد تقريبا – والولايات المتحدة وإسرائيل.

هوامش

(١) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا : " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " ، القاهرة جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٤ ص ٢٢٦ .

(٢) مجلس الشورى " التقرير النهائى عن موضوع الثقافة وتنمية القرية المصرية " ، لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ، دور الانعقاد العادى ١٣ ، لعام ١٩٩٦ .

(٣) أنظر كتابنا " أزمة النشر والتعبير فى مصر .. القيود الثقافية والقانونية والإدارية " ، القاهرة ، دار مكتبة الكلمة ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٥) ومنذ عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٦ كان قد صدر ٢٧٢ عنوانا وطرح للبيع ١٨ مليون نسخة ، شملت روائع التراث الأدبى والإنسانى والأعمال المسرحية ، أما المجلات الثقافية فقد بلغ عدد نسخها ٢٢٦٠٥ نسخة من تسع مجلات خلال عام ١٩٩٦ وحده ، أنظر فى ذلك:
- وزارة الثقافة " سجل الثقافة ١٩٩٦ " ، القاهرة ، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة ، ص ٢٤٨ .
- الهيئة العامة للكتاب ، مجلة رسالة المعلومات ، مركز المعلومات والتوثيق ، الأعداد ٦، ٨ ،١١، ١٢ للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ على الترتيب ، صفحات ٨٤ ،٧٦، ٨٢، ٨١ على التوالى

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا راجع كتابنا " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٤ .

(٧) وزارة التربية والتعليم " إنجازات التعليم فى ٤ سنوات " القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ٣٣ .

(٨) راجع كتابنا " أزمة النشر والتعبير فى مصر " مرجع سابق ص ١٣٥ حتى ص ١٥٠ .

(٩) مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم القرار " وصف مصر بالمعلومات ١٩٩٥ " وكذلك " وصف مصر بالمعلومات عام ١٩٩٩ " ، صادر فى سبتمبر ١٩٩٩ .

(١٠)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع :
- د٠ نبيل على " الثقافة العربية وعصر المعلومات " الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم ٢٦٥ يناير ٢٠٠١ .
- د. نبيل على " العرب وعصر المعلومات " الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم ١٨٤ إبريل ١٩٩٤ .
- عبد الخالق فاروق " مصر وعصر المعلومات " القاهرة ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ .
- وكذلك الطبعة الثانية للكتاب (مزيدة ومنقحة) من دار مكتبة الكلمة ٢٠٠٢ .

(٢)
صناعة الإعلام المصرى .. ومشكلاته

ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها بناء المجتمع الحديث ، بصرف النظر عن هيكل الملكية فى هذا المجتمع ، أو نمط علاقات الانتاج السائدة فيه ، أو الأيديولوجيا الحاكمة لأفراده وجماعاته ونظام حكمه ، وبصرف النظر كذلك عن مستوى تقدمه أو تخلفه الاقتصادى والاجتماعى ، هذه الركائز هى :

<u>الأولى :</u> هيكل اقتصادى وانتاجى ينمو أو فى طريقه للنمو .

الثانية : جيش وقوات أمن واستخبارات تحفظ الكيان والنظام السياسى والدولة .
الثالثة : جهاز إعلامى قادر على التأثير بالصوت والصورة على خلق انطباعات ، وصياغة وجدان ورسم خطوط سواء كانت حقيقية أو وهمية .
وتلعب ركائز " أرشميدس " الثلاث هذه أدوارها المتكاملة أو المتنافرة وسط سياق اجتماعى وسياسى وثقافى محدد ، ووظائفها وأهدافها بصورة عامة هى ضمان استقرار المجتمع وتحقيق أمن النظام السياسى الحاكم .
بيد أن التجارب الاجتماعية والسياسية الحديثة ، قدمت إلينا نماذج متعددة ، بعضها قدر له النجاح فى تكامل الوظائف والأدوار الثلاثة ومن ثم توفير شروط أفضل للحياة وديمومة الاستقرار والتوازن ، وبعضها الآخر تناقضت فيه الأدوار والوظائف ، واصطدمت فى الكثير من الأحيان،فأدخلت المجتمع كله بطبقاته وقواه المختلفة فى حالة من "التيه" الوطنى والقومى.
ويكمن جوهر التناقض عندما يصبح هيكل الانتاج والاقتصاد فى دولة ما ، عاجزاً عن النمو، وقاصراً عن تلبية الحاجات الأساسية والطموحات المعيشية للفئات والطبقات الاجتماعية الفقيرة والتى تمثل الغالبية العظمى فى المجتمع ، بينما على العكس ، ينمو جهاز الأمن وقوى العنف المنظم للدولة ، ويضطر الى استخدام أدوات قهره وسطوته فى مواجهة الاحتجاجات والتمردات الاجتماعية والسياسية المتزايدة من جانب المحرومين فى المجتمع ، كل ذلك يجرى وسط خطاب إعلامى وأداء إعلامى بعيد عن الواقع ، مستخدماً ما يسمى أسلوب ومنهج "ملء الفراغ " أو " شغل الفضاءات المفتوحة " والتمويه بالتالى عن الحقائق ، بل والذهاب الى حد "اختراع حقائق " أو زرع أوهام ، فى محاولة يائسة لتجميل واقع معيشى ، يراه أبناء المجتمع سيئاً ، ويتجه كل يوم الى الأسوأ .
وهنا يسقط جهاز الإعلام كله فى دائرة شريرة وحلقة جهنمية من " عدم المصداقية " سواء فى الداخل بين أبناء المجتمع ذاته أو فى الخارج بين شعوب العالم ونظمه الديمقراطية المفتوح. والحقيقة أن جهاز الاعلام الرسمى أو " الحكومى " بقدر ما يصبح ضحية لحالة الفشل فى الأداء الاقتصادى والسياسى العام للنظام والحكم ، بقدر ما يمارس بدوره دور الجلاد للحقيقة وللمستقبل فى آن معاً .
هذه الحالة المعقدة والمركبة والملتبسة ، تتوه فى زحمة الأداء الوظيفى التقليدى أو الحكومى، وتزداد صعوبة الموقف عندما يصطدم هذا الأداء المتواضع للجهاز الاعلامى الرسمى أو الحكومى ، بواقع عالمى جديد فرضته التطورات العلمية والتكنولوجية فى عالم الاتصالات والمعلومات ، فحولت الكوكب كله الى ما يشبه " القرية الصغيرة " ، حيث الحقائق نبضات طيف سابحة فى الفضاء ،

يلتقطها كل من يستطيع حيازة أطباق لاقطة ووسط عالم إعلامى جديد ، يزدحم بالفضائيات ونظم البث والإرسال .

والحالة المصرية لم تكن فريدة أو خارج هذا السياق التاريخى بكل ظروفه وملابساته ، ولكن مع توارى أهداف التعبئة الوطنية الى خلفية المشهد ، وبداية عصر تبدل التحالفات الدولية، والانخراط المتزايد فى التعاون والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تمثله من تعارض مصالح مع طموحات شعوب هذه المنطقة العربية فى الوحدة والاستقلال وتحرير فلسطين، والانغماس فى مسيرة التسوية السياسية للصراع العربى – الصهيونى على أسس غير عادلة، تغيرت الوظائف المنوطة بجهاز الإعلام المصرى بصورة جذرية ، ورويدا رويدا زحف مفهوم " ملء الفراغ " وشغل مساحة الفضاء المفتوح " حماية " للمجتمع من موجات بث قد تأتى بما هو غير مرغوب رسمياً وغير مطلوب سياسياً للقائمين على إدارة شئون الدولة وأمنها .

ومع تعقد الواقع الاعلامى والاتصال العالمى ، ودخولنا فعلاً عصر " السماوات المفتوحة " ازدادت صعوبة المهمة على صناعة الاعلام المصرى والعربى ، التى لم تستطع مواجهة خصائص وتحديات الأوضاع الجديدة ، وباستثناء عدة قنوات عربية فضائية – مستقلة نسبياً– عن الحكومات التى مولتها ، رسبت كل صناعة الاعلام المصرى والعربى فى مواجهة أكبر اختبار وتحد حينما قرعت الولايات المتحدة طبول الحرب بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، ثم عندما اقتحمت أبواب المنطقة بعنف فكسرت أبواب العراق ، ولوحت للآخرين باقتراب الأجل ولحظة الرحيل .

والآن .. علينا أن نتساءل : أين مكمن الداء ؟ وأين جوهر الخلل فى الأداء الاعلامى المصرى ؟ هل هو نقص التمويل والموارد ؟ هل هو ضعف الرؤية وقصور السياسات ؟ ولكن دعونا قبل الخوض فى الأطر النظرية ، أو المعطيات العالمية الجديدة ، نتوقف عند المفهوم الاجرائى ذاته ، أى مفهوم " الإعلام " فى عصرنا الراهن :

أولاً : مفهوم الإعلام .. ومكوناته :

منذ تلك اللحظة التى حاول فيها الانسان أن يقيم جسور اتصال وتفاهم داخل جماعته أو بين تلك الجماعة والجماعات الأخرى ، أصبحنا بصدد حالة " إعلامية " بالمعنى البسيط والواضح للكلمة ، وبصرف النظر عن تواضع هذه الوسائل (بالخطابة المباشرة أو كتابة الرسائل أو إصدار نشرات أو صحف.. إلخ) أو تعقدها وتطورها (مثل الفضائيات الراهنة) يظل الجوهر واحدا ألا وهو " نقل رسالة ما محملة بمضمون معين ، سواء كان هذا المضمون سياسياً أو ثقافياً أو فكرياً.. إلخ من فرد أو

جماعة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، ومن نظام سياسى واجتماعى إلى آخر بهدف التأثير فى قيمه ووعيه وسلوكه وأفكاره ومن ثم تحقيق مصالح هذا الطرف المرسل أو تحقيق بعض أهدافه .

وبرغم أن الرسالة الاعلامية المحملة " بخطاب ما " قد أصبحت أكثر تعقيداً وتداخلاً ، بحيث لم تعد فى اتجاه واحد ، بل باتت أقرب الى شبكة تفاعلات متبادلة Feedback Network بين أطراف المجتمع العالمى كله ، فإن الحقيقة المؤكدة ، أن رواد هذه التكنولوجيا الاعلامية والاتصالية الحديثة ، ظلوا محتفظين بقدرتهم الأعلى فى التأثير على الأخرين سواء كان هذا التأثير متخذا طابعا قيمياً أو ثقافياً أو سياسياً أو غيره ، بفعل ضخامة حجم الرسائل وسرعة تدفقها المستمرين من ناحية ، أو بفعل أثر الحنكة والمهارة فى صياغتها وعرضها من ناحية أخرى.

واللافت للنظر أن الخمسين عاماً الماضية قد شهدت تطورين أساسيين فى عالم الإعلام والاتصال هما :

الأول : التطورات التكنولوجية الهائلة التى أدت عملياً الى ما يمكن أن نسميه " إزاحة الوسائل الإعلامية لبعضها البعض " فلم تعد هناك درجة من التوازن أو التناسب أو التكامل فى الأدوار الإعلامية المختلفة ، حيث أزاحت الجريدة الصحفية دور الوسائل الفردية والخطب الجماهيرية، ثم جاءت الإذاعة المسموعة لتزيح قليلاً ما قبلها من وسائل إعلامية وصحفية وغيرها ، وإن لم تأت عليها تماماً ، ثم جاء جهاز الإرسال التليفزيونى منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ليؤثر بالصوت والصورة ويطغى على ما عداه ، وها نحن الآن أمام تأثير طاغ للصورة التليفزيونية كوسيلة لنقل الخطاب الاعلامى والثقافى والسياسى بحيث جاز للبعض القول بأننا فى عصر " التليفزيون " .

الثانى : كسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام ، وبصفة خاصة وسائل الإعلام المرئية "التليفزيون" خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فقد دخل القطاع الرأسمالى الخاص الى هذه السوق الضخمة ، لينقل دون وسطاء (الدولة) رسالته وخطابه المباشر إلى الجماهير العريضة ، وإذا كانت الصحف منذ بداياتها بنتاً شرعية للمشروعات الخاصة والأفراد سواء فى العالم الصناعى المتقدم (انجلترا – فرنسا – أمريكا .. إلخ) أو فى الدول المتخلفة (مصر – العراق .. إلخ) فإن التليفزيون تحديداً كان ابناً وحيداً للدولة،خاصة فى دول العالم النامى أو الدول الاشتراكية وفى مصر كذلك .

هذان التطوران ، سرى مفعولهما على الحالة المصرية ، كما فى غيرها من دول العالم ، ورويدا رويدا احتكرت الدولة لسنوات طويلة ، أدوات التأثير على الرأى العام بالصورة (التليفزيون) وكذلك عبر الصحف المقروءة ، فأثرت أيما تأثير على توجهات الناس وقيم الجمهور ، وخلقت بالتالى بنية فكرية وثقافية تحتاج الى مزيد من الجهد لحلحلة مفاهيمها المحافظة والرجعية .

وعندما دخلت مصر عصر القطاع الخاص الإعلامى ، فى مجال الصحافة والبث التليفزيونى ، كان الزمن قد تغير والبنية قد تشكلت والوجدان قد تصلب عند قيم الفردية وتفشى الأنانية وغيرها من القيم السلبية .

ثانياً : الحالة المصرية من إعلام التعبئة والشمولية.. إلى إعلام السوبرمان الأمريكى :

تميزت السياسة التى تحكم جهاز الإعلام المصرى المسموع منه أو المقروء أو المرئى ، منذ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٤ بسمات معينة يمكن تقديم أبرز ملامحها على النحو التالى :

١ – أنها سياسة إعلامية تعبوية ، تقوم على فكرة حشد الجماهير ككتل اجتماعية – لا حزبية– خلف المشروع القومى الناصرى بكل خصائصه الوطنية والقومية المعادية لإسرائيل والاستعمار الغربى ، والدعوة الى وحدة الوطن العربى وتحرير بلدانه التى مازالت ترزح تحت نير الاستعمار مثل الجزائر والجنوب اليمنى وفلسطين وغيرها من بقايا هذا الوجود الاستعمارى الغربى والصهيونى .

٢ – إنها سياسة تركز على دور الرئيس / الزعيم التى تتجسد فيه روح الأمة وحكمتها ، فتتحرك السياسة الإعلامية وفقاً لتصوراته ورؤيته ، وتهتم بتحركاته ومقابلاته ، وهى بهذا المعنى تجسد فكرة " الإعلام الموجه " الخادم للرئيس / الزعيم .

٣ – إنها سياسة إعلامية غير معنية بفكرة ومفهوم الرأى والرأى الآخر ، أى أنها غير معنية بمسألة الديمقراطية وحرية الرأى المعارض .

٤ – إنها سياسة تتعامل مع جهاز الدولة ومع نفسها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من جهاز الدولة الرسمى ، والمعبرة عن سياسة الرئيس وحكومته ، وليس عن الرأى العام واحتياجاته ، تحت زعم وظن أن هناك تطابقاً بين سياسات الرئيس والزعيم وحكومته ومتطلبات الجماهير وأمانيهم .

٥ – وقد حافظت هذه السياسة على قدر من التوازن فى الألوان والأنواع المقدمة فى منابرها المختلفة ، خاصة جهاز الراديو والتليفزيون – والأخير لم تزد ساعات إرساله اليومى طوال عقد الستينات عن ٥ الى ٧ ساعات يومياً – فشملت الدراما التليفزيونية موضوعات وقضايا جادة وترفيهية معالجة بصورة جيدة من حيث النصوص والأداء وفى ظل المستوى التكنولوجى السائد وقتئذ ، كما اشتملت على المواد الدينية والثقافية فى توازن معقول وإن غاب عنها البرامج الحوارية والسياسية بطبيعة الحال.

جاءت رياح السبعينات مختلفة وعاتية ، وظللت السياسات العامة فى مصر ثلاثة حقائق ومعطيات جديدة عكست نفسها مباشرة على السياسة الإعلامية وسقفها المفترض وهى :

– سياسة الانفتاح الاقتصادى الرأسمالى .

– سياسة الصلح مع إسرائيل وترك المنطقة العربية لإفتراس اسرائيلى أمريكى .

– سياسة التحالف والتبعية المطلقة للولايات المتحدة ودول الخليج العربى والسعودية ، باعتبارهم المملون الجدد للنظام والحكم فى مصر .

وباستثناء عدة شهور من تجربة الحوار السياسى بين أطراف التعدد الحزبى الجدد على شاشات التليفزيون المصرى وبقية وسائل الاعلام طوال شهور عام ١٩٧٦ وحتى إندلاع أحداث يومى ١٨و١٩ يناير عام ١٩٧٧ ، فقد ارتد الجهاز الاعلامى المصرى كله والخطاب السياسى إلى حالة الشمولية – دون تعبئة هذه المرة – فلم تعد هناك قضية وطنية أو قومية تشغل الخطاب السياسى الرسمى والحكومى المصرى ، ولا خطابه الإعلامى بالتالى ، وانخرط الاعلام المصرى فى الترويج لسياسات التسوية واتفاقيتى كامب ديفيد وترديد الشعار الجديد " مصر أولاً " .

وهكذا بقدر ما انقلبت السياسة الرسمية المصرية على ثوابتها القديمة للفترة الناصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠) بقدر ما تغير الخطاب الاعلامى وتميزت الفترة الجديدة (١٩٧٤ حتى يومنا) بسمات جديدة يمكن حصرها كالتالى :

١ – ***السمة المميزة الأولى*** للسياسة الاعلامية والخطاب الاعلامى المصرى هو أنه خطاب "انكفائى" على الذات المصرية ، بعيداً عن المفاهيم القومية العربية وقضاياها ، علاوة بالطبع على قطع كل صلة له بقضايا التحرر للدول الأفروآسيوية وغيرها فى أمريكا اللاتينية ، وتحول المفهوم السائد الى معنى المصلحة بالمعنى الضيق للكلمة ، فلا علاقة بمصير مشترك ولا أمن قومى مشترك .

٢ – ***السمة الثانية*** الغالبة على هذا الخطاب الاعلامى وعلى برامجه ، هى مفهوم السوبرمان الأمريكى ، حيث تصبح الولايات المتحدة هى محور الكون ومركز العلاقات الدولية والعلاقات المصرية ، وفى مجال الدراما التليفزيونية المصرية على سبيل المثال ، نجد زيادة ساعات بث المسلسلات والأفلام الأمريكية والمنوعات الأمريكية بصورة لافتة للنظر ، واذا كانت ساعات البث التليفزيونى المصرى قد زادت من ١٥ ساعة يومياً عام ١٩٧٦/٧٥ الى ٢٥ ساعة يومياً عام ١٩٨٣/٨٢ ثم الى ٣٣ ساعة يومياً عام ١٩٨٩/٨٨ ثم الى ٣٨ ساعة يومياً عام ١٩٩٢/٩١ ثم شهدت قفزة جديدة وهائلة عام ١٩٩٧/٩٦ الى ما يقارب ١٢٤ ساعة يومياً ، فإن الحيز الذى أصبحت تشغله الدراما الأمريكية والمنوعات الأمريكية والغربية عموماً قد تجاوزت ١٢ ساعة يومياً معظمها على قنوات الإرسال الرئيسية (الأولى والثانية) ، بل إن البرامج المصرية التى باتت تقلد

وتحاكى المنوعات الأمريكية والدراما الأمريكية تزيد أضعاف هذا الرقم ، بحيث بدا السوبرمان الأمريكى أو النموذج الغربى هو النمط الكاسح والغالب والمؤثر فى عقلية النشء والشباب .

٣ – *السمة الثالثة* هى هيمنة الخطاب الرسمى الحكومى ، وضعف حيز ومساحة البرامج الحوارية والسجالية التى بعض أطرافها من المعارضة السياسية ، وباستثناء قناة النيل للأخبار وقناة النيل الثقافية ، فإن الشاشة التليفزيونية المصرية تكاد تكون حكراً على رموز النظام والحكم ، والملتحقين بطابوره من أساتذة الجامعات والصحفيين والكتاب ، وهم أقلية ضئيلة فى نسيج الحياة الثقافية المصرية .

٤ – والصحيح أن إدخال عنصر القطاع الخاص فى قنوات الإرسال التليفزيونى المصرى (دريم ، المحور .. إلخ) كان قد أضاف لفترة محدودة درجة من الحيوية وأضفى طابعا تنافسيا ، بيد أن ضغوط الجهات الرسمية – ووزير الإعلام السابق ومن وراءه من القيادات السياسية – على هذه القنوات من أجل إلغاء بعض البرامج وتخفيض سقف حريتها (مثل برامج على المقهى للصحفى إبراهيم عيسى وحوارات الأستاذ محمد حسنين هيكل والفريق الشاذلى فى قناة دريم أو غيرها من القنوات .. إلخ) قد أعاد الصورة مرة أخرى الى وضعها وطابعها القديم الشمولى الطابع والإحتكارى المضمون .

٥ – وإذا أخذنا بالتوزيع النسبى لتصنيف برامج الإرسال التليفزيونى المصرى – قبل انطلاق القنوات الفضائية الخاصة المصرية والعربية – أى حتى عام ١٩٩٧ نجده يتوزع بصورة مثيرة للقلق والحيرة حيث كان على النحو التالى :

توزيع وتصنيف البرامج التليفزيونية عام ١٩٩٧/٩٦

نوع البرامج	عدد ساعات البث		%
	دقيقة	ساعة	
درامى	٥٠	٢١	١٧.٤%
ثقافى	٧	١٠	٨.١%
ترفيهى	٣٨	٤٩	٤٠.٠%
سياسى	٢٥	١٧	١٤.٠%
دينى	٤٦	٦	٥.٥%
تعليمى	٢٧	٤	٣.٦%
خدمات موجهة	٣٤	٢	٢.١%

إعلانات تجارية	٢٢	٩	٧.٦%
برامج طوائف	٢٥	١	١.٠١%
المجموع	٥٣	١٢٣	١٠٠%

المصدر : الكتب السنوية لإتحاد الإذاعة والتليفزيون .

ومصدر القلق هنا متعدد فهو :

أولاً : لا نعرف على وجه الدقة الأساس العلمى والمعايير المضبوطة لمثل هذا التصنيف ، فكثيراً ما نجد برنامج مسابقات متواضع المستوى –إن لم يكن تافهاً – مدرجاً فى خانة البرامج الثقافية ، بل أن معظم برامج المسابقات التى تعرض فى شهر رمضان تدرج فى تصنيف البرامج الثقافية . وكذلك الأمر فى البرامج السياسية حيث تدرج فيها النشرات الإخبارية التى تفتقر الى الحيوية ونقل الحدث ويغلب عليها الطابع البروتوكولى والبيروقراطى الخانق ، مروراً بالتعليقات الإخبارية التى هى أيضاً تحمل فى معظمها رؤية الحكومة المصرية وحدها انتهاء بالبرامج الحوارية التى يطغى عليها ممثلو الحكومة والمرتبطون بها فى الحزب الحاكم كما سبق أن أشرنا ، بحيث نستطيع أن نؤكد بثقة أن هذا التصنيف والتوزيع النسبى للبرامج الواردة فى البيان السابق لا تعبر بدقة عن الأوزان النسبية التى تشغلها البرامج الإعلامية المصرية ، بل إننا نذهب إلى أن الغالبية الساحقة للإرسال التليفزيونى المصرى هى للدراما والمنوعات سواء كانت أجنبية أو مقلدة ومقتبسة منها .

ثانياً : أن الحيز الكبير الذى تشغله البرامج الدرامية (١٧.٤ %من الإرسال اليومى) يحتاج الى اعادة نظر وتأمل ، فقد طغى عليه مفهوم التسلية والترفيه ونظرية ملء الفراغ على معايير الجودة والأمانة العلمية والتاريخية ، حتى أن بعض هذه المسلسلات قد قدمت دوافع قائد ثورة يوليو وبقية رفاقه على أنها محض حقد شخصى ، وهكذا امتلأت الشاشة الفضية بالكثير من الأعمال الدرامية المتواضعة المستوى من حيث الرواية أو الحبكة القصصية ، أو من حيث الموضوعات ، أو من زاوية ضعف السيناريو والحوار ، أو الحشو الزائد بالأخطاء التاريخية والإساءة لتاريخنا الحديث بصورة مقززة ، وقد نال جمال عبد الناصر وثورة يوليو نصيب الأسد فى عمليات "***الإساءة المنظمة***" تلك على الشاشة الصغيرة المصرية طوال الثلاثين عاما الماضية ، ولم تنج من هذه السقطات الكبرى سوى أعمال الكاتب والسيناريست الموهوب أسامة أنور عكاشه والى حد ما وحيد حامد وصفاء عامر ، وباستثناء أعمال من قبيل "ليالى الحلمية" و" الراية البيضاء " و" ضمير أبلة حكمت " و" أبو العلا البشرى " و" فى المشمش" و"العائلة" و"الضوء الشارد" و"رأفت الهجان" و"دموع فى عيون وقحة" التى تركت بصماتها واضحة فى ذاكرة المشاهدين جيلا وراء جيل وفى تاريخ

الشاشة الفضية ، فقد امتلأت الشاشة بأعمال سقطت من الذاكرة الجماعية للناس بمجرد انتهاء تاريخ عرضها بأيام قلائل .

ثالثاً : إذا تأملنا برامج المنوعات ، نكتشف مقدار السفه والتفاهة فى تناول موضوعاتنا واختيار القضايا ، وبات يغلب على هذه البرامج تقليد البرامج الأمريكية ، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون ، وبدلا من أن يكون الجهاز الإعلامى " أداة تنموية " بمعنى نقل وعى المشاهدين والشباب خطوة للأمام نجد على العكس فأن كثيرا من البرامج قد نزل إلى المستوى السائد والمتدنى فى وعى الشباب بزعم الاقتراب منهم ، فغرق بهم وبنا فى مستنقع شيطانى ، وبهذا يعاود الجهاز الإعلامى والشاشة الفضية إنتاج نفس القيم المتدنية التى استزرعت فى مصر من جراء التغيرات السياسية والثقافية التى جرت طوال الثلاثين عاماً الماضية بين الشباب وقطاعات ليست قليلة من المواطنين ، الغريب والمدهش أن تحفل برامج المنوعات بأمثال "مايكل جاكسون" الذى ما فتىء يردد كراهيته للعرب وازدراءه لهم ومساندته وحبه لإسرائيل!!

رابعاً : من المفارقات المثيرة للدهشة ، تواضع المساحة الزمنية التى تشغلها البرامج الثقافية والتى تتوزع على القنوات غير الرئيسية – قناة النيل الثقافية وقناة النيل للأخبار وقناة التنوير– ولا تحظى القنوات الرئيسية مثل الأولى والثانية أو حتى القنوات الإقليمية الكثيرة – بدون مبرر معقول – بأى تناول ثقافى ذى بال ، بينما على العكس ، تحفل الشاشة الفضية الحكومية– وينافسها فى ذلك بعض القنوات الفضائية الخاصة الجديدة مثل دريم والمحور – بالبرامج الدينية التى تستضيف نوعيات من الشيوخ ورجال دين يطرحون أكثر الأفكار محافظة ووهابية ، والمغرقة فى السلفية والأصولية ، وكأن الشاشة الحكومية تنافس بذلك الجماعات السلفية و" الجهادية " وتزايد عليهم ، بينما يحرم المشاهدون من عرض الأفكار العلمية والعلمانية باعتبارها الخلاص الوحيد من حالة الإرهاب الفكرى المغلف بغلالة دينية الذى يلف المنطقة العربية والإسلامية كلها منذ صعود الدول النفطية خاصة العائلة السعودية .

فما هو العقل الكامن والمحرك الخفى للسياسة الإعلامية المصرية خاصة فى قطاع التليفزيون؟ وما هى توجهاته واتجاهاته ؟ وما هى آليات العمل وإجراءات التنفيذ المسئولة عن الأداء الإعلامى الحكومى الذى يتدهور بصورة مستمرة من حيث العمق والمضمون ، وإن كان يتزايد حجماً وكماً بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الإعلام المصرى والعربى ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى الجزء الثانى من هذه الدراسة .

(٣)
الإعلام المصرى.. أزمة موارد.. أم سوء إدارة الموارد ؟

إذا كان من المفهوم وجود فلسفة وموقف سياسى للنظام الإعلامى المصرى ، مشتق من جملة أفكار واستراتيجيات النظام والحكم السياسى ، مثل الحفاظ على علاقة التحالف مع الولايات المتحدة وعدم الإضرار بما يسمى " مسيرة التسوية مع إسرائيل " ، وكذا تناول القضايا العربية فى الحدود التى لا تضر مصالح الحكم وأولوياته مع هاتين الدولتين المعتديتين ، وكذلك تقديس مفهوم الملكية الخاصة والقطاع الخاص باعتبارهما قاطرة النمو الاقتصادى – الذى لم يحدث– وعدم المساس بالعلاقات مع العائلة المالكة السعودية أو العائلات المالكة فى الخليج العربى، وكذا عدم المساس بشخص رئيس الجمهورية وعدم توجيه النقد إليه أو إلى سياساته وأفكاره حتى لو مست مستقبلنا ومستقبل أولادنا .

فإن هذه الاعتبارات والقيود قد شكلت عبر الزمن سقفا لحدود " الحرية الإعلامية المصرية " سواء كانت فى وسائل الإعلام الحكومية أو حتى وسائل الاعلام الخاصة أو الحزبية أو ما يسمى خطأ " الصحف المستقلة " ، بحيث فرضت بدورها قيوداً على الأداء الاعلامى المسيطر عليه من جانب الحكومة والحكم من حيث :

١ – طبيعة الموضوعات محل التناول الإخبارى والإعلامى عموماً .

٢ – طبيعة انتقاء الشخصيات التى تجرى استضافتها فى التعليقات الإخبارية أو غيرها .

٣ – طبيعة البرامج الدرامية والمنوعات التى ينبغى أن تراعى تلك الحساسيات سواء كانت متعلقة بالولايات المتحدة أو المملكة السعودية .

٤ – الاهتمام بالكم الإعلامى على حساب الكيف الإعلامى والتثقيفى ، حيث يزيد عدد ساعات البث التليفزيونى الراهن على ١٦٤ ساعة يومياً ، خاصة بعد التوسع غير المبرر وغير الاقتصادى وغير الفنى فى القنوات المحلية والإقليمية والمتخصصة .

حتى تلك المحاولات الخجولة والجريئة – نسبياً – التى حاول فيها بعض المسئولين فى قناتى الثقافية والنيل للأخبار توسيع هامش الحرية ، جرى تطويقهما والعودة بهما مرة أخرى الى حظيرة الرسمى والمحدود ، مما أفقد " الشاشة المصرية التليفزيونية " أى طعم مميز ، أو نكهة جادة قادرة على اجتذاب المشاهدين والمتابعين لكل الأحداث الجسام التى تجرى فى فلسطين أو العراق أو السودان أو غيرها ، فلجأ الجميع الى القنوات الفضائية العربية الجديدة مثل الجزيرة والعربية وأبو ظبى ، علاوة بالطبع على CNN , BBC .

فأين أوجه الخلل فى أدائنا الإعلامى الراهن ؟

إذا كان هذا هو الوضع التنافسى المتواضع للأداء الإعلامى المصرى ، خاصة فيما يتعلق بأهم قطاعاته وأكثرها تأثيراً ألا وهو جهاز " التليفزيون " برغم زيادة عدد ساعات بثه الإجمالى الى أكثر من ١٦٤ ساعة يومياً بكل قنواته الأساسية (الأولى والثانية والثالثة) والإقليمية أو المتخصصة أو حتى القنوات الخاصة ، فإن هذا يطرح سؤالاً حيوياً وهو أين مناط الخلل ؟ وهل هو نتيجة نقص فى الموارد المالية أو الكوادر الفنية والبشرية ؟

يستطيع المحلل المدقق فى الأداء الإعلامى المصرى ، وجهاز التليفزيون تحديداً أن يكتشف مجموعة من الإختلالات الأساسية وهى :

١ – لعل أهمها وأكثرها تأثيراً على مجمل الأداء هو تدنى سقف الحرية والسماح الديموقراطى أمام معدى البرامج الإخبارية والحوارية والأفلام التسجيلية والدرامسة وغيرها .

٢ – ويترتب على ذلك هروب الكوادر الفنية الشابة ، خاصة من المخرجين ومعدى البرامج والمذيعين ، سواء كان ذلك بسبب تواضع مستوى الحرية وبالتالى القيود المفروضة على إبداعهم ، أو بسبب نقص الامكانيات الفنية مثل الاستوديوهات ، أو الكاميرات وكذا تدنى الأجور والمكافآت لصغار العاملين والكوادر التنفيذية .

٣ – سوء توزيع العمل سواء بسبب ضعف المديرين أو بسبب سيادة منطق وروح الشللية والمجاملة داخل القنوات وبين مشرفى البرامج المختلفة .

٤ – التوسع غير المبرر وغير الاقتصادى فى القنوات التليفزيونية ، سواء كانت قنوات إقليمية (من الرابعة وحتى الثامنة) أو القنوات المتخصصة ، وتكرار نفس الوظائف والاختصاصات وهو ما أدى إلى تواضع أدائها الفنى والموضوعى .

٥ – زيادة ساعات البث التليفزيونى بصورة مفزعة ، مما غلب اعتبارات الكم على اعتبارات الجودة وفاعلية الاختيار بدءاً من النصوص وحتى الأداء التمثيلى والإخراج ، مما أضعف الشاشة المصرية وأساء إلى سمعتها.

٦ – انتشار الفساد ، أو ما يطلق عليه العاملون فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون تعبير " الزيس" وتسمح لوائح الانتاج والإشراف على البرامج بثغرات واسعة تؤدى الى تفشى الفساد وانتشاره، خاصة بين كبار العاملين وقيادات التليفزيون ، ولدينا فى هذا حالات ونماذج قضى فيها القضاء المصرى بأحكام إدانة ، وهى بالقطع ليست الحالات الوحيدة .ويبقى السؤال :

أزمة موارد .. أم خلل فى إدارة الموارد المالية ؟

يدهش المرء من معرفة مقدار النقص الموجود فعلاً فى المعدات الفنية (الكاميرات) أو الاستديوهات ، فى هذا المبنى الضخم الذى يضم أكثر من ٥٥ ألف موظف وكادر فنى وهندسى وتحريرى .. إلخ .

خذ مثلاً قناتى النيل للأخبار والثقافية وهما الأكثر جرأة وكفاءة من الناحيتين الاخبارية والثقافية ، لا يمتلكان سوى عدد محدود جداً من كاميرات التصوير الخارجى – ربما كاميرتان لكل قناة منهما إن

لم تخنى الذاكرة – بما يعجزهما عن ملاحقة الأحداث الهامة سواء كانت سياسية أو ثقافية ، وذلك على الرغم من ضخامة الموارد المالية التى حصل عليها اتحاد الاذاعة والتليفزيون طوال الأحد عشر عاماً الماضية (١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) والتى زادت على ١٣.٤ مليار جنيه ؟ بما جعل هذه المؤسسة واحدة من أكبر الأجهزة أو الهيئات الاقتصادية التى تحصل على اعتمادات مالية وهى أيضاً من أكبر الهيئات التى تحقق خسائر سنوية فى البلاد .والجدول التالى يبين تطور مخصصات جهاز الإعلام الحكومى المصرى خلال الفترة المشار إليها : " بالمليون جنيه " :

السنوات	ديوان وزارة الإعلام	هيئة الاستعلامات	اتحاد الاذاعة والتليفزيون	الإجمالى
١٩٩٢/٩١	٤٧.٦	٤٥.٠	٥٠٠.١	٥٩٢.٧
١٩٩٣/٩٢	٥٤.٨	٤٨.٨	٦٩٤.٢	٧٦٧.٨
١٩٩٤/٩٣	٦٣.٠	٦٣.٠	٨٧٢.١	٩٩٨.١
١٩٩٥/٩٤	٧٧.٦	٦٢.٣	٩٩٨.١	١١٣٨.٠
١٩٩٦/٩٥	٩٦.٩	٨٠.٧	١٤٢٩.٨	١٦٠٧.٤
١٩٩٧/٩٦	١١٥.٧	١٣٥.٠	١٣٩٢.٨	١٦٤٣.٥
١٩٩٨/٩٧	١١٥.٤	٧٢.٤	١٢٢٠.٧	١٤٠٨.٥
١٩٩٩/٩٨	١١٥.٧	٧٥.٦	١٤٢٧.٧	١٦١٩.٠
٢٠٠٠/٩٩	١١٦.٠	٧٩.٤	١٧١٨.٥	١٩١٣.٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٦.٤	٨٤.٢	١٤٧٦.٠	١٦٧٦.٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٦.٧	٨٤.٨	١٦٧٣.٧	١٨٧٥.٢
الإجمالى	١٠٣٥.٨	٨٣١.٢	١٣٤٠٣.٧	١٥٢٧٠.٧

المصدر : مجلدات الحساب الختامى للدولة فى السنوات السته الأولى ، ثم بعدها من مجلدات الموازنة العامة للدولة ٠

إذن فإن هذا الجهاز الضخم لا يعانى من نقص الموارد المالية ، بل المؤكد أنه يعانى من سوء إدارة هذه الموارد وهو ما كشفته وقائع الفساد والانحرافات التى ظهرت فى السنوات القليلة الماضية خاصة فى قضية رئيس قطاع الأخبار السابق (محمد الوكيل) ، وهو مازال موجوداً بين كثير من القيادات خاصة ما يتعلق بالتحايل لزيادة مكافآتهم الشهرية عبر ما يسمى "الإشراف على البرامج" برغم أنها

من صميم عمل هذه القيادات ومن صميم اختصاصاتها الوظيفية، وهو ما أدى فى النهاية الى رسوب الدور الإعلامى المصرى فى السوق التنافسية العربية والدولية من جميع النواحى الفنية والمهنية .. لماذا ؟

هنا نستطيع أن نشير ونؤكد على مداخل أساسية لإصلاح هذا الوضع المختل مثل :

١ – ضرورة إعادة هيكلة التنظيم الراهن لإتحاد الاذاعة والتليفزيون ، خاصة مراجعة تجربة القنوات الإقليمية موضوعياً ومهنياً وفنياً ، حيث تبين أن معظمها خلال السنوات الخمس الماضية لم يقدم إضافة ذات بال سواء فى المجال الإعلامى أو فى مجال التنمية بالمحافظات المختلفة .

٢ – العمل فوراً على تقليل ساعات البث التليفزيونى والإذاعى ، فقد زاد البث الإذاعى بدوره من ١٥ ساعة عام ١٩٥٢ الى ٢٢٢ ساعة يومياً عام ١٩٨٤/٨٣ ثم إلى ٢٥٤ ساعة يومياً عام ٨٨ / ١٩٨٩ وبحلول عام ١٩٩٧/٩٦ كان قد تجاوز ٢٩٩ ساعة يومياً من البث الإذاعى، أما التليفزيون الحكومى فقد قاربت ساعات بثه حالياً نحو ٢٠٠ ساعة يومياً . ومن شأن التقليل أن يحقق عدة أهداف استراتيجية فى آن واحد فهو من ناحية سيتيح فرصة أفضل لعملية اختيار الأعمال التى تنتج على الشاشة الفضية من حيث العناصر الفنية المتكاملة (نصوص ، سيناريو ، ديكور ، إخراج .. إلخ) ، كما سيسمح للقيادات التنفيذية والإدارية بالجهاز بإلتقاط الأنفاس ، وسيمنح الأسرة المصرية فرصة للتواصل والحوار بعيداً عن شاشة تقتحم بفضولها وإلحاحها بيوتهم وغرف نومهم ، والقول بأن ذلك من شأنه ترك الفضاء المصرى للبث من الخارج أو الإرسال الإسرائيلى أو غيره هو أكذوبة كبرى لا تنطلى سوى على السذج ، فالحقيقة أن الأداء الراهن للشاشة الفضية المصرية هو الذى من شأنه دفع المصريين جميعاً للبحث عن قنوات أخرى وفضائيات أخرى .

٣ – مراجعة تجربة الفضائيتين المصريتين الأولى والثانية ، ودمجهما معا فى فضائية واحدة مع الحفاظ على القنوات الجادة وتعزيز دورها مثل القناة الثقافية والنيل للأخبار .

٤ – النظر جدياً فى اعتماد نظام كفء ومتجدد الدماء للمراسلين المصريين مصحوبين بكاميرات للتعامل مع الحدث مباشرة ونقله بالصوت والصورة خاصة فى مواقع الأحداث التى تهمنا وتمس أمننا القومى مثل العراق وفلسطين والسودان .

٥ – مراجعة بل وإلغاء نظام المنتج المنفذ الذى تحول إلى ثقب هائل فى أموال التليفزيون، لا يستفيد منه واقعياً سوى عدد محدود جدا من قيادات الجهاز سواء الذين مازالوا فى الخدمة أو الذين تقاعدوا لبلوغ السن القانونية .

٦ – مراجعة نظام الإشراف على البرامج الذى أصبح بمثابة وسيلة " احتيال " من جانب عدد كبير من قيادات القنوات المختلفة للحصول على مكافآت هائلة شهرياً برغم أن هذا العمل من صميم الوظيفة القيادية .

٧ – مراجعة كل الأسس التى تقوم عليها الأعمال الفنية من مسلسلات درامية أو برامج منوعات التى كان لها فى السنوات الماضية دور خطير فى عقلية النشء والشباب وفى زرع قيم سلبية فى الريف والمدينة وفقاً للدراسات الجادة التى اهتمت بمتابعة تأثير الدراما التليفزيونية على أنساق القيم والمفاهيم المصرية فى عصر الحقبة النفطية والانفتاح والصلح مع إسرائيل .

نحن فى أشد الحاجة الى إعلام تنموى حقيقى وليس الى اعلام " ملء الفراغ " أو التسلية ، فما أبعد شعبنا وأمتنا عن الترفيه والتسلية ، وما أقرب الهموم الى قلبه ووجدانه .

(٤)
نحن والوقت .. حكاية الوقت الضائع فى مصر

منذ عدة سنوات ، تسرب إلى إحدى الصحف القومية (الحكومية) خبراً يفيد بأن جهاز ما من أجهزة الدولة قد قام بدراسة حول وقت العمل فى المصالح الحكومية المختلفة ، وتبين بنتيجته أن الوقت الذى يستغرقه الموظف فى أداء عمله لا يتعدى ٢٧ دقيقة يومياً .

وخلال أيام قلائل انتشر الخبر انتشار النار فى الهشيم ، فتعامل معه الجميع وكأنه حقيقة مؤكدة ، دون أن يتوقف أحد للتساؤل عن مصدر هذه المعلومة ، وكيف انتهت اليه هذه الدراسة المزعومة ؟ وما هى الأساليب والمناهج العلمية التى اتبعها القائمون على هذه الدراسة؟ وهل هذه الأساليب والمناهج صحيحة أم لا ؟ والمفارقة المثيرة للسخرية ، أن أحد التقارير الاقتصادية الاستراتيجية الصادرة عام ٢٠٠٢ عن أحد مراكز الأبحاث الاستراتيجية التابعة لإحدى الصحف المصرية الكبرى ، قد تورط وانزلق فى هذا ، وردد هذه " الإشاعة " وبنى عليها استنتاجات ، بل وذهب الى أبعد من ذلك فنسبها الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء !!

واذا جاز ان ينزلق جمهور القراء والمواطنين الى هذا ، من زاوية التماهى مع الحالة النفسية الغالبة من مشاهدات المواطن البسيط فى أثناء تعامله اليومى مع موظفى هذه المصلحة الحكومية أو تلك ، فيلجأ عادة إلى أسلوب التعميم والمبالغة ، ربما بتأثير ضيقه من الأداء الحكومى وموظفيه ، فإنه لا يجوز إطلاقاً أن ينزلق مركز دراسات كبير الى مثل هذا الاختزال والتبسيط .

المهم ، كانت هذه المقدمة ضرورية للتأكيد على أهمية تناول هذا الموضوع الحيوى وعرضه على القراء والرأى العام ، فقد كانت هذه الحالة الاجتماعية – النفسية ، وراء انشغال عدد من الدارسين والباحثين المتخصصين بها ودراستها دراسة معمقة وموضوعية بعيداً عن الظن والتخمين أو المبالغة والتهويل .

وساعد فى هذا تمويل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لهذا البحث فى اطار خططها الخمسية الدورية ، والتى نظن – دون غرور متكبر أو تواضع زائف – أنها أول دراسة علمية من نوعها سواء فى الأدبيات العربية الاقتصادية أو الإدارية أو حتى فى الأدبيات الانجلو–سكسونية .

والحقيقة أن الأدبيات الأنجلو – سكسونية قد انشغلت منذ زمن بدراسة موضوع الوقت وطرق استنزافه فى المنشآت الانتاجية والصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبروز ما بات يسمى " مدرسة الإدارة العلمية " فى الولايات المتحدة وانجلترا ، وكذلك سارت على خطاها الأدبيات المصرية والعربية منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين ، ولم تحظ منظمات القطاع الحكومى و" الخدمة المدنية " ذات الطبيعة الخدمية بمثل هذا الاهتمام ، فظلت يتيمة فى هذا الحقل المعرفى الهام.

وقد انتهينا من هذه الدراسة فى منتصف عام ٢٠٠٢ ، وتولى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لجريدة الأهرام ، إصداره فى كتاب تحت عنوان " ***اقتصاديات الوقت الضائع .. وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر*** " ، وقد فوجىء المجتمع الأكاديمى والصحفى بالنتائج الواردة فى هذه الدراسة الرائدة ، سواء من زاوية مناهجها فى البحث العلمى الصارم، أو فى النتائج الملموسة لها مثل حجم الوقت الضائع فى المصالح الحكومية الذى تجاوز ٥٠% من ساعات العمل الرسمية –

والتى قاربت ١٦١١ مليون ساعة عمل فى وحدات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية وحدهما ودون احتساب هذا الوقت لدى المدرسين فى المدارس أو الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية – أو حجم التكاليف المالية لهذا الوقت الضائع والذى قدر بنحو ٤٣٣٤ مليون جنيه فى عام واحد هو عام ٢٠٠٢ .

ولا يعنينى هنا إعادة نشر نتائج هذه الدراسة التى تشرفت بإنجازها بمعاونة فريق بحثى تفانى فى عمله الى حد يثير الاعجاب ، بل إن ما أصبو إليه هنا هو دفع النقاش العام فى المجتمع المصرى خطوة أخرى الى الامام ، وعدم التوقف عند الأربعة مليارات والثلاثمائة وأربعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات .

فإذا كانت الدراسة قد ألقت الضوء على نمط الادارة الحكومية والسلوك الوظيفى ، فإننا أحوج ما نكون الى دراسات أخرى موسعة تتناول مظاهر سوء ادارتنا لحياتنا الاجتماعية بصورة شاملة ، والتى من شأنها ان تؤدى الى اهدار أضعاف هذا الوقت الذى أظهرته دراساتنا فى القطاع الحكومى.

خذ مثلاً ، الاختناق المرورى الرهيب فى العاصمة المصرية وكثير من الطرق السريعة بحجة اجراءات الأمن ، والتى تؤدى ليس فقط إلى إهدار مئات الملايين من الساعات على المصريين، بل أيضاً ما تخلفه من حالة نفسية مضطربة وتوتر عصبى سائد فى المجتمع .

أو انظر الى نمط المنازعات بين المصريين الآن ، والتى تجاوزت قضاياها وتحقيقاتها المنظورة أمام الجهات القضائية بمختلف أنواعها ، حوالى العشرة ملايين منازعة (قضايا – تحقيقات نيابة – محاضر شرطة .. الخ) ، هذه المعدلات تعد من أعلى المعدلات الصراعية فى المجتمعات المتحضرة ، وهى تشى بدرجة التشاحن والتوتر – ولا نبالغ إذا قلنا البغضاء – بين الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة .

وتأمل طريقة سيرنا فى الشوارع ، أو أثناء استعمالنا لوسائل النقل والمواصلات بأنواعها (مترو – أتوبيس – سرفيس .. إلخ) تكتشف تفشى سلوك من الأنانية واللامبالاة بالآخر ، وعدم الرغبة حتى فى احترام النظام الفردى المتعارف عليه ، ويكاد يتلاشى تماماً نظام السير الذى تعارفت عليه الأمم والشعوب ، فالكل يتصادم مع الكل ، والكل يحمل الكل مسئولية الخطأ ، فتاهت معايير الواجب وقيم المسئولية !!

وراقب فيما فوق سلوك الأفراد ، نظم وأساليب أداء الخدمة المدنية فى إدارات حكومية مثل المرور أو الجمارك أو الضرائب ، التى تدفع الناس دفعاً الى الغضب ، ناهيك عن المعاملة فى أقسام

الشرطة أو الإدارات التعليمية أو المستشفيات العامة أو غيرها ، إنها تعكس طريقة وأسلوبا فى ادارتنا للوقت واستخدامه بصورة غير كفء .

ولا يمكننا أن نتعامل مع قضية الوقت دون التعرض الى الأساليب العتيقة التى تتبعها أجهزة المعلومات ضد الباحثين والدارسين ، فمازال التعامل مع المعلومات والبيانات يحكمه منظور بيروقراطى سادى ، ولا نقول فقط أمنى ، والمدهش أن بعض أساتذة الجامعات عندما قدر لهم الانتقال من كرسى الأستاذية الى كرسى الوزارة والوظيفة الحكومية – وليس آخرهم وزير المالية – تحولوا أتوماتيكياً الى حراس للبوابة المعلوماتية ، ومارسوا من أساليب القهر والإخفاء ، بأكثر مما مارسه كبار قيادات البيروقراطية من ذوى الأصول العسكرية .

بين النظام والسلوك

إذا كانت الظاهرة محل الدراسة ، إلا وهى إهدار الوقت والتعامل معه بخفة ولا مبالاة ، هى ظاهرة مجتمعية بالمعنى الشامل للكلمة ، فهل يصلح لحلها وتجاوزها المنظور الأخلاقى وحده، بمعنى التعويل على السلوك الفردى كأساس تحت شعار " ابدأ بنفسك " ، واعتبار أن إيقاظ الضمير الفردى والمنطلق الإيمانى هو الكفيل بتصحيح هذا الحال الكارثى .

الحقيقة أن هذا المدخل غير مضمون النتائج ، فالدول المتحضرة لم تنضبط فيها سلوكيات أفرادها من خلال الوعظ الكنسى أو الدينى ، بقدر ما تحقق ذلك من خلال فرض نظم عمل منضبطة .. ومتوازنة .. وعادلة ، وهو ما نفتقر إليه فى أبعاده الثلاثة .

والانضباط لا يتحقق عبر التشريعات ولوائح العمل ، بقدر ما يترسخ من خلال فاعلية القاعدة القانونية وسريانها على الجميع ، حاكمين ومحكومين ، انظر مثلاً الى المخالفات المرورية فى دول مثل انجلترا أو ألمانيا أو السويد أو غيرها ، تجد أن المخالفات وجزائتها توقع على المخالفين لقواعدها حتى لو كان هؤلاء وزراء أو رؤساء أو أبناءهم ، وكذلك جرائم استغلال النفوذ التى تصل الى حد الحكم بسجن أبناء رؤساء دول مثلما حدث فى كوريا الجنوبية أو أندونيسيا أو حتى الفلبين ، وعلى العكس ، فإن مقولة " أنت مش عارف أنا ابن مين " قد أصبحت لدينا هى القاعدة القانونية العرفية المشمولة بالنفاذ ، مما أدى لتفشى الإحساس بالإحباط واللاانتماء بين قطاعات واسعة من الشباب والمواطنين المصريين والعرب .

والتوازن المطلوب فى نظم العمل ، هو ذلك الذى يراعى مصالح الأطراف المختلفة فى علاقات العمل سواء كانوا أصحاب أعمال أو عاملين مثل نظام التأمين الاجتماعى والصحى والاستحقاقات الأجرية ونظم الإجازات والحوافز والترقى وغيرها ، والحال لدينا يعكس إخلالاً خطيراً بهذا ، فلا

أصحاب الأعمال – فى معظمهم – راغبون فى أداء هذه الحقوق للعاملين ، ولا العاملين بدورهم قادرون على الاندماج بفاعلية فى مؤسسات العمل الخاصة بسبب غياب عوامل الاستقرار والأمان الوظيفى ، مما يعد تصديرا للمشكلة مرة أخرى إلى الحكومة من خلال الضغط الشعبى للحصول على وظائف حكومية ، حتى لو كان أجرها أقل ومزاياها أدنى ، فيبقى أن فيها عوامل للاستقرار التأمينى والصحى .

أما عدالة نظم العمل ، فهى التى تضمن لأطرافها مصالحهم المالية والاقتصادية ، فالعاملون يعانون تدنى مستويات أجورهم وحوافزهم وتآكلها عبر الزمن بسبب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار المستمرة ، وعلى الجانب الآخر فإن النظم السائدة فى مصر حالياً ، تتحيز بصورة غير مبررة لبعض رجال الأعمال دون وجود قواعد عامة وشفافية فى التعامل ، سواء كان ذلك فى نظم الائتمان المصرفى أو الجباية الضريبية أو غيرهما ، حتى أطلق البعض مقولة "***رجال أعمال الدولة أو الحكم***" على عدة عشرات من كبار رجال المال والأعمال ذوى الصلات برجال الحكم والإدارة عبر منافذ خلفية تبدأ من علاقات التصاهر أو الأبناء وتمتد الى علاقات عمل خفية هنا وهناك ، وغيرها من الأشكال التى خلقت شبكات من الفساد المعلن أمام الجميع دون خجل أو مواربة .

إذن توافر هذه العناصر الثلاثة هو الكفيل بخلق نظام عمل أو ما يسمى SYSTEM يكون له من القدسية والاحترام ما يدفع العاملين والمنخرطين فيه الى التفانى فى الأداء والتسابق على الابتكار ، وهكذا نجحت النظم المتقدمة فى أوروبا وأمريكا ودول جنوب شرق آسيا ، وبالمقابل فشلنا نحن لأننا افتقرنا الى نظام عمل ، فتاهت المسئولية ، وعلا شأن الوساطة والمحسوبية ، وأهدرت قيم الكفاءة والجدارة .. فكان من الطبيعى والمنطقى أن يكون هذا هو سلوكنا العام والخاص . فهل آن أوان التغيير ؟

الفصل الثالث

التعليم .. والفجوة التمويلية

(١)
الفجوة التمويلية فى التعليم .. وكيف نحلها ؟

نظمت وزارة التربية والتعليم لقاءاً فكرياً فى السابع عشر من يناير الماضى ، جمعت فيه عدداً من الكتاب والمثقفين والمفكرين المهتمين بقضايا الوطن وهمومه عموماً ، ومشكلات التعليم وتعقيداته التى كانت – ومازالت – وسوف تستمر تشغل عقل ووجدان المصريين جميعاً على وجه الخصوص .

ويرغم أنه لم يسعدنى الحظ بالمشاركة فى اللقاء الفكرى – ربما لتواضع عطائى الثقافى والفكرى فى الحقل العام وشئون التعليم بوجه خاص – فإن جريدة الأهرام قد فعلت خيراً كثيراً حينما قامت بنشر بعض جوانب هذا اللقاء ، والأفكار التى جرى تداولها من جانب بعض كبار المشاركين فيه وفى طليعتهم الوزير الدكتور حسين كامل بهاء الدين – وقتذاك – فى صفحة قضايا وآراء يوم الثلاثاء الموافق الرابع والعشرين من الشهرنفسه .

وهنا .. ولأن الموضوع أكبر من الحساسيات الشخصية ، وأعمق من الشكليات البيروقراطية فقد دعوت نفسى للمشاركة فى هذا الحوار الجاد ولو من بعيد .

والحقيقة .. أنه برغم احترامى لمساهمات واجتهادات وأفكار السادة المشاركين فى اللقاء، وبعضهم قد درست على يديه ، سواء فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو كلية الحقوق ، أو حتى فى مجال العمل الصحفى ، فإن أحداً منهم لم يقدم إجابة واضحة وحاسمة حول موضوع اللقاء ، ألا وهو " الفجوة التمويلية " وعلاقتها بالمأزق الراهن للسياسات التعليمية التى تبدلت ملامحها عدة مرات خلال ربع القرن الماضى ، وبذلت من أجل تجاوزها الكثير من الجهود والموارد المالية ، وهو ما لم يحل دون وجود إهدار للوقت والموارد ، كما أشار بشجاعة الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى كلمته المنشورة بجريدة الأهرام .

إذن .. وبادىء ذى بدء ينبغى التعريف الإجرائى لمفهوم"الفجوة التمويلية" FINNACIAL GAP التى هى " قصور وعجز الموارد المالية والمادية المتاحة رسمياً عن تلبية الأهداف والطموحات الوطنية فى توفير نظام تعليمى كفء وعادل ومنتج " .

وهذه الأهداف والطموحات الوطنية ، يتشارك فيها الأغنياء والفقراء ، وأنصار الحكومة وأطراف المعارضة فى المجتمع المصرى بكافة اتجاهاتهم وأفكارهم ، ولكى يتحقق هذا النظام الكفء والعادل والمنتج ، ينبغى أن تتوفر له مجموعة من العناصر المحددة لعل أهمها :

١ – أن تنخفض كثافة الفصول بصورة حاسمة من وضعها الراهن الذى يزيد فى المتوسط على ٥٠ تلميذا لكل فصل ، وأحياناً كثيرة يصل فى مدارس القرى والمحافظات الى ٨٠ تلميذا/فصل ، الى ما لا يزيد على ٣٠ تلميذا / فصل .

٢ – أن تتلاشى تدريجياً وبصورة ملحوظة وملموسة ظاهرة تعاطى جريمة الدروس الخصوصية التى تحولت الى جريمة مجتمعية يشارك فيها الجميع ، وحولت الحق الدستورى فى مجانية التعليم الذى ناضل من أجله المصريون لعقود طويلة الى مجرد مزحة سخيفة ، حيث قدرت بعض الجهات الرسمية – ومنها مجلس الشورى – حجم ما تنفقه الأسر المصرية سنوياً على الدروس الخصوصية عام ١٩٩٤ ما بين ١٠ مليارات جنيه و ١٢ مليار جنيه .

٣ – أن تتوافر وسائل تكنولوجية حديثة داخل المدرسة الحكومية المصرية – التى هى جوهر ومناط المأزق – وهو ما يتطلب ليس فقط الوسائل التعليمية الحديثة مثل أجهزة الحاسبات ومعامل علمية ومعامل لغات .. إلخ ، بل أيضاً التدريب المكثف والمنتج للمدرسين أنفسهم وعناصر الادارة التعليمية بالمدارس .

٤ – ان تتوافر فرص حقيقية لممارسة ما نسميه " الأنشطة الانسانية البناءة للشخصية " مثل المهارات الفنية والرياضية والأدبية والتمثيلية والغنائية والمسرحية وغيرها .

ونحن هنا لا نتحدث عن المناهج والمقررات ، أو الكتاب المدرسى وجودته ، وغيرها من القضايا الفنية والتعليمية والتربوية الحيوية وضرورة تنشيط دور جاد وحقيقى لمجالس الآباء كحائط صد أولى فى الرقابة والتقييم .

والسؤال الاستراتيجى المطروح هو : ما القدر المطلوب من الموارد سنوياً ، ووفقاً لخطط متعددة الآجال لإنجاز هذه الأهداف التعليمية ؟

الاجابة هنا تتحدد فى حزمة سياسات متكاملة ، ومتزامنة هى :

الأول : اعادة النظر فى أساليب ادارتنا للعملية التعليمية ، إدارياً من جهة ، ونظم استخدامنا للموارد الموجودة فعلاً الآن لتعظيم الاستفادة منها من جهة أخرى ، وتحقيق ما أسميناه فى أحد مؤلفاتنا " فاعلية النفقة الحكومية " فى مجال التعليم ، أو غيرها من المجالات الخدمية .

الثانى : تحديد حجم الفجوة المالية التمويلية المتبقية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للنظام التعليمى التى سبق وأشرنا اليها قبل قليل .

فلنتناول كل واحدة من هاتين بشىء من التفصيل :

أولاً : إعادة النظر فى أساليب الادارة المالية والتعليمية

ان إحدى ركائز التعامل الاستراتيجى لإدارة وتحقيق أهداف كبرى ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، هى الاختيار بين البدائل حينما يصبح من الصعب إنجاز كل أهدافنا المطلوبة أو المرغوبة بسبب قصور الامكانيات وعجز الموارد عن تحقيقها ، فيتم اختيار الأهم، فالأقل أهمية ، وتضطرنا الظروف والمواقف الى التضحية ببعض هذه الأهداف أو تأجيلها الى وقت آخر ، حتى لو كانت هذه الأهداف نبيلة أو إنسانية ، إذا طبقنا هذا المفهوم المعروف ، فإننا نستطيع القول بأننا قد تسرعنا خلال السنوات القليلة الماضية فى عناصر التفضيل والاختيار بين أهدافنا وأساليبنا فى ادارة العملية التعليمية من عدة زوايا منها :

١ – لقد كان النظام التعليمى المصرى يتعايش منذ سنوات بعيدة مع ظاهرة غير إيجابية تتمثل فى تعدد الفترات الدراسية فى اليوم الواحد بحيث بلغت ثلاث فترات ، مما أضعف العملية التعليمية كثيراً ، الى جانب أسباب أخرى بالطبع ، فجاءت سياستنا الأخيرة تفضل إلغاء والتخلص من هذه السبة التعليمية ، تحت شعار " اليوم الدراسى الكامل " ، فكانت النتيجة أن تحولت الكثافة فى الفصول من عنصر ضعف الى مأساة حقيقية ، نظراً لعدم قدرة الدولة عن مجاراة هذه السياسة وزيادة بناء المدارس الجديدة من جهة والتزايد السكانى وما نتج عنه زيادة الإقبال على التعليم خاصة من الفتيات بالريف والمدن من جهة ثانية ، وهكذا قفزت الكثافة بالفصول المدرسية الحكومية والخاصة الى ٥٠ تلميذا فى المتوسط ، وهى كارثة نتج عنها كثير من التداعيات والأمراض التعليمية والتربوية لعل أبرزها ضعف العملية التعليمية وزيادة الإقبال على الدروس الخصوصية ، وكأننا أردنا أن نعالج ألم الصداع بقطع الرقبة كلها، لذا فإن سياسة حكيمة ومتوازنة يمكنها ان تضحى فى الوقت الراهن ولعدة سنوات أخرى بشعار وسياسة " اليوم الدراسى الكامل " والعودة المؤقتة الى نظام الفترتين فقط بما يسمح بالتخفيف من كثافة الفصول من ناحية كما أن نظام الأسرة المصرية فى الوقت الحالى قد يستفيد من هذا النظام وهو موضوع آخر نتمنى ان تسمح لنا الظروف بالتعرض اليه بالتفصيل.

٢ – إن الادارة التعليمية قد شهدت تطوراً سلبياً آخر خلال العشرين عاماً الأخيرة ، تمثل فيما نسميه فى علم الادارة " تضخم الذيل الادارى " والبيروقراطى للجهاز التعليمى ، حيث تبلغ نسبة الموظفين والاداريين فى وزارة التربية والتعليم ومديريات التعليم بالمحافظات أكثر من ٤٥% الى ٥٠% من اجمالى العاملين الذين بلغ عددهم حالياً ١.٨ مليون مشتغل منهم حوالى ٨٥٠ ألف مدرس فقط ، والباقى عناصر إدارية مدرسية وفى المناطق التعليمية ومديريات المحافظات ٠٠ الخ وهى بحجمها الحالى أصبحت تشكل ليس عبئا ماليا فحسب (حيث تستحوذ وحدها على أكثر من ٦٥% من

إجمالى مخصصات الأجور والمرتبات والمكافآت) بل أيضاً تشكل عبئا ادارياً فى نظم الترقى والمخازن والتفتيش والتقويم .. إلخ ، وهو موضوع يمكن معالجته بتفصيل أكثر فى وقت لاحق .

٣ – تحتاج اقتصاديات العملية التعليمية والإنشاءات التعليمية بدورها الى اعادة نظر شاملة، وبرغم الاعتراف بضخامة الجهد المبذول ، فإن هناك بعض مظاهر لتبديد الموارد بسبب سوء التقدير من جانب بعض القيادات الادارية داخل النظام التعليمى ونمط تحديد الاحتياجات والأولويات ، وبعيداً عن الظن والاتهامات بالفساد ، فالمؤكد ان هناك بعض مظاهر سوء التخطيط فى ادارة بعض المجالات ، خذ مثلاً هيئة الأبنية التعليمية ، التى أنيط اليها ادارة الجهد الانشائى والاصلاحى للأبنية التعليمية خلال السنوات العشر الماضية التى أعقبت زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ ، صحيح انها أشرفت على بناء حوالى ١٠ آلاف مدرسة جديدة وإصلاح عدة ألوف أخرى ، وزاد ما أنفقته على عدة مليارات جنيه بالتعاقد مع قطاع المقاولات الخاص والعام ، إلا ان المحلل الاقتصادى المدقق يستطيع أن يكتشف قدرا من سوء ادارة هذه الموارد الضخمة فى بعض المجالات ، بدءا من زيادة بند الأجور والمكافآت والحوافز للعاملين بهذه الهيئة بأكثر من ٤٠ ضعفاً خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠٢/٢٠٠١ من ٢.٧ مليون جنيه الى ٨٧.٤ مليون جنيه ، مروراً بنمط للبناء والتشييد لمبانيها الادارية ذاتها تكاد تصل بها الى مستوى فنادق الخمس نجوم ، انتهاء ببناء عشرات المبانى الادارية التابعة للوزارة أو المديريات التعليمية ببذخ لا يتناسب مع الواجبات المنوطة بها ، ولا الظروف الاقتصادية للدولة ، فامتصت نسبة لا يستهان بها من الموارد المتاحة لديها كان من الممكن ان تبنى بها عشرات المدارس الاضافية .

٤ – لاشك ان باب الأجور والمرتبات والمكافآت لوزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية وغيرها من الجهات التابعة للوزارة ، قد شهد قفزة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة ، حيث زادت من ٢٧٢١.٢ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ الى ٦٨١٠.٣ مليون جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ ثم الى ١١٤٨٩.٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، بيد أننا نرى أن النظام المتبع حالياً فى صرف هذه المخصصات الأجرية يؤدى بها الى عكس المطلوب منها تماماً من حيث:

أ – انه لا يميز بين القائمين بالعملية التعليمية فعلاً (المدرسين) وغيرهم من العاملين فى الادارات البيروقراطية التعليمية ، فالجميع يكاد يحصل على مكافأة الامتحانات (١٧٠ يوماً الى ١٨٠ يوماً) فى نهاية السنة الدراسية ، مما يؤدى عملياً الى حصول هذه الفئات الادارية على نصيب أكبر نسبياً من الأجور والمرتبات ، وذلك لأن المدرسين يخضعون لنظم الادارة المحلية بالمحافظات ، وهى شحيحة فى نظم أجورها وحوافزها وأجورها الاضافية وغيرها من الأجور المتغيرة الاخرى ، بعكس

الحال لدى العاملين فى الجهاز الادارى التعليمى بالعاصمة أو الهيئات الخدمية التعليمية كهيئة الأبنية التعليمية وهيئة محو الأمية وتعليم الكبار وغيرها .

ب – كما تأتى عدم فاعلية هذه المكافأة من أنها تمنح بعد نهاية السنة الدراسية بعدة أشهر، بينما يظل المدرس يتحصل فعلياً طوال السنة على مرتب وحوافز متواضعة لا يزيد كثيراً على ٢٥٠ جنيهاً الى ٣٠٠ جنيه فى الشهر كمتوسط عام لغالبية العاملين فى هذا الحقل الهام ، ومن غير المتصور أن يقوم هذا الانسان بتأجيل نفقات معيشته وأسرته لحين صرف مكافأة الامتحانات ، ومن هنا فإن النظام الرشيد والعقلانى هو الذى يدفع بهذه المكافأة لتصبح جزءا من صميم مخصصاته الشهرية ، مع مراعاة الاعتبارات الادارية الاخرى التى ربما نعود اليها بعد قليل ، ومن شأن هذا الاجراء ان يؤدى الى رفع ما يتقاضاه المدرس أو العاملين فى حقل التعليم الى ما يعادل ٥٠% عما يتقاضونه فى الوقت الراهن .

ت – إن المدرسين الذين يزيد عددهم فعلياً على ٨٥٠ ألفا يخضعون الى نظام الادارة المحلية وظيفياً ، مما يجعلهم يقعون فى أدنى السلم الوظيفى والمالى فى الدولة المصرية ، وهو ما تنبغى اعادة النظر فيه فوراً ودون تردد ، اذا كنا جادين حقاً كمجتمع ودولة فى التخلص من آفة الدروس الخصوصية وفى إنقاذ نظامنا التعليمى من ابتزاز النظام التعليمى غير الرسمى أو "السوق السوداء التعليمية" ، والبدء فوراً فى وضع المدرسين فى نظام وظيفى خاص (كادر خاص) أسوة بالعاملين فى جهاز الشرطة ، فالمسألة أصبحت تمس الأمن القومى المصرى دون مبالغة أو تهويل ، كما باتت تمس الأوتار الحساسة للمجتمع وأفراده وأجياله الجديدة ، أما بالنسبة لنظم تمويل هذا الكادر الوظيفى الخاص والمقدرة بنحو ٦٥٠ مليون جنيه إضافية فسوف نتعرض لها بعد قليل .

واذا جاز لنا أن نقدم مشورة أو نصيحة فى هذا الشأن ، فإننا نقترح إنشاء إدارة جديدة تابعة للوزير مباشرة تحت مسمى " اقتصاديات الادارة التعليمية " تتولى المراجعة الدورية والمستمرة لنمط الإنفاق ومدى كفاءته فى أجهزة الوزارة ، وكل وزارة فى ضوء الأهداف الاستراتيجية للنظام التعليمى المصرى ومراعاة لظروف البلاد وقدراتها وتقديم توصياتها أولاً بأول للوزير المسئول .

ثانياً : الفجوة التمويلية المطلوبة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة

يبقى أن الحاجة مازالت قائمة لتوفير موارد إضافية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية ، من إيجاد نظام تعليمى كفء وعادل ومنتج ، وتتمثل هذه الموارد المالية المطلوبة فى عنصرين هما :

الأول : زيادة أعداد المدارس الموجودة من ٤٠ ألف مدرسة حالياً الى ٦٥ ألف مدرسة بحلول عام ٢٠٠٦ ، أى بمتوسط سنوى يقارب ستة آلاف مدرسة ، من أجل الوصول الى هدف تخفيف الكثافة بالفصول من معدلها المرتفع الحالى الى معدل لا يزيد على ٣٠ تلميذا / فصل والعودة الى نظام اليوم الدراسى الكامل مع مراعاة التزايد السكانى خلال الفترة نفسها .

الثانى : رفع الحد الأدنى لأجور المدرسين ومرتباتهم وفقاً لنظام الكادر الخاص من حده الأدنى الراهن الذى لا يتجاوز ١٥٠ جنيهاً شهرياً (بعد ضم العلاوات الخاصة وغيرها) الى ٩٠٠ جنيه شهرياً كحد أدنى ، مع ضرورة التمييز بين المدرسين وغيرهم من الفئات الادارية داخل قطاع التعليم لصالح المدرسين .

فما حجم الأموال المطلوبة لتحقيق ذلك ؟ وكيف يمكن تدبيرها ؟

اذا بدأنا بالمدارس ، ووفقاً للرأى الاستشارى لأحد المتخصصين فإن بناء مدرسة جديدة بمسطح ٩٠٠ متر مربع – ودون احتساب لقيمة الأراضى التى يمكن التبرع بها من المواطنين أو توفيرها من الدولة – يحتاج الى ٤٠٠ متر مربع مبانى لبناء ٣٠ فصلا بطاقة كلية ٩٠٠ تلميذ بالمدرسة ، فإذا كان متوسط التكلفة ٥٠٠ جنيه الى ٦٠٠ جنيه للمتر مبانى ، فإن اجمالى تكاليف البناء تعادل حوالى مليون جنيه، واذا أضفنا تكاليف التأثيث والمعامل ، فإن تكلفة إقامة مدرسة واحدة تتراوح بين ١.٢٥ مليون جنيه الى ١.٥ مليون جنيه .

وبهذا فإن المطلوب تدبيره خلال الخمس سنوات القادمة لبناء وتشغيل ٢٥ ألف مدرسة إضافية تستوعب حوالى ٢٢ مليون تلميذ جديد بحلول عام ٢٠٠٩ حوالى ٢٥ مليارا الى ٣٠ مليار جنيه ، أى بمتوسط سنوى ٥ مليارات الى ٦ مليارات جنيه .

أما تكاليف الكادر الوظيفى الخاص للمدرسين ، والمقدر عددهم بحوالى مليون مدرس بحلول عام ٢٠٠٩ ، فهى تقدر بحوالى ٦٥٠ مليون جنيه سنوياً إضافة للمخصصات الراهنة بعد إعادة تنظيمها وإدارتها بصورة أكثر كفاءة ، وهو مبلغ متواضع مقارنة باعتمادات الأجور والمرتبات الراهنة سواء بقطاع التعليم أو على مستوى الدولة ككل ، وهو ما يمكن تدبيره كما ذكرنا بإعادة تنظيم ادارتنا المالية الراهنة .

أما المبلغ المقدر لبناء مدارس جديدة وهو ٥ مليارات الى ٦ مليارات جنيه سنوياً ، فإن هناك مقترحات عملية محددة يمكن التقدم بها ، بشأن اعادة النظر فى الادارة المالية للدولة ، تسمح بإعادة ترتيب الأولويات ، وتوفير هذا المبلغ من بنود إنفاق أخرى ، كما يمكن فتح باب الاكتتاب فى سندات خاصة بالتعليم ، سواء للجمهور أو للمؤسسات المالية المصرية .

(٢)

نحو برنامج قومى للنشاط الصيفى

عبر آلاف السنين ظل نهر النيل يجرى فى مسارات محددة ممتداً من أقصى الجنوب مخترقاً السهول والهضاب حاملاً طميه وخيره وملحه ليصب فى أقصى الشمال حيث المصب على البحر الأبيض المتوسط .

وإلى وقت قريب ومع تطور العلوم الزراعية والهندسية المتعلقة بالرى والصرف ، أخذ الخبراء المصريون فى اعادة التفكير فى كيفية الاستفادة من هذا الكم الهائل من المياه المهدرة والتى تذهب سدى لتصب فى البحر والتى تقدر بنحو عشر إيراد النهر وقت الفيضان .

وبهذا اتسع أفق الدورة الزراعية المصرية سواء بإنشاء السدود على مجرى النهر بدءاً من سد أسوان وقناطر نجح حمادى وقناطر محمد على مروراً بالسد العالى وانتهاء بمشروع توشكى العملاق . وبهذا خلق النهر بيئته المصنوعة – وليست المصطنعة – على حد تعبير أستاذنا الراحل جمال حمدان .

وبالمثل منذ عرفت مصر نظام التعليم المدنى الحديث فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ظل أطفال مصر وطلابها طوال شهور الإجازة الصيفية التى تقارب المائة يوم نهباً للفراغ وهدر الطاقة وباستثناء أطفال الطبقات الفقيرة الذين يستثمرون هذا الوقت الطويل فى العمل لمساعدة أسرهم مادياً أو أبناء الطبقات الثرية الذين يمضون إجازاتهم فى النوادى والمصايف فإن أبناء الطبقات الوسطى لم يحظوا باهتمام مؤسسى تتولاه أجهزة الدولة وفقاً لمخطط قومى يستهدف تفجير طاقتهم واكتشاف ذوى المواهب والمبدعين منهم وهكذا ظلت طاقة " الكتلة الحيوية للمجتمع والدولة " والممثلة فيما يزيد على ربع سكان البلاد فى سن الابداع والانطلاق مبددة لا تحظى باهتمام أحد ولا يقترب منها أحد.

وزاد من صعوبة الأمر ان ما جرى من تغيرات عميقة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية والعربية بعد عام ١٩٧٣ والانعكاسات الخطيرة والضارة التى أوجدتها هذه التغيرات على أنساق القيم والمفاهيم والسلوكيات بين الأجيال الجديدة وحجم التحديات المصاحبة بالضرورة للتسوية السياسية للصراع التاريخى بين العرب وإسرائيل وكذا التغيرات فى البيئة الدولية وعمليات العولمة قد أضاف لعوامل الانكشاف عناصر جديدة بما يستدعى التعامل المرن والمتطور مع الأجيال الجديدة .

وبالمقابل شهدت بعض الجهود المخلصة والدءوبه التى صاحبت تولى الدكتور حسين كامل بهاء الدين منصب وزير التربية والتعليم فى مطلع التسعينات دفعة جديدة ، وأثارت بقدر جرأتها وأحياناً اندفاعاتها مقاومة عنيفة وشرسة من جانب قوى عديدة ومتنوعة .

المهم أنه فى اطار هذه الجهود جاء المؤتمر القومى الأول لرعاية واكتشاف الموهوبين فى أبريل من هذا العام إدراكاً لطبيعة الإبداع والموهبة اللتين لم تعودا مجرد ضربة حظ أو محض مصادفة سعيدة بقدر ما باتت نبتا طبيعيا لجهود مؤسسية متكاملة ومنظمة وصبورة .

بيد أن هناك منطقة فى هذا الجهد مازالت مظلمة وتحتاج الى تسليط الضوء عليها وهو ما سنحاوله فى هذه الدراسة .

فمما لاشك فيه أن أية استراتيجية ينبغى أن تستند وتتأسس على ثلاث ركائز أساسية هى :

الأولى : تحديد لطبيعة التحديات أو التهديدات التى تواجه الأمة ككل سواء من مصادر داخلية أو خارجية وسواء كان ذلك فى قطاع من قطاعات الدولة كالتعليم أو الاعلام أو الثقافة .. إلخ أو على المستوى القومى الشامل .

الثانية : تحديد للأهداف المطلوبة أو المرغوبة فى ضوء رصد دقيق للموارد والامكانيات المتاحة لمواجهة هذه التحديات أو التهديدات .

الثالثة : تتأسس على ذلك مجموعة من السياسات التنفيذية وفقاً لبرامج عمل زمنية محددة لبلوغ هذه الغايات وتحقيق تلك الأهداف .

يأتى مشروعنا بشأن " برنامج قومى للنشاط الصيفى " بمثابة إحدى الزوايا الأساسية لاستكمال الجهود المبذولة للخروج من حالة التيه والضياع الذى يعانيه أطفال مصر فى مراحل التعليم المختلفة فى ظل بيئة تعليمية واجتماعية كانت لوقت قريب لا يمكن احتمالها أو استمرارها لأن استمرارها بأكثر من هذا كان يعنى انهياراً شاملاً لكامل البناء النفسى والسلوكى والثقافى والأخلاقى لثلاثة أجيال على الأقل .

وقبل ان نتعرض تفصيلاً ل " برنامج النشاط الصيفى " علينا أن نتوقف بالنقد والتحليل لأداء النظام التعليمى وأوضاعه الراهنة ومحاولات إصلاحه الجارية على قدم وساق لنتبين حيوية "برنامج النشاط الصيفى" باعتباره أداة لا غنى عنها لسد ثغرة إبليس فى منظومة بنائنا التعليمى والوطنى .

التعليم .. والتربية .. أدوار متخاصمة

لا ندرى على وجه اليقين متى بدأ الانفصال والتباعد بين الدور التربوى للمدرسة ودورها التعليمى ، هل كان ذلك بعد عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧ حينما تآكلت وتضاءلت الاعتمادات المخصصة

للتعليم والأنشطة المدرسية فى الانفاق العام وتوجيه الاهتمام الى اعادة بناء القوات المسلحة وتركيز جل الأنظار على معركة التحرير القادمة ، أم كان ذلك بعد هجمة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ وبداية الانقلاب الشامل فى كافة الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية فى المجتمع والدولة .

بيد أن القدر المتيقن منه أن طلاقاً بائناً قد بدا واضحاً بين الدور التربوى والدور التعليمى منذ منتصف السبعينات وأخذ يزحف بصورة مفزعة منذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الراهن .

والدور التربوى الذى نعنيه ليس هو التلقين الأخلاقى للطلاب – على أهميته – خاصة بعد أن زحفت سلوكيات الدروس الخصوصية فانهارت بها ومعها قيم القدوة والأستاذية فلم يبق من يعظ ولم يصمد من يلقن الأخلاق ، بل نقصد بالدور التربوى ذلك الأداء الجماعى أو الفردى الابداعى لطلاب المدارس سواء فى صورة أنشطة رياضية أو مسابقات فنية وموسيقية ومسرحية أو فى اطار التنافسات العلمية .. إلخ .

لقد استقرت دراسات علم النفس الاجتماعى وعلم نفس الطفل على أن الأطفال يتحركون فى تنشئتهم الاجتماعية والسلوكية والقيمية فى دوائر أربع متداخلة ومتكاملة وهى (١)

١ – دائرة الأسرة بكل ظروفها وأحوالها.

٢ – دائرة المدرسة بمشاكلها واختلالاتها .

٣ – دائرة الصحبة أو الأصدقاء وما يصاحبها عادة من احتمالات للخطر .

٤ – ثم دائرة أوسع يمثلها النسق الاعلامى والثقافى والقيمى فى المجتمع وفى الأغلب منه جهاز التليفزيون ، ويتفاوت تأثير كل دائرة من هذه الدوائر وفقاً لظروف التنشئة الاجتماعية من طفل الى آخر ومن فئة اجتماعية وعمرية إلى إخرى .

ومن الملاحظ أنه قد برزت تطورات جديدة فى مساحة التأثير الخاصة بكل دائرة من هذه الدوائر خلال العقدين الماضيين .

ففى البدء كانت الأسرة هى صاحبة التأثير الأول والممتده لسنوات طويلة من عمر الطفل؛ فمنها يستمد الطفل قيمه ورموزه وفيها تتشكل مدركاته وأحاسيسه وعبرها تتأسس علاقاته مع الآخرين من أقربائه ومع الأشياء ، ثم مع النمو المتزايد واتساع نطاق التعليم زاحمت المدرسة الأسرة فى دورها التربوى ثم شيئاً فشيئاً اكتسحت أجهزة الاعلام المرئية (خاصة جهاز التليفزيون) الدائرتين السابقتين وأصبح بما يقدمه من أشخاص ورموز وقيم عبر الأعمال الدرامية المحلية أو الأجنبية منبعا ومصدرا لكثير من القيم والمفاهيم والسلوك لأعداد هائلة من الأطفال والنشء والشباب .

واذا كانت بعض المؤسسات بالدولة قد ركزت نظرتها أكثر على الأسرة باعتبارها الحضانة الطبيعية للمرحلة المبكرة من التنشئة الاجتماعية للطفل (٢) فإننا نذهب منحنى مختلفا بالتأكيد على دور " المدرسة " باعتبارها " معمل المدركات " بالنسبة للطفل .

ففى المدرسة تتفتح عيونه على حروف المعرفة ، وفيها يستمد قدوته ورموزه الأولية ؛ وعبرها يتفاعل جهازه العصبى والنفسى مع الآخرين ليكون أولى العلاقات الاجتماعية والأصدقاء .

والمدرسة فوق كل ذلك مكان التجميع الجبرى للمئات من الأطفال الذين تتقارب أعمارهم وتتوحد اهتماماتهم ومن ثم فهو المكان الذى لو أحسن التعامل معه من المجتمع وأجهزة الدولة فسيكون مركز وبوتقة التشكيل والصياغة الوجدانية والمعرفية .

وتساهم الفترة الزمنية الطويلة نسبياً التى يقضيها الطفل فى المدرسة (٩ ساعات يومياً فى حالة اليوم الكامل) طوال ستة شهور كاملة ؛ فى حيوية وأهمية تركيز أجهزة الدولة التربوية والتعليمية فى العمل داخل المدارس ومن خلالها واذا كانت المدارس بهذا المعنى هى ملتقى ثلاث عمليات انسانية تمثل كيمياء التنشئة الاجتماعية وهى :

- المدرس وسلوكياته .
- المعارف العلمية والفكرية وأهميتها .
- الأنشطة التربوية والفنية كمهارات مكتسبة .

فإن المؤكد ان هذه المكونات الثلاث قد تعرضت للتآكل والانهيار طوال الربع قرن الماضى. لقد كانت الصورة عشية تولى د. حسين كامل بهاء الدين منصبه الوزارى فى مطلع عام ١٩٩٠ مثيرة للفزع ولا نقول القلق من حيث :

أولاً : ان البنية المؤسسية التعليمية المصرية تكاد تكون قد تفككت وتهلهلت بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر كله ، فالمدارس التى قارب عددها ٢٥٦١٦ ألف مدرسة كان نصفها لم يعد يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الانسانية – على حد تعبير أحد وثائق الوزارة – حيث تغيب دورات المياه وأخرى آيلة للسقوط وآلاف غيرها بدون نوافذ وأبواب وآلاف تحتاج الى معامل ومكتبات ، فهى لم تكن سوى أماكن سيئة لإيواء الأطفال ولا تشجع الأسر على إرسال أطفالهم الى المدارس (٣) ، والمناهج التعليمية علاوة على الحشو والتلقين باتت تفتقر الى أى فلسفة حضارية متميزة وأهداف مجتمعية محددة (٤) مما حدا بأجهزة حكومية مسئولة الى التنبيه إلى مخاطر استمرار هذا الوضع على العملية التعليمية فى مصر كلها (٥) .

ثانياً : كما أن الجماعات السياسية الدينية قد نجحت فى اختراق كامل النظام التعليمى الحكومى فى المدن وفى الريف ووصل الأمر الى حد رفض تحية علم الدولة فى بعض المدارس باعتبارها عادة وثنية بل بلغ الأمر حد تلقين الأطفال قيما وأفكارا معادية لزملائهم الأقباط ومهددة بالتالى التعايش التاريخى بين عنصرى الأمة المصرية وزاد الأمرإلى حد إجبار الأطفال الإناث على ارتداء الحجاب دون مقتضى شرعى أو قانونى .

ثالثاً : وتعايشت مع هذه الظواهر الخطرة ، ظاهرة أكثر خطورة وهى تشكل مافيا تلقائية للدروس الخصوصية أصبح إضعاف النظام التعليمى الرسمى غاية فى حد ذاته لهذه الجماعات من المدرسين وبهذا بات النظام التعليمى الحكومى والرسمى يقوم فى الواقع على خدمة نظام تعليمى غير رسمى وغير قانونى وغير إنسانى علاوة على كونه مدمرا على الصعيدين التعليمى والأخلاقى للأجيال الجديدة حيث بات الإعلان عن مقار وأوكار هذه الدروس الخصوصية باباً ثابتاً فى وسائل الاعلام الحكومية وعلى جدران وحوائط المدن وفى قلب العاصمة المصرية .

رابعاً : وبالتزامن مع هذا تعزز مركز مافيا أخرى تسمى " مافيا الكتاب الخارجى " أصبح من مصالحها الدائمة انهيار قيمة ومحتوى الكتاب المدرسى (كتاب الوزارة) فتلاقت مصالح هؤلاء بأولئك لتصبح ضحايا هذه التحالفات القذرة هى عقول النشء والشباب .

خامساً : ومن لم تنجح الجماعات الدينية فى تدجينه أو احتوائه بسبب ظروف اجتماعية وأوضاع طبقية معينة ، نجحت صالات الديسكو وعصابات الإدمان والمخدرات التى انتشرت الى حد الاصطفاف أمام بعض المدارس الثانوية بالأحياء الراقية والنوادى الكبرى بالعاصمة ليغرق فى داء الإدمان أو الاغتراب الذى ألحت عليه وعززت سطوته أجهزة الاعلام الرسمية عبر التكرار اللزج لأعمال درامية محلية وأجنبية شديدة التدنى الأخلاقى والقيمى (الجرىء والجميلات ، نوتس لاندنج ، فالكون كريست .. إلخ) .

سادساً : ومقابل كل هذا كان الجهاز البيروقراطى الذى يدير العملية التعليمية فى جوهره جهازا محافظا ومعاديا للتغيير علاوة على السمات الأساسية للبيروقراطية المصرية من حيث الافتقار الى الموهبة والابتكار والخيال والتعامل الكسول مع تغيرات الزمن وتفاعلات العصر.

يكفى ان نشير الى أن عدد العاملين فى وزارة التربية والتعليم قد زاد من أقل من ٤٠٠ ألف شخص ما بين مدرس وادارى وعامل عام ١٩٧٠ الى ٦٥٠ ألف عام ١٩٨٧/٨٦ منهم نحو ٣٨٢ ألفا من المدرسين والنظار والباقى عمالة مكتبية وادارية وسعاة (٦) أى أن نسبة الموظفين والسعاة من اجمالى العمالة بالوزارة تتراوح بين ٣٠% و ٣٥% وهو الوضع الذى استمر حتى يومنا حيث زاد

عدد العاملين فى وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٦ الى ٧و١ مليون انسان يشكلون نحو ٣٠% من اجمالى العمالة فى الجهاز الحكومى المصرى بينما يشكل السعاة والوظائف المكتبية والادارية بالوزارة نحو ٤٠% والباقى هم المدرسون والنظار (٧) هذا الجيش الادارى الضخم يستقطع نسبة لا بأس بها من ميزانية الوزارة ويؤثر على الحوافز المقررة للقائمين بالعملية التعليمية فعلاً .

المهم أن هذه الأوضاع الكارثية هى التى كانت قائمة حتى مطلع التسعينات ، ويحفظ للرجل (د. حسين كامل بهاء الدين) أنه قد نجح فى جذب اهتمام وانتباه القيادة السياسية المصرية ممثلة فى رئاسة الجمهورية بفرعيها ورئاسة مجلس الوزراء إلى مخاطر هذا الوضع على الأمن القومى المصرى (٨) .

كما نجح فى جذب تعاون بعض رجال الأعمال المصريين فى المشاركة ببناء المدارس الجديدة بدعم مؤثر من السيدة حرم رئيس الجمهورية .

محاولات متعثرة للاصلاح

فى أعقاب زلزال أكتوبر ١٩٩٢ وبعد اجتماع عاصف لمجلس الوزراء المصرى خصص لمناقشة تقرير حول الأوضاع التعليمية عموماً والأبنية المدرسية تقرر زيادة الاعتمادات المخصصة لإنشاء المبانى التعليمية من ٨١٩ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١) الى ثلاثة مليارات جنيه فى الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٣ – ١٩٩٧/٩٦) ثم زيدت فى الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) الى ٦.٢٣ مليار جنيه (٩) وتحددت احتياجات المبانى التعليمية خلال السنوات العشر (١٩٩٢ – ٢٠٠٢) بنحو ١٩٩٤٧ مدرسة موزعة كالتالى :

١ – مدارس مطلوبة لمواجهة الزيادة السكانية (٣٦٨٦ مدرسة) .

٢ – مدارس مطلوبة لمواجهة تعدد الفترات (٥٤٠٨ مدرسة) .

٣ – مدارس مطلوبة لمواجهة كثافات الفصول (١١٩١ مدرسة) .

٤ – مدارس مطلوبة لمواجهة الإحلال (٥١٨٠ مدرسة) .

٥ – مدارس مطلوبة لمواجهة المتسربين (٤٤٨٢ مدرسة) .

الاجمالى (١٩٩٤٧)

وخلال السنوات الثمانى الممتدة من عام ١٩٩٢ الى ١٩٩٩ نجحت هذه الجهود فى بناء ٦٥٣٤ مدرسة جديدة بخلاف ١٩٨٠ مدرسة بنظام الفصل الواحد فزاد عدد المدارس فى مصر الى ٣٢١٥٠ مدرسة كما جرت صيانة نحو ثلاثة آلاف مدرسة قديمة (١٠) .

بيد أن هذه الزيادات لم تتمكن من ملاحقة التزايد المستمر فى أعداد الطلبة ومواجهة حالات التسرب حيث زاد عدد التلاميذ فى جميع مراحل وأنواع التعليم قبل الجامعى من ١٢.١ مليون تلميذ عام ١٩٩٢/٩١ الى١٤.٧ مليون تلميذ عام ١٩٩٩/٩٨ منهم نحو ٨ ملايين تلميذ بالمرحلة الابتدائية وحدها و ٤.١ مليون بالمرحلة الاعدادية علاوة على مليون تلميذ بالمرحلة الثانوية ونحو ١.٧ مليون تلميذ بالتعليم الفنى بأنواعه .

ولم تتوقف جهود الإصلاح عند زيادة الاعتمادات المخصصة للمنشآت التعليمية بل لقد زادت الاعتمادات المخصصة للوزارة ككل والعاملين فيها فى محاولة – يبدو أنها مازالت متعثرة – لتعويض المدرسين عن حرمان طويل من أجور متناسبة مع جهودهم المفترضة فى التعليم من ناحية ومع تدنى مستوى معيشتهم من ناحية اخرى .

وهكذا زادت مخصصات التعليم قبل الجامعى من أقل من ٤ مليارات جنيه ١٩٩٢/٩١ الى نحو ١٠ مليارات جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ توجه منها نحو ٧٠% فى المتوسط الى الأجور والمرتبات (الباب الأول) كما يظهرها البيان التالى :

نفقات التعليم قبل الجامعى خلال الفترة ٩٢/٩١ – ١٩٩٧/٩٦

الجهة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	/٩٦ ٩٧	معدل الزيادة خلال الفترة
ديوان (١)	**عام**	**وزارة**	**التربية**	**والتعليم**			
باب أول:	**٤٣.٤**	**١٠٣.٧**	**١٣٧.٥**	**١٨٧.٦**	**٢٤٩.٧**	**٤٣١.١**	**٩٩٣ %**
باب ثان :	**٣٢٤.٢**	**٥١٥.٦**	**٥٨١.٤**	**٦٣٧.٨**	**٧١٤.٥**	**٨٠٠.١**	**٢٤٧ %**
باب ثالث:	**٧٠.١**	**١٨٦.١**	**٧١.٦**	**٥٣.٨**	**١٣٢.٣**	**٥٢٧.٠**	**٧٥١ %**
جملة (١)	**٤٣٧.٧**	**٨٠٥.٤**	**٧٩٠.٥**	**٨٧٩.٢**	**١٠٦٩.٥**	**١٧٥٨.٢**	**٤٠٢ %**
(٢) الهيئات	**الخدمية**						
باب أول :	**٢.٨٤**	**٩.٠٦**	**١٤.٥٦**	**١٧.٦٨**	**٤٠.٩٩**	**٤٣.٩٩**	**١٥٤٩ %**
باب ثان :	**٣٥.٢٤**	**٣٥.٤٧**	**٣٨.٢٦**	**٦٣.٤**	**٩٩.٠**	**١٥٥.٦**	**٤٤١ %**
باب ثالث :	**٤.٧٣**	**٩.٨**	**١١.٧**	**٢٥.٦**	**٣٤.٥٣**	**٢٥.٣**	**٥٣٥ %**

(٣) هيئة	الأبنية	التعليمية					
باب أول :	٢.٧	٦.٨	١٤.٢	٢٠.٨	٢٦.٥	٣٣.٧	١٢٤ %٨
باب ثان :	١٩.٤	٤٧.٢	٥٦.٤	٧٠.٧	١١٣.١	١٢٩. ٢	٦٦٦ %
باب ثالث :	٦.٣	١٣.٣	١٠٥٣.٠	١٣٣٤.٥	١٧٥٤.٤	١٥٨ ٤.٩	٢٥١ ٥٧ %
(٤)المديريات	التعليمية	بالمحافظات					
باب أول :	٢٢٨٢.٩	٢٧١١.٥	٣١٨٩.٦	٣٨٣١.١	٤٧٨٢.٩	٥٥٢ ٦.٢	٢٤٠ %
باب ثان :	١٤٧.٠	١٨٨.٤	٢١٠.٣	٢٤٦.٢	٢٩٠.٣	٣٤١. ٩	٢٣٣ %
باب ثالث :	٢٠٣.٨	٣٩٥.٠	١٩٤.٣	١٤٦.٨	٣٦.٠	٣٧.٩	
جملة (٤)	٢٦٣٣.٧	٣٢٩٤.٩	٣٥٩٤.٢	٤٢٢٤.١	٥٠٥٥.٢	٥٩٠ ٦.٠	٢٢٤. %٢
الاجمالى	٣١٤٢.٦	٤٢٢١.٩	٥٥٧٢.٨	٦٦٣٦.٠	٨٢٢٠.٢	٩٦٣ ٦.٩	٣٠٦. %٧

المصدر : وزارة المالية ، قطاع الحسابات الختامية للسنوات محل الدراسة أعوام ٩٢/٩١ ص (٤٣١ ، ٢٢٩ ، ٥٥٦) ٩٣/٩٢ (ص ٤٤٤ ، ٢٣٩ ، ٥٠٣ ، ٥٦٨) ٩٤/٩٣ ص (٢٤١ ، ٥٧٠ ، ٢٤٦) ص (٥٥٦ ، ٤٦٨ ، ٢٤١) ٩٦/٩٥ ص (٦٠٠ ، ٢٦١ ، ٢٤١) ٩٧/٩٦ ص (٢٤١ ، ٥٢١ ، ٦٠٤) .

** جرى استبعاد مكتبة الاسكندرية ، والهيئة العامة للاستشعار عن بعد ، والهيئة العامة لمدينة مبارك العلمية ، وهيئة استاد القاهرة ، لأنها جميعاً لا تمارس دوراً تعليمياً ، بل هى أقرب الى الأجهزة البحثية أو الشبابية.٠

وترادف مع ذلك ثانى أكبر حملة تاريخية لإرسال بعثات من المدرسين للتدريب والتعليم بالخارج حيث بلغ عدد من أرسلوا لتلقى التدريب من المدرسين بالولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وغيرها منذ عام عام ١٩٩٢/٩١ وحتى عام ١٩٩٩ نحو ٥٢٨٨ معلماً وجرى تدريب ٣٧٤ ألفا آخرين داخلياً خلال الفترة نفسها .

وصاحب ذلك استعادة نظم التغذية المدرسية – برغم تواضع مكوناتها والفساد المصاحب لها – حيث زادت الاعتمادات المخصصة لها من ٣٠.١ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ استفاد منها ٢.٤ مليون تلميذ الى ٢١٨ مليون جنيه واستفاد بها ما يزيد عن٨.٧ مليون تلميذ (١١) .

والحقيقة انه برغم بعض التحسن فى الأداء التعليمى الحكومى وتنظيم عدة مؤتمرات قومية شارك فيها كبار الخبراء وأساتذة التربية من كافة التيارات والاتجاهات الفكرية لتطوير المناهج والمقررات التعليمية وبداية ادخال أجهزة الكمبيوتر والمعلوماتية فى النظام التعليمى فمازال هذا النظام يعانى من سلب الروح التى هى مناط فعل وجوهر أى نسق تعليمى مناسب لروح العصر حيث :

١ – نعانى فى المدارس الحكومية – خاصة فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية – ارتفاع نسبة كثافة الفصول حيث تبلغ هذه الكثافة ٤٣.٣ تلميذ / فصل مما يحيل العملية التعليمية الى جحيم لا يطاق سواء للمدرس أو للتلميذ .

٢ – ويترتب على ذلك بالضرورة انتشار مجموعات التقوية وتتعزز الدروس الخصوصية بما يؤدى إلى انهيار قيم القدوة والاستاذية لدى الطفل ، فالمدرس بالنسبة للتلميذ فى هذا العمر المبكر هو أحد أهم خطوط الدفاع القيمية والرمزية فى مدركات آخذة فى التشكل فى وسط جماعى وفى اطار عملية تنشئة اجتماعية أوسع مدى وأكثر تأثيرا ، لقد عبر وزير التربية والتعليم السابق بشجاعة عن هذه الحقيقة بقوله (لقد تظاهر المجتمع بأنه يوفى هؤلاء المعلمين أجورهم وهم بدورهم تظاهروا بأنهم يؤدون عملهم ، والتظاهر المتبادل حقق كارثة) (١٢) .

٣ – وزاد الأمر سوءاً ان نصف مدارس مصر (أى نحو ١٢.٥ ألف مدرسة بكثافة تزيد عن ٥ ملايين طفل وتلميذ) كانت تفتقر الى أية مقومات انسانية للعملية التعليمية والتربوية وهو ما يجرى علاجه الآن بصورة مكثفة وأحياناً متعجلة وإن كان ذلك لم يحل دون ترك جراح غائرة فى نفوس هؤلاء الأطفال والنشء بفعل الإهمال الذى تعرضوا له لسنوات طويلة ماضية.

٤ – وبرغم أن نسب القيد فى التعليم الابتدائى قد تحسنت من ٨٧% عام ١٩٨٨ الى نحو ٩٧% عام ١٩٩٨ فإن نسب التسرب فى التعليم الابتدائى مازالت تدور حول معدل ١٥% حالياً وتزداد هذه النسبة بين الإناث خاصة فى محافظات الوجهين القبلى والبحرى وبعض الأحياء الفقيرة بالمدن المصرية ، ويبلغ عدد المتسربين فى الريف عام ١٩٩٣ نحو مليون طفل أضيفوا الى رصيد الارتداد للأمية فى مصر (١٣) حيث يقدر عدد الأميين فى مصر من سن عشر سنوات فأكثر بنحو ١٩ مليون انسان عام ١٩٩٥ يشكلون ٣٤% من سكان مصر (١٤) .

٥ – ويقدر عدد الأطفال فى الفئة العمرية (٢ – ٦ سنوات) الذين لا تتوافر لهم خدمة تربوية بنحو ٤.٥ مليون طفل بخلاف ٤٠٠ ألف طفل آخرين موجودين فى دور الحضانة .

٦ – وعزز من هذا المناخ السلبى على العملية التعليمية وسط ثقافى واعلامى يقدم نماذج مشوهة على الصعيدين النفسى والأخلاقى ، وترادف كل هذا مع انهيار كامل وشامل للأنشطة التربوية فى

المدارس الحكومية وكثير من المدارس الخاصة مثل الأنشطة الرياضية والفنية والأدبية والمسرحية والثقافية والعلمية .. إلخ تحت وطأة الإلحاح المستمر والممجوج بالاستعداد للامتحانات فأصبحت المدارس بمثابة مأوى عشوائى للتحصيل والتلقين التعليمى المتدنى .

برنامج النشاط الصيفى .. آلية مجتمعية

وسط هذا الفراغ استهدفت قوى عديدة ، بعضها محلى (كالجماعات الإسلامية السياسية وعصابات المخدرات) وبعضها أجنبى (برامج بذور السلام على سبيل المثال) (١٥) اختراق قطاعات الشباب المصرى وإعادة صياغة وجدانه وذاكرته الوطنية والقومية وفى خضم الصراع الضارى بين الدولة وأجهزتها من جهة والجماعات الإرهابية الدينية من جهة أخرى منذ مطلع التسعينات انتبه بعض المسئولين عن التعليم لمخاطر الوضع فصاغوا مفهوما للربط بين " التعليم والأمن القومى " (١٦) .

وبرغم تقديرنا لتلك الجهود الدءوب والمخلصة لتطوير التعليم قبل الجامعى خلال السنوات العشر الماضية فان هناك ثغرة إبليس مازالت تنخر فى البناء التعليمى ونقصد بها " إدمان الدروس الخصوصية " وضعف كفاءة التعليم الرسمى لأسباب باتت معروفة ومفهومة لدى الجميع .

إن نظامنا التعليمى والقيمى سيظل على ما هو عليه مهما أنفقنا على بناء وتشييد المدارس طالما أن قيمة القدوة والأستاذية وهما حصن الدفاع الأول عن مستقبل الأجيال الجديدة قد أندثرت وسط مستنقع الدروس الخصوصية .

لذا تقوم فلسفة " برنامج النشاط الصيفى " على مفهوم العمل الإيجابى بدلا من نظرية ملء الفراغ وذلك من خلال :

١- خلق آلية مجتمعية متكاملة للنشاط القومى بين التلاميذ والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٨ سنة والمنتظمين فى سلك التعليم قبل الجامعى والبالغ عددهم نحو ١٥ مليون تلميذ ، وايجاد هذه الآلية المجتمعية سينهى عمليا منطق " الجزيرة المعزولة " التى تعمل وفقا لها كل وزارة من وزارات الدولة المعنية بهذا القطاع (الشباب- التعليم- الثقافة- الأعلام – الطفولة) . فنحن لانملك ترف ترك مستقبل مصر وأجيالها الجديدة يحكمه أداء بيروقراطى وعقلية إدارية تابعة لهذه الوزارة أو تلك يعانى العاملون فيها الإحباط بسبب ظروفهم المعيشية والاقتصادية المتواضعة .

ويؤدى تنفيذ المخطط الخاص ببرنامج النشاط الصيفى بالدقة والحماس المطلوبين الى اكتشاف آلاف المبدعين والموهوبين فى كافة مجالات الأنشطة والفنون والآداب والعلوم بما يجدد وينشط الدورة

الدموية للمجتمع الذى أصيب بتصلب الشرايين وضعف مستوى الموهبة وتضاؤل عدد الموهوبين فى كافة المجالات خلال العقود الأربعة الماضية .

٢- وقف الاختراق المتعدد المصادر لمنظومة الشباب والتعليم من خلال نشاط وطنى منظم ومثمر تشارك فيه المؤسسات المسئولة وترعاه أعلى قيادة سياسية وأدبية فى البلاد .

٣- سيوفر هذا النشاط الصيفى فرصا جديدة للمدرسين والمشرفين على هذه الأنشطة المهملة واقعيا فى أدائنا التعليمى والمنسية فعليا طوال العام الدراسى ، للإبداع وتحسين مستوى دخولهم عبر نظام جيد للحوافز والمكافآت ومن المقدر أن يشارك فى هذا النشاط مايربو على ٥٠ ألفا من المدرسين المتخصصين والعاملين فى مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات وقصور الثقافة وأجهزة الإعلام .

٤- يتم دمج " مهرجان القراءة للجميع " الذى كان بمثابة أول حجر فى بركة الخمود والخمول الصيفى فى هذا المشروع القومى وتطور فاعلياته كما سوف نتعرض . فالتحدى الحقيقى الذى يواجهنا هو كيف نجعل من النشاط المدرسى متعة للطفل ومكسب للأسرة المصرية واكتشاف مجتمعنا للمبدعين والموهوبين .

والآن .. كيف نصوغ هذه الآلية المجتمعية ونضمن لها البقاء والاستمرار ؟

حتى يتحقق هذا ينبغى بادئ ذى بدء أن تولى القيادة السياسية بكل ثقلها الدستوري والأدبي اهتماما خاصا لهذا البرنامج وآليات تنفيذه ثم يأتى الإطار التنفيذي:

أولا : تشكيل اللجنة الوزارية لبرنامج النشاط الصيفى من السادة :

١ _ وزير التربية والتعليم .

٢ _ وزير التعليم العالى .

٣ _ وزير الشباب والرياضة .

٤ _ وزير الإعلام .

٥ _ وزير الثقافة .

٦ _ أمين عام مجلس الطفولة والأمومة .

تتولى هذه اللجنة رسم السياسة العامة لبرنامج النشاط الصيفى ووسائل تنفيذها وتوفير مصادر التمويل الحكومية والخاصة .

ثانيا: الإعلان فى كل مدارس الجمهورية وفى جميع المناطق التعليمية

وقبل إعلان نتائج امتحانات نهاية العام الدراسى عن الأنشطة التى سيجرى العمل بها ونظام المسابقات بين المحافظات المختلفة والمناطق التعليمية داخل كل محافظة على حدة وهذه الأنشطة هى :

- الأنشطة الرياضية المختلفة (كرة قدم، سلة، سباحة ..إلخ).
- الأنشطة الفنية التمثيلية والتشكيلية (الرسم، النحت ، الزخرفة) .

- الأنشطة الموسيقية (فردى ، جماعى ، آلات مختلفة) .
- الأنشطة الأدبية (الشعر ، القصة ، المسرحية ..إلخ) .
- المسابقات العلمية (الابتكار ، القراءة ..إلخ) .
- أنشطة البيئة (فرق للتجميل أو حل بعض المشكلات البيئية) .

٢-يتم تسجيل الأسماء لدى كل مدرسة برسم رمزى لايزيد عن ثلاثة جنيهات لكل تلميذ وفى المناطق التعليمية ويعلن فى نفس الوقت عن قيمة الجوائز المخصصة للأعمال
المتميزة على نطاقكل منطقة وكل محافظة وعلى مستوى الجمهورية .

٣-تشكل فى كل محافظة لجنة موازية من وكلاء الوزارات المعنية ويشارك مسئول القناة التليفزيونية الإقليمية ومسئول عالي المستوى من المجلس القومى للطفولة والأمومة ، تتولى هذه اللجان الأشراف والتنفيذ اليومى للسياسات التى حددتها اللجنة الوزارية العليا فكافة المدارس والمراكز الشبابية المشاركة فى البرنامج

٤-تشارك فى هذه الأنشطة الصيفية :

-نصف المبانى المدرسية بالمحافظة والتى تتوافر بها أماكن وملاعب ومعامل لممارسة هذه الأنشطة أى مايعادل ١٥ ألف مدرسة حكومية وخاصة.

- مراكز الشباب المتميزة بالمحافظات ويقدر عددها بنحو ٥٠٠ مركز.

_ قصور الثقافة بالمحافظات.

- القنوات التليفزيونية الإقليمية والبرامج الرياضية والثقافية بالقنوات الرئيسية .

٥ - كما يشارك فى تنفيذ هذه الأنشطة :

- جميع مدرسى ومعلمى ومشرفى هذه الأنشطة بمدارس المحافظات مع مراعاة جداول الأجازات والمصايف لهؤلاء المدرسين .
- جميع مسئولى مراكز الشباب .
- العاملين بقصور الثقافة بالمحافظات .
- أطقم محددة من القنوات التليفزيونية الأقليمية والرئيسية .

٦-تمنح مكافآت وحوافز جيدة للمشاركين من المدرسين والمشرفين وغيرهم مع الرقابة الجيدة لوقف أى مظاهر للفساد المالى وحتى لا يتحول هذا النشاط الجاد والإستراتيجي الى مجردمولد للأنفاق .

ثالثا : تكاليف التنفيذ وسبل التمويل

يقدر عدد المشاركين من طلبة المدارس فى العام الأول _ اذا ما أحسن التخطيط والإعلان _ وعرض مزايا وفوائد وجوائز هذا البرنامج بنحو خمس طلبة المدارس أى مايعادل ثلاثة ملايين تلميذ قد يتزايد بعد ذلك عندما تثبت للجميع نتائج هذا النشاط .

ومن المقدر أن يتكلف البرنامج خلال شهور الصيف الثلاثة مابين ٢٠٠ مليون جنيه الى ٢٥٠ مليون جنيه تتمثل فى :

١-مكافآت وحوافز المدرسين والمشرفين المشاركين والمقدر أن يصل عددهم الى ٥٠ ألف شخص (بمتوسط مدرس أو مشرف نشاط لكل ٦٠ تلميذا) وبهذا سيصل متوسط الحوافز والمكافآت من ألفين الى ثلاثة آلاف جنيه لكل مدرس ومشرف .

٢- مكافآت المتسابقين والفائزين والتى تتوزع بين الفرق الجماعية الفائزة (فرق رياضية ، فرق موسيقية ..الخ) أو فائزين أفراد (علوم، آداب، فن، رسم ،زخرفة ..الخ) .

ويقدر عدد الجوائز فى هذه المسابقات بنحو ١٠آلاف جائزة تتراوح قيمتها بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف جنية بعضها فى صورة نقدية وبعضها الأخر فى صورة أجهزة كمبيوترأوسلسلة مطبوعات كاملة من إصدارات مكتبة الأسرة أو غيرها .

٣- مكافأت أطقم التغطية الإعلامية بالقنوات التليفزيونية الرئيسية والإقليمية أما عن تمويل هذا البرنامج فسيكون من مصادر ثلاثة هى :

- موازنات الوزارات المعنية مثل وزارة الشباب والتعليم والبيئة والثقافة والإعلام وبنسبة ٥٠ % من إجمالي تكاليف البرنامج .

- تبرعات رجال الأعمال وجمعياتهم وبنسبة ٢٥% .

- المنظمات الدولية المتخصصة والمعنية ببرامج الطفولة والشباب مثل اليونيسيف والمجلس العربى للطفولة ..الخ .

ويتعزز موقف برنامج النشاط الصيفى سنويا بفعل اتساع قاعدة المشاركين فيه والمهتمين به وبالمبدعين والموهوبين الذين سيكشف عنهم سواء فى الأنشطة الرياضية أو الفنية أو العلمية أو غيرها وهو ما يشكل إثراء وتجديدا فى الحياة المصرية ويحمى هذا النشء من مزالق الانحراف الناتج عن فراغ وتيه طال أمده وحان وقت التصدى له وهوماسينعكس حتما فى أداءنا المجتمعى خلال العقود القادمة .

هوامش

(١) رجعنا على سبيل المثال الى :

– د. لويس كامل مليكة (محرر) "قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى "، المجلد الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ ص ١٤٥ .

– د. فؤاد أبو حطب " العلاقة بين أسلوب المعلم ودرجة التوافق بين قيمه وقيم تلاميذه " واردة فى المرجع السابق ص٢٢٥ ومابعدها .

– مارى وين " الأطفال والإدمان التليفزيونى " ترجمة عبد اللطيف الصبحى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، الكتاب رقم ٢٤٧ يوليو ١٩٩٩ .

– د. عبد الستار ابراهيم ، د. عبد العزيز بن عبد الله الخيل ، د. رضوى ابراهيم " العلاج السلوكى للطفل " ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، الكتاب رقم ١٨٠ ديسمبر ١٩٩٣ .

(٢)المجلس القومى للطفولة والأمومة ، وثيقة الإطار الفكرى لمكون الطفولة والأمومة فى الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٩٨/٩٧ –٢٠٠٢/٢٠٠١) والصادرة فى مايو ١٩٩٦ .

(٣) وزارة التربية والتعليم " إنجازات التعليم فى ٤ سنوات " ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص١١٧ وكذلك:

– وزارة التربية والتعليم " انجازات التعليم خلال عقد الطفل المصرى ١٩٩٩/٨٩ .. رؤية مستقبلية " ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٩ ، ص٢٠

(٤) د. سعيد أسماعيل على " محنة التعليم فى مصر " ، كتاب الأهالى ، القاهرة ، كتاب رقم ٨ عام ١٩٨٤ ، ص٢٥ ومابعدها وكذلك :

– خالد المنوبى " المدرسة الأساسية العربية .. حظوظها ومدلولها فى أزمة المجتمع الرأسمالى " مجلة شؤون عربية ، تونس العدد ٣٦ فبراير ١٩٨٤ .

(٥) رجعنا الى تقارير المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم الدورة الأولى سبتمبر ١٩٨٣ ، الكتاب رقم ١٧١ يونيو ١٩٨٤ ، ص٤٠ ص٤١ .

والدورة الثامنة أكتوبر ١٩٨٠/ يوليو١٩٨١ كتاب رقم ١٥٠ . والكتاب رقم ١٨٨ .

(٦) وزارة التربية والتعليم ، الآدارة العامة للأحصاء والحاسب الآلى ، بيان بإجمالى هيئات التدريس بالتعليم قبل الجامعى ، فبراير ١٩٨٦ .

(٧) رجعنا فى هذا الى عدة مصادر :

– الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " دراسة تحليلية للعاملين بالجهاز الادارى من واقع الحصر الفعلى فى ١/١/ ١٩٩٦ " ، الادارة المركزية للمعلومات ، مايو ١٩٩٧ .

– الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " دراسة تحليلية للعاملين بالادارة المحلية من واقع الحصر الفعلى فى ١٩٩٦/١/١ " الادارة المركزية للمعلومات ، مارس ١٩٩٧ .

(٨) أول من ربط بين أوضاع التعليم والأمن القومى كان الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى أحدى نشراته المتخصصة أنظر :

– عبد الخالق فاروق وأحمد كمال فهمى " نظم التعليم والتوظف فى مصر " النشرة الأحصائية ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٦ .

(٩) وزارة التربية والتعليم ، إنجازات التعليم خلال عقد الطفل المصرى ، مرجع سابق ص٢٢ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) المرجع السابق ، ص٥١ .

– وعن تطور نظام التغذية المدرسية يمكن الرجوع الى :

المكز القومى للبحوث التربوية " التغذية المدرسية خلال ثلاثين عاما .. ١٩٥٢–١٩٨٣ .. دراسة توثيقية " القاهرة ، الادارة العامة للتوثيق والمعلومات ١٩٨٤ .

(١٢) إنجازات التعليم فى ٤ سنوات ، مرجع سابق ص ٣٣ .

(١٣) المجلس القومى للطفولة والأمومة " الاطار الفكرى لمكون الأمومة والطفولة فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ _ ٢٠٠٢/٢٠٠١ " .

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) حول هذا الاختراق وابعاده أنظر مثلا :

– فهمى هويدى " لننفض أيدينا من هذه اللعبة " أهرم ٢٠٠٠/٥/٩ .

– د.حسن أبو طالب " وطن بلا ذاكرة .. محنة كبرى " أهرام ٢٠٠٠/٥/٢٧ .

(١٦) وزارة التربية والتعليم " مبارك والتعليم .. نظرة الى المستقبل " القاهرة ١٩٩٢ ص٢١ ص٢٤ .

الفصل الرابع

الفن والسياسة .. بين التجارة والوعى

(١)

بعيداً عن السياسة .. فارس بلا جواد فى ميزان النقد الفنى

وسط ضجيج إعلامى وإعلانى غير مسبوق ومفتعل ، عززت من هالته ما قيل عن ضغوط صهيونية وأمريكية لوقف أو حذف بعض مشاهد هذا المسلسل ، انتظر المصريون بشوق لحظة عرض " فارس بلا جواد " آملين فيه ان يعوض بعضا من احباطاتهم وعجزهم عن الفعل والتحدى ضد ذلك الصلف والاجرام الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى الأعزل ، وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع وضميره الحى ..!!

ولأن ثقافة المصريين والعرب طوال تاريخهم الطويل ، حافلة بفكرة البطل المخلص أو المهدى المنتظر أو المسيح المخلص ، والممتدة الجذور منذ عهد قدماء المصريين والمتمثلة فى أسطورة " إيزيس وأوزوريس " ، انتظاراً لعدل أو رداً لظلم بات فوق طاقة احتمال .

وهكذا كان تحلق المصريون فى السنوات القليلة الماضية حول مسلسل " رأفت الهجان " والشجن المفعم فى " ضمير أبلة حكمت " والحكى التاريخى الجميل لشخصيات وأحداث "ليالى الحلمية" والبطولة الانسانية " لأبو العلا البشرى " والصمود الخارق فى " الراية البيضاء " و"دموع فى عيون وقحة" وغيرها من الأعمال التليفزيونية الجادة التى احتضنها الشوق المصرى الدفين للعدالة والبطولة ، كمرادف نفسى مقبول لحالة الاحباط والشعور بالعجز إزاء رد الظلم والتحدى الذى تمثله كثير من وقائع حياتنا اليومية وليس أقلها غرورا وغطرسة الاحتلال الصهيونى المدعوم أمريكياً لفلسطين .

هذه كانت الحالة النفسية للمصريين والعرب ، عند تلقى أخبار " فارس بلا جواد " فانتظروا فيه خيراً وأملوا فيه جديداً ورصيداً إضافياً للمواجهة ، وفجأة وبعد عرض المسلسل وحلقاته يوماً بعد يوم ، يتحول هذا الشوق والانتظار الى إحباط عميق وهزيمة داخلية إضافية ، فالعمل جاء مفككاً يفتقر الى بنيان درامى متماسك ، والفكرة فيه أو القضية التى يرغب فى حملها وتوصيلها جاءت غائمة .. هائمة .. حائرة وغير واضحة ، تاهت وسط ركام من الافتعال فى الأداء وغلبة الطابع المسرحى عليه ، وتوارت بين إيقاع بطيء لمجموعة من الوقائع والمشاهدات والأحداث التى تفتقر الى المنطق وتغيب عنها العقلانية فى وقت نحن أشد ما نكون الى العقلانية .

والأخطر والأهم ، انه ولاعتبارات شخصية لبطل المسلسل ، جرى اختزال مخل لتاريخ الحركة الوطنية المصرية كلها بعد الاحتلال البريطانى ، متمثلة فى نضالات الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد ، وتيار حزب الوفد بقيادة سعد زغلول من بعد ، فى مجرد شخص واحد مغامر

غير مقنع فى أدائه وافتعاله الحركى مع ضعف النص والحوار ، وتحول الأمر كله الى مجرد استعراض لمهارة التخفى والتنكر وتعدد الأقنعة التى حولت البطل الحقيقى للعمل الفنى الى مسئول المكياج .

وحتى نقترب أكثر من نقدنا الفنى ، بعيداً عن الانطباعية المجردة التى جاءت فى غير صالح العمل الفنى لدى المشاهد المصرى والعربى البسيط ، دعونا نتوقف عند ثلاثة معان أساسية لضعف هذا العمل وهى :

١ – الافتقار الى بناء درامى متماسك .

٢ – غياب الفكرة أو القضية .

٣ – تواضع الأداء وغلبة التكلف والطابع المسرحى.

أولاً : الافتقار الى بنيان درامى متماسك :

يعنى الحديث عن البنيان الدرامى فى أى عمل فنى أو روائى ، التداخل بين مستويين للعمل الفنى هما :

– مدى التوازن والانسجام فى التطور النفسى والشعورى أو الانفعالى لشخصيات العمل الفنى.

– مدى منطقية الأحداث وتسلسلها الطبيعى المتوازن .

فإذا تأملنا المستوى الأول فى البنيان الدرامى ، نجد افتعالاً وانقلاباً نفسياً وشعورياً غير مبرر وغير مفهوم فى شخصيات العمل الرئيسية ، خذ مثلاً موقف وبناء شخصية الأمير التركى المتسلط الذى اختطف أو استحوذ على الطفل المصرى الفقير (نجيب) بالقوة على إثر حادث عارض والإصرار على الاحتفاظ فى قصره بالطفل لمدة شهرين رغم أنف أبويه وأهل القرية جميعاً ، وبرغم معارضة زوجته التركية المتسلطة (نورين هانم) وكراهيتها الشديدة لهذا الطفل الفلاح ، فإن كلمة وقرار الباشا التركى المتسلط هى التى تسود ، وهو ما يعنى بوضوح قوة وصلابة رأيه وانصياع زوجته فى النهاية ، واستمرارهم فى الاحتفاظ بالطفل لعشرين عاماً أو يزيد تتولى خلالها هذه الزوجة الإشراف على تربيته حتى صار ضابطاً ، وفجأة يتبدى من جديد كراهيتها واشمئزازها من هذا الضابط الفلاح ، وتسلط رأيها وقوة شخصيتها ازاء زوجها الذى يتضاءل أمامها بصورة غير مبررة أو مفهومة ، حتى أنه لا يملك من أمر زواج ابنته من هذا الضابط الفلاح شيئا ويتعلق الأمر كله على موافقة (نورين هانم) ، هذا الانقلاب فى توازن القوى أو الشعورى بين الزوجين التركيين غير مفهوم ولا مبرر نفسياً ويمثل إخلالاً فى التطور المنطقى للبناء النفسى والشعورى للشخصيتين ، ويستمر هذا التخبط فى البناء النفسى ، حينما تقبل هذه السيدة المتسلطة التى لا تخفى اشمئزازها من (نجيب) زواجه من

ابنتها الجميلة (ملك هانم) ، وما هى الا أيام وتعود لتنقلب عليه وتتعمد اهانته امام زوجته وامام الخدم دون أن ينطق زوجها الذى تحول بقدرة محمد صبحى – صاحب الرؤية الدرامية – الى مجرد تابع ذليل لرأى زوجته (نورين هانم) التى بلغت حد مطاردة وطرد زوج ابنتها من القصر ومطالبته بتطليقها ، والتمادى الى حد محاولة إجهاض ابنتها لحملها من هذا الزوج الفلاح ، وحبسها فى قبو القصر وموتها ، كل ذلك دون أن ينطق الأب الباشا التركى المتسلط سابقاً والذليل أمام زوجته دون مقدمات يشير اليها أى دارس لعلم النفس وعلم الدراما التليفزيونية أو الحبكة القصصية .

والسؤال : هل هذا الانقلاب فى هاتين الشخصيتين منطقى ومتوازن ويعكس تطوراً طبيعياً؟ ونفس الأمر يتكرر فى الانقلاب المفاجىء فى شخصية (نجيب) ، ذلك الشخص الذليل الذى تربى فى قصر الهانم المتكبرة القاسية ، فبعد طرده من القصر ووفاة زوجته قهراً وكمداً وتنكيلاً ، يظهر فجأة بعد خمس سنوات وفى يده حكم قضائى باسترداد ابنه " حافظ " وفى صحبة الحرس والجنود لتنفيذ هذا الحكم فى مواجهة الحماة التركية المتسلطة .. والسؤال يظل معلقاً : كيف حدث هذا التطور الانقلابى فى شخصية " نجيب " ، ثم اذا كان هناك قضاء مصرى قادر على رد طفل مصرى من هؤلاء الطغاة فلماذا لم يظهر هذا القضاء من قبل حينما اختطف الباشا التركى الطفل " نجيب " من أبويه ومن أهل القرية وأبقاه لديه عشرين عاماً كاملة ؟! هذا الانقلاب المفاجىء وغير المفهوم فى البناء النفسى والشعورى لأبطال العمل الفنى يشكل أحد أهم عناصر الخلل فى البنيان الدرامى كله ويفقده المصداقية لدى ملايين المشاهدين ، أم أن الاستخفاف بعقول المشاهدين المصريين والعرب قد صار بضاعة رائجة ومربحة لبعض الممثلين والعاملين فى الحقل الاعلامى ؟

واذا انتقلنا الى المستوى الثانى للبنيان الدرامى للعمل الفنى والمتعلق بمدى منطقية وتسلسل الأحداث وعقلانيتها ، نلاحظ عشرات الأمثلة لهذا العبث بالعقول والقلوب ، بدءاً من اختطاف الباشا التركى للطفل نجيب والاحتفاظ به وتربيته لمدة تزيد على العشرين عاماً وتزويجه ابنته، ثم انقلاب نورين هانم عليه وكراهيتها الشديدة والمبالغ فيها لمن تولت الاشراف على تربيته فى قصرها طوال هذه السنوات ، وانقلابها المفاجىء عليه الى حد طرده من قصرها والتنكيل بابنتها ، الى آخر كل هذه الأحداث غير المنطقية ، انتقالاً الى ظهور الفارس المزعوم (حافظ) على مسرح الأحداث وسفره الى فرنسا للحصول على مؤهل فى فن التنكر ، فيعود دون الحصول على غايته بأسباب تبدو بدورها غير منطقية وغير عقلانية ، بل هى أشبه بحواديت الأطفال قبل النوم ، انتهاء بملامح الاستخفاف بالعقل والمنطق فى عملياته البهلوانية ضد الانجليز وتلاعبه بكولونيل المخابرات البريطانية (ريتشارد أو الممثل جميل راتب) بصورة تثير الغثيان وتدعونا للاستخفاف بأنفسنا قبل ان نستخف بعدونا

وخصمنا ، تلك الآفة اللعينة التى أدمناها فى معظم أعمالنا الدرامية فى السينما أو التليفزيون ، وجعلتنا مسخة أمام العدو قبل الصديق وأظهرت مستوى تناولنا العقلى تجاه قضايانا المصيرية ، فنحن وفقاً لهذا الأسلوب المريض دائماً ما ننتصر على أعدائنا ولكن فى مخيلتنا بينما يشهد الواقع والتاريخ فى الماضى والحاضر أننا نتلقى الصفعات والضربات .. فهل هذا هو الأسلوب الذى يدعونا اليه محمد صبحى كاتب هذا العمل لمواجهة أعدائنا ؟

وبطلنا المصرى يدير عمليات المقاومة المزعومة – والتى أدارت رؤوس البريطانيين – من أوكار الكباريهات وبين غوازيها ، وعبر علاقات العشق وكذا الحب والكراهية للأميرات والأثرياء منهن هنا وهناك ، وهكذا يظهر الينا البطل المصرى محض مغامر ومقامر ولص، فهل هذا هو رمز الحركة الوطنية المصرية وقادة المقاومة فيها خلال العقود الأولى من القرن العشرين ؟ والأمثلة على عدم منطقية الأحداث واستخفافها بالمشاهدين كثيرة لا حصر لها .

ثانياً : غياب الفكرة أو القضية

هل الفكرة الأساسية التى يدور حولها " فارس بلا جواد " هى تقديم نموذج لحالة كفاح ضد الاستبداد التركى ، أم الاستعمار البريطانى أو التآمر الصهيونى على فلسطين ؟

حتى الحلقة الخامسة والعشرون – وقت كتابة هذا التحليل – من هذا العمل الممل لم يظهر فى الأفق العنصر الصهيونى وان كنا نظن – وبعض الظن من حسن الفطن – ان الحبكة القصصية الضعيفة للمسلسل كله سوف تنعكس بالضرورة على بقية الحلقات التى يبلغ عددها وفقاً لما ذكره محمد صبحى نفسه واحداً وأربعين حلقة – وعلى القارىء أن يحسب متوسط أجر الممثل الكبير فى الحلقة ليعرف ان فى الإطالة إفادة – فتأتى متهافتة مثيرة للشفقة على أنفسنا وطريقتنا فى التعامل مع قضايانا المصيرية والكبرى ، وبصرف النظر عن مدى واقعية وثائق بروتوكولات حكماء صهيون أو تزويرها والتى يذهب ثقاة الدارسين الى أنها مزورة ، والجرائم الصهيونية الراهنة أشد وأفدح من كل ما ورد فى هذه الوثيقة المزورة ، بحيث لا يستدعى الموقف الوطنى الصحيح الذهاب بعيداً للبحث فى صناديق قمامة التاريخ ، المهم فإن الحلقات التى شاهدناها حتى الآن لا تظهر جوهر الكفاح الوطنى المصرى ضد الاحتلال الانجليزى ، أو الاستبداد التركى ، فالفكرة غائمة .. هائمة .. تائهة وسط أداء مسرحى مفتعل واستعراض لشخص واحد يجيد التنكر والخفاء .

والفكرة الأساسية أو القضية هى العمود الفقرى لأى عمل فنى سواء دراما تليفزيونية أو قصا روائيا ، وبدونها يتحول العمل الى ما يشبه العبث أو اللامعقول ، حيث يغلب الشكل ونمط الأداء على الجوهر والرسالة من العمل الفنى ، وهذا هو الفارق النوعى بين جدية الدراما التليفزيونية وعبثها ، وبقدر ما كان

الضجيج الذى سبق عرض المسلسل وسيلة جيدة ومثلى فى تسويقه على الفضائيات والقنوات التليفزيونية العربية التى وصل عددها الى سبع عشرة محطة – وفقاً لما ذكره محمد صبحى – بقدر ما أصبح عبئا عليها بعد عرض العمل على المشاهدين وهو ما شكل خصماً لاشك فيه من رصيد ومصداقية محمد صبحى على الأقل خلال السنوات القادمة مما يحمله بواجب وعبء هائل لاستعادة هذه المصداقية عبر تقديم أعمال أكثر جدية وأكثر وطنية مما فعل فى هذه المرة .

ثالثاً : تواضع الأداء وغلبة الطابع المسرحى عليه

تميز الفنان محمد صبحى وبعض زملائه مثل شعبان حسين وعبد الله مشرف وغيرهم بأداء مسرحى جيد ، وقدموا طوال السنوات القليلة الماضية أعمالاً وأدواراً لاشك فى جودتها وعمقها ، بيد أن التأثر الغالب لأدائهم بهذا النمط المسرحى فى أعمال الدراما التليفزيونية ، مثل عائلة ونيس أو فارس بلا جواد ، كان خصماً من روعة الأداء ، من حيث الحركات الزائدة والإشارات اليدوية الكثيرة دون حاجة ، والتكلف الزائد فى الحركة الجسدية دون إغفال دور التأثير الانفعالى لملامح الوجه والحاضرة من عمق تمثل الشخصيات وتطور بنائها النفسى والشعورى .

ولاشك أن غياب البناء الدرامى المتماسك ، وعدم وضوح الفكرة أو القضية التى يخدمها العمل الفنى بحق ، كان له انعكاس سلبى كبير على غلبة هذا الطابع المسرحى فى الأداء وترك مساحات واسعة لاجتهاد كل ممثل فى تعظيم تأثيره على المشاهدين ، فطالما غاب النص الجيد والحوار المتماسك ، تحول الأداء الى براعة حركية لكل مشارك حتى لو كان لها تأثير سلبى على العمل الفنى كله .

أنها باختصار خطأ فنى لفنان ومجموعة من الفنانين نعتز بهم ، وبمواقفهم ، وان كان هذا لا يحول دون نقد العمل من مواقع وطنية ، ولعلنى فى ختام هذه الكلمات أهمس فى أذن محمد صبحى ، بأن يبتعد عن نصائح رفقاء السوء ولا يصور لنفسه أن أى نقد لهذا العمل ، مدفوع من جواسيس أو عملاء للصهاينة ، فيتقمص لنفسه شخصية رئيس دولة كان قد اعتاد على اعتبار كل من انتقد سياساته بأنه يهاجم مصر ، مستوحياً الجملة الشهيرة التى أطلقها لويس الرابع عشر منذ القرن الخامس عشر بـ " بأن الدولة هى أنا " ورحم الله موتانا وموتى جميع المسلمين والأقباط فى هذا الشهر الفضيل .

(٢)
مسلسل (الشتات) .. ومعركة الوعى والذاكرة

عرضت قناة " المنار " الفضائية اللبنانية ، طوال شهر رمضان الماضى مسلسل " الشتات " الذى يعد من أكبر الأعمال الدرامية العربية فى السنوات القليلة الماضية ، سواء من حيث حجم الانتاج أو من حيث عدد الفنانين والفنيين العاملين فيه .

ويدور المسلسل حول نشأة وتطور الحركة الصهيونية فى أوروبا ، وعملية تخطيطها لاغتصاب فلسطين ، أى أن المساحة الزمنية للعمل تمتد لأكثر من مائة عام .

والحق .. فإن هذا المسلسل قد جاء فى وقت نحن أحوج ما نكون كعرب الى استعادة بعض من معالم الصورة التاريخية والوقائع التاريخية المرتبطة بالحركة الصهيونية باعتبارها تعبيرا عن حالة استعمارية عنصرية تتغذى على حركة دينية تتخفى وراء بعض أسفار التوراة – خاصة سفرى دانيال وحزقيال – المشكوك أصلاً فى صحتهما التاريخية واللاهوتية من ناحية، أو بعض مزامير التلمود من ناحية أخرى .

وبصرف النظر عن الجانب الدينى الغامض والملتبس لأسفار التوراة التى بين أيدى اليهود، وهو موضوع يحتاج الى معالجة طويلة ومفصلة ربما تكون موسوعة الدكتور المسيرى "اليهود واليهودية والصهيونية" قد ألقت أضواء واضحة عليها ، فإن الشتات قد جاء كعمل درامى ليعوض المشاهدين العرب – وللأسف ارتعدت أجهزة الاعلام المصرية والعربية عن شرائه وعرضه خوفاً من الغضب الأمريكى – عن الإسفاف والاستخفاف الذى تعرضوا اليه فيما سمى " فارس بلا جواد " الذى انتهى بالمشاهدين العرب فى العام الماضى الى حالة من الاحباط وانعدام الثقة فيمن روجوا له وصنعوا من أنفسهم أبطالاً من ورق .

وقد سبق لنا مناقشة هذا العمل على صفحات " أخبار الأدب " فى حينه ، والحقيقة ان المتابع عن كثب لحال الدراما المصرية فى السنوات الأخيرة ينتابه إحساس عميق بالقلق من تردى موضوعاتها وتواضع امكانياتها الفنية ، ناهيك عن تدنى مستوى الأداء وغلبة الطابع المفتعل على شخوصها وتفكك البناء الدرامى مما أفقد هذه الأعمال اهتمام المشاهدين وأدى لانصرافهم عنها.

واذا كان معيار النقد الفنى لأى عمل درامى يتحدد فى ثلاثة هى :

١ – مدى وضوح الفكرة أو القضية محل المعالجة الفنية .

٢ – مستوى الأداء التمثيلى عموماً والفنى خصوصاً بكل عناصره بما فى ذلك الديكور والإضاءة والمكياج والملابس .. إلخ .

٣ – مدى تماسك البناء الدرامى الذى يعنى بدوره توافر عنصرين :

الأول : مـدى الانسـجام والتـوازن فـى التطـور النفسـى والشـعورى أو الانفعـالى لشخصيات العمل الفنى .

الثانى : مدى منطقية الأحداث وتسلسلها الطبيعى والمنطقى .

ومن شأن تطبيق هذه المعايير العلمية فى مجال نقد الأعمال الفنية عموماً والدرامية منها على وجه الخصوص على مسلسل " الشتات " ان نصل الى حكم متوازن وموضوعى لهذا العمل الدرامى والتاريخى الهام ، بعيداً عن أشجان العاطفة أو حماسة المنتمى لأحد طرفى الصراع.

أولاً : وضوح الفكرة والقضية محل المعالجة الدرامية :

لعل من أولى حسنات ومزايا مسلسل الشتات ، الذى أعد السيناريو والحوار فيه الدكتور فتح الله عمر وراجع المادة التاريخية الدكتور سهيل زكار ، وهى تسليط الضوء على منطقة رمادية وغائمة فى العلاقة بين الحركة الصهيونية السياسية من جهة وبين روافدها فى المنابع الأصلية لحركة يهودية اعتمدت على التوراة وبعض أسفارها فى دعاواها الأسطورية بشأن "أرض الميعاد" ووعد وهمى مقطوع من رب صاغته عقلية مشكوك فى صدقيتها وتاريخيتها معاً .

هذه المنطقة الغامضة التى عادة ما يخشاها الكتاب والمؤلفون خوفاً من رفع سيف "معاداة السامية" فى وجوههم قد اقتحمها بجدارة ، كاتب السيناريو فقدم الينا كمشاهدين نشأة هذا "الحبل السرى" بين الحركتين التى ترتدى احداهما رداء الدين والعقيدة والحاخامات ، وتتلبس الثانية رداء السياسة والقومية وتحرير الشعب اليهودى .

وقد انشغل العقل السياسى والثقافى لفترة طويلة من الزمن ، عن تلك العلاقة الحميمة التى تشكل " العمود الفقرى " للحركة الصهيونية الاستعمارية ، والتى أسست دعواها على مفهوم دينى يهودى مازالت تمنح هذه الحركة زخمها وقوتها حتى يومنا ، بما يجعل من التعرض لجوهر أسفار التوراة المتعلقة بأرض الميعاد وعودة " المسيا " سواء فى سفر دانيال أو سفر حزقيال ضرورة حياة أو موت فى إطار صراعنا الثقافى ضد هذا المشروع الاستعمارى العنصرى .

واذا كان وزير الحرب الأمريكى المتعصب والمتطرف فى صهيونيته " دونالد رامسفيلد " قد أعلن خلال الأسابيع القليلة الماضية بأن هناك ضرورة لكسب ما أسماه " حرب الأفكار " بما يعنى ضرورة تغيير الأفكار السائدة لدى سكان العراق وبقية شعوب المنطقة العربية والاسلامية ، فإننا بدورنا أحوج ما نكون لإدارة " حرب الأفكار " هذه بما يعزز قدرتنا على التحدى والصمود أمام هذا المشروع الامبراطورى الأمريكى المتحالف مع المشروع الصهيونى العنصرى .

وهنا تأتى أعمال مثل مسلسل " الشتات " فى اطار حرب الذاكرة الوطنية والقومية ، بشرط أن تدار على أساس عقلانى فوق دينى أى علمانى الجوهر حتى يكتسب مصداقية لدى كل القوى المستنيرة فى العالم التى هى – شئنا أم أبينا – طرف فاعل ومؤثر فى حربنا الطويلة ضد هذين المشروعين الاستعماريين .

والقول بأن هناك نفر من اليهود من مثقفين وأكاديميين وبعض الجماعات الدينية يعادون الفكرة الصهيونية العنصرية وعملية استعمار واغتصاب فلسطين هو الاستثناء الذى لا ينفى القاعدة العامة ، وهم بكل ما نكنه لهؤلاء المستنيرين – وفى مقدمتهم مثلاً نعوم تشومسكى – من احترام وتقدير لا يعمينا عن جوهر العلاقة الحميمة حتى الآن بين العقيدة اليهودية وبين الحركة الاستعمارية الصهيونية وهنا مناط جدة مسلسل " الشتات " .

وبرغم ذلك فإن مسلسل الشتات قد اكتنفه بعض الأخطاء والثغرات ، سواء من حيث الأفكار أو من حيث الأداء الفنى بمجموعه من تمثيل وإضاءة وديكور وحركة الكادر .. إلخ فلنتوقف عند كل واحدة بشىء من التفصيل .

ثانياً : أخطاء المسلسل وثغراته

دعونا بداية نبدأ بالأخطاء الفكرية التى يعد كاتب السيناريو الدكتور فتح الله عمر ومراجع المادة التاريخية الدكتور سهيل زكار مسئولين عنها بصورة مباشرة وأساسية ، أما الأخطاء أو القصور فى عناصر الأداء الفنى فالمسئول عنها بوضوح هو المخرج الأستاذ " نذير عواد" :

١ – لعل من أبرز أوجه القصور فى المادة التاريخية لهذا العمل الدرامى الهام ، هو الاهتمام الزائد والمبالغ فيه بدور " الفرد " فى التاريخ الصهيونى واليهودى ، والتركيز على دور "تيودور هرتزل" أو "اللورد وتشيلد" أو" حاييم وايزمان" أو " زئيف جابوتنسكى" أو غيرهم ، وبرغم الاعتراف بأهمية أدوار هؤلاء فى تاريخ الحركة الصهيونية ، فإن ذلك الدور المحورى للأشخاص كان يتم وسط حركة كتل اجتماعية وسياسية وإنسانية ، تقزمت فى المسلسل بصورة كبيرة ، بحيث بدا وكأن "تيودور هرتزل" هو الذى صنع الحركة الصهيونية كلها ، وهذا غير صحيح ، ان ميزة هؤلاء الأشخاص فى تاريخ الحركة اليهودية / الصهيونية ، أنهم قد نفخوا فى البوق وحددوا اتجاه الحركة السياسية لهذه الكتلة الاجتماعية اليهودية التى ظلت لعقود طويلة حائرة هائمة بين هذا الاتجاه السياسى أو ذاك ، فانغمس الكثيرون منهم فى الحركة الاشتراكية والشيوعية فى دول أوروبا كافة وانخرط آخرون فى حركات يمينية ، بينما تعلق البعض الآخر بعالم المال والربا والتجارة كأساس للقوة والنفوذ ، إن التنظير السياسى الذى قدمه تيودور هرتزل فى كتابه " الدولة اليهودية " هو البوصلة التى حددت

اتجاه الحركة لمعظم طيور السرب اليهودى وغربانه ، واستقطبت تيارات عدة من الكتلة الاجتماعية اليهودية والصهيونية التى كانت قائمة قبل هرتزل واستمرت قائمة بعده .

٢ – وبالقطع فإن تهميش دور الكتل الاجتماعية ، قد قلص من زوايا الرؤية الكلية VISION لطبيعة وديناميكية هذا العصر ، الذى وصف فى الأدبيات السياسية " بعصر القوميات " حيث برزت الحركات القومية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى طول أوروبا وعرضها، وامتدت بخيوطها متأخرة نسبياً الى الشرق العربى التى تجسدت فى الدعوات القومية العربية وفى الحركات العربية فى الشام والجزيرة العربية للاستقلال عن دولة الخلافة العثمانية ، والمهم هنا أنه فى زحمة هذه الحركات القومية حشرت الحركة الصهيونية نفسها فى نفس المسار فبدت فى أعين البعض فى أوروبا وكأنها حركة قومية لتحرير أصحاب الديانة اليهودية، وهى بالقطع مغالطة تاريخية بقدر ما هى عملية احتيال سياسية .

٣ – وانطلاقاً من هذه الزاوية المحدودة للرؤية التاريخية للعمل الدرامى ، أظهر المسلسل قادة اليهود وكأنهم صناع التاريخ فى العالم الأوروبى ، ومدبرو المؤامرات على ساحة أوروبا كلها ، وهذا علاوة على أنه مبالغة تتجاوز وقائع التاريخ السياسى فى أوروبا ومنطقه ، فإنها تضفى على " العدو " هالة وقوة وجبروتا لا يستحقها ولا يقوم عليها دليل حقيقى ، والصحيح أنهم قد لعبوا فى الكثير من الأحيان بذكاء على التناقضات الدولية ، ونجحوا فى أن يشعلوا أحياناً بعض الحرائق والفتن هنا أو هناك على المسرح الأوروبى ، لكن المؤكد كذلك ان حركة السياسة الدولية فى ذلك الحين – القرنين الثامن عشر والتاسع عشر – كانت فوارة وهائجة بالكثير من الصراعات بين الدول الاستعمارية (انجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، هولندا .. إلخ) من أجل المستعمرات وكسب الأسواق ، وهى تناقضات وصراعات حقيقية وليست مفتعلة أو من تدبير حفنة يهود فى هذه الدولة أو تلك .

٤ – ومن باب المبالغة السياسية والتاريخية ، تصور ان بعض القادة اليهود كانوا قادرين هكذا وببساطة على توجيه الأوامر والتعليمات الى وزراء خارجية دول مثل ألمانيا أو تركيا أو بريطانيا ، لقد ظلوا خدما لهؤلاء الساسة حتى لو كانوا يقدمون لبعضهم الرشاوى والعطايا والقروض أو يجدون تعاطفاً من بعض هؤلاء الساسة الأوروبيين لمطالبهم وحلمهم "القومى" بدولة تضم شتات اليهود .

٥ – ومن أبرز أخطاء المسلسل كذلك ، أنه يظهر أغنياء اليهود فى غالبيتهم ومعظمهم وكأنهم كانوا ضد فكرة إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين ، ورافضين بالتالى تقديم يد العون والمساعدة، وهذا مخالف لوقائع التاريخ ، صحيح أن الكثيرين منهم كانوا قلقين فى بداية الدعوة لهذا المشروع وبعضهم الآخر لم يكن واثقاً من امكانية نجاح هذه الفكرة ، ولكن بمجرد ان انتقل المشروع

الصهيونى من مجرد الفكرة الى مرحلة التنظير السياسى ، ثبت أن معظم أغنياء اليهود – إن لم يكن جلهم – قد مولوا الحركة السياسية الصهيونية ومشروعها الاستعمارى فى فلسطين لنفس الأسباب التى عرضها المسلسل أى للتخلص من أعباء تزايد هجرة اليهود الفقراء القادمين من روسيا والمجر أو غيرها الى دول أوروبا الغربية الغنية كالنمسا وألمانيا وفرنسا وانجلترا .. إلخ من ناحية ومن أجل التعاطف مع فكرة إقامة دولة لليهود فيما يسمى توراتيا ب " أرض الميعاد " من ناحية أخرى .

٦ – ولأن السيناريو قد بنى وتأسس على فكرة " المؤامرة " فقد كان الإلحاح الدائم فى كل مشهد تقريباً على هذا المفهوم وهذه الممارسة ، مما أفقد السيناريو والحوار أبعاداً أخرى أكثر شمولية للحركة الصهيونية وتزاوجها – قسرا – مع الحركة الحاخامية اليهودية ومع الحركة الاستعمارية الأوروبية التى ميزت هذا العصر وهذه المرحلة من التاريخ البشرى .

٧ – وبناء على هذا التركيز والالحاح على مفهوم " المؤامرة " جرى التركيز كذلك على قوة المال والفلوس كوسيلة ابتزاز لدى الوسط اليهودى عموما والعاملين فى حقل النشاط السياسى الصهيونى خصوصاً ، ونزل بإصرار الى حد تبنى علاقة اليهودى الشخص بالنقود ، فأظهره دائماً وأبداً بخيلاً ومبتزاً وهى صورة كاريكاتورية مستوحاة من عمل الكاتب المسرحى الاسكتلندى الشهير وليم شكسبير " تاجر البندقية " وشخصية اليهودى المرابى " شلوك " منذ مطلع القرن السابع عشر .

٨ – وينزلق المسلسل فى أحد مشاهده الى نبرة خطابية زاعقة حينما يأتى على لسان أحد الضباط الفرنسيين الذى لفق له اتهام بالتجسس من جانب بعض اليهود فى قضية ما باتت تعرف بقضية الضابط " دريوفوس " صائحاً قبل أن يفارق الحياة " الموت لليهود " فى مشهد مسرحى يخلو من الإتقان ، مثل هذه المشاهد أفقدت العمل فى بعض اللحظات التوازن والاتزان النفسى والانفعالى المطلوب ، وحتى لا نسقط فيما يشبه " حرب الأديان " .

اذا انتقلنا بعد ذلك الى الثغرات الفنية التى أثرت الى حد ما على حيوية العمل ككل نجد أن من أهمها الثغرات التالية :

١ – اقتصر تصوير المشاهد كلها تقريباً على البلاتوهات المغلقة دون الخروج بالكاميرا الى المناظر الحية والخارجية ، مما أفقد العمل كله حيويته ، وطبعه بالطابع السرى والمؤامرات التى انطلق منها بناء السيناريو والحوار طوال العمل .

٢ – وبناء على الرؤية التاريخية اعتمدت المعالجة الدرامية ومدير التصوير تحديداً (جورج لطفى) على الاستخدام الدائم للإضاءة الخافتة ، وإضاءة الزوايا فى محاولة الإيحاء المقصود بجو وبيئة المؤامرة .

٣ – لم تكن الموسيقى التصويرية المصاحبة للمشاهد والحوار موفقة على الإطلاق ، حيث اعتمدت على الآلات الإيقاعية والنفير بصورة زاعقة ، وجاءت غالباً أعلى كثيراً من إيقاع المشاهد والحدث بل والحوار بين الممثلين ، وبما لا يتناسب حتى مع بعض المشاهد التى تتميز الأحداث فيها بالشجن والحزن والتأمل ، فجاء قرع الطبول واستخدام الآلات الوترية العالية ليضيف افتعالا يتجاوز حدود الحدث والهاتف الداخلى للممثل ذاته .

٤ – برغم الجهد الهائل المبذول فى أعمال المكياج والأزياء ، مما أرجعنا الى أجواء مطلع القرن العشرين ، وربما قبله ، فإن بعض الشخصيات جاء مكياجها مبالغاً فى صنعته مما أفقده المصداقية والتأثير المطلوب ، ونشير فى هذا الى مكياج " تيودور هرتزل " ولحيته بادية الصنع برغم أنه شخصية محورية فى العمل الدرامى كله .

وبرغم كل هذه الملاحظات النقدية ، فإن هذا العمل قد جاء ليضيف للدراما العربية أبعاداً جديدة فى معركة طويلة الأجل مع العدو الصهيونى ، كما أنه مقارنة بأعمال درامية أخرى مثل " فارس بلا جواد" أو " العمة نور" أو غيرهما يعتبر نقلة نوعية تحسب لمن قام بهذا العمل ، سواء من قام بإنتاجه أو إعداد السيناريو والحوار أو الإخراج ، أو الطاقم الممتاز من الممثلين والفنيين ، فلهم منا جميعاً التحية والتقدير .

(٣)
جمال الغيطانى .. وسحر الغموض

عبر " حكايات المؤسسة " و" حكايات الخبيئة " يشرع جمال الغيطانى أجنحة الغموض التى تميز إبداعه الأدبى ، وتسم رواياته بذلك الطابع الأخاذ ، من رغبة القراء فى ملاحقة شخوص أعماله ، ومتابعة مصيرهم الملفوف بعلامات استفهام منذ لحظة البدء وحتى المنتهى .

وهكذا منذ وقائع حارة الزعفرانى ، وعبر رحلة طويلة من الحكى الجميل المتدثر برداء الحكمة الصوفية والتراث الشعبى للحكاية بين البسطاء من المصريين ، والمصير الغامض الذى يلف مصير أبطال حكايات

الغيطانى ، محبوك بما هو أكبر وأعمق من ذوات أشخاصهم، إنه يمتزج بمصير كائن اجتماعى وثقافى قد يكون الدولة أو المجتمع أو المؤسسة بمفهوم شامل وكلى السطوة والحضور .

ومن اللحظة الأولى ، تكتشف من شخوص المؤسسة ، بدءاً من عبده النمرسى – القيادى القواد بالمؤسسة – مروراً بصفية الأبنوبى وهانم الدمياطية والبروفيسير والجواهرى وغيرهم، أنك أمام شخصيات حية ، تراها ملء السمع والبصر فى وسائل اعلامنا ، وفى مؤسساتنا السياسية والثقافية الرسمية وغير الرسمية ومؤسساتنا الصحفية ، شخصيات باهتة أحياناً ، قادرة أحياناً ، ولكنها فى كل الأحوال حاضرة مؤثرة .

مؤامرات تجرى فى الخفاء ومنافسات تغوص فى نفوس أصحابها ودسائس الحريم وغيرتهن، كلها تشكل ملامح عصر وأزمة مجتمع وغياب مستقبل ذى بال .

ويملك جمال الغيطانى فى حكايات المؤسسة ، كما كان فى وقائع حارة الزعفرانى قدرة مدهشة على الإمساك باللحظة فى عنفوانها ومخاضها ، فيبكيك أو يضحكك على بلية من بلايا الزمن والناس ، وينقلك عبر وصفه الثرى لملابسات اللحظة والعلاقات الجنسية غير المشروعة الى معالم عالم خفى ، يمتلىء بالدسائس والقوادين ، والمدهش فى الأمر ، ان هؤلاء هم الأعلون فى المؤسسة والصاعدون دوما الى مراتبها العليا ، وكأنك تستعيد شريط حياتك اليومية حيث هذه هى حقائق الأمور فى بلادنا فى فترة من تاريخها الحالك السواد .

والحفرة العميقة الغامضة تلعب فى سرد وحكى كاتبنا فى حكايات المؤسسة ، مثلما أدت حالة العنة والعجز الجنسى فى وقائع حارة الزعفرانى دورا موحيا ، محركا للخيال ، بل أحياناً للأحداث ولو من بعيد وهى رمز من رموز تميز أدب جمال الغيطانى وتضفى عليه من التشويق الكثير .

وعبر تصاعد مدهش فى الحبكة القصصية ، نصعد بدورنا مع شخوص " الخبيئة " ونحن نلهث فى محاولة يائسة وبائسة للتعرف على مصير هذه الشخوص ، فكيف انتهى المآل بعبده النمرسى وفريح قتة وفيروز أفندى وغيرهم ، وما هو المغزى أو المعادل الرمزى ل " القفلة المرورية " التى حبكها عطية بك ، فأوقفت السير فى العاصمة كلها ؟!

نحن هنا إزاء عالم حاشد من الصور الرمزية ، تعكس كل واحدة منها عالمنا المادى الحقيقى، المتناقض والمرتبك دون ان تكون شبيهاً له أو قرينا نمطيا منه .

وهكذا فإن العالم الروائى لجمال الغيطانى ، فريد فى رموزه ومضامينه ، فهو مساحة مستقلة، سواء فى لغته وصوره ، أو فى ألغازه ونهاياته ، أنه عالم مسحور ، يفضى بالقارىء الى التأمل والجدل

الداخلى العنيف ، وبهذه الصفة يبتعد الغيطانى كثيراً عن النظر الانطباعى الذى يميز القص الروائى المعتاد لمعظم قصاصينا وروائيينا القدامى منهم أو المحدثين .

والوطن عند الغيطانى ، سواء فى " حكايات المؤسسة " أو " حكايات الخبيئة " أو فى غيرهما من أعماله الروائية ، ليس وصفاً لمكان ، أو استعراضاً لبلاغة فى الزمان ، بل إنه كامن حصراً فى أوجاع شخوصه وتناقضاتهم .. نقاط ضعفهم وهى كثيرة ، ومكامن قوتهم وهى تتآكل مع الزمن وبفعل المؤسسة والقائمين عليها ، فليس لدى الغيطانى أوهام ميتافيزيقية كبيرة حول الصمود الأسطورى للقيم النبيلة وأصحابها ، بل على العكس يبدو أن أديبنا قد نفض عنه مثالياته ورومانسيته الثورية وطموحه للعدالة بين بنى البشر ، وإن ظل عبر صراعات شخوصه ومحاولات صمود بعض أبطاله ، يستصرخ فيهم وفينا بقية من كبرياء، وبعضا من شرف ، وقليلا من جرأة فى الحق تكاد تكون غائبة من حياتنا الواقعية .

ان أبطال روايات الغيطانى دائماً ما ينتهى مصيرهم بشكل غامض ملفوف بعلامات استفهام ومحاط بمأساة حزينة ، خاصة أولئك الذين حافظوا على قدر من الشرف والأخلاقية وسط محيط اجتماعى أو سياسى ، بل ومؤسسى تحكمه الفضائح وتحركه الغريزة والنوازع الشريرة.. فهل هذا هو مصير هذه القيم ذاتها ؟ أم هى رؤية الغيطانى لمستقبل البلد ذاته ؟ أم هى مقتضيات الحبكة الفنية لأديب قادر ومقتدر ؟

الفصل الخامس
أمريكا .. و ١١ سبتمبر .. والانتخابات

(١)

لقد تركوها تتم .. من وحى إفادة كونداليزا رايس !

كشفت جلسة الاستماع والتحقيق الساخنة التى أجرتها " لجنة الكونجرس الأمريكى " الخاصة بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، مع الدكتورة كونداليزا رايس مستشارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن ، يوم الخميس (٢٠٠٤/٤/٨) عن حقائق مثيرة ، وخفايا كانت ومازالت فى طى الكتمان ، بحيث يمكن للمحللين الاستراتيجيين ان يستخلصوا منها رؤية شبه كاملة ، عن دهاليز السياسة الأمريكية ودوائر صنع القرار الأمريكى ، قبل أحداث ذلك اليوم التاريخى المشهود ، ثم كيف جرى استثماره وتوظيفه فى رؤية كانت موضوعة سلفاً وينتظر أصحابها لحظة الانطلاق وشرارة البدء .

وفى هذا السياق كشفت الأسئلة العميقة التى طرحها أعضاء اللجنة الأحد عشرةً ، خاصة أسئلة " جيمى غورليك " و" سلايد غورتون " و" بوب كيرى " و" جون ليهمان " وتيموثى رومير " و" جيمس تومسون " عن حقيقة ان أصحاب هذه الرؤية الاستراتيجية الامريكية الذين صاحبوا جورج بوش الابن الى البيت الأبيض فى يناير من عام ٢٠٠١ كانوا على استعداد للتضحية بمئات – ان لم يكن الآلاف – من الأمريكيين من أجل السماح لرؤيتهم وسياستهم بالتنفيذ على المسرح العالمى .. كيف ؟

لقد تركزت معظم أسئلة أعضاء اللجنة على محاولة التعرف – عبر المقارنة بين أقوال خبير مكافحة الارهاب الأمريكى " ريتشارد كلارك" التى أفاد بها فى شهادته أمام اللجنة منذ بضعة أيام – وبين أحاديث وإجابات الدكتورة " كونداليزا رايس" مستشارة الرئيس للأمن القومى . وعلى مدى ثلاث ساعات كاملة من المناورات التى تجيدها مستشارة رئيس أجاد قول غير الحقيقة ، وإدارة احترفت الكذب على العالم بشهادة الأمريكيين أنفسهم ، جاءت اجاباتها متضمنة مجموعة من الوقائع والحقائق ، حاولت بكل الوسائل التملص منها ، ومن أهمها :

١ – إن الادارة الامريكية الجديدة ، كانت لديها معلومات من أجهزة الاستخبارات المتعددة ، بأن هناك خلايا لتنظيم القاعدة موجودين على الأراضى الأمريكية .

٢ – إن هناك مؤشرات ومعلومات – ادعت بأنها غير دقيقة وغير مؤكدة – عن الأعداد للقيام بهجمات ارهابية داخل الأراضى الأمريكية .

٣ – إن هناك عناصر من منظمة القاعدة تحديداً تتلقى دروساً فى معاهد طيران أمريكية على الطائرات المدنية .

٤ – ان هناك خطط كانت موضوعة أمام المستشارة الأمريكية بشأن احتمالات ارهابية ، وبعض الخطط الأمريكية لمواجهة هذا الخطر ، وأهمها مذكرة ٢٠٠١/٨/٦ ومذكرة ٢٠٠١/١/٢٥ ، ثم أخيراً مذكرة الخبير الأمريكى وعضو الطاقم بالبيت الأبيض ريتشارد كلارك بتاريخ ٢٠٠١/٩/٤ ، التى يحذر فيها من أن لا أحد

من أجهزة الدولة المسئولة مثل وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالية ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) يقوم بمسئولياته وواجباته تجاه محاربة الارهاب والاحتمالات المتزايدة لحدوث هجمات ارهابية ضد المصالح الأمريكية والأراضى الأمريكية .

وهنا .. كان من الطبيعى أن يتساءل أعضاء " لجنة التحقيق " ، لماذا تقاعست الادارة الأمريكية ومستشارة الأمن القومى عن اتخاذ اجراءات مضادة ؟

بالقطع لم تأت اجابات السيدة "كونداليزا رايس" مقنعة لأعضاء اللجنة حينما بررت ذلك بأن المعلومات المتاحة من أجهزة الاستخبارات لم تكن دقيقة أو محددة من حيث :

- من سيتولى القيام بهذه الهجمات ؟
- أين ستوجه هذه الهجمات ؟
- متى ستتم هذه الهجمات ؟

كما لم تكن المستشارة مقنعة حينما أكدت أن وجود قصور منهجي – أو هيكلى – فى نظم التنسيق بين أجهزة الاستخبارات والأمن الأمريكية – خاصة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالى – كان مسئولاً عن جزء من العجز عن مواجهة استعدادات الارهابيين فى ضرب الولايات المتحدة يوم الثلاثاء الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ .

والى جانب ذلك فلم تكن السيدة المستشارة مقنعة حينما سألها عضو اللجنة " تيموثى رومير ": لماذا لم تنظمى لقاء بين ريتشارد كلارك والرئيس الأمريكى بعد أن رفع اليك مذكرة فى ٢٠٠١/٩/٤ يشير فيها الى وجود مخاطر جدية على الولايات المتحدة ويتهم فيها الأجهزة المسئولة بالتقاعس عن القيام بواجباتها تجاه ذلك ؟

والآن نتساءل نحن أين الخلل إذن ؟

لقد جاءت اجابات كونداليزا رايس الضمنية – وبكلماتها الحرفية – فى ثنايا افادتها على مدى ١٨٠ دقيقة متضمنة الحقائق التالية :

أولاً : ان الردود الجزئية أو الهجمات التكتيكية التى كانت تقوم بها الادارات السابقة على الهجمات الارهابية الموجهة ضد المصالح الأمريكية مثل الهجوم على السفارات الأمريكية فى تنزانيا وكينيا عام ١٩٩٨ ، أو المدمرة الأمريكية " كول " فى الميناء اليمنى عام ٢٠٠٠ أو غيرها لم تكن ذات قيمة كبيرة وتأثير ملحوظ على نشاط تنظيم القاعدة أو المجموعات الارهابية ، ولن تكون كذلك فى المستقبل .

ثانياً : وبناء عليه فإن القناعة التى يبدو أنها سادت لدى ادارة الرئيس الامريكى الجديد (جورج بوش) وناصحيه ومستشاريه الجدد هى البحث عن استراتيجية شاملة ذات طبيعة هجومية – على حد تعبيرها – تؤدى كما قالت الى استئصال الخطر من جذوره وليس القاعدة وحدها .

ثالثاً : وأن هذه الاستراتيجية الشاملة ذات الطبيعة الهجومية تحتاج – كما قالت بالحرف – الى تغيير السياق الاقليمى المحيط ، وهذا السياق الاقليمى المطلوب تغييره فى حالة القاعدة والطالبان فى أفغانستان ، هو اجراء تغيير استراتيجى فى موقف الباكستان ، كما قالت يسمح بمشاركتها فى العمليات ضد طالبان ورفع يدها عن دعم وتأييد هذا النظام ، وما لم تذكره السيدة كونداليزا رايس هو " السياق الاقليمى " فى حالة العراق الذى بدا أنه قد بدأ يتغير لمصلحة العراق ونظام صدام حسين قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، من جراء محاولات المصالحة العربية ، مما يهدر الرغبة الامريكية ورغبة المحافظين الجدد واسرائيل فى ضرب وغزو واحتلال العراق .

لذا فإن وقوع حادث ضخم بمثل حجم الهجوم على الأراضى الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر ، هو وحده الكفيل بإجبار كل السياقات CONTXTS الإقليمية (فى وسط آسيا وفى الشرق الأوسط وفى أوروبا) على الانصياع للاستراتيجية الأمريكية الشاملة التى صاغها المحافظون الجدد ، كما أن هذا الحادث الضخم هو الذى مكن إدارة الرئيس الامريكى من فرض طلباته على الكونجرس الأمريكى سواء فيما يتعلق بإعادة تنظيم أجهزة الأمن والاستخبارات ، خاصة مكتب التحقيقات الفيدرالى F.B.I أو إنشاء وزارة للداخلية ، أو مد يد هذه الأجهزة الى حدود غير مسبوقة فى التاريخ الأمريكى بإصدار قانون " باتريوت أكت " الذى أدى الى تغول هذه الأجهزة على الحقوق المدنية والشخصية للأمريكيين والمقيمين وزوار الولايات المتحدة .

ولم تخف السيدة رايس الحقائق والمكاسب الاستراتيجية الجديدة الناتجة عن هذا الحادث الهجومى على الأراضى الأمريكية ، حينما أكدت أن هذا العمل قد ساعدنا على تحقيق الأهداف التالية :

١ – تعاون كافة أجهزة الاستخبارات فى العالم مع الولايات المتحدة .

٢ – التركيز على محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل ، خاصة فى دول مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية .

٣ – أنه قد أدى لتعاون باكستانى شامل وكذا المحيط الإقليمى كله فى مهاجمة نظام طالبان وتنظيم القاعدة.

٤ – أنه قد أدى الى تعاون دولى فى محاربة الارهاب تحت قيادة الولايات المتحدة .

إذن من المؤكد لأى محلل محايد ومستقل ، أن الادارة الأمريكية التى هيمن عليها المحافظون الجدد واختطفتها دوائر المسيحية الصهيونية المتحالفة مع اللوبى اليهودى وإسرائيل ، كانت تنتظرهذا الحدث الضخم الذى سمح لها بتوفير مظلة دولية وأخلاقية للقيام بأكبر حملة استعمارية غير أخلاقية فى تاريخ الانسانية المعاصر .

إننا نذهب – دون مبالغة – إلى أنهم كانوا يعرفون بأن هجوماً ما واسع النطاق سيجرى ضد الأراضى الأمريكية ، وتقاعسوا عمداً عن اتخاذ اجراءات تحول دون وقوعه ، وتركوهم يمرون ، وتركوهم يؤدون دورهم ويهاجمون ، إنهم باختصار كانوا يرغبون فى هذا لأغراض ومصالح ورؤى استراتيجية أمريكية يمينية وصهيونية ، حتى لو كان ضحية ذلك عدة آلاف من الأمريكيين .

(٢)

مشروع الشرق الأوسط الكبير.. معركة بين الشيطان وإبليس

منذ أن تسربت الخطوط الأساسية للمشروع الاستراتيجى الذى أعدته ادارة الرئيس الجمهورى اليمينى المحافظ جورج بوش الابن خلال الأيام القليلة الماضية (فبراير ٢٠٠٤) وحمل اسم "الشرق الأوسط الأكبر" ، وهناك جدل واسع وحوار لم ينقطع لحظة واحدة بين النخب السياسية والفكرية العربية وغير العربية ، فى طول المنطقة الممتدة من الباكستان شرقاً ، حتى ضفاف الساحل الموريتانى غرباً ، ومن تركيا شمالاً وحتى السودان واليمن وساحل عمان جنوباً .

وبقدر ما أثار المشروع – الخطير فى أهدافه واجراءاته وجزاءاته – من حالة حراك وصخب فى ساحة الجدل العام بين المثقفين عموماً بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية والفكرية ، بقدر ما أثار مخاوف وقلق وهواجس الحكام العرب وغير العرب ، وكل أنظمة الحكم عموماً فى المنطقة التى استقرت منذ عقود بعيدة على نمط فى الأداء ومفاهيم وقيم استبدادية وثيوقراطية فى الأساس.

ولأن العقل العربى – والاسلامى – هو عقل حدى فى عشقه أو كراهيته ، وعنيف فى رفضه أو قبوله ، فقد استغل البعض هذه السمة الثقافية بحسن نية أحياناً – وبسوء نية فى معظم الأحيان – فتاهت المناقشة النقدية الواعية ، وغابت الرؤية النقدية الاستراتيجية ، التى ينبغى أن تتصدى لمشروع فكرى وسياسى واستراتيجى بهذا الحجم ، وبنفس القدر من مساحة الاتساع فى الرؤية والعمق فى التحليل .

ولا نبالغ إذا قلنا أن هذا المشروع الجيو – استراتيجى ، يكاد يعادل ما جرى فى مطلع القرن الماضى من تقسيم استعمارى ، وترسيم للحدود السياسية فى المنطقة بين القوتين الاستعماريتين المهيمنتين فى ذلك الزمان ، ألا وهما بريطانيا وفرنسا ، وهو ما بات يعرف باتفاقية " سايكس – بيكو " عام ١٩١٦ .

والمشروع الجديد ، الأمريكى الإخراج والإسرائيلى المولد ، قد جاء تحت عناوين ثلاثة كبرى، تحتاج الى بعض التأمل والنظر ، حيث تتحدد أولوياته المعلنة وأهدافه فى :

– تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح من ناحية .

– بناء مجتمع معرفى من ناحية ثانية .

– توسيع ما اسماه الفرص الاقتصادية وتجسير الهوة الاقتصادية بين هذه المنطقة وشعوبها من جهة وبقية المناطق والشعوب من جهة أخرى .

إذن .. وبعيداً عن الشعارات الكبرى ، والأهداف النبيلة ، التى عادة ما يحملها كل مشروع استعمارى فى تاريخ الانسانية (منذ حروب الفرنجة حتى يومنا) للتغطية على جوهر أهدافها اللاإنسانية ، فإننا سوف نتوقف عند الأبعاد الاقتصادية لمشروع " الشرق الأوسط الكبير " بالنقد والتحليل ، ولكن دعونا نبدأ بعرض الملاحظات الأساسية التالية :

أولاً : الطاقة والنفط فى خلفية المشهد العالمى :

١ – منذ عام ١٩٤٨ تحولت الولايات المتحدة الى مستورد صاف للزيت الخام .

٢ – زاد الاستهلاك العالمى من الزيت من ٩.٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٥٠ (بما يعادل ٢٧% من الاستهلاك العالمى للطاقة) الى ٣٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ بما أصبح يعادل ٤٦% من الاستهلاك العالمى من الطاقة ، وبلغ ٧٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠١ (وإن انخفض نصيبه من الاستهلاك العالمى الى ٣٩%) .

٣ – من المقدر ان يزيد عجز الدول الصناعية المتقدمة وحاجاتها الى النفط والزيت كالتالى :

أ – دول OECD سيرتفع استهلاكها من ٤٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٩ الى نحو ٥٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠ وبالتالى سيزيد عجزها من ٢٣ مليون برميل الى ٣٣ مليون برميل يومياً بحلول ٢٠٢٠ ، نصف هذا العجز ستحتاجه الولايات المتحدة وحدها .

ب – بقية دول العالم سيزيد استهلاكها من الزيت من ٢٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٩ الى ٥١ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ ، وبالتالى سيزيد عجزها من ٩ ملايين برميل يومياً الى ٢٩ مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة .

٤ – بلغت صادرات الزيت العربية عام ٢٠٠١ نحو ١٩ مليون برميل (بما يعادل ٤٣% من الصادرات العالمية التى بلغت هذا العام نحو ٤٤ مليون برميل يومياً) ويقدر ما تحتويه المنطقة العربية من احتياطات الزيت العالمية المؤكدة ب٧٠% علاوة على ٣٥% من احتياطات الغاز الطبيعى العالمية المؤكدة .

٥ – دول العالم ستتحول الى مستورد صاف للزيت خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) باستثناء روسيا وشرق أوروبا اللتين سيبقى لديهما فائض محدود للتصدير يعادل ٥ ملايين برميل يومياً فقط .

٦ – يقدر ألا تزيد الكمية المصدرة من بحر قزوين بحلول عام ٢٠٢٠ بنحو ٣ ملايين برميل يومياً ، بما يكفى بالكاد لتعويض النقص فى إنتاج بحر الشمال (بريطانيا والنرويج) والذى سينخفض من ٧.٢ مليون برميل يومياً حالياً الى ٥.٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠ .

٧ – بحلول عام ٢٠٢٠ ستستأثر الدول الست الكبرى داخل أوبك وهى (السعودية وإيران والعراق والإمارات والكويت وفنزويلا) بنحو ٧٩% من الطاقة الانتاجية لمنظمة الأوبك ، وبالتالى سيصل نصيبها من الصادرات العالمية الى ٥١% مما يعنى زيادة درجة التركز فى جانب العرض والتصدير العالمى للزيت .

٨ – إجمالى واردات الدول الصناعية الغربية عام ٢٠٠٠ بلغ ٣٠ مليون برميل يومياً موزعة بين الولايات المتحدة (١١ مليون برميل يومياً) وغرب أوروبا (١٤ مليون برميل يومياً) واليابان (٥.٥ مليون برميل يومياً) ، ومن المقدر أن تزيد وارداتها بحلول عام ٢٠٢٠ الى نحو ٤٠ مليون برميل يومياً موزعة بين الولايات المتحدة (١٧ مليون برميل) وغرب أوروبا (١٦ مليون برميل) واليابان (٦.٥ مليون برميل) .

٩ – بالنسبة للغاز الطبيعى فإن الاستهلاك العالمى منه زاد من ١٥.٧% من الاستهلاك العالمى للطاقة عام ١٩٦٥ الى ٢٣% عام ١٩٩٩ ، ومن المقدر أن يستمر فى الزيادة ليصل الى ٢٨% من الاستهلاك العالمى من الطاقة عام ٢٠٢٠ ، وذلك على حساب الفحم والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية وليس على حساب الزيت .

١٠ – الولايات المتحدة أصبحت مستوردا صافيا للغاز بعد أن كانت أكبر منتج له ، وتحصل حالياً على معظم احتياجاتها من كندا بما يعادل ١٠٥ مليارات متر مكعب عام ٢٠٠١ ، ويتوقع أن يصل استهلاكها منه عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٩٥٥ مليار متر مكعب يستخدم نصفها فى توليد الكهرباء ، ومن المقدر ألا تكفى إمدادات الغاز الكندى الولايات المتحدة حتى ذلك الحين .

١١ – يتوقع أن يزيد استهلاك أوروبا من الغاز من ٣٩٧ مليار متر مكعب عام ١٩٩٩ الى ٧٣٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة سنوى متوسط قدره ٣%.

١٢ – دول الباسفيكى وهى ١٦ دولة ، زاد استهلاكها من الغاز الطبيعى من ٣٨ مليار متر مكعب عام ١٩٧٧ الى ١١٧ مليار متر مكعب عام ١٩٨٦ ثم الى ٣٠٥ مليارات متر مكعب عام ٢٠٠١ بمعدل زيادة سنوى متوسط فى الفترة الأولى بلغ ١٣% وفى الثانية ٦.٦% ومن المقدر ان يزيد استهلاكها عام ٢٠٢٠ الى ٩٧٥ مليار متر مكعب بمعدل زيادة سنوى ٦.٣%.

١٣ – ولذا فقد بلغت وارادات منطقة الباسفيكى من الغاز عام ٢٠٠١ نحو ١٠٢ مليار متر مكعب من الغاز (أى ثلث استهلاكها) معظمها لصالح اليابان (٧٤ مليار متر مكعب) وكوريا الجنوبية (٢٢ مليار متر مكعب) وتايوان (٦ مليارات متر مكعب) ومعظم وارداتها تأتى من منطقة الخليج العربى .

١٤ – احتياطات العالم المؤكدة من الغاز تتوزع بين روسيا (٣١%) وبقية جمهوريات الكومنولث الروسى (٥%) والشرق الأوسط (٣٤%) حيث قطر وحدها تستأثر بنحو ٩.٣% من الاحتياطى العالمى المؤكد من الغاز ، أما أفريقيا ٧% أهمها فى الجزائر ونيجيريا ، ولا تحوذ كندا والولايات المتحدة والمكسيك سوى ٥% من الاحتياطى العالمى المؤكد وأوروبا ٣% أما منطقة الباسفيك فنصيبها ٨% من الاحتياطى العالمى المؤكد .

١٥ – الطاقة النووية ومعظمها يتجه الى توليد الكهرباء ، بعد موجة حماس منذ منتصف السبعينات ، بلغت قدرتها المركبة فى العالم عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٥٠ جيجاوات صافية (الجيجا=مليار وات ساعة) موزعة على ٤٣٨ مفاعلا نوويا فى ٣٠ دولة ، بلغ انتاجها مجتمعة عام ١٩٩٩ ما يعادل ١٩% من الاستهلاك العالمى للكهرباء أو ما يعادل ٧% من إجمالى الاستهلاك العالمى من الطاقة ، ثم أخذ هذا الحماس فى الفتور بعد الحوادث النووية الثلاث الكبرى فى ميل آيلاند بالولايات المتحدة عام ١٩٧٩ وتشرنوبيل عام ١٩٨٦ فى أوكرانيا وفى عام ١٩٩٩ فى توكامورا باليابان ، ويتزايد الحظر على انتشار مثل هذا النوع من التكنولوجيا فى ظل الصياح والصراخ الأمريكى الراهن لنزع أسلحة الدمار الشامل من العالم – باستثنائها هى وإسرائيل – علاوة على عدم اقتصاديات تشغيل هذه المحطات النووية والتكاليف الباهظة وغير المحسوبة لتفكيكها ومخاطرها البيئية العديدة .

١٦ – المصادر الأخرى للطاقة الجديدة والمتجددة مازال نصيبها متواضعاً فى استهلاك الطاقة العالمية ، حيث لم تزد عام ١٩٩٩ على ٩% ومن المقدر ان ينخفض نصيبها الى ٨% بحلول عام ٢٠٢٠ .

إذن كل هذا يرشح ان تكون المصادر الأساسية للطاقة واستدامة الحضارة الإنسانية الحديثة لفترة المائة عام القادمة وربما أكثر، هى مصادر ثلاثة :

– الزيت الخام ومشتقاته .

– الفحم .

– الغاز الطبيعى .

والجزء الأكبر والأعظم من مصادر الزيت والغاز الطبيعى يوجد فى منطقة الشرق الأوسط تحديداً ، ولدى الدول العربية بصورة أدق ، بينما يوجد الفحم فى الدول المتقدمة الصناعية فى معظمه .

إذن روح الحضارة الغربية كلها والأمريكية تحديداً تكمن هنا فى منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا دون أدنى شك ودون زيادة أو نقصان .

ثانياً : ما بين عملية برشلونة .. والشرق الأوسط الكبير: أين نحن ؟

عبر عقدين من الزمان ، حاولت دول المجموعة الأوروبية ، صياغة هيكل سياسات تتعامل من خلاله مع دول وشعوب منطقة الحوض الجنوبى للبحر الأبيض المتوسط ، وتحديداً البلاد العربية ، وقد زاد إلحاح ذلك بعد اندلاع نيران حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وما نتج عنها من حظر بترولى على بعض الدول الغربية سواء فى أوروبا ذاتها أو الولايات المتحدة ،أو بعدها.

وسارت هذه المحاولات الأوروبية متوازية تقريباً مع عمليات بناء الاتحاد الأوروبى ذاته ، فانتقلت من مرحلة نوعية الى اخرى ، وباستقرار نظم وهياكل العمل الجماعى الأوروبى ، بعد توقيع اتفاقية " ماسترخت " عام ١٩٩١ ، صاغت أوروبا تدريجياً هياكل سياسات جماعية أيضاً للتعامل مع دول البحر الأبيض المتوسط ، والتى اكتملت سياسياً واستراتيجياً فيما بات يعرف بإعلان " برشلونة " فى نوفمبر من عام ١٩٩٥ ، أو عملية " برشلونة " ، والحقيقة أن المحلل المدقق فى مضامين ومكونات هذه العملية التى تسابقت على المشاركة فيها الدول العربية المدعوة اليها والمسماة " الشراكة الأوروبية – المتوسطية " سوف يكتشف أنها ومع بعض الاختلافات الطفيفة ، تكاد تتطابق مع المشروع الأمريكى الجديد المطروح جبرا وإلزاماً على حكومات المنطقة وشعوبها . وهنا نستطيع أن نشير الى ثلاثة مرتكزات فى هذين المشروعين :

١ – ***طبيعة النطاق الجغرافى :*** فإذا كان مشروع الشراكة الأورو – متوسطية ، قد اتخذ نطاقاً جغرافياً أقل كثيراً من المشروع الجديد ، حيث انحصر فى ثمانى دول عربية مطلة على البحر المتوسط ، علاوة على أربع دول غير عربية – هى إسرائيل وتركيا ومالطا وقبرص – فإن السبب الكامن وراء ذلك ، هو اهتمام الاتحاد الأوروبى فى تلك المرحلة بعملية إعادة بناء دول شرق أوروبا وتأهيلها للانضمام الى البناء الأوروبى الموحد ، بيد أن مفهوم الشرق الأوسط ظل إحدى ركائز الفكر الاستراتيجى الأوروبى (وبريطانيا تاريخياً) ، ومن ثم فإن الجديد فى المشروع الشرق أوسطى الجديد هو ضم كل الدول العربية فى المنطقة بالإضافة الى دول غير عربية هى الباكستان وأفغانستان واسرائيل وتركيا وايران فى نظام إقليمى واحد ، يخضع لنظام جديد من الرقابة والتفتيش والادارة شبه المباشرة من جانب " دول مجموعة الثماني " من حيث الشكل ، والأمريكى من حيث الجوهر والمضمون .

يعزز من فكرة الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة ، إذا ما أقرت دول مجموعة الثمانية هذا المشروع واعتمدته كأساس لسياستها فى المنطقة بعد إدخال تعديلات شكلية لا تمس جوهره كما سوف نرى .

واتساع هذا النطاق الجغرافى ، بالإضافة الى ما سبق ، سيؤدى الى تمييع وإزالة المضمون العربى لإقليم معين فى المنطقة ، ويدفع جوهرياً الى إلغاء الهياكل التنظيمية القائمة حالياً – مثل جامعة

الدول العربية – وهو مطلب إسرائيلى معلن منذ سنوات معزز هذه المرة ببعض الأطراف من داخل الإقليم مثل مشيخات الخليج والكويت .

٢ – ***الدوافع المعلنة للمشروع*** : لم يخف المشروع الأمريكى الجديد – ولا إعلان برشلونة منذ سنوات – ان جوهر ومناط المشروع وقف حدة معدلات التطرف القادمة من هذه المنطقة ومحاربة الجريمة الدولية المنظمة ووقف سيل الهجرة غير الشرعية الى الشمال الأوروبى والغرب عموماً .

إذن الدوافع واضحة ومعلنة ، سواء لدى دول الاتحاد الأوروبى ، أو لدى الولايات المتحدة ، التى تحول هاجس الأمن لديها الى كابوس حقيقى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، ويجرى استخدامه سياسياً من جانب أطراف سياسية وأيديولوجية ومن اللوبى الصهيونى فى أمريكا .

٣ – ***موقع الصراع العربى – الإسرائيلى فى المشروع :*** على عكس إعلان " برشلونة " وعملية الشراكة " الأورو– متوسطية " ، التى أقرت وأكدت فى صدر إعلانها السياسى وفى وثائقها المتلاحقة ، أهمية بذل جهود لحل هذا الصراع ، باعتباره يمثل أحد مصادر عدم الاستقرار فى المنطقة ، جاء المشروع الأمريكى الجديد " الشرق الأوسط الكبير " خالياً تماماً من أى ذكر لهذا الموضوع ، بما يعكس عقلية سياسية أمريكية متأثرة – إن لم تكن متحالفة – مع المشروع الصهيونى العنصرى فى فلسطين المحتلة .

ثالثاً : حقائق اقتصادية وسياسية وثقافية استند إليها المشروع الأمريكى :

استند المشروع الأمريكى الجديد فى صدر أفكاره وصفحاته ، إلى حقائق وبيانات صادقة وردت فى تقريرى التنمية الانسانية لعامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ، اللذين أعدهما نخبة من المفكرين والمتخصصين العرب ، فى اطار البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، سواء ما تعلق منها بمستوى الناتج المحلى الإجمالى G.D.P لدول المنطقة أو مستوى البطالة بين الشباب ، أو مستويات الفقر ، أو معدلات الأمية بين البالغين ، أو تواضع نسبة المستخدمين لشبكة الانترنت، أو تدنى مشاركة النساء فى العمل العام وشغل المواقع القيادية ، أو ميل أكثر من نصف الشباب العربى للهجرة بعيداً عن أوطانهم خاصة الى أوروبا والولايات المتحدة ، وغيرها من المؤشرات والحقائق التى تعكس تدنى الحالة الثقافية والجمود السياسى فى المنطقة، لذا فإن بناء سياسات أمريكية أو غربية تنطلق من فكرة مؤداها عدم كفاءة النظم السياسية الحاكمة فى إدارة هذه المجتمعات وتبديد ثرواتها هو مكون أساسى من مكونات الفكر الاستراتيجى الأمريكى الراهن ، وأن تداعيات وانعكاسات هذا الفشل فى المنطقة هو زيادة التطرف وتنامى مشاعر العداء للولايات المتحدة وبالتالى تشكيل قوى معادية تسعى الى مهاجمة المصالح الأمريكية والأهداف الأمريكية .

رابعاً : الأبعاد الاقتصادية للمشروع الأمريكى :

برغم ان صياغة المشروع الأمريكى الجديد قد جاءت متسمة بالركاكة وعدم الانتظام فى عرض الأفكار ، الا إننا نستطيع أن نميز بين ثلاثة مستويات للتعامل والنظر الى البعد الاقتصادى لهذا المشروع :

المستوى الأول : الأهداف الاستراتيجية .

المستوى الثانى : الآليات وإجراءات التنفيذ .

المستوى الثالث : الروادع العقابية والجزاءات .

والجدير بالذكر ، أن المكون الاقتصادى للمشروع الأمريكى الجديد ، لا ينفصل اطلاقاً عن بقية أبعاده ومكوناته الأخرى السياسية ، والتعليمية والثقافية وغيرها ، فهى كلها بمثابة حزمة واحدة PACKAGE سيجرى التعامل غربياً – بعد إعتماد جماعة الثماني لأفكارها الأساسية فى يونيو القادم ٢٠٠٤– من هذا المنظور ، دعونا نبدأ بتحليل المستوى الأول ، أى الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية من هذا المشروع ، وهنا نشير الى الأهداف التالية :

١ – إن المفهوم الأمريكى الجديد الوارد فى هذا المشروع بشأن ما سموه " تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط " هو تحديداً تحول انقلابى فوضوى يدفع بمفهوم الخصخصة الى حد التدمير الذى جرى فى روسيا وبقية دول أوروبا الشرقية ، وأودى بها الى جراح دامية، مازالت هذه الدول حتى اليوم تعانى آثاره المدمرة خاصة فى روسيا ، فالتحول التدريجى الذى كان سائداً ومعمولاً به لدى عدد من دول المنطقة العربية بشأن الخصخصة ، لم يعد مقبولاً ولا مطلوباً من وجهة نظر اليمين المسيحى المحافظ الذى يدير دفة الحكم والسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فى هذه اللحظة .

٢ – مفتاح التحول من المنظور الأمريكى الجديد هو " إطلاق قدرات القطاع الخاص فى المنطقة " ويعترف واضعو المشروع بصفاقة غير معهودة بأن " نمو طبقة متمرسة فى مجال الأعمال مهم لنمو الديمقراطية والحرية فى المنطقة " ، وهكذا كأن الديمقراطية والحرية هما صنوان لطبقة رجال المال والأعمال ، الذين صالوا وجالوا فى المنطقة طوال الثلاثين عاماً الماضية (١٩٧٤ – ٢٠٠٤) دون أن يحققوا نمواً اقتصادياً أو ديمقراطية سياسية حقيقية ، وبهذا يتضح أننا بصدد رغبة أمريكية فى اصطفاف اجتماعى وطبقى ذى بعد سياسى واضح، لا لبس فيه ولا غموض ، من أجل ضمان ولاء ودعم هذه الطبقة الهجينة للمشروع الأمريكى وأهدافه الاستعمارية .

٣ – الحديث حول دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المشروع الأمريكى ، باعتبارها المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل ، هى من الأكاذيب الكبرى الحافل بها هذا

المشروع ، حيث يفترض المشروع أن توفير من ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات من أجل مساعدة ١.٢ مليون ناشط اقتصادى صغير سيوفى بهذا الغرض ، وبحساب بسيط فإن متوسط ما سيحصل عليه المشروع الواحد الصغير خلال هذه السنوات الخمسة لن يزيد على ٤١٧ دولارا ، أى بمتوسط ٨٣ دولارا فى السنة للمشروع الواحد .. فهل بهذا المبلغ سيتحقق النمو الذى طال انتظاره .. يا له من حلم أمريكى سعيد .

٤ – تحسين اندماج النظام المالى فى المنطقة بالنظام المالى العالمى ، بما يعنى بالمطلق استكمال سيطرة هذه المراكز المالية الدولية فى واشنطن ولندن على حركة واتجاهات الاستثمار والتوظيفات المالية للأموال العربية النفطية وغير النفطية ، وهو ما سبق أن عرضناه تفصيلاً فى كتابنا " ***النفط والأموال العربية فى الخارج*** " الصادر عام ٢٠٠٢ ، وبرغم إقرارنا بأن النظام المالى والمصرفى عموماً جزء مندمج أصلاً فى النظام الرأسمالى الدولى ومراكزه المؤثرة فى واشنطن ولندن وزيورخ وطوكيو وغيرها من العواصم المالية الكبرى ، فإن ما جرى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة قد انعكس فى هذا الميل الأمريكى المفرط فى استكمال السيطرة على ما بدا أنه هياكل مالية عربية واسلامية خارجة فى بعض جوانب نشاطها عن نطاق السيطرة المطلقة ، ونشير على وجه الخصوص الى ما يسمى البنوك والمصارف الاسلامية ، ومكاتب الصيرفة والتحويلات المالية ، ويكفى أن نشير الى أن هذه البنوك الاسلامية فى العالم قد بلغ عددها عشية الحادى عشر من سبتمبر حوالى ١٩٠ بنكاً ، تجاوزت أصولها نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكى ، وبلغت الإيداعات لديها حوالى ١١٥ مليار دولار ، برغم أن رأسمالها المدفوع لم يكن يتجاوز ٨ مليارات دولار .

والآن لم يعد مطلوباً ولا مرغوباً أن يكون نشاط هذه البنوك والمصارف خارج نطاق الإحكام المالى الأمريكى ، أضف الى ذلك أن المنطقة العربية التى يعمل فيها أكثر من ٤٠٠ بنك ومصرف ، تمتلك أصولاً وإيداعات يتجه بعضها فى اتجاهات قد لا تكون مرغوبة أمريكياً فى الفترة القادمة مثل الاستثمار فى جنوب شرق آسيا أو الصين أو داخل المنطقة العربية ذاتها، فى اطار نظرة كلية أمريكية طويلة الأجل تتخوف من منافسين محتملين فى السنوات القليلة القادمة .

٥ – فى مجال التجارة الحرة ، نص المشروع دون تردد على إجبار كل دول المنطقة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية W.T.O ثم يعقب ذلك إجبارها على التوقيع على التزامات إضافية – لاحظ استخدام تعبير إجبار وإلزام obligation – مثل الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، واتفاقية المشتريات الحكومية التى مازالت تتحيز للمنتج المحلى بنسب مختلفة فى أثناء فحص العروض

والمناقصات والمزايدات الحكومية ، كما نص المشروع على إلغاء أية ممارسات تقييدية جمركية أو غير جمركية – مثل ضريبة المبيعات – فى دول منطقة الشرق الأوسط الكبير .

هذه هى باختصار الأهداف الأساسية الاقتصادية للمشروع الأمريكى بكل ما يحمله من رغبة هيمنة مطلقة على مقدرات المنطقة التى أساء حكامها إداراتها بسبب تفشى الفساد والرشوة والقيم العائلية والاقطاعية . فماذا عن الآليات واجراءات تنفيذ هذا المشروع الأمريكى ؟

المستوى الثانى : آليات وإجراءات التنفيذ

على عكس مشروع الشراكة الأورو – متوسطية ، الذى بلوره الفكر الاستراتيجى الأوروبى على مدار عشرين عاماً حتى رسا على ما سمى " عملية برشلونة " عام ١٩٩٥ ، الذى اتسم بطابع الدبلوماسية الوقائية ، من حيث اعتماده أسلوب منح الحوافز والمغريات للدول المشاركة غير الأوروبية ، من أجل ضمان المصالح السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية الأوروبية، جاء مشروع الشرق الأوسط الأمريكى الراهن بمثابة مشروع تفكيكى ، يسعى عبر التفكيك الى اعادة بناء المنطقة العربية وفقاً لمنظور أمريكى – إسرائيلى مشترك ، اعتماداً على مجموعة من الاجراءات والجزاءات العقابية فى حال عدم التزام الدول الشرق أوسطية بالشروط والمطالب الأمريكية الجديدة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن أخطر ما يتضمنه الجانب الإجرائى للمشروع الأمريكى هو سعيه لدمج الجهد الأوروبى السابق فى التعامل مع شئون المنطقة العربية والشرق أوسطية فى اطار المنظور الأمريكى ، بحيث يصبح هناك مسار واحد ووحيد للتعاطى مع المنطقة ، بديلاً عن ازدواج المسارات والرؤى الذى بدا واضحاً منذ منتصف التسعينات ، حينما تبنت أوروبا رؤية سياسية موحدة تجاه المنطقة فيما سمى مشروع " الشراكة الأورو – متوسطية " بينما طرحت الولايات المتحدة ومن خلفها ظلها وتوأمها السياسى (إسرائيل) مشروع " الشرق الأوسط الجديد " .

ومن هنا اهتمام وتركيز الجهد السياسى الأمريكى فى الفترة الحالية على تقديم هذا المشروع الى قمة دول الثماني فى يونيو القادم ، وقمة حلف الأطلنطى ، وغيرها من مراكز صناعة القرار الدولى ، بهدف اعتماده كأساس واحد للتعامل مع هذه المنطقة الحافلة بالمشكلات والمحتقنة ببؤر الانفجار والتوتر .

ولم تحفل الدبلوماسية الأمريكية كثيراً بعرض أفكارها أو مشروعها على النظم الحاكمة فى المنطقة ، باعتبارهم المستهدفين من الإقصاء الأمريكى ، فما هى آليات التنفيذ الأمريكية المقترحة عملياً ؟ يمكننا رصد الآليات السبع التالية :

١ – إنشاء ما يسمى " مؤسسة المال الدولية " بغرض تمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة، سواء على نطاق الاقليم الشرق أوسطى ، مثل اقامة شبكات الطرق ومحطات الكهرباء أو المشروعات المشتركة ، أو على مستوى الدول فرادى لتعزيز هيمنة القطاع الخاص وطبقة رجال المال والأعمال فى دول المنطقة ، ولم توار الادارة الأمريكية أغراضها حينما نص المشروع على أن هذه المؤسسة المالية سوف تدار بواسطة قادة القطاع الخاص فى دول مجموعة الثماني الكبرى ، أى باختصار من خلال الولايات المتحدة وبمعاونة أوروبية .

٢ – إقامة " بنك الشرق الأوسط الكبير " حيث تتوافر موارده عبر القروض التى ستقدمها دول مجموعة الثماني والدول الغنية داخل المنطقة ، أى الدول ومشيخات النفط العربى ، على غرار البنك الأوروبى للإعمار والتنمية ، وتستهدف أنشطة هذا البنك أيضاً تمويل المشروعات المشتركة بين دول المنطقة ، وستكون الأولوية بالقطع للمشروعات التى تشارك فيها إسرائيل، أو تساهم فى تعشيقها فى آليات العمل الاقتصادى فى المنطقة .

٣ – نص المشروع بوضوح على تخفيض سيطرة الدولة على الخدمات المالية ورفع الحواجز على حركة التعاملات المالية ، وإنشاء هياكل تنظيمية تدعم حرية الخدمات المالية ، مما يؤدى عملياً الى انهاء أى دور للدولة المحلية ومؤسساتها فى توجيه السياسات المالية والمصرفية ، وفقاً لأولوياتها الداخلية أو ارتباطاتها القومية أو الإقليمية ، ويؤدى ذلك أيضاً الى تقليص أو إنهاء دور الدول العربية فى توجيه صناديق التنمية الإقليمية أو الإفريقية التى أنشئت منذ فورة أسعار النفط العربى عام ١٩٧٣ ، ومن ثم إنهاء أى دور لتعاون إقليمى فى معزل عن إسرائيل.

٤ – نص المشروع الأمريكى كذلك ، على ضرورة وجود مستشارين من دول مجموعة الثماني يعملون فى كل بلد شرق أوسطى ، لضمان الالتزام بالمشروع وتقديم المساعدة فى إزالة الحواجز غير الجمركية ، أى أننا بصدد إدارة دولية – سيغلب عليها الطابع الأمريكى بالطبع – لاقتصاديات الدول العربية تحديداً والباكستان وأفغانستان ، وإن كان ذلك لن يطول بنفس الدرجة اقتصاد دولتى اسرائيل وتركيا .

٥ – مناطق التجارة الحرة ، وينص المشروع الامريكى على دور هذه المناطق فى تدعيم صلات المشاريع الخاصة فى المنطقة كلها ، بما فى ذلك التسوق من منفذ واحد للمستثمرين الأجانب – أى تحطيم الحواجز الجمركية بالكامل – وحرية دخول وخروج السلع والخدمات فى المنطقة ، بما يعنى هدم أية بقايا لحواجز جمركية ، بما فيها تلك التى نصت على وجودها بنسب معينة اتفاقية التجارة العالمية عام ١٩٩٤ (دورة أوراجواى) وبالتالى تحطيم أى فرصة باقية للصناعات الموجودة فى

المنطقة ، ومن ثم يصبح الدعم الأوروبى المقرر والوارد فى مشروع الشراكة الأورو – متوسطية لتحديث بعض الصناعات المصرية فى مهب الريح .

٦ – إنشاء ما يسمى " مناطق رعاية الأعمال " ، أى مناطق تصدير ومناطق تجارة خاصة ، وتقدم دول مجموعة الثماني منافذ تفضيلية لأسواقها لهذه المنتجات ، بشرط وجود خبراء لمجموعة الثمانية فى انشاء وادارة هذه المناطق ، أى أنها ستكون هى المنفذ الأكبر لدول الشرق الأوسط – أو لبعضها تحديداً – على أسواق أوروبا وأمريكا ، وأن تدار أيضاً بواسطة الخبراء الغربيين والأمريكيين ، لنعود مرة اخرى الى فكرة إدارة الغرب لاقتصاديات المنطقة كلها .

٧ – إنشاء ما يسمى " منبر الفرص الاقتصادية " ، وهو تجمع لرجال المال والأعمال فى دول المنطقة ، وبمشاركة مسئولين كبار من مجموعة دول الثماني ، لمناقشة قضايا الاصلاح الاقتصادى ، أى هنا سوف تتقرر السياسات والاتجاهات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، تحت قيادة مسئولين كبار من الولايات المتحدة وبقية دول الثماني ، وكأننا بصدد " دافوس شرق أوسطى " يصطف فيه رجال المال والأعمال ليقرروا مصير هذه الشعوب ، بعد تلقى التوجيهات والوصايا والتعليمات من مسئولى دول الثمانية وتحديداً من الولايات المتحدة .

إذن .. هذه هى آليات وإجراءات تنفيذ المشروع الشرق أوسطى الجديد فى بعده الاقتصادى، فماذا عن المستوى الثالث من المشروع ، ونقصد به الروادع العقابية للدول المخالفة أو الرافضة له ؟

المستوى الثالث : الروادع العقابية

اذا تمكنت الولايات المتحدة من تمرير وفرض هذا المشروع الاستعمارى الجديد على شركائها فى مجموعة الثماني فى اجتماع يونيه القادم ٢٠٠٤ – وهو غالباً ما سيحدث مع إدخال بعض التعديلات الشكلية مثل مبدأ مشاورة الدول المعنية – فإن واقعاً جديداً فى العلاقات الدولية بين دول الشمال ودول الجنوب سوف يترسخ على المدى الطويل ، وسوف يطبق على مناطق أخرى من العالم ، وبإضافة مبادىء " الحرب الاستباقية " يكون قد تأسس عالم ظالم واستعمارى بصورة فجة فى الألفية الجديدة .

فما هى الروادع العقابية المتضمنة فى هذا المشروع ؟ نستطيع أن نشير الى النقاط التالية :

١ – حرمان الدولة التى ترفض هذا المشروع أو تخل بالتزاماتها – غير التعاقدية – الواردة فى المشروع من كافة نظم الدعم المالى ، والقروض التى توفرها دول مجموعة الثماني ، وبالتبعية مؤسسات التمويل الدولية الأخرى .

٢ – الحرمان من مزايا مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، أو دول الاتحاد الأوروبى، والأخطر والأهم هو تهديد كل بنيان نظام الشراكة الأوروبية – المتوسطية ، والمزايا التى سبق منحها أو كان يمكن منحها للدول المشتركة فى هذه الشراكة ، سواء فى مجال الدعم المالى أو التجارى أو التكنولوجى أو غيرها .

٣ – وقف كافة أشكال الدعم الفنى والتقنى ونقل التكنولوجيا فى المجالات الصناعية والعسكرية وغيرها ، وهكذا فنحن إزاء حصار وخنق إقتصادى كامل ، خاصة فى ظل تضعضع الموقف العربى الجماعى ، وانتهاج كل دول المنطقة لشعار " أنا أولاً " الذى بدأته مصر منذ عهد الرئيس السابق أنور السادات ، فصار حمى المنطقة وأوصلها الى ما آلت اليه.

وبعد .. فما هى أوجه النقص فى هذا المشروع ؟ وما هى مكامن الخطر فيه ؟

يعانى هذا المشروع اليمينى المتطرف من أوجه نقص كبرى ، وعدة مكامن للخطر ، ومن أبرز أوجه النقص فى المشروع ما يلى:

١ – إغفاله تماماً لمركز الصراع العربى – الصهيونى ، باعتباره أحد أهم مصادر التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة وتدهور فرص التنمية الجادة .

٢ – لم يأت أى ذكر فى المشروع لقضايا اقتصادية حيوية وهامة تنبغى معالجتها ، اذا كان هناك تناول جاد للنمو الاقتصادى فى المنطقة مثل :

(أ) مسألة المديونية الخارجية وأعبائها على بعض هذه الدول .

(ب) مدى ونطاق المساعدة فى تحديث البنية الصناعية فى هذه الدول .

(ت) لم يأت أى ذكر لمشروعات مثل الزراعة واستصلاح الأراضى والاكتفاء الذاتى من الغذاء.

(ث) لم يأت ذكر للآليات التعويضية الضرورية لمعالجة آثار التحول الاقتصادى والخصخصة الجامحة .

(ج) لم يحدد المشروع الآجال الزمنية لإقامة المناطق الحرة التجارية ، وانما ربطها بمدى انجاز والتزام كل دولة بالواجبات والتوجيهات المفروضة عليها .

أما مكامن الخطر فهى تتحدد فى أربعة أساسية ، تتفرع عنها عشرات المخاطر والتساؤلات وأبرزها :

١ – أهم هذه الأخطار على الاطلاق هو احتواء مشروع الشراكة الأورو – متوسطية داخل هذا المشروع الأمريكى الاستعمارى الجديد ، بل والذوبان فيه ، وبالتالى احتواء أى جهد دولى آخر ليتشكل مسار واحد ووحيد للتعامل مع هذه المنطقة ودولها ومشكلاتها ، أى ان يستظل الجميع بظل " مشروع الشرق الأوسط الكبير " تحت قيادة وإشراف دول مجموعة الثماني الذى سيؤول فى النهاية

الى أيدى الولايات المتحدة باعتبارها الوصى الأول على النظام الدولى والعلاقات الدولية فى اللحظة السوداء الراهنة من تاريخ الانسانية .

٢ – هدف تفكيك أى دور للدولة المحلية واضح لا لبس فيه ، مقابل تعظيم دور رجال المال والأعمال فى المنطقة ، باعتبارهم على حد تعبير المشروع الامريكى وواضعيه " الضمانة الوحيدة للحرية والديمقراطية فى المنطقة " وهو منظور شديد الخطر والتخلف ولا يقوم عليه أى دليل أو مؤشرات لمصداقيته .

٣ – السعى لتغيير منظومة التعليم والاعلام ، وفقاً لما تراه الدوائر المسئولة فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية ، وهو منظور يغلب عليه – خاصة فى أمريكا وبعض الدوائر المسيحية المتطرفة فى أوروبا ، طابع صهيونى حتى النخاع – صحيح ان نظم التعليم والاعلام العربية والمصرية الراهنة غير ديمقراطية ، وغير كفء ، وتغيب فى الكثير من الحالات الذاكرة الوطنية والقومية ، بيد أن المطلوب أمريكياً أبعد من ذلك إنه تحويل كامل هذه المنظومة ومنتجاتها الفكرية والانسانية الى مسخ مشوه للأفكار الامريكية والقيم الامريكية ونبذ مفهوم المقاومة والجهاد ، فى وقت تؤكد كل الممارسات الامريكية والتاريخ الامريكى ذاته انهم أبعد ما يكونون عن ثقافة السلام والتسامح التى يبشروننا ويطالبوننا بها ، وبرغم تأكدنا ، أن هذه المطالبة الامريكية ستجد قبولاً لدى كل الأنظمة العربية والاسلامية ، ولن تشكل مشكلة أو عقبة فى سبيل التفاهم واسترضاء الولايات المتحدة ، فإننا ندرك ان التمنع الظاهر الراهن ينبع من قيود البنية السلفية وركائزها فى بنية نظم الحكم لدى بعض الدول العربية ، خاصة فى الحالة السعودية والباكستانية وبعض مشيخات الخليج ، ومن ثم فإن الجهود ستبذل من هذه الأنظمة لتنفيذ المطلب الامريكى والاوروبى بصورة تدريجية يمكن ان تستوعبها حقائق القوة داخل هذه النظم السياسية العشائرية والقبلية والعائلية ، والمشكلة الكبرى بين هذه النظم والولايات المتحدة ستظل كامنة فى المطالب الخاصة باصلاح نظم الانتخابات والتعددية وتداول السلطة .. إلخ .

٤ – لعل التحدى الأكبر الذى يواجه الولايات المتحدة وبقية شركائها الأوربيين ، وتدور بشأنه نقاشات موسعة ومعمقة داخل مراكز الأبحاث الاستراتيجية الامريكية ودوائر وضع ورسم السياسات وجماعات المحافظين الجدد هو " الى أى مدى يمكن ان يؤدى ذهاب الولايات المتحدة الى آخر الشوط " الديمقراطى " والضغط على الأنظمة فى المنطقة لإجراء تغيير سلمى فى السلطة الراهنة الى الإتيان بقوى معادية للولايات المتحدة ومن ثم الإضرار بالمصالح الأمريكية والأوروبية على المدى الطويل ؟

إننا نذهب الى وصف المعركة الراهنة – أو التناقض الحقيقى القائم – بين الولايات المتحدة وادارتها الجمهورية اليمينية المتطرفة من ناحية وأنظمة الحكم العربية والاسلامية الاستبدادية الراهنة ، بأنها معركة بين " الشيطان وأبليس " ، ليس لنا كشعوب ومثقفين وطنيين تواقين للحرية والديمقراطية والاستقلال ، أن نقف مع أيهما ضد الآخر ، بل ان الموقف الصحيح هو الوقوف ضدهما معاً .

(٣)
كيف نقرأ الخريطة الانتخابية فى أمريكا ؟

عند الحديث عن الانتخابات فى الولايات المتحدة الامريكية ، يذهب العقل العربى الشعبى الى موقف الحزبين الرئيسيين فى هذا البلد المترامى الأطراف والمتنوع الثقافات والأديان ، أى ينحصر هذا العقل العربى والمصرى عند سجن الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى ، دون التعمق أفقياً ورأسياً فى تلك العناصر والروافد والفئات والكتل الاجتماعية والعرقية والثقافية التى تمثل " البلازما الحية " فى ذلك الكائن الضخم المسمى " الحياة السياسية فى أمريكا " أو العملية الانتخابية سواء لأعضاء الكونجرس الأمريكى بمجلسيه ، أو الرئاسية، أو حتى فى مجالس الولايات الخمسين .

ولأن الولايات المتحدة – شئنا أم أبينا – قد أصبحت ومنذ انهيار الكتلة السوفيتية ، بمثابة اللاعب الرئيسى – ولا نقول الوحيد كما يذهب الى ذلك ضعاف الهمة وفاقدى البصيرة – فى مسرح العلاقات السياسية الدولية ، والمؤثر الأكبر والأعظم على شئون منطقتنا العربية ومحيطها الجغرافى الممتد من باكستان وأواسط آسيا ، مروراً بأفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وحتى العراق ، فإن الاهتمام بها ، وما يجرى فيها من تفاعلات ، وما يحرك جوفها الساخن من تيارات وأفكار ورؤى ، بل وعقائد دينية ، تصبح – والحال كذلك – شأناً داخلياً من شئوننا العربية ولا نبالغ اذا قلنا والدولية .

إذن .. بقدر ما أصبح العالم كله شأناً أمريكياً من منظور المصالح الكونية لهذا القطب الدولى المؤثر ، بقدر ما أصبحت أمريكا ذاتها شأناً داخلياً فى كل الأقاليم والدول والشعوب ، يسعى أعضاؤها الى معرفة اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية ، والتعرف على كيفية النفاذ الى تفاعلاتها الداخلية من أجل التأثير فيها عكسياً للحفاظ على مصالح هذه الدولة أو تلك ، وهذا الاقليم أو ذاك .

ربما كانت إسرائيل – كدولة – واللوبى اليهودى والحركة الصهيونية ، هما الأسبق تاريخياً ، والأكثر كفاءة عمليا فى التعامل مع الشأن الداخلى الأمريكى ، والتأثير فيه لصالحها ، وهو ما بدأ منذ عقود طويلة ، وأثمر فى نهاية المطاف ما نراه ونشهده الآن من تطابق وتحالف غير مسبوق بين النخب السياسية والفكرية التى تدير السياسة الامريكية فى دوائر البيت الأبيض أو الكونجرس الامريكى أو البنتاجون أو وزارة الخارجية وصولاً الى مجالس الولايات من ناحية والسياسة الاسرائيلية ذات الطبيعة العدوانية والعنصرية من ناحية أخرى ، وفى ظل ميراث تاريخى مشترك بين المشروعين المهاجرين (١) .

ويدرك الدارس المتخصص فى تطور القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية فى الولايات المتحدة مقدار التباين فى القضايا والتنوع فى الرؤى والحراك البطىء نسبياً فى الولاءات السياسية والانتخابية.

فعلى سبيل المثال ، لم يعد من الصواب القول بأن معظم قوى الزنوج الأمريكيين من أنصار الحزب الديمقراطى ، كما لم يعد من المؤكد ان غالبية الناخبين " الكاثوليك " هم من أنصار الحزب الديمقراطى كذلك ، أو أن معظم الناخبين اليهود هم من أنصار ذلك الحزب أيضاً ، وبالمقابل فقد نلحظ تحرك قطاع كبير من تيار البروتستانت الرئيسى من مناصرة الحزب الجمهورى الى التصويت لصالح الحزب الديمقراطى .

والحقيقة ان هذا الحراك الانتخابى والتصويتى يعتمد على عدة عناصر متداخلة ومتشابكة تؤدى فعلها بصورة مثيرة للتأمل ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ – طبيعة القضايا والمشكلات التى تشغل بال أفراد المجتمع الأمريكى فى تلك اللحظة وتلح عليهم بالصور والإعلام ، وبالتالى موقف المرشحين الحزبيين وبرامجهم فى هذه القضايا .

٢ – مدى قوة ونفوذ اللوبيات المختلفة وقدرتها على حشد أنصارها لصالح هذا الحزب أو ذاك، أو هذا المرشح أو ذاك سواء عبر التبرعات المالية أو غيرها من صور الدعم والتأييد.

٣ – مدى تصاعد نفوذ الكنائس والقوى الدينية داخل المجتمع الأمريكى وقدرتها على المشاركة فى لعبة السياسة واختراق المؤسسة السياسية فى مجتمع علمانى من حيث المؤسسة السياسية ومتدين من حيث القاعدة الشعبية نسبياً ، وهى إحدى مفارقات التركيبة الثقافية الأمريكية .

٤ – مدى نفوذ وقوة جماعات المصالح الاقتصادية ورؤيتها لشئون العالم وهنا يبرز على الفور أهم ثلاث جماعات مؤسسية كبرى هى : جماعة " النفط " وجماعة " السلاح " و"المؤسسة العسكرية" ، ومدى التناغم والتنافر الحادث بينها .

وهنا نشير الى حقيقة ، أن قضايا الصراع الدولى والمصالح الكونية الأمريكية ، واستقرار مفهوم النفوذ والهيمنة الأمريكية ليست محل خلاف كبير بين القوى السياسية والحزبية فى الولايات المتحدة ، فهذه القضايا هى الأقرب الى مفهوم الركائز المؤسسية التى ترسمها وتصنعها أجهزة التخطيط الاستراتيجى فى الدوائر الكبرى (الأمن القومى والبنتاجون والخارجية .. إلخ) مستلهمة روح المؤسسة ومصالحها الكونية بمعناها الاقتصادى والعسكرى والاستراتيجى ، مثل رموز المجمع النفطى أو العسكرى أو التصنيع الحربى .. إلخ (٢) .

بيد أن ذلك لا ينفى احتمالات وجود بعض الاختلافات فى الرؤى الجزئية ، أو التباين فى أساليب التنفيذ والممارسة ، كما هو حادث اليوم بين مفهوم الديمقراطيين (جون كيرى مثلا) وبين الجمهوريين واتجاهاتهم المحافظة والعقائدية المتحالفة مع المسيحية الصهيونية (ويمثلهم حالياً جورج بوش الابن وإدارته) فى إدارة هذه المصالح الأمريكية ولو أدى الأمر الى انفرادهم بالقرار الدولى ، فى حين يرى الديمقراطيون امكانية تحقيق نفس المصالح بصورة أكثر توافقية مع الحلفاء فى الحلف الأطلنطى والدفع الملموس لبعض الدول

فى الشرق الأوسط أو غيرها من المناطق لتنفيذ المطالب الأمريكية وضمان المصالح الأمريكية دون صريح تهديد أو وعيد .

عموما.. وبالعودة الى موضوعنا ، فإن علينا أن نتوقف اليوم عند طبيعة الخريطة السياسية والثقافية الأمريكية ، والتى تعكس نفسها فى نمط أو أنماط تصويتية محددة للتعرف على أفق ونتائج الانتخابات الرئاسية المتوقعة فى نوفمبر القادم (٢٠٠٤) ومدى قدرة اللوبى العربى (الاسلامى أو المسيحى) الحديث النشأة والتكوين على التأثير فى هذه النتائج .

أولاً : مراكز القوى والقضايا الدينية فى النظام السياسى والانتخابى الأمريكى :

تشكلت الولايات المتحدة كما نعرفها الآن ، من جماعات متنوعة من المهاجرين والمستعمرين الأوروبيين منذ أواسط القرن السابع عشر (٣) بعضهم جاء مدفوعاً بالرغبة فى الثراء والحصول على ذهب قيل بوجوده ، وبعضهم جاء هارباً من اضطهاد دينى متنوع الأشكال (كاثوليكى أو بروتستانتى أو غيرهم) ، ومن هؤلاء جميعاً وعبر عمليات استعمار وحشية ومذابح همجية ضد السكان الأصليين من الهنود الحمر ، تكونت سبيكة جديدة شديدة التنوع الثقافى والعرقى والدينى محملة بميراث شديد الوطأة وشديد الحضور عن أصل النشأة وفظاعة التجربة .

وبعد أكثر من مائتى عام على بداية هذا المجتمع ، وفى دراسة حديثة طرح "مايكل كوربت " M.CORBETT وزوجته "جوليا ميتشل كوربت" J.M. CORBETT ، السؤال الحائر فى العالم وفى أمريكا ذاتها :

هل الولايات المتحدة أمة علمانية ؟ أم أمة دينية ؟ أم هى خليط معقد منهما (٤) ؟

وقد تبين من البحث والتحليل الذى قام به الباحثان ، أن لكل شق من هذا السؤال عناصر إجابة تفيد بالإيجاب أو السلب فى آن واحد ، فالولايات المتحدة حتى اليوم ليس لها كنيسة رسمية (بعكس الحال فى بريطانيا مثلاً) ، كما أنها لا تخصص جزءا من أموال حصيلة الضرائب لدعم المنظمات الدينية (بعكس دول كثيرة من بينها مصر مثلاً) ، وتتنوع الانتماءات الدينية فيها تنوعاً شديد التعقيد ، علاوة على ذلك فإن "اللادينيين" أو "الملحدين" يمكن أن يشغلوا المناصب العامة (بعكس الحال فى الدول العربية والاسلامية التى تكاد تحظر ذلك قانونياً ودستورياً) ، ومع ذلك فإن عمليات بناء الكنائس والمعابد – والمساجد حالياً – ودور العبادة عموماً تزداد فى الولايات المختلفة بصورة ملحوظة ، وتظهر قوائم مبيعات الكتب أن أكثرها مبيعاً هى الكتب الدينية ، كما يلجأ كثير من الناس والمنظمات الخيرية للتبرع للمنظمات " الإيمانية " وإلى الكنائس .

هذا التناقض الاجتماعى والثقافى الذى يميز الحياة الأمريكية ، هو الذى دفع " كوربت " وزوجته فى كتابهما المتميز " الدين والسياسة فى الولايات المتحدة " الصادر عام ١٩٩٩ الى وصف الولايات

المتحدة عن حق بأنها (أمة علمانية يسكنها أناس متدينون فى معظمهم والبعض الآخر متدينون حتى النخاع) (٥) .

ويورد رضا هلال فى كتابه الهام – والذى يحسب له تاريخياً – " المسيح اليهودى ونهاية العالم .. المسيحية السياسية والأصولية فى أمريكا " الصادر عن دار الشروق عام ٢٠٠٠ مجموعة من الأرقام والاحصاءات تؤكد هذه الحقيقة وهذا النزوع الدينى فى أوساط المجتمع الأمريكى مقارنة بغيره من المجتمعات الأوروبية ، حيث تسجل الاحصاءات ان ٩٥% من الأمريكيين يؤمنون بوجود الله (مقابل ٧٢% فى ألمانيا و ٦٢% فى فرنسا و ٥٨% فى الدانمارك و ٥٢% فى السويد) ، وأن نسبة المنتمين منهم الى الكنائس فى الولايات المتحدة تعادل ٥٧% مقابل ٥٧% فى ألمانيا و ١٣% فى فرنسا و ٤% فى الدانمارك و ٩% فى السويد) أما المتطوعون منهم لخدمة الكنائس فهم ٢٣% فى الولايات المتحدة (مقابل ٢٣% فى ألمانيا ٧% فى فرنسا و ٣% فى الدانمارك و ٢% فى السويد) .

ومع ذلك فإن مفهوم الدين وتنوع الكنائس فى الولايات المتحدة يجعل المسألة تحتاج الى مزيد من التأمل والتحليل وعدم القفز الى النتائج السهلة والمباشرة ، نظراً الى انعكاسات ذلك التنوع على الممارسة السياسية والتحالفات السياسية التى تنشأ بين لحظة وأخرى داخل المجتمع الانتخابى الأمريكى .

فإذا كان البروتستانت يشكلون حوالى ٦٥% من سكان الولايات المتحدة حتى منتصف التسعينات ، والكاثوليك يمثلون ٢٥% واليهود ٢% فإن اللادينيين والملحدين يمثلون نحو ٨% تقريباً (٦) ، ومن ثم فإن هؤلاء لا يتماسكون فى كتلة موحدة أو متماسكة.

فإذا أخذنا البروتستانت مثلاً ، فهم يتوزعون بين عشرات الطوائف أو الكنائس المختلفة ، لكل منها سياساتها وأهدافها ، وأحياناً ما يجمع بين بعضهم " ائتلاف " حول قضايا معينة مثل الدعوة الى إقامة الصلوات داخل المدارس ودور العلم أو تدريس القيم اليهو–مسيحية فى المدارس ، أو المطالبة بضرورة تمويل الحكومة لوظائف قساوسة الجيش ، أو المطالبة بمساندة الحكومة المالية للمدارس .. إلخ ، ومن أبرز هذه الكنائس فى الولايات المتحدة حالياً والتى يلعب بعضها أدواراً سياسية داخلية أو حتى دولية الكنائس التالية :

١ – المعمدانيون الجنوبيون (ويمثلون حوالى ٨%) .

٢ – الكنائس المعمدانية الأمريكية (حوالى ٣%) .

٣ – الكنيسة المشيخية للولايات المتحدة (حوالى ٢%) .

٤ – المورمون (حوالى ١%) .

٥ – مشيخين آخرون (حوالى ١%) .

٦ – بروتستانت آخرون (حوالى ١٠%) .

٧ – الكنيسة المنهجية المتحدة (حوالى ٧%) .

٨ – المنهجيون أو الميثودلوجى (٣%) .

٩ – الأسقفيون (حوالى ٢%) .

١٠ – الكنيسة اللوثرية الأمريكية (حوالى ١%) .

١١ – الكنيسة اللوثرية لأمريكا (حوالى ١%) .

١٢ – لوثريون آخرون (حوالى ١%) .

١٣ – الكنيسة المتحدة للمسيح (حوالى ٣%) وهذه الكنيسة تمول أنشطة صهيونية فى الشرق الأوسط ومصر ويعد الأردن مركز عملياتها المتقدم .

١٤ – الكنيسة الخمسينية .

وغيرها كثير جداً ..

وفى دراسة " مايكل كوربت " وزوجته ، وفى ضوء استطلاعات الرأى العام التى جرت حتى منتصف التسعينات من جانب عدة مراكز أبحاث وفى طليعتها " مركز البحث الاجتماعى لدراسة الرأى العام الوطنى " – وهو أحد أهم مراكز الأبحاث الأمريكية المتخصصة فى استطلاعات الرأى العام – وبعض الباحثين المتخصصين فى هذا المجال (جلين وويلكوكس، وبول ج. ويبير وغيرهم) ، أظهرت نتائج فى غاية الأهمية من أهمها :

١ – بينما كانت استطلاعات الرأى العام سنة ١٩٦٥ قد أيدت بنسبة ٥٣% ابتعاد الكنائس عن الشئون السياسة ، فإن أبحاثا جديدة قد أظهرت تزايداً كبيراً فى نسب من يدعمون ويؤيدون مشاركة الكنيسة كمؤسسة فى الشئون السياسية .

٢ – فى قضايا معينة كانت محل الاستطلاع (١٣ قضية) مثل الصلاة فى المدارس ، لم تكن هناك وحدة موقف حتى داخل أنصار التيار الدينى (البروتستانت – الكاثوليك – اليهود .. إلخ) بما يؤكد تبايناً ملموساً فى اهتمامات المواطنين الأمريكيين ، وبالتالى فى انتمائهم أو دعمهم لبرامج المرشحين من الحزبين الكبيرين ، بما يجعل من الصعب القول بأن البروتستانت – على سبيل المثال – يدعمون هذا الحزب أو ذاك ، وكذلك الكاثوليك أو اليهود أو غيرهم ، فعلى سبيل المثال بينما كان الميل العام لدى البروتستانت (التيار الرئيسى) هو التصويت لصالح الجمهوريين فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ لصالح " جورج بوش الأب " وبنسبة ٧٤% ، فإن الوضع قد تغير فى انتخابات عام ١٩٩٢ تغيراً نسبياً ملحوظاً ، حيث منح بروتستانت التيار الرئيسى ٤٢% من أصواتهم لصالح بوش الأب ، بينما قدم ٣٧% منهم أصواتهم لصالح المرشح الديمقراطى " بيل كلينتون " ، وذهبت أقلية محسوسة (٢١% منهم) لصالح المرشح المستقل " بيرو " ، وفى شرح وتحليل هذه الظاهرة – أى تحول بروتستانت التيار

الرئيسى من الحزب الجمهورى الى مرشح الحزب الديمقراطى ذلك العام – يشير عدد من الدارسين الى سببين أديا الى هذه النتيجة فى ذلك الوقت :

الأول : تضاؤل عدد أنصار بروتستانت التيار الرئيسى لصالح كنائس البروتستانت الانجيليين (من ٤٧% عام ١٩٩٠ الى ٤٣% عام ١٩٩١ ثم الى ٤٢% عام ١٩٩٣ ثم الى ٣٨% عام ١٩٩٤) .

الثانى : تنامى نفوذ أفكار اليمين المسيحى الجديد فى الحزب الجمهورى ، مما حدا بالكثيرين من بروتستانت التيار الرئيسى الى التحول الى الحزب الديمقراطى .

٣ – وبالمقابل تحرك قطاع ليس بقليل من الكاثوليك من التصويت لصالح الحزب الديمقراطى الى الحزب الجمهورى عام ١٩٨٨ وكذلك عام ١٩٩٢ ، وظل البروتستانت الانجيليون على موقفهم من دعم مرشح الحزب الجمهورى (جورج بوش الأب) عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢ بنسبة ٧٦% من مجموع البروتستانت الانجيليين .

وتكشف الدراسات الاستطلاعية – وقتذاك – ان البروتستانت الانجيليين لديهم أعلى نسبة من المحافظين (٤٢%) ولديهم أقل نسبة من الليبراليين (١٨%) وهم الأقل تسامحاً سياسياً ، وأقل الناس تأييداً للمساواة العنصرية أو الجنسية ، بل انهم الأكثر معارضة لحق الاجهاض . وقد كان هذا التحول داخل التيار البروتستانتى (من التيار الرئيسى الى الانجيليين) مسئولا عن إنجاح رونالد ريجان فى انتخابات عام ١٩٨٤ ، وبحلول عام ١٩٩٢ كان البروتستانت الانجيليون قد أصبحوا كتلة تصويتية هامة داخل الحزب الجمهورى ، كما تظهر نتائج استطلاعات الرأى العام أن أكثر الفئات ايماناً بحرفية الكتاب المقدس (التوراة والانجيل معاً) هم الانجيليون ، وهم أيضاً الأكثر ولاء للحزب الجمهورى .

٤ – ويكشف " كوربت " من واقع مأساة السود والزنوج فى الولايات المتحدة منذ القرن الثامن عشر وحتى ما سمى فى التاريخ الأمريكى حرب " تحرير العبيد " عام ١٨٦١ ، مقدار الكذب والتدليس فى هذا التاريخ الأمريكى ، الذى هو ليس بلد " الحلم الأمريكى " بقدر ما هو تاريخ "اضطهاد للآخر" ، وبعد تتبع تاريخ السود فى هذا البلد ، من حالة العبودية الى حالة التفرقة العنصرية الى حركة " الكولوكس كلان " العنصرية البيضاء ، وصولاً الى حركة الحقوق المدنية والحصول على حق التصويت للسود والزنوج عام ١٩٦٥ (رئاسة جونسون الديمقراطى) ، مما جعل السود والزنوج منذ ذلك التاريخ يميلون لصالح الحزب الديمقراطى، بعد أن كانوا يميلون للحزب الجمهورى (رئاسة ابراهام لينكولن عام ١٨٦١) ، يستعرض حقيقة التوزيع الدينى للمواطنين الأمريكيين السود ، حيث يشكل البروتستانت منهم حوالى ٨٢% والكاثوليك ٩% واليهود ١% واللادينين ٥% و ٤% آخرون يتوزعون بين الفئات والطوائف الأخرى .

والجديد فى الأمر الآن (٢٠٠٤) هو نجاح الجماعات الاسلامية فى الولايات المتحدة فى زيادة نشاطها وسط هذه الجماعات السوداء ، واستقطاب المئات منهم لصالح الديانة الاسلامية ، وتكشف استطلاعات الرأى العام التى جرت حتى منتصف التسعينات أن غالبية الامريكيين السود يصوتون لصالح مرشحى الحزب الديمقراطى ، باستثناء حالة " جورج بوش الاب" الذى حصل فى انتخابات عام ١٩٨٨ على نحو ٢٦% من أصوات الناخبين السود ، ولكنهم عادوا عام ١٩٩٢ لمنح أصواتهم الى المرشح الديمقراطى " بيل كلينتون " عام ١٩٩٢ وبنسبة ساحقة تجاوزت ٩٢% منهم .

وهنا تنبغى الاشارة الى ان السود والزنوج كانوا قد ظلوا يمنحون أصواتهم بشكل تقليدى لصالح الحزب الجمهورى منذ أن أعلن الرئيس الجمهورى " ابراهام لنكولن " عام ١٨٦١ ما سمى "تحرير العبيد" فى حين كان الحزب الديمقراطى الذى كان مسيطراً على ولايات الجنوب قد جرد السود من حق التصويت لفترة طويلة من الزمن ، ثم تغيرت الولاءات بعد أن انتهج الرئيس الديمقراطى " فرانكلين روزفلت " عام ١٩٣٠ سياسة العهد الجديد NEW DEAL الاقتصادية ، ثم إصدار الرئيس الديمقراطى " ليندون جونسون " عام ١٩٦٤ قانون " حق التصويت " بدعم من الكونجرس ذى الأغلبية الديمقراطية فى ذلك الحين ، وتعد هذه الخلفية التاريخية هامة جداً فى فهم نمط وتوزيعات القوى والخريطة التصويتية فى الانتخابات الأمريكية فى الوقت الراهن ، أو فى المستقبل البعيد .

وتتضافر لدى السود – كما غيرهم من المحافظين البيض – علاقات الولاء للحزب الديمقراطى بموقف الحزب من قضايا مثل الإجهاض أو وسائل منع الحمل للمراهقات ، أو القتل الرحيم ، أو العروض الإباحية ، أو الحد من حمل السلاح ، أو غيرها من القضايا الاجتماعية .

٥ – الظاهرة الجديرة بالانتباه هنا هو تنامى أعداد جماعات المصالح الدينية ، فبينما كانت هذه الجماعات لا تزيد على ١٦ جماعة عام ١٩٥٠ نجدها قد قفزت قفزة كبيرة حتى تجاوز عددها عام ١٩٨٥ نحو ٨٠ جماعة مصالح دينية ، وهذه الجماعات التى تشمل كل العقائد الدينية – بما فيها الجماعات الاسلامية الراهنة التى تزيد على عشرين جماعة – إما أنها تتركز فى الكنيسة مثل " الميثوديين " أو " المشيخانيين " أو " المعمدانيين " أو غيرهم ، أو أنها جماعات ذات عضوية فردية مثل جماعة " الخبر من أجل العالم " أو " الانجيليين من أجل العمل الاجتماعى " ، أو غيرهما من الجماعات المماثلة والتى تلعب دوراً سياسياً وتبشيريا عالمياً مثلما كان الحال فى حالة جنوب السودان ومنطقة دارفور ، وتمارس بالتالى ضغوطاً سياسية على دوائر رسم وصنع السياسات فى الولايات المتحدة ، وهناك كذلك جماعات " ائتلافية " مثل "مجلس هيئة العمل بين الأديان" فى واشنطن، والفارق بين هذه الجماعات يكمن فى عنصرين:

اولهما : ان الجماعات الأولى تأسست داخل الكنائس بهدف رصد أفعال الحكومة التى قد تؤثر على الكنائس ، بينما الثانية تأسست بهدف التأثير على السياسات العامة .

وثانيهما : ان النوع الأول تتمركز قمته فى المركز الكائن فى العاصمة " واشنطن " باعتباره الأعلى تسلسلاً فى هرم الجماعة ، بينما النوع الثانى تتشكل مكاتبها وفروعها المنتشرة فى الولايات من أفراد ليس لهم نشاط سياسى رئيسى ، بل إنهم يشاركون عند تعبئة الجماعة للدفاع عن قضية معينة سواء بكتابة الرسائل لأعضاء الكونجرس ، أو حكام الولايات أو حتى البيت الأبيض ، أو فى عمليات جمع التبرعات من أجل الحملات الانتخابية ..إلخ .

ومع ذلك تنبغى الاشارة الى ان تأثير جماعات المصالح التى مركزها الكنيسة يكون أقل فى الأمور السياسية بسبب رغبة قطاع واسع من الجمهور الأمريكى فى عدم الخلط بين الدين والسياسة فى الولايات المتحدة .

٦ – وتؤدى ارتباطات كثير من الكنائس الامريكية بالشأن الدولى ، وباعتبارها منظمات شبه دولية ، الى تداخل هذه الكنائس فى العمل السياسى سواء الدولى أو الداخلى – كما سبق أن أشرنا منذ قليل – وفى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لما ترتئيه هذه الكنائس ، طالما أنه لا يتعارض مع المصالح المستقرة للمجمع النفطى الامريكى والمجمع الصناعى العسكرى فيها، ومن أبرز هذه الجماعات الكنسية ذات الأذرع والأنشطة الدولية ووكالات الغوث وبرامج الارساليات الدينية مثل " الكنيسة الكاثوليكية " والتى تزيد جماعاتها على ثلاثين جماعة و"المجلس القومى للكنائس" ، و" الكنيسة المعمدانية" و" سبتيو اليوم السابع" و"الهيئة القومية للإنجيليين" وغيرها كثير ، وبعض هؤلاء يعملون على الساحة المصرية والعربية والافريقية سواء فى المجالات التبشيرية ذات الغطاء الغوثى ، أو من خلال الكنائس المحلية واختراقها وتجنيد شبابها والسفر بهم الى أوروبا وهولندا والولايات المتحدة فى رحلات مجانية وغالباً ما يكون البرنامج " السلامى " محملاً بمضامين صهيونية داعمة لإسرائيل باعتبارها إحدى عطايا الرب ، وبعض هؤلاء يمتلكون دورا للنشر كغطاء لهذا النشاط الممول والمشبوه . ومن هنا يؤثر المنظور الدولى لهذه الكنائس على السياسة الخارجية الأمريكية مثل قضايا حقوق الانسان وحقوق العقيدة والأديان .. إلخ .

وعلينا ان نؤكد هنا ان هذه الكنائس والجماعات الكنسية ، التى تزيد على عدة مئات ، بكل ارتباطاتها الدولية تختلف وتتباين نظرتها فى الكثير من الأمور السياسية وغير السياسية، مما يخفف كثيراً من الأضرار الدولية التى قد تنشأ اذا ما توحدت أعمالها على المسرح الدولى أو المنطقة العربية ، فمنها مثلاً ما يعد فى صفوف أقصى اليمين المحافظ (المركز الكاثوليكى مثلاً) ومنها ما يمكن اعتباره فى أقصى

الليبرالية الدينية (مثل اتحاد الكرامة) الذى لم يتورع عن المطالبة بحقوق الشواذ جنسياً وترسيم الكهنة من الشواذ جنسياً ؟ .

ومن أبرز هذه الجماعات المسيحية التى لعبت – ومازالت تلعب – أدواراً أساسية فى صفوف اليمين المسيحى الصهيونى منذ مطلع الثمانينات جماعة " الأغلبية الأخلاقية " التى أسسها القس المسيحى الإنجيلى اليمينى " جورج فولويل " وجماعة " الائتلاف المسيحى " بزعامة القس الأصولى " بات روبرتسون " ، وكلاهما لعب أدواراً كبيرة فى تعزيز صفوف اليمين المحافظ والحزب الجمهورى فى صورته العدوانية الراهنة .

٧ – ولا يمكن الحديث حول الخريطة الانتخابية والتصويتية – وإلى حد ما السياسية – فى الولايات المتحدة ، دون أن نتوقف عند جماعات المصالح اليهودية ، فبرغم أن اليهود لا يشكلون أكثر من ٣% من اجمالى سكان الولايات المتحدة حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين ، فإن نسبة تمثيلهم السياسى داخل النظام السياسى الأمريكى عالية جداً ، سواء كان هذا التمثيل علنياً واضحاً (الكونجرس – البيت الأبيض – الخارجية – البنتاجون – هيئات وأجهزة الأمن القومى والاستخبارات .. إلخ) أو كان التمثيل سرياً وزاحفاً فى الجمعيات الأهلية أو الكنائس اليهودية أو مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية – وهو ما سنتناوله بعد قليل – أو عبر المحافل الثقافية والإعلامية والأكاديمية ، بحيث أصبحت تؤثر على قطاع واسع من عقول الأمريكيين وتوجهاتهم السياسية المحلية منها أو الدولية ، خاصة ما يتعلق منها بإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط .

وقد قدم رضا هلال فى كتابه – السابق الإشارة اليه – مساهمة جادة وأصيلة فى هذا الحقل المعرفى ، كما قدمت " ريجينا الشريف " عام ١٩٨٥ مساهمة حقيقية فى كتابها " ***الصهيونية غير اليهودية وجذورها فى التاريخ الغربى*** " وكذلك فعل الباحث الجاد د. رفيق حبيب فى كتابه الهام " ***المسيحية والحرب .. قصة الأصولية الصهيونية الأمريكية والصراع على*** الشرق الإسلامى " الصادر عام ١٩٩١ ، بحيث بدت الصورة واضحة تماماً بشأن شكل الاختراق ، ثم أنماط ودوافع التحالف بين دوائر الحركة الصهيونية الدولية ومركزها فى الولايات المتحدة من جهة ، وبين الحركة المسيحية الصهيونية فى الغرب ومركزها الفوار والنشط حالياً فى الولايات المتحدة (٧) .

ولعل من أبرز الجماعات اليهودية " لجنة الشئون العامة الاسرائيلية الأمريكية – إيباك " (٨) و"اللجنة الأمريكية اليهودية" ومنظمة "بيناى بيريث المضادة للتشهير" و"الكونجرس الأمريكى اليهودى" و"اتحاد الأبرشيات الأمريكية العبرية" ، كما اخترق اليهود بصورة ملحوظة منظمة "الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية ذات الاتجاه العلمانى" ، وتنتشر فروع هذه المنظمات فى كثير من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما نجحوا عبر اقامة تحالف طويل الأجل منذ أكثر من خمسين عاماً مع التيار المسيحى " الايفانجيلى

" ذى المنحى الصهيونى فى السيطرة بصورة كبيرة على دوائر رسم السياسات وأجهزة الاتصال والإعلام .

ويشير مايكل كوربت فى كتابه الهام – السابق الاشارة اليه – الى عناصر هذا النجاح اليهودى ممثلة فى الآتى :

أ – انخراطهم الهائل فى النشاط وفى السياسة الامريكية .

ب – التركز الجغرافى فى ولايات سياسية جوهرية مثل نيويورك .

ت – نوعية قياداتهم والاتصال بجدية وخلق قنوات اتصال بالكونجرس والبيت الأبيض .

ث – انجازاتهم المثيرة للإعجاب فى كثير من المجالات داخل المجتمع الامريكى .

ج – كما يتوزع اليهود بين كافة التيارات المحافظة والليبرالية على السواء .

ويشارك معظم قادة جماعات الضغط اليهودية الرئيسية الاخرى فى عضوية قيادة اللجنة التنفيذية ل " إيباك " باعتبارها المنسق الأكبر للسياسات اليهودية والاسرائيلية فى المجتمع الأمريكى كله ، الرسمى منه والشعبى .

هذه الخريطة الواسعة المتعددة الروافد والمتنوعة المصالح والاجتهادات والعقائد ، كانت – ومازالت – تشكل بؤر ضغط هائلة على عملية رسم وصنع السياسات وعملية اتخاذ القرارات فى الولايات المتحدة ، وإذا أضفنا اليها مجمعات المصالح الاقتصادية الضخمة سواء الاحتكارات النفطية أو شركات التصنيع العسكرى أو المؤسسة العسكرية ذاتها ، أو نقابات العمال وجماعات البنوك وغيرها ، فعلينا إذن أن نتعرف على تلك الشبكة المعقدة المؤثرة داخل الولايات المتحدة ، ذلك المجتمع الفسيفسائى الطابع والمركب المنصهر بصورة فريدة .

(٤)
دور المؤسسة فى الانتخابات الامريكية

ينبغى على الدراس للسياسة الخارجية الامريكية عموماً ، وعملية صنع القرار فيها خصوصا أن يتوقف بداية عند القوى الفاعلة والمؤثرة فى هذه العملية المعقدة والمركبة ، فنحن هنا إزاء عملية " صناعية " كبرى بالمعنى السياسى والفكرى والاجتماعى للكلمة ، وهى على عكس طريقة صناعة القرار واتخاذه فى الدول المتخلفة عموماً والعربية منها على وجه الخصوص حيث تكتسى العملية كلها بطابع شخصى يغلب عليه دور الفرد سواء كان هذا الفرد ملكاً أو رئيساً أو أميراً أو شيخاً ، فهذا الشخص وحده هو العارف ببواطن الأمور ، وهو المدرك وحده لتيارات السياسة العالمية والمطلع على خباياها وأسرارها ، وهو بالتالى الشخص الملهم والقادر على معرفة مناط المصلحة الوطنية والقومية ؟! .

فى النموذج السياسى الأمريكى – والأوروبى عموماً – المسألة مختلفة ومعقدة الى أقصى حدود التعقيد ، حيث تشارك فيها أطراف عديدة ، بعضها مرئى ومباشر ، وبعضها الآخر غير ظاهر على السطح خلال السنوات القليلة الماضية وإن كان ملحوظاً للدارسين والمتخصصين ، ومنها ما هو اقتصادى بطابعه ومصالحه ، ومنها ما هو سياسى وفكرى ، وبين هؤلاء وأولئك هناك دعاة العقيدة والداعمون لتحالفات عقائدية يهو–مسيحية طفوا على السطح وعلا صوتهم بأعلى من نعيق البوم .

وتشكل كل هذه الأطراف شبكة معقدة متداخلة الخطوط ومتقاطعة الاتجاهات ، بدءا من جماعات المصالح الرسمية المعروفة باسم اللوبى Lobies مروراً بتجمعات صناعية وزراعية والاتحادات النقابية والمهنية انتهاء بمراكز الأبحاث السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية ، بل وحتى الإعلامية ، أو ما بات يعرف فى الأدبيات السياسية الامريكية الحديثة بمراكز الفكر أو دبابات الفكر THINK TANKS ، حيث عليها ان تمهد الأرض وتهيىء المناخ لتقبل تحليلات وصياغة سياسات ووضع بدائل أمام متخذ القرار ، كما أنها لا تتأخر عن تقديم باحثيها وخبرائها الى دوائر العمل التنفيذى ودوائر صنع القرار الرسمى فى كافة المستويات بدءاً من الوزارات الاقتصادية والتجارية والمالية ، وانتهاء بوزارات السيادة فى الخارجية والدفاع وصولاً الى مجلس الأمن القومى والبيت الأبيض ذاته ، يحيطون بالرئيس ويوجهونه ، ويعرضون عليه المعلومات والتقارير مشفوعة عادة بالتوصيات بشأن اتخاذ قرارات وسياسات بعينها ، ومن هنا فإننى أفضل أن أطلق على مثل هذه المراكز البحثية ب "جرافات الفكر" THINK وليس دبابات الفكر أو مراكز الفكر .

لذا ليس من الصحيح اطلاق الاحكام العامة والمجردة بشأن مدى نفوذ وتأثير القوى الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية الداعمة لهذا الحزب أو ذاك فى الحالة الأمريكية .

صحيح ان المجمع النفطى الضخم والمجمع العسكرى الصناعى يلعبان أدواراً ضخمة فى ترسم هذه المصالح القومية للدولة الأمريكية ، ويدفعان بقياداتهما ورموزهما الى مؤسسات العمل التنفيذى ويتركزان حزبياً أكثر لدى الحزب الجمهورى بكل ما يتميز به من ميل محافظ وعدوانى تاريخياً فى السياسة الخارجية ، بيد أن تحليلاً أكثر عمقاً سوف يكتشف ان قطاعاً ليس بقليل من قادة هذا المجمع النفطى / العسكرى يمنح ثقته فى الكثير من الحالات لصالح الحزب الديمقراطى سواء فى عضوية الكونجرس بمجلسيه ، أو حتى المرشح الرئاسى للبيت الأبيض ، بحيث يمكننا القول بوجود " اصطفاف مستقر ودائم " فى الخريطة السياسية والانتخابية الأمريكية عند هذا المستوى .

والأمرنفسه يمكن ادعاؤه بالنسبة الى تجمعات الفقراء والزنوج والطبقة الوسطى ، وبعض الأقليات العرقية والطوائف الدينية ، حيث يميل الجزء الأكبر منها لصالح توجهات وبرامج وسياسات الحزب الديمقراطى ذى الميول الليبرالية تاريخياً .

بيد أن ذلك أيضاً لا ينبغى تعميمه بصورة مطلقة حيث أظهرت دراسات استطلاعات الرأى العام فى الكثير من الحالات ، بعض التبديلات والتغيرات فى المواقف السياسية أو الانتخابية فى كل فترة زمنية ، تحت تأثير بعض التطورات أو الظروف داخل المجتمع الأمريكى أو حتى تحت ضغط أوضاع عالمية معينة (حرب فيتنام مثلا) ، بحيث تحولت بعض قطاعات هؤلاء لصالح الحزب الجمهورى فى بعض الفترات بسبب الموافقة على الميل المحافظ لهذا الحزب ودعوته للحفاظ على قيم الأسرة والعائلة والدين .. إلخ .

هذا الحراك السياسى Political Mobility الذى يميز الحياة السياسية والخريطة الانتخابية الأمريكية ، لا يعنى غياب قسمات وقوام مستقر – نسبياً – فى توجهات بعض قطاعات الرأى العام الأمريكى ، سواء فى تركيبته العرقية أو الدينية أو المذهبية أو حتى بين كياناته الاجتماعية مثل النقابات العمالية ، المحدودة التأثير فى النموذج الأمريكى – أو النقابات المهنية أو الجمعيات الأهلية والخيرية ، أو فى بنيته المؤسساتية بشكل عام ، وبالتالى فهذه الفسيفساء الامريكية ، تخضع أيضاً لمشرط التحليل الاجتماعى والسياسى والثقافى ، بل وتقبل القسمة التاريخية والعمل من داخلها فى كل مرحلة تاريخية من حيث المهتمين بحقول السياسة والعلاقات السياسية الدولية ، نظراً لما تشغله هذه الدولة من مساحة تأثير واسعة فى السياسات العالمية منذ زمن الحرب العالمية الثانية ، وزاد أثرها وخطرها بعد انهيار القطب السوفيتى المناوىء وكتلته عام ١٩٨٩ وما ترتب على ذلك من

اندفاع الولايات المتحدة الى تطبيق الخطط الموضوعية بشأن هيمنتها الامبراطورية والاستعمارية الفجة والسافرة على العالم خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

لذا فإن المتأمل للشأن الامريكى عليه ان يأخذ فى اعتباره دور مجموع القوى الفاعلة والمتفاعلة فى ساحة الجدل والنقاش والصراع السياسى الداخلى الامريكى ، وهو ما درج الكتاب والخبراء فى الشأن الأمريكى على إطلاق تعبير المؤسسة ESTABLISHMENT على تلك المؤثرات الأساسية بالمعنى السياسى والاقتصادى والمعنوى على عملية صناعة السياسات الداخلية والخارجية للإدارة الحاكمة فى البيت الأبيض وفى الكونجرس الامريكى بمجلسيه (٩) .

واذا حاولنا ان نلخص عناصر هذه الشبكة الواسعة والمعقدة التى تصوغ جماع المصالح الأمريكية والرؤى الامريكية التى تفرض نفسها بقوة وفاعلية على عمليات رسم السياسات ثم عملية صنع القرارات بصرف النظر عن انتماء أو لون الادارة الحزبية ذات الأغلبية فى الكونجرس أو البيت الأبيض ، فإننا نوجزها وفقاً لترتيب نفوذها النسبى فى هذه العملية على النحو التالى :

١ – المجمع النفطى وشركاته العاملة فى الداخل أو الخارج .

٢ – المجمع الصناعى العسكرى .

٣ – مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية وتوجيه الرأى العام .

٤ – المؤسسة الاعلامية الضخمة فى تنوعها وتعددها .

٥ – جماعات المصالح والضغط الاجتماعى الأفقية مثل النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والجامعات وغيرها .

٦ – جماعات المصالح والضغط الرأسية مثل الجماعات الإثنية والطائفية مثل الزنوج واللوبى اليونانى أو الايطالى أو الكوبى أو جماعات الضغط اليهودية المؤيدة لاسرائيل ، وأخيراً جماعات الضغط الاسلامية والعربية التى بدأت تنشط جدياً فى الساحة السياسية الأمريكية بعد أن تضررت مصالحها مباشرة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ .

سوف نتوقف فى هذا الجزء من الدراسة عند العناصر الثلاثة الأولى ، من أجل إظهار مدى تأثيرها فى السياسات الامريكية وفى التأثير على اتجاهات الخريطة الانتخابية الأمريكية سواء على مستوى انتخابات الكونجرس بمجلسيه أو فى الانتخابات الرئاسية .

وقبل ان نخوض فى هذا ، ينبغى أن نشير الى طبيعة العلاقة المركبة بين جماعات المصالح والرؤى التى أشرنا اليها قبل قليل ، وبين نظرية الأمن القومى لدولة أو استراتيجية الأمن القومى لدولة بحجم الولايات المتحدة الامريكية ، وهذه الاستراتيجية أو النظرية تتحدد فى ضوء عنصرين أساسيين :

العنصر الأولى : العنصر الثانى :

١ – تحديد المخاطر والتهديدات القائمة – تحديد طبيعة المصالح

الحيوية للدولة ثلاثة : (مصالح حيوية – مصالح حساسة – مصالح ممكنة) .

وفى ضوء هذا التحديد التفصيلى الراهن والمستقبلى (١٠)

يجرى بناء استراتيجيات وسياسات الأمن القومى للدولة من حيث :

وهى ١ – الوسائل المستخدمة.

٢ – موقع الحلفاء والأصدقاء.

٣ – طبيعة المصالح المشتركة .

٤ – الاجراءات الوقائية .

٥ – الاجراءات الردعية .

٦ – اجراءات تعرضية أو هجومية .

٧– التوقيتات المناسبة لكل عمل أو وسيلة من هذه الوسائل .

والمحتملة داخلية أو خارجية.

٢ – تحديد طبيعة هذه المخاطر

هل هى :

– عسكرية (نطاقها ، عمقها ، أساليبها .. إلخ)

– اقتصادية (منافسين ، امدادات ، طاقة ، أسواق .. إلخ)

– سياسية (نوعها ، مداها ، طبيعتها .. إلخ)

– اجتماعية (تمرد ، مخدرات ، جريمة .. إلخ)

وهنا نشير إلى انه أحياناً ما لا تتطابق جداول أولويات مصالح الولايات المتحدة مع درجة تعرض هذه المصالح للخطر أو التهديد،أو على العكس – كما هى حال الشرق الأوسط حالياً – تتطابق المصالح الهائلة للولايات المتحدة المتمثلة فى تأمين امدادات النفط وأمن إسرائيل مع حجم التهديدات التى يتعرض لها كل من الهدفين أو المصلحتين الامريكيتين .

عموماً .. اذا عدنا الى القوى الفاعلة فى المسرح السياسى والانتخابى الأمريكى وفقاً لأوزانها النسبية فى هيكل بناء المصالح والقوى الامريكية نجدها على النحو التالى :

أولاً : التجمع الصناعى النفطى :

وهو المجمع الأكبر والأقدم فى تاريخ التطورات والحقائق الصناعية الامريكية بكل فروعها وروافدها ومكوناتها من ناحية ، وفى تاريخ علاقات الولايات المتحدة بالشأن العالمى والمنطقة الشرق أوسطية

من ناحية أخرى ، فهذا المجمع الضخم الذى بدأ منذ حفر أول بئر نفطية فى ولاية بنسلفانيا فى الولايات المتحدة عام ١٨٥٩ على يد "الكولونيل دريك" قد أصبح يهيمن اليوم على هيكل الاقتصاد العالمى كله ، يكفى أن نشير الى حقيقة هامة ، فبينما لم يكن الانتاج العالمى من البترول عام ١٩٠٠ يزيد على ٤٠٠ ألف برميل يومياً (منها ٢٠٦ ألف برميل يومياً فى روسيا القيصرية و ١٧٤ ألف برميل فى الولايات المتحدة) فإن نهاية القرن لم تكن لتطوى صفحاتها (عام ١٩٩٩) إلا وكان الانتاج العالمى من البترول وحده – دون الغاز الطبيعى – قد بلغ ٧٦ مليون برميل يومياً سيطرت فيه الشركات الامريكية على أكثر من نصف هذا الانتاج اليومى ، وبلغت أرباحها وأرباح الحكومة الامريكية من جراء الضرائب المفروضة على منتجاته ما يزيد على ٦٠٠ مليار دولار فى ذلك العام (١١) .

وهنا يكفى ان نشير الى الشركات الخمس الكبرى فى العالم (وثلاث منها أمريكية) وهى "شيفرون – تكساكو" و" ايكسون موبيل" و"امكو" بالاضافة الى الشركة البريطانية العريقة B.P وشركة " شل " الهولندية حيث حققت عام ١٩٩٧ وحده مبيعات قدرت بنحو ٦٥٤ مليار دولار، وبعد استقطاع التكاليف تصبح أرباحها الصافية فى ذلك العام نحو ٥٩ مليار دولار ، فإذا أضفنا اليها عشرات الشركات الامريكية العاملة فى هذا المجال (ليس أقلها شركة هاليبرتون لمعدات البترول) وفى كاليفورنيا وتكساس وغيرهما نستطيع تصور شبكة المصالح الهائلة لهذا المجمع الاقتصادى والمالى الضخم .

وهكذا فليس غريباً تلك العلاقة الوطيدة بين هذا المجمع النفطى الصناعى الضخم وبين رجال الحكم والإدارة ، فالدكتورة " كونداليزا رايس " مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى وأحد أقطاب المحافظين الجدد والمتخصصة أكاديمياً فى شئون الاتحاد السوفيتى السابق ، جاءت الى البيت الأبيض فى منصبها الجديد تاركة توا منصبها كمديرة فى شركة "شيفرون" SHEVRON الامريكية ، التى تعد واحدة من كبرى شركات البترول فى العالم ، وكانت قبل ذلك بعشر سنوات تعمل فى إدارة الرئيس رونالد ريجان وخلفه جورج بوش الأب قبل أن تخرج من الادارة السياسية للدولة الأمريكية لتعمل فى واحدة من أكبر شركات البترول الأمريكية والعالمية ، ثم لتعود مرة اخرى فى واحد من أكبر وأخطر المناصب فى الادارة السياسية الجمهورية الجديدة للرئيس اليمينى المحافظ " جورج بوش الابن " ولتشارك معه فى قيادة أكبر حملة امبراطورية واستعمارية فى التاريخ الانسانى الحديث .

وكذلك الأمر لنائب الرئيس الحالى ديك تشينى الذى عمل وزيرا للدفاع فى عهد الرئيس الامريكى الجمهورى جورج بوش الأب (١٩٨٨ – ١٩٩٢) حيث ذهب من منصبه السياسى الى ادارة أكبر شركة لبيع معدات البترول (هاليبرتون) ، ثم عاد منها عام ٢٠٠١ الى منصبه السياسى الجديد كنائب للرئيس الجمهورى المحافظ جورج بوش الابن ، وكذلك الأمر "ريتشارد بيرل" و" دوغلاس فيث" وغيرهما من رجال الادارة الجمهورية اليمينية المحافظة الراهنة .

أما " نغروبونتى" المندوب الامريكى الدائم فى مجلس الأمن والأمم المتحدة والذى عين سفيراً لهذه الادارة فى العراق المحتل ، فهو واحد من رجال الاستخبارات الامريكية الذين أشرفوا مباشرة على تدريب فرق الموت البشعة فى نيكاراجوا أيام حكم الديكتاتور ساموزا وكانوا دعماً له قبل ان تنجح حركة " ساندينستا " فى إسقاطه فى مطلع الثمانينات .

لذا لم يكن غريباً ، أن تتحرك أساطيل الولايات المتحدة وأجهزة استخباراتها لإسقاط النظم الوطنية التى هددت أرباح ومكاسب الشركات الامريكية النفطية سواء قديماً ضد سوكارنو فى إندونيسيا عام ١٩٦٤ أو قبلها فى ايران ضد الدكتور محمد مصدق عام ١٩٥٣ ، أو بالنسبة لمحاولاتها الراهنة ضد الرئيس الفنزويلى التاريخى " هوجو شافيز" .

ثانياً : المجمع الصناعى العسكرى

يمتد أخطبوط المجمع الصناعى العسكرى ليطول كل أفرع الاقتصاد الأمريكى ، ويمتد بخيوطه وأذرعه الى العالم الخارجى ليشكل أحد ملامح السياسة الدولية سواء عبر مصالحه المؤكدة فى تأجيج الصراعات والنزاعات المسلحة بين دول العالم المختلفة ، أو فى الحفاظ على صورة عدو استراتيجى للولايات المتحدة ذاتها ، يضمن من خلالها وجوده ونفوذه على القرار السياسى والاستراتيجى الامريكى .

على سبيل المثال ، تصاعدت مخصصات الدفاع العسكرى الامريكى طوال فترة الحرب الباردة عاماً بعد آخر ، لتصبح أكبر ميزانية إنفاق عسكرى فى العالم كله ، بل انها تكاد تعادل كل ميزانيات الدفاع لدول العالم كافة ، وفى عام ١٩٩٢ بلغ هذا الانفاق العسكرى الامريكى – وعشية تولى الرئيس الديمقراطى الجديد "بيل كلينتون " مسئولياته الرئاسية – ذروته حيث بلغ ٣٠٥ مليارات دولار (١٢) ، يمثل الجزء الأكبر منها طلبيات المؤسسة العسكرية الأمريكية من التسلح والإنفاق على مشروعات أبحاث و تطوير بعض أنواع من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية ، وانتهاء معالم الحرب الباردة ، وتولى الديمقراطيين الادارة طوال ثمانى سنوات لاحقة ، والبدء فى تطبيق برامجهم الاجتماعية وتحسين نظم التأمين الصحى

وغيرها ، خفضت ميزانية الدفاع الامريكية عام بعد عام حتى قاربت هذه الميزانية عام ٢٠٠٠ وعشية تولى الجمهوريين الحكم مرة اخرى "جورج بوش الابن " فبلغت ما دون ٢٤٥ مليار دولار .

ولم يكن ذلك بالطبع محل قبول ورضاء المؤسسة العسكرية الامريكية (البنتاجون) ولا المجمع الصناعى العسكرى الأمريكى أيضاً اللذين ظلا يتعايشان على تنامى الشعور بالخطر الشيوعى أو الصراعات الدولية بشكل عام ، وهو ما سبق وأن حذر منه الرئيس الامريكى الشهير "داويت ايزنهاور " فى خطاب الوداع الشهير يوم ١٧ يناير ١٩٦١ ، ومن تأثير هذا المجمع العسكرى وضغوطه على القرار السياسى الامريكى وعلى السياسة الخارجية لتلك الدولة عموماً ، وهو ما حدث بالفعل ، لقد استثمر هذا المجمع العسكرى الصناعى والمؤسسة العسكرية الرسمية أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ليؤججا مشاعر الذعر والخطر والخوف لدى المواطنين الأمريكيين وليدفعا الادارة الامريكية الجمهورية الجديدة والكونجرس الى تعزيز وزيادة مخصصات الدفاع ، وخلال أقل من أربع سنوات من حكم " بوش الابن " تضاعف الإنفاق الحربى ليصل فى موازنة عام ٢٠٠٥ الى ٤٤٧ مليار دولار .

إذن .. هذا المجمع الصناعى العسكرى له متطلبات ، ولأنه جزء من المؤسسة بالمعنى الاستراتيجى للكلمة ESTABLISHMENT فإنه قادر على أن يحرك جماعات الضغط للتأثير ليس فقط على أعضاء الكونجرس ، بل أيضاً فى دوائر واسعة من الناخبين والرأى العام عبر علاقات شبه سرية تربط بين هذا المجمع وقياداته من ناحية وبين دوائر الفكر السياسى والاستراتيجى ومؤسسات الإعلام والصحافة من ناحية أخرى .

ثالثاً : مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية (جرافات الفكر) :

شهد المجتمع السياسى والفكرى الامريكى قفزة نوعية لافتة فى عدد وأنشطة مراكز ومعاهد الأبحاث السياسية والاستراتيجية خلال الربع قرن الأخير ، حتى أطلق عليها البعض "مراكز التفكير" أو دبابات الفكر بسبب دورها المتعاظم فى رسم وصنع السياسات فى الدولة الامريكية.

لقد زاد عدد هذه المراكز من عدة عشرات عقب الحرب العالمية الثانية الى عدة مئات فى نهاية الألفية الثانية ، بل ان بعض المصادر قدرتها بأكثر من ٢٥٠٠ مركز ومعهد بحثى متعدد المهام والاهتمامات والأغراض ، بدءاً من قضايا السياسة والاقتصاد الى الشئون الدفاعية والأمنية ، انتهاء بمراكز ومعاهد قياسات الرأى العام وحتى مراكز أبحاث البيئة وغيرها .

وقد دفع هذا الواقع المعقد والأدوار الغامضة أحياناً لهذه المراكز ، إحدى المجلات العالمية المتخصصة والمتوازنة وهى مجلة THE Economist البريطانية فى عددها الصادر بتاريخ ١٥

فبراير عام ٢٠٠٣ الى التحذير من مخاطر بعض هذه المراكز فى دفع الولايات المتحدة الى أتون حروب مستمرة تحت شعار " الحرب ضد الارهاب " أو مفهوم "الحرب الوقائية" (١٣)

وتمارس مراكز التفكير السياسى والاستراتيجى هذه تأثيرها وأدوارها من خلال شبكة معقدة من العلاقات والصلات التى يمكن إبراز ثلاث شبكات منها على النحو التالى :

الأولى : علاقاتها بمراكز القوى الاقتصادية فى المجتمع الأمريكى وتجمعاته السياسية ، حيث نادراً ما يكون هناك مركز أو معهد للدراسات مستقلاً أو مقطوع الصلة عن مصدر من مصادر التمويل fund أو منح scholarship سواء كان هذا المصدر المالى شركات بترول أو شركات تصنيع عسكرى أو غيرها ، أو حتى جماعات ضغط lobby هنا أو هناك .

الثانية : علاقاتها بالأحزاب السياسية الرئيسية (الجمهورى أو الديمقراطى) وأعضائها فى مجلسى الكونجرس (النواب أو الشيوخ) سواء باعتبارها مراكز لتقديم المعلومات والتحليلات أو الارشادات والنصائح ، أو باعتبارها مراكز لتبرير القرارات المتخذة وإضفاء طابع علمى واستراتيجى عليها ، أو باعتبارها أيضاً أداة لتعبئة الجمهور ورأى النخب الفكرية والثقافية والاعلامية فى المجتمع الامريكى لصالح بعض السياسات والتوجهات الاقتصادية أو السياسية، من خلال الندوات seminars أو ورش العمل workshop أو الأوراق البحثية المقدمة أو غيرها من الوسائل .

الثالثة : علاقاتها بوسائل الاعلام المختلفة وبقية نوافذ وروافد المجتمع المدنى مثل الجامعات وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية وغيرها من هذه الشبكة networks الاخطبوطية الهائلة .

وبرغم ان عدد هذه المراكز البحثية قد زاد – كما أشرنا – من عدة عشرات فى مطلع عقد الخمسينات من القرن الماضى الى ان تجاوز حالياً رقم ٢٥٠٠ مركز ومعهد بحثي رئيسي فى جميع الولايات الامريكية والجامعات الامريكية ، فإن الملاحظ وجود ميل نحو دعم مراكز الأبحاث ذات الميول اليمينية المحافظة ، وبداية سيطرتها على المشهد " البحثى " الاستراتيجى فى الولايات المتحدة .

وهنا نشير الى أسماء بعض هذه المراكز ، على أننا سوف نتوقف بالتحليل التفصيلى عند بعضها الأكثر أهمية والأوفر نشاطاً ، والتى بدا خلال السنوات القليلة الماضية أنها ذات تأثير واضح وطاغ على سياسات الادارة اليمينية الجديدة المتطرفة التى يقودها جورج بوش الابن وديك تشينى:

١ – معهد المشروع الأمريكى American Enterprise Institute (A.E.I) وقد أنشىء منذ أكثر من ٦٠ عاماً ، وهو معقل من معاقل المحافظين الجدد ، وهذا المعهد هو أول من صاغ تعبير الدول المارقة Rouge States فى أواخر السبعينات ، الذى تحول الى استراتيجية حرب ، كما كان

هذا المعهد وراء مشروع القرن الامريكى الجديد الذى تستند اليه حالياً مفاهيم واستراتيجيات جورج بوش الابن بشأن الحرب الاستباقية وغيرها من المفاهيم الاستعمارية الجديدة .

٢ – مركز العلاقات الخارجية فى نيويورك F.R.C وقد أنشىء منذ مطلع القرن العشرين وهو ذو اتجاه يمينى محافظ .

٣ – مؤسسة راند للدراسات RAND وهى على صلة وثيقة بالبنتاجون وتقدم رؤى مستمرة بشأن سياسات الدفاع والأمن القومى الامريكى وهى أيضاً ذات منحى يمينى واضح .

٤ – المعهد الامريكى للسلام A.I.F.P ويتولى قيادته أكاديمى يهودى متعصب ضد العرب والمسلمين ويدعى دانييال بابيس وهو موال لإسرائيل الى حد التعصب الأعمى.

٥ – معهد هدسون HADEESON وهو أيضاً ذو منحى يمينى ، وقد أسس عام ١٩٦١ وسوف نتناوله بالتفصيل بعد قليل .

٦ – معهد هوفر HOVER فى ولاية كاليفورنيا وكان من أبرز باحثيه وخبرائه "دونالد رامسفيلد" و"كونداليزا رايس" وغيرهما من الأسماء اللامعة حالياً فى الادارة الامريكية الراهنة.

٧ – معهد واشنطن للأبحاث ، وهو من معاقل المحافظين الجدد ، ومن أبرز باحثيه ستانلى كيرتس ، ودانيال بايبس ، وديفيد ماكوفسكى ، ومارتى كريمر وهم جميعاً من اليهود الموالين لإسرائيل والأخير صاحب كتاب هام صدر أخيراً بعنوان " أبراج عاجية على الرمال " .

٨ – مركز كارينجى CARRINGI وقد أنشىء منذ ثلاثين عاماً ، وهو مركز يمينى محافظ.

٩ – مركز مانهاتن للدراسات ، وقد أنشىء منذ نحو ربع قرن تقريباً وهو أيضاً مركز يهيمن عليه اليمينيون المحافظون .

١٠ – معهد كانو CANO للأبحاث السياسية فى واشنطن ، وهو معهد ابحاث يمينى محافظ ومناصر لإسرائيل .

١١ – مجلس العلاقات الدولية والاستراتيجية ، وهو أيضاً مركز يمينى محافظ ومن أبرز باحثيه " جوديث كلير " .

١٢ – مركز بروكينجز BROKINGS للدراسات وهو مركز ذو نزعة ليبرالية قريب الصلة بالحزب الديمقراطى ، وإن كان قد جرى اختراقه فى السنوات الأخيرة من قبل باحثين ذوى نزعة يمينية واضحة .

١٣ – المركز الدولى للدراسات الأمنية ، وهو معقل لليمين المحافظ ومن أبرز خبرائه البروفيسور " آفنر كوين " الأستاذ المحافظ فى جامعة ميرلاند .

١٤ – مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بنيويورك ، ويتولى تقديم منح وتمويل مشروعات أبحاث لأشخاص وهيئات ومؤسسات من العالم الثالث وفى مصر كذلك فى ضوء أجندة تحويل اجتماعى معين .

١٥ – معهد دراسات الشرق الأدنى بواشنطن ، وهو مركز يمينى محافظ .

١٦ – مركز دراسة الاتجاهات السياسية بواشنطن وهو أيضاً مركز يمينى محافظ ومن أبرز خبرائه البروفيسور ستيفن كول S.COUL .

١٧ – معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ، وهو معهد يمينى موال لإسرائيل ومن أنشط خبرائه السفير مارتن إنديك .

هذا علاوة على عشرات المراكز والمعاهد فى مجال الدراسات الإعلامية واستطلاعات الرأى العام .

إذن .. دعونا نتوقف عند بعض أهم هذه المراكز البحثية الاستراتيجية ذات الاتجاه اليمينى المحافظ والموالية لإسرائيل والتى تلعب دوراً مؤثراً فى الوقت الراهن ليس على الادارة الجمهورية التنفيذية الحالية فحسب ، بل الأخطر والأهم تأثيرها على العقل السياسى الامريكى بمجمله فى كافة قطاعاته ومستوياته الجماهيرية والنخبوية .

١ – ***معهد هدسون HADEESON*** وهو معهد يمينى أسسه عام ١٩٦١ الخبير الاستراتيجى اليهودى البارز هيرمان كاهن المتخصص فى شئون التسلح النووى والتخطيط السياسى والدراسات المستقبلية وقد سمى بهذا الاسم نسبة الى نهر وبلدة " هدسون " الواقع مبناه على ضفافه ، ويعد هذا المركز تجمعاً لأنصار اسرائيل والحركة الصهيونية ، وهو ذو تأثير كبير على الادارة الجمهورية الحالية ، ومن أبرز خبرائه وباحثيه " ميراف ورمز" M.WARMS صاحبة العمود الأسبوعى فى جريدة " جيروزاليم بوست " الاسرائيلية وقد شاركت زوجها البروفيسور" ديفيد ورمز" و"ريتشارد بيرل" و"دوجلاث فيث" – وهم من غلاة المحافظين الجدد وبعض من شاركوا فى تصميم العدوان على العراق واحتلاله – فى إعداد وثيقة "***نقطة فصل كاملة ..استراتيجية جديدة للدفاع عن الوطن*** " التى قدمت الى رئيس الوزراء الاسرائيلى اليمينى المتطرف بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦ ، باعتبارها رؤية لأمن اسرائيل ومن أجل حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية فى فلسطين ، كما يشارك فى أعمال هذا المعهد البحثى رجل الاعلام الامريكى البارز" نورمان بودهورتيز" N.BODHORTEZ وكذلك "كينيث اينشتاين "و "ماكس سيجر" و"وليام أودوم" وكلهم عناصر يهودية مؤيدة بالمطلق لإسرائيل ، وقد شغل "نورمان بودهورتيز" وظيفة رئيس تحرير مجلة "كومنترى" التى تعد الصوت الصهيونى الصاخب فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى تقاعد عام

١٩٩٥ ، كما منح شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة " يشيفا " اليهودية المحافظة والمعهد الدينى اليهودى فى نيويورك .

٢ – مركز أبحاث التراث HERITAGE FUNDATION :

وهو مركز أبحاث يمينى محافظ كان يركز اهتماماته فى السابق على السياسات الداخلية الامريكية والعداء للسوفيت والشيوعية ، ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى زاد اهتمامه بمنطقة الشرق الأوسط ، ويبدى هذا المركز تعاطفاً كبيراً مع اسرائيل وسياساتها ، ومن أبرز خبرائه "آرييل كوهين " وهو أستاذ يهودى متخصص فى دراسات الاتحاد السوفيتى ، كما انه يحمل اجازه جامعية من جامعة " بار آيلان " الاسرائيلية ، وقد عمل لسنوات طويلة فى إذاعة ليبرتى – أى الحرية – التابعة للاستخبارات المركزية الأمريكية CIA والموجهة الى شعوب دول أوروبا الشرقية.

كما يعمل فى هذا المركز جيمس فيلبس الخبير فى شئون الشرق الأوسط ، وهو ذو نزوع يمينى محافظ وموالى لإسرائيل وكذلك البروفيسور جون هولسمان المتخصص فى العلاقات الدولية والحاصل على الدكتوراه من جامعة " سانت أندروز " فى اسكتلندا وغيرهم .

٣ – مركز أبحاث السياسات الأمنية :

وقد تأسس عام ١٩٨٨ وهو أيضاً مركز يمينى مؤيد لسياسات الليكود الاسرائيلى ، ويرأسه "فرانك جافنى" الذى شغل فى السابق منصب مساعد وزير الدفاع فى عهد الرئيس الجمهورى المحافظ "رونالد ريجان" كما يعمل فى هذا المركز "جيمس ويسلى" المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وكذلك ريتشارد بيرل أحد أفراد الخمسة الكبار الذين خططوا وحرضوا للحرب والعدوان ضد العراق ، كما يعمل فى هذا المركز الدكتورة جين كيركباتريك المندوبة السابقة للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ، وكذلك البروفيسور "ادوارد تيللر" E. TILLER الذى يلقب بأبو القنبلة الهيدروجينية الامريكية ، وأحد مخططى ما يسمى " حرب النجوم " وكذلك السيد هوارد تايشر المدير السابق لقضايا السياسة العسكرية فى مجلس الأمن القومى الامريكى .

كما يعمل فى هذا المركز اليمينى المحافظ "وليام بينيت" وزير التعليم الامريكى السابق وأحد أبرز نجوم المحافظين الجدد ، وكذلك المرشح الرئاسى الأسود آلان كيز والباحثة المتعاونة مع معهد المشروع الامريكى والمستشارة السابقة فى وزارة الدفاع الامريكية لشئون الارهاب "لورى ميلروى " والتى كانت واحدة من أكبر المحرضين على غزو واحتلال العراق عبر النشرة التى كانت تشرف عليها فى واشنطن والمسماة " عراق نيوز " ، كما انها عضو فى هيئة تحرير نشرة استخبارات الشرق الأوسط Medeal East Intelligence Bullttin " .

٤ – معهد المشروع الأمريكى (A.E.I) American Enterprise Institute

وقد تأسس هذا المركز البحثى فى واشنطن عام ١٩٤٣ ، وشيئاً فشيئا أصبح من المعاقل الفكرية للمحافظين الجدد ، ومن أبرز خبرائه وباحثيه "ريتشارد بيرل" و"ديفيد ورمز" "ودوجلاس فيث" و"مايكل ليدين" خبير الاستخبارات الامريكى المعروف و"مايكل روبين" الخبير فى الشئون الايرانية ، وهو ناشط صهيونى ويتولى الاشراف على مجلة " National Review " كما يتولى العمل فى جمعية " التضامن المسيحى الدولى " التى تتولى منح دعم مالى لمنظمات مسيحية فى العالم ومنها ما يسمى " أقباط المهجر المصريين " وبعض المنظمات السرية المسيحية داخل مصر وفى العالم العربى ومنها منظمة سرية فى مصر لها موقع على الانترنت يسمى " المتنصرون " ويشرف عليه ويديره شاب مصرى مسلم اعتنق المسيحية ويدير إحدى دور النشر الخاصة ، كما يقوم السيد مايكل روبين بالتدريس فى الجامعة العبرية فى اسرائيل .

كما تعمل فى هذا المركز " دانيال بليتيكا " نائبة المعهد لشئون السياسات الدفاعية وكذا البروفيسير " رويل مارك جيريشت " الخبيرة فى شئون الاستخبارات الامريكية بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٤ ، وكذلك الأكاديمى اليهودى " جوشوا مورافتشيك " وكلهم من غلاة الصهيونية المؤيدين لإسرائيل وتياراتها اليمينية المتطرفة وحركة الاستيطان فى فلسطين المحتلة .

(٥) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط

وهو من مراكز الأبحاث اليمينية الموالية لإسرائيل ، ومن أبرز نجومه الدبلوماسيون الثلاثة "مارتن إنديك" و"دينس روس" و"روبرت ساتلوف" الذين تولوا طوال حكم الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون الذى استمر ثمانى سنوات متواصلة (١٩٩٢ – ٢٠٠٠) مسئولية ادارة ملف التفاوض العربى – الاسرائيلى وشئون الشرق الأوسط ، وبالإضافة الى هؤلاء هناك باتريك كلاوسون المعادى صراحة للاسلام كعقيدة دينية وللقومية العربية كمذهب سياسى وهو من المؤيدين المتحمسين لاسرائيل ، ويتولى منصب كبير محررى دورية الشرق الأوسط MIDEL EAST COURTERLY المؤيدة لليمين الاسرائيلى المتطرف .

ويعمل فى هذا المركز كذلك "مايكل ايرنشتات" الخبير فى قضايا الشرق الأوسط و"ماثيو ليفيت" المتخصص فى شئون الحركات الارهابية ومنظمات المقاومة العربية فى الشرق الأوسط ، وهو خريج جامعة " يشيفا " اليهودية المحافظة الموجودة فى نيويورك <

بالإضافة الى هؤلاء هناك جيفرى وايت المتخصص فى شئون الاستخبارات المركزية الامريكية CIA و" آفى جوريتش " المتخصص فى شئون الحركات الاسلامية وخاصة حزب الله اللبنانى ، ومن

الأمور ذات الدلالة أنه يحمل درجة الماجستير من الجامعة العبرية فى اسرائيل ، كما جاء الرجل الى القاهرة ودرس فى الجامعة الأمريكية فيها وفى كلية اللغة العربية التابعة لجامعة الأزهر.

وينضم الى هؤلاء وأولئك "جوناثان شاتزر" الخبير فى شئون الارهاب ، ويحمل مثل زميله السابق درجة الماجستير من الجامعة العبرية فى اسرائيل كما درس فى الجامعة الامريكية فى القاهرة لبعض الوقت ، كما يعمل فى المركز ديفيد ماكوفسكى المحرر التنفيذى فى جريدة "جيروزاليم بوست" الاسرائيلية ، بالاضافة الى " سيمون هندرسون " وماكس ابرهامز وهم جميعاً من اليهود الموالين لإسرائيل والمتعصبين لسياساتها ومعظمهم كان يشغل وظائف حيوية فى الادارات السياسية المتعاقبة فى الولايات المتحدة ، وهم جسور العلاقة مع عدد من المثقفين المصريين الداعين للتطبيع مع اسرائيل والذين يعمل بعضهم فى مراكز الأبحاث المصرية هنا وهناك .

(٦) المعهد اليهودى لقضايا الأمن " جينسا " J.I.N.S.A :

وقد تأسس هذا المركز البحثى الامريكى بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، ويرأسه ديفيد شتانيمان وهو أكاديمى يهودى متعصب لإسرائيل ، كما يضم المعهد الجنرال "جيمس ويلسى" المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA ، وكذلك "جاك كيمب " الوزير الأمريكى السابق فى عهد الرئيس الامريكى الأسبق رونالد ريجان و"جين كيركباتريك" المندوبة الامريكية السابقة فى الأمم المتحدة ، وينضم اليهم كل من "مايكل ليدين" و"ريتشارد بيرل" و"جوشوا مورافيشك" والنائب السابق "ستيفن سولارز" والسفير "هارفى فيلدمان" والأدميرال "ليونى إيدنى" .

٧ – معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط MIMRI :

وهو معهد حديث نسبياً – منذ ربع قرن تقريباً – وكانت تديره الى وقت قريب الأكاديمية الصهيونية المتطرفة " ميراف ورمز " ، ويتولى إجراء دراسات إعلامية ومسحية SURVEY عن قضايا الشرق الأوسط لتعزيز صورة اسرائيل لدى الرأى العام الأمريكى .

(٨) مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية فى واشنطن :

ومن أهم خبرائه وباحثيه مارك وايزبيروت M.Waizbirout ومهمته دعم المطالب الاسرائيلية لدى الادارة الامريكية ، ولدى أعضاء الكونجرس .

بالاضافة الى هذه المراكز هناك العشرات بل ومئات المراكز الأخرى مثل " معهد واشنطن لشئون الشرق الأدنى " و" لجنة الولايات المتحدة من أجل لبنان حر " U.S.C.E.L وهى جماعة ضغط لبنانية ذات صلات بأجهزة الاستخبارات الامريكية والاسرائيلية ، وتعتمد على العماد " ميشيل عون " كواجهة لنشاطها ، كما نجد مجموعة " ميدل إيست فوريوم " أو منتدى الشرق الأوسط التى تأسست عام ١٩٩٠ ، بهدف تحديد المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، وتصدر منذ عام ١٩٩٤ مطبوعة دورية تحت اسم " دورية الشرق الأوسط " التى يرأس تحريرها مارتن كرامر وهو مدير سابق لمعهد " موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط"

إذن .. عبر هذا الباب الدوار ، بين خبراء هذه المراكز البحثية ذوى الانتماءات اليمينية والصهيونية المتطرفة ، وبين أجهزة الحكم والإدارة الأمريكية ، سواء فى البيت الأبيض أو البنتاجون أو وزارة الخارجية (دوغلاس فيث ، بول وولفويتز ، دونالد رامسفيلد ، ريتشارد هاس ، مارتن إنديك ، ديك تشينى ، وكونداليزا رايس وغيرهم كثير) يجرى توجيه السياسات الامريكية من ناحية ، ثم ومن خلال العلاقات العلنية والخفية بين هذه المراكز البحثية وأجهزة الاعلام والصحافة يجرى تدجين قطاع كبير جداً من الرأى العام الأمريكى ، الذى لا يهتم القطاع الأوسط منه بقضايا السياسة الخارجية وتقلباتها ، والذين يسمون فى الخريطة السياسية والانتخابية الامريكية " بالأغلبية الصامتة " أو الهائمة والحائرة حتى آخر لحظة فى المعركة الانتخابية ، ومن هنا تتم عمليات حثيثة لجذبهم أثناء الساعات الأخيرة للمعركة الانتخابية لصالح مرشح هذا الحزب أو ذاك ، خاصة اذا ساعدت تحالفات جماعات المصالح أو بعضها هنا وهناك لجذب أصوات السابحين منهم وسط تيارات لا يعرفونها ولا يعرفون من يقف وراءها ، أو المصالح الكامنة خلفها ، وهى سمات مجتمع المهاجرين عادة ، حيث يكمن داخلهم إحساس أو شعور بأنهم مقتلعون عن جذورهم ومازالوا فى مرحلة الاستزراع التى ربما تستمر لعقود طويلة وربما الى قرون .

الفصل السادس

رحلات مدن .. وشواطىء أحزان

(١)
طوكيو نافذة على سحر الشرق

لحظة الشفق فوق سماء طوكيو لها سحرها الخاص ، هنا تتناغم حمرة الشمس الداكنة ، بالمروج الخضراء ، فى تحد جسور لبؤرة العين المصرية المصحوبة عادة بتلك المشاهد اليومية من سكون المقبرة .

أخذتنا الطائرة فى عباب السماء فى رحلة المغادرة ، مصرنا تبدو حزينة ، يكسوها اصفرار الرمال ، لون الغربة .

يوماً ونيف معلقون فى السماء بين السحاب ، وروعة المشاهدة .. جدة ،الكويت ، كراتشى وبنكوك ، ثم أخيراً ، هاهى طوكيو ، عاصمة الشرق ، نعم أنه المعنى الحرفى لطوكيو فى اللغة اليابانية ، تلك المدينة التى تحمل فى أعماقها سحر الشرق الأقصى وطابعه الخاص الغامض .

وهى فى هدوئها ، واحترام وأدب أهلها الجم ، تخفى بعضا من جروحها بتلك المساحيق الغربية الطابع ، والأمريكية اللكنة .

ناطحات السحاب تطاول فى الأعين الفاحصة السكينة والانزواء ، أمامى وعلى مرمى البصر من نافذتى تقف أربعة منها ، وفى قمتها الفارعة تلك الاشارات الضوئية الحمراء .. لا أدرى لماذا قفز الى مخيلتى فتيات لعوب ..!!

غشاء الليل هنا ينطوى خجلاً فى الساعة الثالثة والنصف ليلاً تقريباً ، فتأخذ خطوط النهار فى المزاحمة شيئاً فشيئاً .. فتقع عيناك على طوكيو الجميلة .. النظيفة .. الخضراء .

أسفل نافذتى مباشرة مروج خضراء ، وملعب للتنس ، وبين هذا وذاك تترامى مبان متوسطة الارتفاع .. بيضاء وكأنها ترتدى أجمل ما لديها لزوار العاصمة .

إنها لحظة من لحظات سرقة الراحة والهدوء والسكينة .. نعم لحظة النسيان من الهموم والأوجاع المصرية ولو الى حين .

فى طوكيو ، أو كيوتو عاصمة اليابان القديمة ومركزها الدينى – حتى يومنا – لا تقع عيناك إلا على كل ما هو نظيف ومنظم ، كل شىء يوحى اليك بعظمة الانسان وجدله المبدع والخلاق مع الطبيعة ومحدودية عطائها أحياناً .

فمساحة اليابان لا تتعدى ٢٥/١ من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، أو قل أنها أكبر قليلاً من ثلث مساحة مصر ، والثروة الطبيعية فيها تكاد تكون محدودة ، ولكنها فى علاقة الانسان بالإنسان

.. والإنسان بالأرض تكاد تصل الى قمة الامتداد وعمق الاتساع ، عبر تجارب عديدة وحشية وقاسية ، حفرت اليابان تجربتها الانسانية الخاصة .. انها محفورة فى الذاكرة، تلك الهزيمة والدمار اللامتناهى ، دفعتها حقائق الجغرافيا الى التعامل بمنطقها الخاص ، فمساحة الأرض المحدودة فى بلد يبلغ تعداد سكانه مائة وعشرين مليونا من البشر ، تجعل من الضرورى ان يكون الاتساع السكانى فى امتداده الرأسى ، فجاءت ناطحات السحاب ، صحيح أنها اقتباس أمريكى ولكن وراء كل منها فهما وقيمة ، فهى فى الطراز الأمريكى رغبة فى الاستعلاء على الآخرين ، بينما فى الحالة اليابانية تعامل مع الضرورة ، انه الاعتبار العملى ليس إلا .

لكن يدهشك على الجانب الآخر ، ذلك التجاوز غير المنطقى بين ما حققه المجتمع اليابانى وأهله من امتلاك مفاتيح أحدث تكنولوجيا فى عالمنا المعاصر من جهة وممارسة الخرافات والشعوذة الدينية من جهة أخرى .

فالزائر للمعابد البوذية فى العاصمة اليابانية طوكيو أو تلك المعابد الهائلة فى العاصمة القديمة كيوتو يفاجأ بهذا القدر الهائل من الأحجبة .. نعم الأحجبة ؟

إنها عادة يابانية قديمة ممتدة من عمق التاريخ تغرس بنصلها الحاد حقائق الحاضر وروعته، وأعياد اليابانيين – خاصة الشباب والفتيات دون سن الثامنة عشرة تصحبها عادة بعض الأمنيات والأدعية تجد طريقها فى صورة كلمات محفورة على ألواح خشبية صغيرة أو أوراق تعلق جميعها فى لوحات خاصة بالمعابد أو على جذوع بعض الأشجار المقدسة .. إنها سخافات الماضى تتحدى كل إبداعات الحاضر وآفاق المستقبل .

فى زوايا شوارع طوكيو الشهيرة (الجينزا – شينجكو .. إلخ) تتراص صباح كل أحد عشرات الفتيات فى طوابير طويلة فى انتظار دورهن لقراءة الطالع ، أو الكف .. انها مهنة جديدة وقديمة ، تحمل معانى القلق والترقب وانعدام الرؤية أو اليقين لدى جيل جديد فى اليابان.. كيف مع كل هذا التقدم والتحقق العلمى الهائل ؟ سؤال مازلت أبحث له عن اجابة .

اليابان وتمثل الثقافات والأديان

طوال تاريخها الطويل ، لم تفرض اليابان ثقافتها الخاصة ، بل على العكس لقد ظلت اليابان على مر العصور هى المترقب لثقافات الآخرين والمتمثلة لها بعمق ، إنه جدل اليابان وسرها الخاص ، فالعقيدة البوذية التى يدين بها معظم سكان اليابان منذ عشرة قرون أو يزيد ، جاءت اليها من كوريا أو خليج منشوريا كما يسمونه ، الكونفوشية تلك الفلسفة الصينية الشهيرة مارست تأثيرها على الشعب والناس لعدة قرون أخرى ، صحيح ان كلا منهما قد اختلط بالعادات والقيم اليابانية ، لكنهما ظلا فى

سجل ثقافة وعقائد الآخرين ، والآن العصر هو عصر السوبرمان الأمريكى ، وهكذا أقبل اليابانيون – خاصة الأجيال الجديدة – دون تردد على ثقافة الوافد أو الغازى الجديد ، أنه اقتحام للميدان بقوة القنبلة الذرية ، وخلق مجتمع جديد غربى الطابع والطراز ، ولا أجاوز اذا قلت والسلوك .

على الزائر والمراقب للحياة اليابانية ، أن يلحظ التزاوج والتشابك بينهما ، أحد أهم خبراء اليابان الاقتصاديين (البروفيسور هورونو) قال لى " أن اليابان والولايات المتحدة قد تزوجا" ثم استطرد ضاحكا : لكننا لا نعلم بالضبط من هو الزوج ومن هى الزوجة فيهما ؟

نعم .. عليك ان تلحظ ذلك ، الجيل الجديد أمريكى السلوك والملبس وطريقة الغناء ، ورقص يوم الأحد فى شوارع طوكيو ، والجيل القديم بقدر انبهاره بذلك السوبرمان الأمريكى ، بقدر ما تحمله الذكريات من كراهية دفينة ، وتحد ممزوج بالاستعلاء ، فعليك ألا تنسى قنبلتى هيروشيما ونجازاكى .

زيارة الى هيروشيما

ينتاب المرء إحساس بالفزع والرجفة كلما سمع باسم هيروشيما ، ذلك هو إحساسى بالضبط قبل أن أتوجه الى هناك .. الغبار الذرى .. التغيير المناخى .. بقايا الإشعاع الذرى .. إلخ تذهب بك التصورات الى بعيد ، سرت فى عروقى رعشة خفيفة عندما جاء صوت مذياع قطار " الشينكسن " والذى يسمى فى الغرب " البولى تراين " – أى القطار القذيفة – وهو أسرع قطار فى العالم قائلاً : نحن الآن فى " هيروشيما " .

المدينة من أجمل بقاع اليابان ، كل شىء منظم ونظيف ، اللون الأخضر يطغى بحيويته على ما عداه .. الأنهار العديدة تخترق شوارع المدينة فتحيلها الى منتجع لراحة الأعصاب ، خاصة اذا كنت قادماً مثلى من إحدى دول العالم الثالث .

قلعة " هيروشيما " التى دمرتها القنبلة الاجرامية ، أعيد بناؤها على الطرازنفسه ، وهى بشكلها ومحتوياتها وموقعها الحصين فى أحضان النهر والربوة العالية نموذج لتاريخ إقطاعى عتيد .

وجاء موعدنا مع مهبط الأحزان الأبدى " متحف القنبلة الذرية " إنها البشاعة والهمجية مجسدة فى تاريخ البشر ضد البشر ، ومهما امتلك القلم من قدرة على الوصف والعرض ، فسوف يعجز عن تجسيد حالة الفزع والهلع التى أصابتنا من هول ما شاهدنا ورأينا .. بقايا بشر ..أظفار استطالت .. لحم بشرى تمدد من درجة الحرارة الهائلة (٥٠٠٠ درجة فهرنهيت) ، وآخر انكمش من هول الفجيعة ، وظل إنسان اختفى وذاب جسده بسرعة تفوق وتتجاوز سرعة اختفاء ظله ، فبقى الظل واختفى الانسان ؟

فى سجل الذكريات كتبت " سأناضل من أجل ألا تتكرر تلك المجزرة البشرية البشعة .. وسأشارك كل الداعين فى عصرنا من أجل نزع السلاح الذرى فى كل مكان ، وعلى العالم ان يتذكر اننا فى الشرق الأوسط مهددون بالسلاح النووى للعنصرية الإسرائيلية " .

تحية وعتاب

فى رحلة العودة خيرتنى هيئة التعاون الدولى اليابانى (جيكا) وهى الجهة المستضيفة ، بين أن أعود على الطائرة اليابانية حتى العاصمة التايلاندية (بانكوك) ثم استقل من هناك الطائرة السويسرية الى أبو ظبى ، وانتقل بعدها الى الطائرة المصرية الى القاهرة ، أو أن انتظر ليوم آخر فى طوكيو ثم استقل الطائرة المصرية من طوكيو الى القاهرة مباشرة ودون انتظار فى أى مطار آخر ، واعترف بأنه لفترة طويلة من الزمن أخذتنى عوامل الحيرة والتردد ، ذلك ان الاختيار الأول بقدر بعض مشاقه ومتاعبه الا انه سيتيح لى فرصة ربما لا تتكرر فى حياتى كثيراً ، وهى فرصة رؤية ومعايشة ومقارنة ثلاثة مستويات من الخدمة والضيافة الجوية ، صحيح أننى قد سافرت فى رحلة المغادرة على الطائرة اليابانية (JAL) وأدهشنى ذلك التنظيم الراقى والخدمة الممتازة ، وابتسامات طاقم الضيافة التى لم تنقطع ، ولكنها هذه المرة ستتيح لى ما هو أكثر من اليابانية .

وبعد فترة تردد ، حزمت أمرى وقررت العودة مباشرة على الطائرة المصرية ، وهالنى ما حدث ، ففى طابور طويل انتظرنا وقوفاً أمام بوابة الطائرة المصرية ، فحاجز الأمن المصرى هنا يأتى بعد تفتيش السلطات المحلية ، تفتيش الحقائب يتم بصورة دقيقة ومملة .. وعلى الوجوه اختفت الابتسامات ، فرجال الأمن مرهقون من طول الرحلة وعناء المسئولية ، ولم يكلف مدير الفرع المصرى فى طوكيو نفسه عناء تكليف إحدى المضيفات المصريات بتولى امتصاص غضب الركاب ، باصطناع ابتسامة رقيقة تعتذر بها أو تخفف عن الركاب قسوة التفتيش وصعوبة الانتظار .. احتكاك بسيط بينى وبين القائمين على هذه المهمة الصعبة ، نظراً لما لاحظته من قلق الركاب الأجانب وضيقهم وتبرمهم من الإجراءات .

وبعد صعودنا أخيراً الى الطائرة ، استقبلنى مضيف شاب ، بابتسامة رقيقة ووردة جميلة ، والحق فقد كان هذا هو الوحيد الذى لم يدخر جهداً لخدمة الركاب ، واستمر هكذا حتى استبدل الطاقم فى بانكوك ، لعنت الأرض بعدها ومن عليها .. طاقم آخر – لاحظ أننى من ركاب الدرجة الأولى – يقدم اليك الطعام بفظاظة واختفى بعدها لمدة ساعة أو يزيد ، ولا يظهر إلا حين يأتى اليك بالمقرر من المشروبات أو الطعام ، سيدة تجاوزت الأربعين من عمرها ، وشاب تجاوز العقد الرابع أيضاً ، استعلاء غير مبرر ، اختفت الابتسامات تماماً ، وحل محلها الجهامة من بانكوك الى القاهرة ، ها

قد عرفت الآن سر هروب الكثيرين من ركوب الطائرة المصرية ، ولمن يعنيه الأمر فرقم الرحلة هو (٨٦٥) طوكيو – القاهرة .

نعود الى رجال الأمن والتحية الواجبة ، فبعد أن أبديت استيائى من قسوة الاجراءات الأمنية وانعكاساتها السلبية على التسويق التجارى لشركة مصر للطيران ، جاءنى مسئول أمن الطائرة وحدثنى عن المشاكل والمتاعب التى تواجهها الطائرات المصرية ، وان هذا الاجراء ضرورى نظراً لمهارة قراصنة الجو فى تمرير أسلحة من نطاقات الأمن المحلية ، ولفترة لم أقتنع بكل هذه المبررات والحجج ، وظل كل منا على موقفه حتى وصلنا الى مطار (بانكوك) هناك نزلنا من الطائرة ترانزيت لمدة ساعة ، ثم عاودنا .. وبالطبع ينبغى أن تمر على نطاق الأمن المحلى (تايلاندى) ويجرى التفتيش ذاتياً للأشخاص والحقائب عن طريق الأجهزة الاليكترونية ، وبعدها نطاق التفتيش المصرى ، وبعد أن صعدت الى الطائرة ، إذ بى أفاجأ برجل الأمن المصرى يأتى الى مهرولاً طالباً منى الذهاب معه ، انتابنى احساس بالقلق والارتياب ، ماذا يجرى ؟ هل سيمارسون معى أساليبهم المعروفة فى تأخيرى أو تفتيشى وإزعاجى ؟ هكذا تساءلت .

وما هى إلا لحظات حتى وجدت نفسى أمام مشهد أغرب من الخيال .. قال لى محدثى المصرى الأسمر :

– كانت تزعجك إجراءاتنا الأمنية ؟

– أجبت دون تردد .. نعم .

– فاستطرد محدثى قائلاً : انظر ماذا ترى فى هذا الوعاء الصغير ؟

– نظرت فانتابنى ذعر وتراجعت قليلاً صائحاً :

– ما هذا ؟

أجاب الرجل بهدوء : ثعبان من الكوبرا وضعه راكب فى هذا الوعاء ، وتجاوز به حاجز التفتيش التايلاندى ، واستطرد :

– ماذا تتوقع لو وجدت هذا على الطائرة بجانبك ؟

– لم ينتظر اجابتى .. أجاب عنى .. سوف تقفز من شباك الطائرة .

ابتسمت .. وابتسم معى .. ربت على كتفيه وتمنيت له التوفيق .

(٢)
حتى مالطا !!

عودتنى تجربة الترحال والسفر ، أن عيون المحبين قلقة ، وأن مشاعرهم دائماًَ ساخنة وعفية، وأن أفكارهم وخواطرهم تتوهج بين طول المسافات ولحظة التلاقى .

وعلمتنى تكرارات السفر وزيارات الموانىء والمطارات ، أن شوق المحبين واشتياق العاشقين أعمق برغم بعد المسافات وأقرب من جوار العابرين والمرافقين .

فمنذ تلقيت دعوة رسمية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالجماهيرية الليبية ، للمشاركة فى ندوة نظمتها الكلية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية فى إبريل من عام ١٩٩٤ حول " ***الوطن العربى .. رؤية مستقبلية*** " ، والخواطر تتزاحم فى فكرى ، والصور والخيالات تترى فى مخيلتى حول هذا البلد الصغير المحاصر بلا جريمة ، والمشتبك أحياناً فى معارك بلا هدف ، والطامح الى دور يتجاوز حدود المكان وثقل المكانة .وبرغم ظروف الحصار ومشقة السفر ، حيث من المقدر ان تقلنا احدى الطائرات الى روما ، ومنها تقلنا طائرة اخرى الى مالطا ، ثم ننتظر يوماً أو بعض يوم تحملنا بعدها سفينة من هناك الى طرابلس ، فقد كان شوقى للاقتراب من التجربة الليبية بكل ما أثير حولها من صخب ، وكل ما كتب بشأنها يدفعنى دفعاً الى القبول بالمخاطرة والذهاب الى هناك .

والمخاطرة هنا تحمل معنيين ، فالدعوة جاءت متأخرة ، وتذاكر الطائرة وصلت قبل موعد افتتاح الندوة بيومين – كما هى عادة الليبيين – فالوقت إذن فى غير متسع ، وخوفى من مغادرة قاهرتى يكمن فى رهبتى من قسوة المقارنة بين ما أراه هنا وهناك ، وبين ما نعيشه على أرضنا وقد كان.

فى مطار القاهرة كانت الاجراءات سهلة وسريعة ، وفى موعدها تماماً بدأت محركات الطائرة الايطالية " أليتاليا " تدور ، وبدأت رحلة جديدة من رحلات العمر المثقل بالأحزان والهموم .

بمجرد أن تحلق بك الطائرة فى السماء ، وتدور فى محيط مطار القاهرة ، يقفز الى ذهنك سؤال حائر وتطوف بعينيك مقارنة مفروضة بين قبح وجمال ، وكل من تجول بين مطارات العالم يتحسر على افتقاد القائمين على مطارنا للذوق والحس الجمالى السليم ، فاللون الأصفر، يطغى على كل بقعة ، فيضفى على المكان رهبة الموت والقتامة والحزن ، فيصاب الزائر بالكآبة ويشعره بالانقباض ، فى بلد يجرى بين أراضيها ووديانها أطول أنهار العالم وأعمقها .

فى جميع مطارات العالم ، ترتاح العين بالنظر من نافذة الطائرة وتأمل لون الخضرة وبهجة الحياة ، فى مانيلا وطوكيو وروما وبانكوك ، بل وحتى فى مالطا .

والخضرة هنا لا تعكس جهد الانسان فحسب بقدر ما تعطى انطباعاً عن التفاؤل والرغبة فى الحياة ومقاومة رهبة السكون القاتل والقاتم .

اننا ازاء نمطين من الحياة قبل ان نكون بصدد مجالين للتذوق والتجمل ، نمط يعشق الحياة ويتفاعل معها أخذا وعطاء ، ونمط آخر يتعايش مع الجغرافيا دون إضافة أو تجديد .

المصريون القدماء كانوا أكثر من أحفادهم ذكاء ، فقد طبعوا الطبيعة بطابعهم وشكلوا الجغرافيا بعلمهم وذوقهم ، فجاءت الأهرامات والمعابد تؤكد مهاراتهم ، وتترك للزمن والتاريخ برهاناً على كفاءتهم والحكم على إبداعاتهم .

ماذا جرى لنا ؟

هل تكلفكم كثيراً زراعة الخضرة ورسم البسمة على وجوه زائرى مطار القاهرة .. سؤال مطروح بإلحاح على المسئولين عن مطار العاصمة المصرية العريقة .

ثلاث ساعات بين أفق السماء الممتد ، وأمواج البحر المتوسط وتقترب الطائرة من الحافة الجنوبية الشرقية لجزيرة " صقلية " بجبالها وسهولها الخضراء المنبسطة ، ترتاح العين لرؤية اللون الأخضر ويستقر الوجدان لمشاهدة الأكواخ والقصور الصغيرة بين أحضان الطبيعة الخلابة ، وتتأكد العين أن ما تراه من علٍّ هو انعكاس لمدى تنظيم الانسان المتحضر لحياته وتعامله المبدع مع عطاء الجغرافيا ، ضيقاً كانت أو وفرا .

بعد قليل تهبط بنا الطائرة فى مطار روما ، الاجراءات بسيطة وسهلة ، ساعات فى الانتظار وتقلنا طائرة أخرى الى " مالطا " والرحلة بين روما ومالطا تستغرق حوالى الساعة .

تبدو مالطا للناظرين اليها من السماء كما لو كانت قلعة حصينة ، بنيت على جرف قارى صخرى برز من قاع البحر الأبيض ، ليتوسط طرق القوافل وطموحات الغزاة والفاتحين ، وتتكون مالطا من ثلاث جزر ، أكبرها جزيرة مالطا ، أما الأخريان فهما جزيرتى "جوزو" و"كومينو" .

ومساحة مالطا لا تزيد على تسعة عشر ميلاً طولاً ، وأحد عشر ميلاً عرضاً ، أى ما يساوى حى شبرا فى قلب القاهرة تقريباً ، والسيارة تكاد تقطعها فيما لا يزيد على ساعة زمن .

تقلب على الجزيرة الغزاة والفاتحون منهم الفرنسيس والانجليز والايطاليون وجنود الحملة الصليبية ، كما اتخذها العرب مركزاً من مراكز تجارتهم ونقطة وثوب الى أوروبا وترك كل من هؤلاء بصمة على أرضها وحرفاً من حروفهم على ألسنة أهلها .

فلغة أهل البلاد " المالتيسية " تتكون فى معظمها من مفردات عربية وايطالية ، ويدهشك عند التجوال فى شوارع الجزيرة الصغيرة وعاصمتها " فاليتا " التى بناها القائد الدينى " لافاليت " منذ القرن السادس عشر ، ذلك التشابه الكبير بينها وبين ثغرنا المقدونى الجميل " الاسكندرية " فالشوارع الطويلة المرتفعة المتجهة فى انحدار محسوب ناحية البحر ، وطرزها المعمارية الايطالية الطابع والمتوسطية الروح ، والشوارع هناك وعلى عكس الاسكندرية ، نظيفة تكاد تخلو من كل ما يعكر صفو البال ويبدد الإحساس بالجمال وروعة الوجود الانسانى .

هنا ترتاح الأعصاب قليلاً من هوس الضوضاء فى مدننا العربية والمصرية ، فلا يكاد يسمع صوت نفير سيارة ، وتبدو على الجزيرة ملامح عز وانتعاش اقتصادى ، زاد منه ظروف الحصار المضروب على ليبيا ، وتحول مالطا الى محطة انتظار للذاهبين الى الجماهيرية أو العائدين منها .

ويتميز الشعب المالطى بخفة ظل ومرح حاضرا دوماً ، كما يحرص الجميع فى الجزيرة على نظافة مدينتهم ، وأثناء تجوالى فى شوارع المدينة شاهدت أحد أصحاب المحلات يقوم بإصلاحات فى محله ، ويقوم بالحفر لمد شبكة صرف صحى به ، وأمام المحل استأجر الرجل سيارة نصف نقل طوال النهار ليلقى فيها العمال الأتربة ومخلفات الحفر ، حتى لا يلوث رصيف أو يسبب ارتباك فى الطريق العام ، فما بالنا ونحن نلقى بالأتربة ومخلفات بناء العمارات والأبراج الشاهقة فى الشوارع وعلى الأرصفة لأسابيع وشهور حتى تزيلها رياح عاتية !

وعندما تتحدث – وأنت العربى – عن مالطا فلا يفوتك الحديث عن عبد العزيز جربوع ، ذلك المواطن الفلسطينى الأصل ، المصرى الروح ، صاحب أحد المطاعم الشرقية القليلة فى الجزيرة ، فهو محطة لكل الزائرين العرب ، يقابلك بابتسامة ، ويرحب بك فى كرم عربى لا ينسى ، وتسمع لديه أجمل ما شذت به سيدة الغناء العربى " أم كلثوم " .

ثلاثة عشر عاماً وعبد العزيز يقيم فى مالطا ، سمع ورأى وتعلم الكثير ، وظل الحنين الى شبرا التى أقام فيها سنوات الصبا والشباب ، والى غزة حلم الوطن الضائع والمسلوب .

داعب اتفاق غزة – أريحا أحلامه ، وأنعش لبعض الوقت آماله فى العودة الى فلسطين ، طالب القنصلية المصرية فى مالطا بتجديد وثيقة سفره المصرية المفقودة ، وأرسل القنصل المصرى هناك طلب عبد العزيز الى مصلحة الوثائق والجوازات فى القاهرة ، فرفض طلبه، فهل أناشد السيد اللواء وزير الداخلية بالنظر فى هذا الطلب وشمول صاحبه بالرعاية والعطف؟

وجاء موعدنا مع " غرناطة طرابلس " ، وهى السفينة الليبية التى ستبحر بنا الى طرابلس ، يفاجئك جو الانتقال من هدوء الأعصاب الى التعامل مع مئات الديكتاتوريين الصغار ، فعلى ظهر السفينة الفخمة ، تجد الوجوه قد كظمت غيظاً لا نعرفه ، واكتسحت الملامح بقسوة لا نفهمها ، وتعالت الأصوات بأوامر وتحذيرات لا نطيقها ، فى لحظة تنتقل من عالم الى عالم، ومن مناخ الى مناخ ، ومن معاملة الى معاملة ، وبرغم أننا ضيوف على إحدى المؤسسات الأكاديمية فى الجماهيرية ، فإن هذا لا يهم ، فأنت هنا والآن تحت حكم الجماهير ، والجماهير أفراد تتفاوت بينهم الخبرات والثقافات ، وتصطدم مع أشخاص انطبع لديهم مفهوم مغلوط بأن حكم اللجان الشعبية وتفكك جهاز الدولة ، يعنى أن كل منهم قد أصبح دولة فى ذاته ، يمارس كل صنوف القهر على الآخرين ، أنه فى داخله إنسان مقهور .. ولهذا حديث آخر ، وكل عام وأنتم بخير .

(٣)
مدينة عجوز

المدن كالنساء ، لكل منها رحيقها وبريقها ، وعطرها الخاص ، وكما يجرى على البشر عموما والنساء خصوصا ، يجرى على المدن فيصيب الزمن بعضها بالوهن والعجز وتبدو عليها تجاعيد السنين ،وضعف الحيوية ، فان بعضها الأخر يعتصر من الزمن نضجا ويشتق من السنين خصوبة جديدة مصحوبة بنضج الخبرة وعمق التجربة

وجنيف .. هى من ذلك النوع الأخير ، اكتسبت خبرتها التاريخية بالقانون الدولى ، فأصبحت حاضنته ومدرسته الأولى دون منازع ، وتزينت وهى السهل المنبسط والوادى الضيق بين تلال الجبال الثلجية المحيطة بها وبحيرتها الجميلة التى تعد واحدة من أكبر بحيرات أوربا وأكثرها تدفقا وحيوية وهى " بحيرة جنيف " لتصب فيها ومنها أجمل أنهارها ، الذى ينساب وسط شوارعها فى دعه وهدوء ليتضافر فى نهايته مع نهر الرون ثم نهر الراين فى ألمانيا أكبر أنهار أوربا وأعظمها على الإطلاق ، ذلك النهر الذى شاهد وربما شارك فى معظم معارك أوربا الكبرى على مدار أكثر من عشرين قرنا أو يزيد .

وإذا كانت بحيرة جنيف هى أحد الحدود الفاصلة بين سويسرا وفرنسا ، فهى أيضا الواصلة بين سويسرا وألمانيا ، وكأنها بذلك أداة توازن بين العملاقين اللدودين فى تاريخ أوربا الوسيط والحديث ، وربما من هنا سر حيادها التاريخى ، كموقف قانونى وسياسى وأيضا كموقف فلسفى وإنسانى .

وقد حظيت بزيارة تلك البلاد الساحرة والمسحورة ، فى الأسبوع الثانى من شهر مارس الماضى والعالم محتقن بنذر واحتمالات الحرب العدوانية ضد العراق ووسط شلال دم يجرى يوميا فى فلسطين ، بدعوة وجهت الى وصديقى الكاتب المرموق محمد السيد سعيد من مجلس الكنائس العالمى ومنظمة العفو الدولية ، للمشاركة فى ورشة عمل حول " الإنفاق الحكومى على التسلح وحقوق الإنسان " وهو ما تصادف مع نشرى لكتابى الجديد فى سبتمبر الماضى حول نفس الموضوع تقريبا والمعنون " الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان " ، الذى بدا أنه أول جهد علمى منظم على المستوى العالمى فى مجال تحليل العلاقة بين الموازنة الحكومية وطبيعة الاهتمام وحجمه الذى تحظى به حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للمواثيق الدولية ونظم المجتمع الحديث .

فى مطار القاهرة ، لم يتغير الحال والمنظر والشكل والإجراءات ، عما شاهدته ورأيته منذ ثمانى سنوات مضت عند مغادرتى للعاصمة المصرية متوجها الى مالطا ومنها الى ليبيا المحاصرة – وقتئذ – الممرات كما هى واللون الأصفر لون الموت والوحدة والعزلة والباعث على الرهبة والكآبة ما زال هو اللون السائد والكاسح !!

تأخير بسيط فى مواعيد الإقلاع – كما هى العادة أيضا – دورة ، دورتان ، وتأخذ الطائرة الإيطالية مسارها للإقلاع ومغادرة أجواء القاهرة الترابية فى ذلك المناخ ، ولشد ما يحزنك منظر القاهرة من أعلى ، فالمبانى المزدحمة وانعدام التناسق العمرانى ، والغياب شبه المطلق للخضرة من بقاعها جميعا دون استثناء ، اللون الأصفر يلفها من أقصاها الى أدناها ، إنها مدينة عجوز ، بلا مكياج ، أصابها الوهن والضعف وأربكتها الفوضى وعدم النظام ، ظلمها أهلها والمسئولين عنها وأفقدوها ما كان فيها من نضارة فى الزمن السحيق ، فاستحالت أمراه شمطاء عجوز تستصرخ من أهلها إنقاذ ما بقى لها وهو قليل ، ولولا مجرى النهر الخالد فى منتصفها تقريبا لاستحالت الى الناظرين من أعلى مجرد مدينة أشباح أو أطلال لمدينة تاريخية كان يطلق عليها يوما " أم الدنيا " .

دلتا النيل فى الشمال تبدو أكثر حيوية ونضارة ، فالمزارع والمساحات الخضراء تشكل أحد مصادر الراحة والسكينة فى بلد يتفنن أهله وقادته فى خلق التوتر وزرع بذور الشقاق وكبت الأنفاس ، مرة بزعم متطلبات الأمن ومرات بدعوى أوامر الدين ودواعى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

من القاهرة الى ميلانو محطتنا الأولى ، لم تستغرق الرحلة سوى أربعة ساعات ، المطار هادئ جميل وإن كان لا يخلو من بساطة ، ساعة أو أقل قليلا وأقلتنا طائرة إيطالية أخرى أصغر حجما الى مدينة الحياد التاريخى والقانون الدولى " جنيف " .

الحقائب فى انتظارنا ، وليس هناك ما يثير القلق أو يشير الى خطأ ، وفى الانتظار سيارة أجرة وسائق يجيد مسامرة زبائنه ويتقن مهنته دون ضيق . وفى الصحبة ضيف آخر على العاصمة السويسرية الجميلة ، البروفسير الهولندى " فيكتور سشفيرز " ، وانطلقنا الى حيث مقر الندوة ومقر أقامتنا فى معهد بوسى BOOSY الذى يبعد عن العاصمة حوالى خمسة عشر كيلو متر.

المكان هادئ جميل ، والحديقة الملحقة به تطل مباشرة على بحيرة جنيف ، والمبنى فى الأصل يديره مجلس الكنائس العالمى وبالتنسيق مع جامعة جنيف يتولى تنظيم دورات تعليمية كنسية ، كما يمنح درجات جامعية فى بعض التخصصات اللاهوتية .

واللافت للنظر ان النزوع الإمبراطورى الاستعمارى الأنجلو – أمريكى ، قد أفرز تفاعلات جديدة تماما ليس على صعيد العلاقات الدولية بين النظم والحكومات فحسب ، بل أيضا بين الشعوب ، فخلق أطرا للحركة الجماعية بين الشعوب ومنظمات المجتمع المدنى العالمى لمواجهة هذه الظاهرة الاستعمارية الجديدة ، بصرف النظر عن أديان وعقائد أصحابها أو تباين رؤيتهم السياسية أو حتى نظرتهم الفلسفية . إنها "العولمة الإيجابية " ، حيث التقارب بين الشعوب والفهم المتبادل بين أصحاب العقائد والأديان ، نقيضا لفلسفة القوة والعنف والدمار الذى تمارسه قوى يمينية وصهيونية

فى الولايات المتحدة وإنجلترا ، أو فلسفة التكفير ونفى الوجود الإيمانى للآخر الذى يمارسه لدينا خطاب سياسى ودينى جهول كما هو فى أشد أشكاله فجاجة لدى تيار "ابن لادن " وتيار التكفير الدينى المؤيد له أو حتى لدى بعض الطوائف الدينية المسيحية لدينا .

والناظر الى المسرح العالمى منذ تفجرت مظاهرات " سياتل " عام ١٩٩٩ ثم ما تبعها فى " جنوة " و" دافوس " وغيرها من مدن العالم ضد " العولمة المتوحشة " التى يديرها ويرغبها كبار رجال المال والأعمال والشركات المتعدية الجنسيات ، وتأسيس ما بات يعرف " بمنتدى بولتلاجر " فى البرازيل عام ٢٠٠٠ كوعاء يضم كافة حركات الرفض والمقاومة الشعبية لهذا الطابع العسكرى واللاإنسانى الطاغى على العولمة " الرأسمالية " ، يجد ان تظاهرات يوم الخامس عشر من فبراير الماضى فى أكثر من مائتى مدينة عالمية وشارك فيها أكثر من ستين مليون إنسان فى وقت واحد تحت شعار " لا للحرب " ، هو تكريس وتجذر لنمط مستحدث فى العلاقات الشعبية العالمية ينبغى أن يحظى باهتمام ليس فقط الكتاب والمفكرين فى العالم ، بل أيضا لدى الشعوب البسيطة فى العالم الثالث وبخاصة فى عالمنا العربى والإسلامى .

أذن .. نحن إزاء ملامح دولية جديدة ، بكل معنى الكلمة ، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه الحركة الشعبية الجبارة ، كانت وستظل هى القيد الأخلاقى المقاوم للنزعة الإمبريالية الأنجلو – أمريكية الجديدة التى سنراهن كثيرا عليها باعتبارها حليفنا الأول فى مواجهة المخططات المعادية لنا والحليف المستقبلى للقضية الفلسطينية ، إذا ما أحسنا التعامل معه كعرب وكمسلمين .

والحقيقة أن منابع وروافد هذه الحركة الشعبية الهائلة ، قد تنوعت وتعددت ، لتشمل الى جانب منظمات المجتمع المدنى التقليدية ، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وجمعيات وروابط حقوق الإنسان القانونية ، الكنائس الأوربية الكاثوليكية وبعض الكنائس البروتستانتية المشيخية ، ليجرف معها السكون التقليدى لكنائس أوربا وأمريكا وتعيد الى الأذهان ما كان يعرف فى دول أمريكا اللاتينية فى عقدى الستينات والخمسينات ب " لاهوت التحرير " .

فى جنيف .. دارت المناقشات غنية ومتدفقة بين أكثر من خمسة عشر مشاركا من بلدان شتى ، السويد ، النرويج ، الولايات المتحدة ، سويسرا ، مصر ، السودان وغيرهم ، حول واحدة من قضايا الساعة ، الا وهى الأنفاق العسكرى والميزانيات الحكومية وحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فمن واشنطن جاء ديفيد كوهين وأرنولد كوهين وسوليفان روبنسون والرئيس الأسبق لمنظمة العفو الدولية ديفيد هينكلى وبرنيدا جيرتون ومن سويسرا توم جيتمان وليندا هارتيك ومن

الفلبين ليزا رايت ومن النرويج جاء هانز مورتين هوجين ومن هولندا فيكتور شوفيرز ومن السودان باقر مختار ومحمد الطيب ومن مصر محمد السيد سعيد وأنا .

وكان السؤال المطروح للبحث هو : هل يمكن تنظيم حملة CAMPAIGN عالمية للضغط الشعبى على الحكومات فى أمريكا وغيرها من أجل تخفيض الإنفاق العسكرى وتوجيه الأولويات فى الميزانيات لصالح دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب والأفراد ؟ وهل من الممكن استبدال مفهوم الأمن من أمن النظم والحكومات الى أمن الأفراد والشعوب ؟ هل يمكن قيادة حملة عالمية من أجل خلق بؤر للضغط مؤثرة على صناع القرارات فى هذه الدول ؟

من جانبى أشرت الى أن من شأن حل المنازعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية ورد الحقوق المشروعة للشعوب المضطهدة مثل الشعب الفلسطينى والعراق هو الكفيل وحده بتوفير شروط مثلى لنجاح هذه الحملة .. نعم نحن فى حاجة الى نظام جديد لأولويات الحركة الدولية لحقوق الإنسان المدنية والمجتمع المدنى العالمى كله ، تضع فى رأس عملها الجهد المبذول لحل المنازعات والصراعات الدولية والإقليمية لضمان نجاح مثل هذه الحملة لتخفيض الإنفاق العسكرى الذى تدفع لزيادته باستمرار النظم العسكرية غير الديموقراطية فى العالم الثالث وكذا المجمع العسكرى الصناعى فى الدول الكبرى وفى طليعتها الولايات المتحدة وبريطانيا .

وبين حرارة السجالات النظرية والرؤى السياسية ، كان على المرء ان يختلس بين الفينة والأخرى ، النظر الى البحيرة الساكنة المسحورة ، ويطل فى الأفق كتل الجليد البيضاء على قمم الجبال والتلال المحيطة ، فى مشهد لا يمكن ان ينسى ، خاصة لإنسان قادم توا من مسطح صحراوى ممتد بطول الجغرافيا المصرية وعمق تاريخها العريض .

جنيف .. جنيف

أقلتنا الطائرة من القاهرة الى ميلانو ، ثم أقلتنا طائرة أخرى أصغر حجما من هناك الى جنيف ، وعبر أقل من ساعة وسط مناخ متقلب نوعا ورياح سريعة تمخترت بنا الطائرة حتى وصلنا الى العاصمة السويسرية .

سويسرا كلها لا تزيد مساحتها عن ٤٢ ألف كيلو متر مربع ، وعدد سكانها لا يزيدون عن ٧.٥ مليون نسمة موزعون بين ثلاث مقاطعات أو ولايات إحداها وأكبرها المقاطعة التى يتحدث أهلها اللغة الفرنسية وتقع فى الشمال والشرق والثانية تلك المجاورة للحدود الألمانية ويتحدث سكانها اللغة الألمانية ، أما الثالثة والأصغر حجما وسكانا فتقع فى الجنوب وفى محاذاة الحدود مع إيطاليا فيتحدث أهلها اللغة الإيطالية ، وعبر التناغم الطويل والحياد السياسى وربما الثقافى ، نسجت

سويسرا نسيجا مؤلتفا ومنسجما رائعا ، وجنيف تلك المدينة التاريخية ، عاصمة المال والجمال والقانون الدولى دون منازع ، أقرب فى مساحتها الى حى شبرا ، يستطيع المرء ان يقطعها سيرا على الأقدام طولا وعرضا فى عدة ساعات كما فعلت ورفيقى الدكتور محمد السيد سعيد ، لكنها كبقية المدن الأوربية عالم مختلف .. وقيم مختلفة وجغرافيا تضفى عليها جمالا بأكثر من مدن الانبساط الصحراوى ، رحم الله أستاذنا جمال حمدان عاشق الصحراء ..!!

أول ما يلفت النظر فيها " بحيرة جنيف " تلك البحيرة الرائعة المتدفقة التى لا تتوقف فيها المياه عن الحركة و لا تسكن أبدا ، فالمدد دائم وقمم الجبال الثلجية لا تبخل أبدا ، ومنها يتفرع نهر الرون الصغير المخترق لشوارع العاصمة الجميلة متصلا بعدها بنهر الراين العملاق فى ألمانيا واكبر أنهار أوربا وأشهرها وأكثرها رشاقة على الإطلاق .

هنا .. وعلى عكس مدينتنا العجوز " القاهرة " الناس تستنشق القانون واحترامه ، هو سمة الحياة والسلوك ، والتدخين فيها يكاد يكون ممنوعا محظورا فى كل مطاعمها ومحلاتها وأماكنها المغلقة ، من محطات المترو والقطار انتهاء بوسائل المواصلات وغيرها ، والأولوية هنا – وعلى عكس مدننا – للمشاة والسائرون على أقدامهم وليس للسيارات وراكبيها ، ومجرد ان يضع المرء قدميه على علامات عبور المشاة ، تتوقف السيارات فورا ودون وجود لإشارات العبور أو ظل لعسكرى المرور ، فالاحترام واجب للسائرين على أقدامهم ..هنا لا يتبرم سائقى السيارات ، مهما علا مركزهم الاجتماعى أو حتى السياسى من أن يقطع طريقهم عابر سبيل ، أو عابر مشاه ، على عكس الحال لدينا فالأولوية لمالكى السيارات يعبرون أولا ، وبعدها يأتى دور المشاة الذى لا يحترم غالبا ، وإذا تلكأ أحد العابرون أو كان ضعيف السير ضعيف الصحة ، فالراكبون لن يرحموا ، سيعبرون غصبا ، وربما يدهسونه لا يهم ، فالشوارع لدينا حافلة بالمتهورين والصبية الذين رفعوا شعار العصر والزمن منذ منتصف السبعينات وحتى يومنا ***" أنت ما تعرفش أنا أبن مين ؟"*** _ فأصبح بمثابة قانون العلاقات الاجتماعية بل وحتى السياسية فى بلادنا فأحالها الى جحيم وحولها الى غابة لا يحترم فيها قانون ولا يطبق فيها قاعدة أو قيم انسانية فى العالم المتحضر الذى نراه على شاشات التلفاز أو فى دور السينما الأجنبية .

أرصفة المدينة فى جنيف حق مطلق لا يجوز التعدى عليه أو استيلاء أصحاب السيارات عليه وتحويله الى جراج لسياراتهم ، بل والأدهى تحويل بعض الإدارات المحلية الرسمية لهذه الأرصفة الى مشروعات تجارية من خلال تأجيره الى أصحاب السيارات لاستخدامه كجراج لسياراتهم مقابل

مبلغ شهرى يورد الى خزانة الأحياء كما هو الحال فى أحياء المعادى والبساتين وحدائق المعادى وغيرها !!

والسير على الأرصفة فى جنيف متعة لا يدانيها متعة أخرى ، هنا لا يتبرم السائقون والراكبون ولا يمل السائرون والمتنزهون . وطوال خمسة أيام وعدة ساعات من التجول لم نشاهد رجل بوليس أو رجل مرور إلا مرة واحدة وقبل منتصف الليل بقليل . والمدينة فى طرزها المعمارى وهيكلها الهندسى أقرب الى نمط مدن البحر المتوسط ، فالشوارع تنزلق برفق من أعلى الى أدنى فى اتجاه البحيرة مثلما هو الحال فى مدينة الإسكندرية القديمة أو مدينة مالطا الوديعة .

فى هذه المدينة يمكنك أن تضبط مواعيدك وساعتك على مواعيد قيام القطارات أو حتى سيارات ومترو الركاب ، فالمدينة التى اشتهرت بصناعة الساعات لا تقبل ان تكون مواعيدها غير منضبطة ولا منتظمة ، أذكر انى وصديقى الدكتور محمد السيد سعيد ، بعد ان تجولنا ليلا فى المدينة ، ذهبنا الى محطة القطار الذى سيقلنا الى ضاحية CELIGNY وكان الوقت يقترب من الحادية عشر والنصف تماما ، فتأملنا مواعيد وصول وقيام القطار فكان الحادية عشر والنصف وأربعة دقائق ، وكان الوقت يكفى ويفيض ، ولكننا وكعادة أهل الشرق ، تكاسلنا فى الصعود دقيقة أو أقل ، فإذا بالقطار غادرنا بثوانى وكلفنا ذلك أربعة عشر فرنكا سويسريا (ما يعادل تسعة دولارات أى ستة وخمسون جنيها مصريا) والتوجه الى مدينة أخرى هى نيون حيث جاء أصدقاءنا الزوجين " آلن والدكتورة آليزا " ليقلننا الى حيث مقر إقامتنا فى ضاحية BOOSY .

نيون .. وسحر الملتقى

بعد انتهاء يوم عملنا الأخير ، أقترح علينا الصديق الأمريكى الودود (آلن) وزوجته الفلبينية الرقيقة (د. ليزا) اصطحبنا – الدكتور محمد سعيد وأنا – فى رحلة بالسيارة لعدة ساعات الى قمة الجبل المطل على بحيرة جنيف حيث نتمكن من مشاهدة واحدة من أجمل المناظر فى سويسرا . وعبر طريق طويل متعرج صعودا الى قمة الجبل ، أشار إلينا السيد " آلن " الى مجموعة جميلة وبسيطة من المبانى والأكواخ الصغيرة على بعد عدة أمتار ، محاطة بسور سلكى صغير غير ملفت للأنظار ، وقال .. هذه فرنسا .

هكذا ببساطة ودون حواجز وأسلاك شائكة ومكهربة ، وحرس حدود ورجال جمارك وطوابير انتظار وأمين شرطة يمسك بحزام بنطلونه يلوح به تهديدا ووعيدا لكل من لم يلتزم بمكانه فى الطابور ؟

استمر صعودنا ، وعقلى ما زال معلقا بتلك البساطة وذلك الحاجز السلكى البسيط ، وتلك فرنسا ، حيث تحتضن الطبيعة برفق واقتدار الخضرة وخيوط الثلج البيضاء المدهشة ، فنسينا أنفسنا وعمرنا

وهموم الزمن التى اتينا بها من العالم المهموم – مقابل العالم المسحور – فتقاذفنا كرات الثلج وتسابقنا نحن الأربعة لنتصارع بها والسيد "آلن " يغتنمها فرصة ليلتقط لنا الصور التذكارية ونحن هكذا أطفال أو شباب من جديد ، لا نعلم،كل ما أحسسته أننى إنسان .

وطوال الطريق الجبلى الرائع تجد هناك ساحات جليد خصصت لتزحلق الأطفال والشباب دون خوف ودون رسوم ودون أسوار أو أسلاك " وباعة يبيعون بالغصب " كل شىء وأى شىء لمجرد أن ينتزعوا منك ما فى جيبك ، ولا يوجد هناك لصوص جدد من ذوى النفوذ يقتنصون أى فرصة وأى مكان ليضعوا عليه اليد مقابل تراخيص وهمية ورشاوى يمنحونها لهذا المسئول فى هذا الحى أو ذاك ليستولوا على المكان ويسورونه ويحولونه الى إقطاعيات خاصة مقابل رسوم .. هكذا حدث فى كثير من مناطق اللهو والساحات العامة فى بلادنا ، والأصعب على النفس ما جرى لنهر النيل فى بلادنا ذلك النهر الذى هو هبة من الله ومن الطبيعة وهبها للمصريين جميعا فإذا به يتحول رويدا رويدا من مشاتل للزهور الى استراحات خاصة ثم الى مبانى على ضفافه ونوادى على أرض طرحه لكبار رجال الدولة وللمؤسسات السيادية خاصة أجهزة الأمن والقوة وعاما بعد أخر أصبح النيل إقطاعيات خاصة ، وتوارى ظله ومنظره البديع عن الفقراء البسطاء فى بلادى .

نصحنا أحد الأصدقاء المصريين الذى يقيم فى جنيف منذ أكثر من عشرين عاما ، ان نزور منطقة جبال MONTREUX حيث أجمل منتجع فى العالم وأروع منظر فى العالم ولن يكلفنا سوى أجرة القطار المتجهة الى المدينة الشهيرة " لوزان " وهى على بعد ساعة تقريبا من جنيف ، وبرغم شوقى ولهفتى على زيارة ذلك المنتجع الجبلى المدهش ، فان ظروف الوقت لم تسمح لنا بالزيارة ، وأمضينا ليلة السبت وسط احتفالات شباب سويسرا وفتياتها بفوز هذا البلد الجميل لأول مرة بالجائزة الأولى فى سباق اليخوت ، فشاهدنا عن قرب كيف تحتفل الشعوب المتحضرة بنجاحاتها الرياضية ، دون صخب زائد أو افتعال مفتعل .

الفصل الثامن
أوراق سكندرية

(١)
اسكندرية.. مدينة الحب والعناق

هذه هى المرة الأولى التى تطأ قدماى فيها مدينة الاسكندرية ، ذلك الثغر المقدونى الجميل، هنا تمازجت حضارتان ، إحداهما ترنو نحو الانتشار والتوسع والسيادة ، مدعومة بالعقل الأرسطى والمنطق السقراطى ، ومحمولة على أغوار النصر لقائد شاب لم يبلغ التاسعة عشرة من عمره بعد ،

والأخرى أصابها شىء من الوهن والكبر ، وإن ظلت لها بقايا من كبرياء وأطلال عهود من الازدهار تفصح عنها تلك البنايات التى تعد من بعض عجائب الدنيا .

ومثلما تحسس الاسكندر الصغير مواقع قدميه بين أرجاء ذلك الثغر ، قبل أن يقرر أن تكون عاصمة ملكه فى الشرق ، تحسست بدورى مواقع قدمى .. وتنصت برهة من زمن على نبضات القلب المحمل بالأحزان ، وحاولت أن أنحى هذا العقل الممتلىء هموماً وشكاً وقلقاً .

ولم أكن أملك لنفسى شيئاً ، البحر .. الشاطىء .. الكورنيش .. وموجات البحر الأبيض علها ترمى بأسرارها على الشاطىء فأمسك بشىء من وجودى ؟!

فلتذهبوا بى الى الكورنيش ..

السيارة تتلوى من هذا الشارع الى ذاك ، ومن يعانى ضوضاء القاهرة ، وتلوث هوائها ، وقذارة شوارعها وحواريها وأزقة الفقراء فيها ، يتملكه هنا إحساس مدهش بالحضور والتحقق الإنسانى .

أهل الاسكندرية يترحمون على الماضى حينما كانت الاسكندرية .. اسكندرية كما يقولون ! طوبى لكم سكان العاصمة .. وكل المدن المصرية .

طوبى للفقراء منكم ، فأغنياؤها ليسوا من سكانها ، إنهم الآن على شواطىء أوروبا ، وشهور العام المتبقية يتفرغون للحلم والوهم .

طوبى لنا نحن المثقفين .. تتكاثف مشاعر الغربة من مشاهد العذابات اليومية ، إدراك للحقيقة يدفع الى الجنون .. اليأس .. التمرد أو الثورة .

وما أعظم الاختيار..

فليختر كل منكم ، والعالم فسيح ، والزمن يدور .

طوبى لنفسى المعذبة .

تملكنى فيض من المرارة والحزن .

تناسيت نفسى قليلاً .. ولم أفق إلا ورائحة البحر تداعب خياشيمى الحجرية .

لم أتمالك نفسى من الفرح ، أقفز من السيارة .. أجرى .. وكأننى على موعد انتظرته سنين العمر الطويلة .

ثلاثون عام .. عمرى .. أو هى عمر الزمن فى نفسى .

وثلاثمائة عاماً .. عمرى .. أو هى عمر الأحزان فى قلبى .

أزحتها عن كاهلى ، وأخذت أستنشق شيئاً من نسمات البحر وعبير الأمواج الهادرة هذا العام، والملوثة – كما يقولون ولاحظت – ولكنى برغم ذلك أعشق محبوبتى البحرية .. ولم أكن أراها !!

أذوب حباً .. وشوقاً .. وها أنا ذا على القرب .

ترن فى قلبى غناء لصوت أجش ..

صوت الصديق الشاعر أحمد فؤاد نجم ، وكنا فى سهرة سمر بإحدى زنازين أبو زعبل عام ١٩٧٧ :

يا اسكندرية شطك عجايب

يا اسكندرية ..

يا ريت ينوبنى م الحب نايب

يا اسكندرية..

يبدو ان من الحلاوة – فعلاً – أن نكون مجانين بعض الوقت

هكذا قال فولتير.

فجر ٣١ أغسطس ١٩٨٥

(٢)
زيارة إلى الإسكندرية

(١) سر مدينة

هذه مدينة مختلفة .

نعم .. نحن إزاء مدينة مختلفة .

الإسكندرية ذلك الثغر المقدونى الجميل .. مختلفة فى كل شىء عن بقية المدن المصرية .. هناك سر .. وهناك سحر فى هذه المدينة يجذب إليها كل المبدعين .. وكل الصعاليك .

قد يكون طابعها اليونانى القديم .. ورائحة الحكمة وتراث الفلاسفة القدامى من كل حدب وصوب .. وقد يكون طرازها المعمارى المميز والفريد ، الذى لم تفلح فيه عشوائية الناس فى مدننا الأخرى ، وأنانية سلوكهم أحيانا ، أو قهر الحكومات المتعاقبة على الناس والأشياء أحيانا أخرى ، قد يكون كل هذا ويزيد ، لكن يبقى أن فيها شيئا فريدا لا يعرف المرء كنهه .. ولا يغوص المرء فى أسبابه .

قد يكون البحر .. وما اضفاه عليها من حيوية وجمال .. لكن ماذا عن بقية مدننا الساحلية ؟ صحيح أن بعضها فيه مسحة من جمال ، وشىء من عراقة ، وحوار صامت بين جدران الحضارات المتعاقبة التى توالت عليها ، الإنجليزية واليونانية والإيطالية وغيرها ، لكن الإسكندرية وبحرها شىء آخر تماما . ربما لأن بحرها يحمل فى جوفه عمق التاريخ المصرى كله .. وأسرار هزائمها .. وبعضا من كبريائها المكسور ، والمدينة شاهد على طلاسم الغزاة .. قرون إثر قرون ، وطبقات الحكمة القديمة للمصريين ، الذين تعلموا من تجارب مدينتهم ، ومنها تعلمت مصر كلها كيف تتأقلم مع تيارات الغازى وجنوحه .. البعض أوسعنا قولا وقدحا ، حول حكمة الاحتواء وذوبان المحتل ، ويبدو أننا فى حاجة ماسة لمراجعة هذه الفكرة التى تحمل من صلف وغرور الكبرياء الكسير والكسيح بأكثر مما تحمل من حقائق التاريخ والمشاهدات اليومية لسلوك المصريين وطباعهم قرونا وراء قرون .

هل ذاب المحتل فينا – وهم كثر – أم طمست معالمنا نحن فى تيارات القيم الوافدة المعززة بطاقة انتصار عسكرى للمحتلين ؟ سؤال أظن أنه سيظل معلقا فى رقابنا جميعا وسيظل يجسد لعقود طويلة قادمة سر أسرار هذا الشعب وطلاسمه .. وسلوك المصريين .

المدينة تبدو الآن أكثر رونقا مما شاهدت منذ ثمانية عشر عاما ، الحال غير الحال ، ويد الإنسان حينما تجد القدوة ممثلة فى محافظ المدينة الجديد – اللواء عبد السلام المحجوب – تبدع وتحب ، وتنقش على الجدران والحجر معالم وخطوط المحبة والاعتزاز .

نعم حال المدينة أفضل .. والنظافة بها أحسن .. والنظام بها باد للعيان ، لم يفلح الزحام فى كسر قواعده كثيرا ، بقدر ما ضبط النظام فوضى الزحام وعربدته .

نحن والناس والبحر .. حوار صامت جميل ، يحتضن المحبين شبانا وفتيات فى ثنائيات تشى بالرقة والسكينة . والبحر فى موجاته ولازورديته ، ورغاواه البيضاء الساحرة يدعوهم للعناق ٠٠ نحن فى مدينة الحب والعناق بحق .

السبت ٢٣ فبراير ٢٠٠٢

(٢) الترام

علامة بارزة من معالم الإسكندرية..

كانت هذه المدينة على موعد مع تسيير أول ترام فى مصر كلها ، والبلاد الأفريقية من ورائها ، مثلما كانت على موعد مع أول إضاءة لشوارعها بالغاز قبل القاهرة ذاتها ، وكانت أيضا على موعد قبل غيرها مع إدخال أول إضاءة بالكهرباء بواسطة الخواجة " لبون " .

ولأن الإسكندرية كانت الأسبق حضاريا عن بقية مدن مصر فى استخدام المنجزات المميزة للحضارة الحديثة المقتبسة من أوروبا ، فإنها بلا شك كانت الأولى بأن تحافظ على بعض من سماتها التى تركتها لنا بعض الجاليات الأوروبية من إيطاليين ويونانيين وفرنسيين وغيرهم .. نقولها بلا خجل .. ونقدرها لهم .

والترام فى الإسكندرية .. ليس مجرد وسيلة مواصلات وانتقالات ،بل هو تراث إنسانى وحضارى ما زال فيه بقية من عطر الماضى ، وانتظام حركته .

وعلى عكس القاهرة التى تمردت على معالم ماضيها ، متصورة – وهما – أن ضرورات التحديث والتوسيع وسيولة الحركة المرورية ، تقضى بإلغاء خطوطه وإخفاء آثاره ورموزه ، فلا هى طورت وانتظمت فيها الحركة ، ولا هى أبقت على بعض معالمها وملامح تاريخها .. حتى أن مترو أنفاق القاهرة الضخم الذى تشعب تحت الأرض لمراحل ثلاث ، وأصبح بمثابة الرئة الأولى للتنقل والترحال داخل المدينة ، واستنزف من المال ما يزيد على إثنى عشر مليار جنية خلال السنوات العشر الماضية ، هذا المرفق الحيوى ، تحول بعد أشهر قليلة من تنفيذه وتشغيله ، بواسطة الإدارة المصرية

، ورحيل المشرفين الفرنسيين ، الى شىء من الارتباك وكثير من الإهمال والقذارة ، وتفشت فى ممرات محطاته رائحة العطانة !!

وإذا كانت الطبيعة فى الإسكندرية قد كافأت سكانها ببعض الجمال هنا وهناك ، فإنها على طول مسار قضبان الترام من محطة الرمل وحتى باكوس شرقا فى رحلتها الطويلة ، قد استنبتت الطريق بنبات عباد الشمس بلونه الأصفر ، والخضرة من حوله ، وكأنها تمنح للسكندريين قبلة من مباهج الحياة إضافية تقديرا ومحبة .

وهى على العكس فى القاهرة ، وعلى طول الطريق الممتد لسبعين ميلا من المرج الجديدة شرقا الى حلوان جنوبا ، تشعرك بالانقباض والرهبة ، وملامح القبح واضحة لا تخطئها العين .. فعلى جانبى المسار ، تقتحم عينيك مناظر القاذورات وخردة الحديد والقضبان الحديدية القديمة والمخلفات البشرية وغيرها .. سنوات وراء سنوات دون أن يكترث أحد من القائمين على هذا المشروع الضخم ، ودون أن يتحرك أحد لإزالة هذا القبح ، ناهيك عن التفكير بغرس فسيلة أو زرع خضرة على جانبى الطريق !!

ومثلما هو الترام فى الإسكندرية إضافة لمعالم الجمال فيها ، جاءت مبانيها وقصورها الجميلة، كنزا معماريا لا شك فيه ، أهملته يد الحكومات وأهدرت قيمة الكثير منها ، سواء باستخدامه كمبانى حكومية محدودة القيمة ، كمكاتب للسجل المدنى أو مركز للشرطة أو هيئة المياه أو الصرف الصحى .. إلخ أو بسطو بعض كبار الضباط الأحرار أو أقربائهم على بعضها الآخر عبر قرارات فرض الحراسة ونزع الملكية للصالح العام ، ومن أفلت من هذا أو ذاك – كما أطلعنى الصديق السكندرى الموسوعى المعرفة بتاريخ مدينته فتح الله محروس – قليل ومحدود ، ولكنه بالرغم من ذلك ، يضفى بطابعه على المدينة كلها ويشى بسمات الحضارة والرقة والفن المعمارى الفريد ، نجده فى الأزاريطه وزيزينيا والإبراهيمية والماكس وغيرها.

والحديث عن التطور المعمارى فى الإسكندرية ومعالمها يجرنا جرا الى آثارها الهائلة المدفونة تحت مبانيها وشوارعها الحديثة ، بدءا من أقدم معسكر حربى فى تاريخ مصر كلها وهو معسكر مصطفى كامل ، الذى يخفى تحته دون أدنى شك آثارا رومانية لمعسكر البطالمة والقائد الشهير أنطونيوس ، مرورا بالجزء غير المكتمل الحفر من سور المدينة الرومانى الكائن بميدان إسماعيل باشا ، ولهذا حديث آخر .

الأحد ٢٤ فبراير ٢٠٠٢

(٣) خرائط مدينة

الإسكندرية فى الحقيقة مدينتان .

إحداهما فوق سطح الأرض ، والأخرى فى باطنها .. مازالت بأسرارها وآثارها مطوية فى جوف الأرض ، تنتظر من يفك طلاسمها وألغازها .

وأهل السطح ظلموا كثيرا مدينتهم الأخرى .. أحيانا بالسكوت والصمت ، وأحيانا بالتآمر وحسابات المصالح والمكسب والخسارة .

وإذا كان ظلم أهل السطح لتراث ومعمار مدينة السطح باديا للعيان ، فى تلك الهجمة الشرسة التى تعرضت لها قصور الإسكندرية القديمة الرائعة والفريدة وطرزها المعمارية النادرة فى عصرنا منذ اكتساح قيم المال والفهلوة والانفتاح ، وحتى من قبلها ، حينما حولت الكثير من هذه القصور بقرارات إدارية غاشمة وجاهلة ، إلى مجرد مكاتب إدارية وحكومية فأفقدتها الروح ، وسلبتها الرونق ، فان عصر الانفتاح قد جاء بما هو أكثر وأقسى ، بهجوم التتار أو المغول الجدد ، وهدمهم لكل جميل ورائع ، ليشيد مكانه كتلا أسمنتية ، وعلبا كرتونية بلا روح وبلا رائحة .. إنه عصر المقاولين والمقاولات .. كل شىء يقيم فيه بالثمن والربح .. فبكم تأتى هذه القصور ؟ وبكم ستأتى وتدر عمارة سكنية تناطح السحاب ؟!

هذا عن ظلم أهل السطح لتاريخ مدينة السطح .. والمحصلة انه لم ينج من المدينة ورونقها المعمارى سوى أقل القليل .

أما ظلم أهل السطح لتاريخ وتراث أهل جوف الأرض ، فهى جريمة متكاملة الأركان بكل ما تحمله الكلمة من معنى حضارى وثقافى ، بدءا من طمس معالم طوابى الإسكندرية الأربعة (المكس ، مصطفى كامل ، ،) الشهيرة منذ موقعة الإسكندرية الحربية أيام عرابى ، واحتلال الأسطول البريطانى للمدينة ، انتهاء بما جرى من وزارة سيادية ، امتلكت مساحة هائلة فى واحدة من أهم مواقع المدينة تاريخيا ، فحولته فى هوجة الانفتاح ، ومن أجل إرضاء كبار القيادات والعاملين فيها الى مجمع سكنى يضم مئات الشقق السكنية والعمارات الضخمة المطلة على البحر ، فحجبت البحر عن سكان المدينة واستأثرت به قلة من المترفين الجدد تماما كما فعل الانفتاحيون بنيل القاهرة ، والجريمة ليست هنا – برغم توافر أركانها بالمعنى الاجتماعى – بل فيما جرى حينما اكتشف عمال البناء فى أثناء حفر أساسات هذه المبانى وجود آثار رومانية هائلة فى المكان ، فما كان من القائد والمسئولين ، سوى ردم هذه الحفائر والأتربة بالأسمنت وتهديد العمال بالطرد والسجن إذا ما باحوا بما رأوه أو سمعوه لأن من شأن الإعلان عن هذا الاكتشاف الأثرى ، وقف أعمال البناء وحرمان

السادة الجدد من فرص الحصول على شقق سكنية مطلة على البحر فى أهم موقع بالإسكندرية ومقابل ملاليم ؟!

وقس على ذلك فى مناسبات عدة ومواقع متعددة ، ليس أقلها ما حدث فى شارع دانيال ، وهو أحد أقدم أربعة شوارع فى تاريخ المدينة ، حينما انهار جزء من الشارع تحت أقدام سيدة كانت تسير بجوار زوجها ، فإذا بها تختفى فجأة فى هوة سحيقة ، ولم تفلح صرخات الرجل ولا بكاء أطفالهما ، من تحريك جبال المصالح ، فبعد عدة أيام من الحفر ، فوجئ الجميع بوجود قنوات وممرات مائية تحت الأرض وتحت الشارع لتكشف عن مدينة الإسكندرية القديمة ، بما كان يؤدى الى إعاده كتابة تاريخ المدينة وربما تاريخ مصر كلها ٠فماذا كان القرار والمآل ؟ تم إغلاق الملف ، وأعيد الردم ، وصدر القرار باعتبار المواطنة متوفاة .. فمن شأن استكمال الحفر تغيير معالم المدينة الحالية وإزالة شوارع وبيوت ، وهز مصالح قد لا يكون من المناسب المساس بها .. فهل عرفنا الآن كيف ظلم أهل فوق .. ساكنى أهل جوف الأرض !!

الاثنين ٢٥ فبراير ٢٠٠٢

(٤) قفا المدينة

هكذا يصف السكندريون المناطق الخلفية من كورنيش المدينة .

شرقا فى اتجاه أبو قير .. وغربا فى خط طويل يمتد من ميدان الرمل ليخترق منطقة القبارى فالورديان ومينا البصل والدخيلة مرورا بالعجمى والبيطاش والهانوفيل وانتهاء بالزهراء .. ثم جنوبا حيث باكوس وكرموز ومحرم بك .. إلخ .

هنا لم تطل أيدى التطوير والنظافة ملامح شوارعها وحواريها الشعبية القديمة ، وفى الغرب خاصة ، بعد الدخيلة تتجاور البيوت القديمة التى مضى عليها خمسون عاما أو يزيد ، مع العمارات الجديدة والطرز المعمارية الحديثة والعالية الارتفاعات .. تجاور منفر وغير متجانس .. يجسد فوضى الفكر وعشوائية التنفيذ ، وانعدام الإحساس بالمكان وخصائصه .

فى الهانوفيل ، تجد نفسك أمام ملامح القاهرة ، بشوارعها الممتلئة بالحفر وبقايا أتربة الهدم والردم ، والصرف الصحى الحديث النشأة ، يغمر الشوارع .. لكن المدهش حينما تكتشف أن بنهاية طريق الهانوفيل ، اختار السادة فى بلادنا منذ سنوات طويلة ، شاطئا منعزلا ، أقاموا فيه لأنفسهم فيللات فاخرة وشاليهات راقية ، فاحتجزوا الشاطئ لهم وحدهم لا يشاركهم فيه أحد ولا يستطيع أن يتلصص عليهم أحد .. رؤساء وزارات سابقون وحاليون .. ووزراء سابقون وحاليون .. وفنانون كبار

وإعلاميون وصحفيون .. خليط من البشر ارتبطت مصالحهم معا فى عالم المال والأعمال ، فارتضوا أن يجمعهم شاطئ واحد ولباس البحر ، يستكملون فيه بهدوء ما لم يتمكنوا من إنجازه والاتفاق عليه عبر خطوط الهاتف غير المأمون أو فى لقاءات المطاعم والكازينوهات والملاهى الفاخرة ، حيث الحركة بحساب .. والحرس المرافق هم أيضا أذن تسمع وشفاه تبلغ !!
اقتطعوا من الشاطئ أجمل المساحات ، وبرغم أن معظم الطرق المؤدية الى هناك قد امتلأت عبر السنوات الأخيرة بالسكان الحرافيش الجدد من الطبقات الصغيرة والمتوسطة ، فإنهم – أى الكبار والكبراء – لم يرغبوا فى أن يمنحوا الجيران الجدد غير المرغوب فيهم بعضا من نفحاتهم وكريم عطائهم ، وذلك بتعبيد الطرق وتجميل المسار المخترق الى منتجع السادة !!
سكان الطريق الى أبو قير شرقا كانوا أسعد حظا ، بسبب وجود القاعدة البحرية هناك والأكاديمية البحرية ، مما اضطر القائمين على الأمر إلى تحسين حال الشوارع قليلا .
الإسكندرية .. تلك المدينة التى قال عنها الشاعر العامى أحمد فؤاد نجم :

وفيك بين البشر ديابة

وفيك فوق البشر وحوش ..

هى فعلا هكذا ، فالثراء باديا بوضوح فى شكل السيارات والحافلات ومراكز اللهو والفرح .. وفيها شرقا وغربا وجنوبا ، ما زال الفقر وبعض من الإهمال وسوء الخدمات قائما وملحوظا.
ويبقى رغم كل هذا .. أن الإسكندرية مدينة مختلفة ، لاتخطىء العين الزائرة أو المقيمة ملاحظة حالة الجيشان العاطفى لشبابها فتيانا كانوا أو فتيات .. والبحر وشاطئه يجمع كل اثنين معا فى طابور طويل من المحبين والعاشقين .. ومن لم يحظ برفيقة ، فما عليه سوى أن يشد رحاله الى الكورنيش – وهناك ستجد الفتيات حبا ينتظر بلهفة .. وهنا سيحظى الفتيان بعروس بحرية ما أجملها .. وعلى صوت صدمات الموج المنكسر على صدادات الصخور الصلبة ، تتعانق مشاعر جميلة وواعدة .. إنها فعلا مدينة الحب والعناق .

الثلاثاء ٢٦ فبراير ٢٠٠٢ .

(٥) الرومانسية والبحر

كيف يمكن التفسير النفسى / البيئىء لظاهرة التدفق والجيشان العاطفى لسكان الثغر المقدونى الجميل ؟

هل للبحر بألوانه الزرقاء والقرمزية لحظة الغروب .. وبدرجاته المتنوعة والمتعددة .. تدفقات أمواجه ورغاويه الرائعة ، وافتراش أسراب النورس على مياهه الهادئة وتياراته الساكنة دورا فى هذه الحالة المتميزة من الحب والمؤالفة ؟

سؤال سيظل معلقا أبد الدهر فى نفوس وعقول كل زوار الإسكندرية وبين ساكنيها .

والناظر الى البحر من الشاطئ ، لا يملك لنفسه أمرا .. أصوات الموج .. سقوط الشمس لحظة الغروب .. جدل الصيادين بمراكبهم الصغيرة وشباكهم وبحثهم عن صيد لا شك فى وفرته .. تعانق أيادى المحبين .. همس الأنامل فى الأكف .. تناجى الشوق فى العيون.. وصراخ القلب المسموع فى النظرات والضحكات .

يالها من مشاعر مسكونة بالمرح .. ومزيجة لحسابات المستقبل المفعم بالغيوم.. إنه الحب والرومانسية فى حضن البحر والكورنيش ، دون حسابات ودون هموم .

ليتنى كنت فى الإسكندرية طائرا من طيورها .

الأربعاء ٢٧ فبراير ٢٠٠٢

(٣)
الإسكندرية.. الأخرى ؟؟

يعشق القاهريون ، وغير القاهريين ، فى مدينة الإسكندرية ما يفتقرون إليه فى مدينتهم – وبقية المدن المصرية – المزدحمة دوما ، والمثيرة للضوضاء دائما ، والحافلة بالفوضى والتلوث من كل صنف ونوع . والمدينة هنا – أى الإسكندرية – ما زالت تحتفظ ببقايا عز ، وبعض جمال ، وكثير بلا شك من النظام والنظافة .

والحقيقة التى لامراء فيها ، ان محافظها الجديد والمجتهد – اللواء عبد السلام المحجوب – قد أضاف إليها لمسات جمالية هنا وهناك ، خاصة فى ميادينها العامة – وهى كثيرة – وفى شوارعها الرئيسية – وهى أيضا كثيرة – فبدت الإسكندرية عروسا من جديد ، استعادت بعضا من رونقها كمدينة بحر متوسطية .

لكن وراء هذا الجهد – وهو محمود على أية حال – صورة أخرى لمدينة الإسكندرية ، ووقائع خلفية تحتاج الى بعض التأمل والتفكير ، فهى تعكس جوهر وصلب العقلية المصرية عموما ، وعقلية الجنرالات والعسكر على وجه الخصوص ، مثل كيف توضع الأولويات .. وما هى مساحة الاهتمام بالشكل دون الجوهر .. ثم أخيرا أين موقع الكتلة الاجتماعية الغالبة والمغلوبة على أمرها فى معادلات الوطن .. ونقصد بهم الفقراء البسطاء ؟

والحق .. أنه منذ أن وقعت فى شباك العشق السكندرى لهذه المدينة الساحلية فى منتصف الثمانينات ، فأصبحت واحدا من مريديها وروادها ، وأنا حريص كل الحرص على زيارتها والتردد عليها كلما سنحت ظروفى بذلك ، ربما صيفا وسط زحام زوارها ومحبيها ، وأحيانا أخرى شتاء وسط عشاقها وقاطنيها ، أختطف بعضا من السكينة ومن سكون النفس .

أتجول فى شوارعها .. وأتنقل بين وسائل مواصلاتها ، فأحشر نفسى حشرا بين عارفيها ومريديها ، بل وحتى الغاضبين عليها ، نعم أنا واحد من عشاقها ومحبيها دون كلل ولا ملل .

وبرغم أنه قد قدر لى أن أزور بعضا من أجمل مدن العالم ، بدءا من اليابان شرقا (طوكيو ، كيوتو ، هيروشيما) مرورا بمالطا و"جنيف" و"ميلانو" وغيرها ، يبقى لمدينة الإسكندرية سحرها ودلالها فى نفسى وقلبى وعقلى ووجدانى ، وهنا يحرص العقل على التأمل بعمق والنظر فيما وراء المظاهر وسطحها البارد ، ويمعن القلب فى جس نبض الناس ، فقرائها قبل أغنيائها ومواطنيها قبل زوارها ومصيفيها .

خصخصة مدينة

أول ما يلفت النظر هنا هو نمط جديد سائد فى حياتنا المصرية عموما وفى الإسكندرية خصوصا نطلق عليه " الإزاحة الاجتماعية " . نعم نحن بصدد ظاهرة تفشت منذ أكثر من عشر سنوات تسمى " حمى الخصخصة " ، وإذا كان من المفهوم – وان كان من غير المطلوب أو المرغوب اجتماعيا – خصخصة الشركات المملوكة للدولة وتحويلها الى مشروعات يملكها ويديرها الرأسماليون الجدد من القطاع الخاص المصرى أو العربى أو الأجنبى ، سواء كانوا من الشرق أو من الغرب ، فان من غير المفهوم أن تجرى خصخصة مدينة بأكملها ، ببحرها .. وهوائها .. وفضائها الواسع أو على حد تعبير المناضل العمالى السكندرى البارز فتح الله محروس " خصخصة البحر المالح " . ومن لا يعرف فان لشواطئ الإسكندرية قصة تستحق التأمل والتعرف على ما فعله الخواجات بالمدينة وما يفعله حكامنا المصريون الجدد بها ، لقد بدأت هذه الشواطئ بما سمى شاطئ بحرى أو شاطئ الأنفوشى منذ مطلع القرن الماضى ، وبعد مرور أقل من عقدين من السنين أى قبل الحرب العالمية الأولى ، وتزامنا مع إنشاء خط ترام الرمل ، أنشئت شواطئ الخواجات فى " كامب شيزار " و"الإبراهيمية " وسبورتنج وكليوباترا الحمامات ، وعشية اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية أنشئت شواطئ جديدة فى ستانلى ورشدى وجليم .

وقد حرص الإنجليز والخواجات عموما فى أثناء وجودهم فى المدينة على ترك البحر حرا والشواطئ مفتوحة ومتاحة للجميع ، فلم يفرضوا رسوما ، ولم يقتطعوا أرضا لهذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات القوة فى الدولة .

لقد جاء تطوير مدينة الإسكندرية بضحايا جدد هم فقراء المدينة تحديدا ، ففجأة وبقدرة قادر تحولت تسعة أعشار شواطئ الإسكندرية الجميلة الى إقطاعيات تفرض فيها رسوم باهظة لاستخدام الشاطئ والاستحمام فى البحر المالح بحيث يزيد متوسط ما تدفعه أسرة مكونة من ثلاثة أفراد فحسب على عشرين جنيها يوميا ، مقابل الجلوس بالقرب من مياه البحر ، ناهيك عن عمليات الاستغلال المتصاعدة نظير تقديم أية خدمة إضافية باستثناء مظلة وثلاثة مقاعد . حتى تلك المساحات الضئيلة المجانية من الشواطئ والتى لا تزيد على عشر شواطئ المدينة الساحلية العريقة ، استولى عليها تجار " المالح " بحيث لا يستطيع من يرغب من زوار البحر من الفقراء سواء من قاطنى المدينة أو زوارها وضيوفها من المدن الأخرى ، سوى أن يدفع ما يعادل عشرين جنيها لتجار

الشاطئ الذين يسيطرون منذ الصباح الباكر على الصفوف الأولى من الشواطئ " المجانية " بمظلاتهم ومقاعدهم لتأجيرها لمن يقدر على الدفع ! ومن ليس فى مقدوره الدفع عليه أن يتوارى الى الوراء وعلى مسافات بعيدة من الشاطئ ومياه البحر ؟!

كل هذا يجرى تحت سمع وبصر رجال المحافظة والشرطة .. فنحن الآن فى عصر المال والأعمال وقانون السوق والبقاء للأقوى .

وفى غمرة التطوير جرى إلغاء الشواطئ القديمة المواجهة لحى الحضرة وحى محرم بك ، وهى شواطئ الشاطبى وكامب شيزار والإبراهيمية وسبورتنج وكليوباترا وجزء من شاطئ سيدى جابر ، كل ذلك لصالح توسيع طريق الكورنيش الممتد من سيدى جابر وحتى الشاطبى، حيث جرى ردم هذه الشواطئ بالصخور ، وبهذا باتت الأنفاق الأرضية التى تربط بين الشواطئ الملغاة والجانب الآخر من الطريق بعيدة عن الشواطئ الجديدة مما يضطر الكثيرين إلى المجازفة بالمرور العلوى وسط شارع أصبح بمثابة طريق سريع مما أودى فعليا بحياة عدد كبير من العابرين . كما صاحب كل هذا هدم المعالم التاريخية المميزة لهذه الشواطئ من الكازينوهات والمدرسة السويسرية وغيرها من القصور والفيلات التاريخية المميزة للطراز الحضارى للمدينة ، بينما تركت مبانى الأزاريطة دون ترميم وتجميل وهى من أبرز المعالم العمرانية بالمدينة .

أبحث عن المال والمقاولين

بدا الانطباع العام لدى الرأى العام المصرى أن ما يجرى فى الإسكندرية هو " قصة حب على أرض مصر " كما كتبوا على جدران المدينة وروجوا فى وسائل الإعلام المختلفة ، والمعنى ذهب الى وجود روح تعاونية وتطوعية وخيرية بين الجميع فى المدينة تشمل أغنياءها وفقراءها وأجهزة الحكم والإدارة من أجل تطوير مدينتهم واسترداد بعض من نضارتها وحيويتها .

والحق ان الروح التعاونية والتطوعية والخيرية قد افتقدناها فى حياتنا المصرية منذ سنوات بعيدة ، ربما منذ بداية الغزوة الكبرى لقيم المال فى عهد الانفتاح الاقتصادى ، أى منذ ربع قرن مضى أو يزيد .

وبرغم أن هذه القيمة الكبرى من التعاون بين الأغنياء والفقراء هى هدف نبيل نادرا ما تسمو إليه الروح الإنسانية فى العصر الرأسمالى الحديث الذى طغت فيه قيم المال وسادت فيه روح ومفهوم الربح والتربح ، بصرف النظر أحيانا كثيرة عن مدى أخلاقية وسائله ، فإن ما شهدته مدينة الإسكندرية فى السنوات القليلة الماضية يبدو مختلفا الى حد كبير ، نحن هنا إزاء أشكال مختلفة

للعطاء على عكس جوهر العمل التطوعى والخيرى الذى هو فى حقيقته عطاء من القادر عليه دون انتظار لمقابل أو الحصول على مزايا من الممنوح إليه .

ثلاث وقائع أو مخالفات للقانون جرت فى الإسكندرية على نطاق واسع تنفى عما جرى صفة العمل الخيرى أو التطوعى من جانب رجال المال والأعمال هناك .

أولاها: هو تغاضى المحافظة وأجهزتها الرقابية وغير الرقابية المختلفة عن المخالفات الصريحة والواضحة للعيان من جانب أصحاب شركات المقاولات وأصحاب المبانى للقرارات والقوانين المنظمة لارتفاعات المبانى بحيث تحولت المدينة الى مدينة أبراج أسمنتية سكنية وغير سكنية ، مما أفقد الإسكندرية الى الأبد طابعها المعمارى المميز ونمطها الجمالى الخاص بها .

وثانى هذه المخالفات وأخطرها ، ماجرى فى ليل من هدم متسارع ومتواطىء وضخم لجل القصور والفيلات والمبانى التذكارية وذات الطابع الخاص التى ميزت المدينة طوال تاريخها الطويل ، برغم وجود قوانين وقرارات – بما فيها قوانين الآثار – تجرم إزالة هذه القصور والفيلات التاريخية ؟

لقد شهدت فترة هذا المحافظ أقسى عملية هدم وإزالة ليلية لمعظم هذه المعالم المميزة للمدينة ، فأقيمت مكانها أبراج سكنية بالمخالفة لكل القوانين والقرارات وكل ذلك مقابل تبرعات نثرية هنا وهناك من أصحاب المصالح الجدد من رجال المال والأعمال وشركات المقاولات تمثلت فى تجديد بعض محطات الترام هنا أو ميدان عام هناك ؟!

وإذا لم يكن فى مصر الآن سلطة تحاسب وتعاقب على هذا التخريب العمرانى ، فلا أشك فى أن حكم التاريخ سيكون قاسيا على من هدم ومن سهل الهدم ومن تغاضى عنه ومن سكت على فعله.

وثالث هذه المخالفات – وإن كانت أقلها شأنا – هى السماح لكل شركة مقاولات أو رجل أعمال قام بعمل ما ، حتى لو كان متواضعا كتطوير محطة ترام أو غيرها بوضع لافتات إعلانية متفاوتة الأحجام معفاة من رسوم وضرائب الإعلانات المقررة فى القوانين ، وكان من الممكن التغاضى عن هذه المخالفة لو كان جوهر العمل التطوعى هذا خيريا بحق أو تطوعيا بصدق دون الحصول على المزايا الضخمة التى نجح معظمهم فى الحصول عليها وجنى الكثيرون منهم أرباحا تقدر بالمليارات من الجنيهات .

هذا النمط فى العلاقة بين المحافظ وأجهزة المحافظة من جهة ورجال المال والأعمال والمقاولين من جهة أخرى هو بالمعنى الدقيق والصريح " ابتزاز متبادل " ٠ فالمحافظ يرغب فى إظهار نجاحه فى تطوير المدينة وشوارعها الكبرى وميادينها الرئيسية مقابل كسر القوانين والتغاضى عن مخالفات رجال المال والأعمال والمقاولين القادرين وحدهم على تمويل بعض أنشطة المحافظ والمحافظة ،

وهو نمط خطير يهدد فكرة دولة القانون برمتها ودولة المؤسسات بأسرها ويحيل الدولة الى مجرد " بلطجى " أو " فتوة " يحصل على الإتاوة مقابل الصمت وتمرير الجرائم والمخالفات ، وإذا كان هذا هو الثمن الذى ينبغى أن يدفعه المجتمع نظير هذا النجاح الشكلى لمحافظ فبئس هذا النجاح !!

فقراء المدينة .. كيف يعيشون ؟

الحديث حول فقراء المدينة يبدأ من خط قطار " أبو قير " الذى يستخدمه ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان محافظة الإسكندرية فى الذهاب صباحا الى مقار عملهم ، ومساء فى أثناء العودة الى منازلهم ، حيث معدل التقاطر يزيد على ثلاثين دقيقة ، مما أحال هذه الوسيلة الحيوية الى مصدر عذاب لا يطاق لركابه يوميا ، ويزيد الأمر سوءا أن تقاطع خط هذا القطار فى بعض القطاعات مع الخطوط الطوالى يؤدى الى تأخيره ووضعه فى حال الانتظار لفترات طويلة ، ويشاع بين المواطنين ان هذا العذاب اليومى يكاد يكون مقصودا بهدف دفع المواطنين الى استخدام وسائل الميكروباص الأغلى سعرا والتى يتملكها بعض كبار المسئولين بالمحافظة أو أقربائهم .

وعلى العكس فان مدينتى برج العرب والعامرية اللتين تحولتا الى مراكز جذب عمرانى وصناعى خلال العقدين الماضيين تفتقران الى خط قطار مثلما هو حال خط أبو قير .

وإذا كان ذلك هو حال وسائل نقل مئات الآلاف من سكان الإسكندرية شرقا (أبو قير) وغربا (برج العرب والعامرية) فان الأمر ليس بأفضل حالا فى خطوط الترام داخل المدينة ذاتها وهى كثيرة وتجسد علامة حضارية مميزة وفريدة للمدينة ، حيث يعانى المواطنون المستخدمون لها – وهم يشكلون غالبية السكان من موظفى المصالح الحكومية وطلبة الجامعة وطلاب المدارس المختلفة – التعطل الدائم والانتظار داخل الترام المزدحم لأكثر من عشرين دقيقة فى بعض التقاطعات والمزلقانات التى تتعدد مع خطوط الطرق بالمدينة فى جانكليس وبولكلى ورشدى وسيدى جابر وسيدى جابر المحطة والإبراهيمية والشاطبى والشبان المسلمين والأزاريطة ، وبسبب تسلط رؤية مرورية طبقية فى جوهرها تمنح الأولوية لمرور السيارات الخاصة أولا وتلقى بالترام وركابه فى خانة الانتظار !! وينطبق نفس الحال على المشاة ، وقد ذكرنى ذلك على الفور بحال دولة عريقة هى سويسرا التى تمنح الأولوية فى كل مدنها تقريبا لمرور المشاة والسائرين على أقدامهم .

ولأن الإسكندرية هى مدينة بلا عمق صحراوى حقيقى ، حيث تحاط شرقا بمحافظة البحيرة بمزارعها وحقولها وتحاط جنوبا ببحيرة مريوط المالحة وصحراء واحة سيوة ويحدها شمالا البحر المتوسط ، ولم يبق لها من الغرب سوى صحراء محافظة مطروح وحقول الألغام التى فشلت الحكومات المصرية المختلفة فى شن حملة عالمية وأممية لإجبار مجرمى الحرب العالمية الثانية الذين زرعوا أرضنا بهذه

الجريمة من إزالتها وتدميرها وتعويضنا بالمساعدة فى تعميرها وزراعة الصالح منها للزراعة . ***فمن أين يأتى إذن التوسع العمرانى الضرورى المواكب للتوسع السكانى لمدينة الإسكندرية ؟***

لم يجد السكندريون من وسيلة لهذا التوسع سوى بتدمير المساحات الزراعية المتبقية فى المدينة وعلى حوافها ، سواء فى منطقة المنتزه وحتى حدود البحيرة شرقا ، صحيح ان هذه الخطيئة قد بدأت منذ زمن طويل ، ربما منذ منتصف الستينات (منطقة أبو سليمان وامتدادها حتى مدينة كفر الدوار) فانتشرت المناطق العشوائية التى يطلق عليها أهل الإسكندرية لفظ

(دنا) لتزيد حاليا على عشرين منطقة عشوائية تحيط بالمدينة من الجهات الثلاث حتى المناطق الساحلية بالشمال والغرب فى البيطاش والهانوفيل وأبو تلات وأبو يوسف تحولت بدورها الى عشوائيات محرومة غالبا من الخدمات والمرافق الأساسية وأهمها الطرق الممهدة

وفى هذه العشوائيات التى تغولت على الأراضى الزراعية فأحالتها الى كتل أسمنتية يعيش فيها نصف فقراء الإسكندرية ، فماذا قدمت لهم المحافظة ؟ وماذا وفر لهم المحافظ ؟

هذه هى الإسكندرية الأخرى أو بعض ملامحها ، تئن من الألم وتستصرخ الضمير لإنقاذها من حرمانها الطويل ، فلا صوت لهم وسط ضجيج وصياح عالى الصوت من أصحاب المال والأعمال بالمدينة يمجدون فى محافظها الجديد الذى خرق القوانين من أجلهم ومن أجل تجميل الشوارع والميادين العامة ، فطوبى لسكانها الفقراء ، أو كما وصفها يوما شاعرنا العامى الجميل أحمد فؤاد نجم :

" وفيك بين البشر ديابة ..
وفيك فوق البشر وحوش " .





السيرة الذاتية وقائمة

مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق

– ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .

– حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .

– حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .

– حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .

–حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .

– عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠–٢٠٠٢ فترات متقطعة .

– وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

– وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

– وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

– يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

– يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

– عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .

– عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .

– مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .

<u>الجوائز الحاصل عليها :</u>

– حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم " .

– وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ عن معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ن الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ .

مؤلفاته :

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ .

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .
١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة .٢٠٠٣
١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .
١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.
١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .
١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .
٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .
٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .
٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥
٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .
٢٤–" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
٢٥– " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
٢٦– " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .
٢٧– " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨– " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .
٢٩– كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .
٣٠– " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢–٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩ .
٣١– كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .
٣٢– اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤–٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١
٣٣– الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .

٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢

٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٧- كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢

٣٨- كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .

٣٨- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣

٣٩- مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .

٤٠- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣

٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة . ٢٠١٤

٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة – طبعة ثانية – صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، .٢٠١٥

٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .

٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .

48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦

٤٩- " عشش وقصور .ز كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .

٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦

٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦

٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

٥٣- مال الحكومة السايب .. دراسة لتقدير قيمة الأصول الحكومية ، صادر عن مركز الإستقلال للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

٥٤- هل مصر بلد فقير حقا .. ردا على الجنرال عبد الفتاح السيسى " ، القاهرة ، تم مصادرة أجهزة الأمن للكتاب فى أكتوبر عام ٢٠١٨ ، وجرى نشره على شبكة الإنترنت .

٥٥- " إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٩ .

٥٦-الطريق المسدود .. تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال عبد الفتاح السيسى ، منشور جزئيا على المواقع الإليكترونية ، أكتوبر ٢٠٢١ .

٥٧- أوراق الأزمة الأوكرانية . القاهرة ، ٢٠٢٢ ، منشور على وسائل التواصل الاجتماعى .

<u>له تحت الطبع</u>

٥٨- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية (جزأن) .

٥٩- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠٢٠) ، خمسة أجزاء .

٦٠- الاقتصاد المصرى بين حكم الأخوان وحكم الجنرالات .

٦١-كيف نعيد بناء نظام التأمين الصحى الاجتماعى الشامل .. نقد وتحليل للنظام الصحى الحكومى .

٦٢-تجربتى بين ثورتين . نسخة مزيدة ومنقحة ، طبعة ثانية .

٦٣-كيف جرى أختراق مصر . .. وسائل الحرب الناعمة .

٦٤-أهل السلطة .. وأهل المال .. زواج المحارم .

٦٥- هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .

- بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .

آن أوان الاعتزال .. !

لاعب الكرة الذكى هو الذى يختار الوقت المناسب لاعتزال اللعب والخروج من ساحة الملاعب الخضراء ، فالزمن قوة لا تقهر ٠٠ والتاريخ فعل لا ينقطع ٠٠ والناس نهر للحياة لا ينتهى .
والملاعب – كالوطن – لا يغيب عنها الحضور ولا اللاعبون ٠٠ فالشباب وافر فى عمر الزهور.. والجمهور هو مفعول اللحظة بقدر ما يرفع بآهات إعجابه وتصفيق تشجيعه اللاعب المبدع ، بقدر ما تأتى صرخاته بل وأحياناً إهاناته بمثابة حكم النهاية وفصل الختام على أداء من هم دون المستوى ٠
وإذا كان ذلك يجرى فى مجال الرياضة والملاعب ، فهو أكثر انطباقاً وارتباطاً فى حقل السياسة ودروبه المتعددة المسالك والمتشعبة الدهاليز ، فما بالنا إذا لم يكن هناك مشجعون بالأصل سوى بالأهل وأصحاب المصلحة ٠
والسياسى الذكى – إذا كان يتصف بهاتين الصفتين النادرتين أصلاً – هو الذى يدرك اتجاهات الريح ، ومكنون المشاعر المكبوته والحقيقية عند الناس وليس ما يصل الى أذنيه من عبارات المديح ٠٠ ومقطوعات العزل المغموس بسموم المصالح الأنانية والدوافع غير الشرعية ٠
وتشهد كثير من دول العالم الثالث – كما فى حالتنا – حكاماً من الغباء بقدر ما فيهم من حماقة ، وباستثناء تلك النماذج النادرة الذكية التى قدمتها بعض دول القارة السمراء فى السنوات العشرية الأخيرة ، كما حدث للرؤساء جوليوس نيريرى بطل استقلال تنزانيا ، وليبولد سينجور فى السنغال وكينيث كاوندا فى زامبيا – الذين استقالوا طواعية تاركين الساحة لغيرهم أو خرجوا نتيجة خسارتهم فى انتخابات حرة نزيهة على الطريقة الأوروبية – وليست المصرية – فأضافوا بخروجهم نقطة مضيئة فى تاريخهم تحسب لهم لا عليهم ٠
ولاعب الأسكواش ، أكثر اللاعبين إدراكاً لحجمه ٠٠ وتقديراً لأدائه ، وهو وإن حانت الساعة، يعرف أن الظل قد أصبح ثقيلاً ٠٠ والوزن قد بات عبئاً ٠٠ والموهبة فى الأصل محدودة ٠
فهل فهمتم شيئاً ؟
عبد الخالق فاروق

المحتويات